الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه ٧

المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي اللبناني

تقرير اللجنة المركزية

(تموز ١٩٧٩)

طبعة ثانية

الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه V

المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي اللبناني

تقرير اللجنة المركزية
(تموز ١٩٧٩)

منشورات الحزب الشيوعي اللبناني

النص الكامل لتقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني الذي قدمه الرفيق جورج حاوي الامين العام للجنة المركزية امام المؤتمر الوطني الرابع للحزب وأقره المؤتمر بالاجماع .

في أوائل تموز ١٩٧٩

ايها الرفاق

شهدت السنوات العشر الاخيرة احداثا سياسية خطيرة ، عالميا وعربيا ولبنانيا . واذا كان الصراع بين قوى التحرر والاشتراكية والسلم ، وبين قوى الاستعمار والامبريالية والحرب ، قد سجل في المجال العالمي احتداما وتعمقا واتساعا لم يسبق له مثيل ، وجاء بمكاسب كبيرة يتصف بعضها باهمية تاريخية ، فان حركة التحرر الوطني العربية قد تعرضت ، وما تزال تتعرض لاشرس هجمة امبريالية ــ صهيونية ــ رجعية استهدفت تصفية كل منجزاتها ، واعادة فرض الهيمنة الامبريالية على شعوبنا . وقد منيت الساحة اللبنانية بالنصيب الاوفر من هذه الهجمة ، فعاش لبنان اعنف واعمق ازمة عرفها في تاريخه الحديث ، ودارت فوق ارضه ، وما تزال تدور رحى اعنف مجابهة سياسية وعسكرية ، وطنية تقدمية ، للمخطط الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي الانعزالي ، الذي يستهدف تصفية الثورة الفلسطينية ، وتفكيك وحدة لبنان ، والقضاء على استقلاله الوطني ، والغاء انتمائه العربي ، وفرض قيام كيان طائفي عنصري وفاشي فوق ارضه ، ينحو منحى صهيونيا .

وخلال السنوات السبع الاخيرة التي تفصلنا عن انعقاد المؤتمر الثالث للحزب ، خاض حزبنا الشيوعي اللبناني نضالا شاقا ، مسترشدا ببرنامجه السياسي المقر في المؤتمر الثاني ، وبالموضوعات وسائر مقررات المؤتمر الثالث وتوجيهاته ، ومسلحا بالتدابير التنظيمية التي ارسى قواعدها النظام الداخلي ، وطورتها ابحاث المؤتمر الثالث . وبفضل الانخراط النشيط في المعركة ، وفي النضال بمختلف اشكاله ، دفاعا عن مصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ، وعن المطامح الوطنية لشعبنا ، وعن الثورة الفلسطينية ، وعن الحقوق القومية المشروعة لامتنا العربية ، كانت تجري عملية بناء الحزب الشيوعي الجماهيري القادر على تلبية اشق المهام النضالية ، وكان البناء يجري على ارسخ قاعدة من الوحدة الايديولوجية والسياسية والتنظيمية .

ان المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اللبناني ، اذ يعقد اليوم ، في ظل اقسى الظروف واشدها خطرا ، ليقوم هذه المسيرة الغنية ، وليرسم مهام النضال اللاحق ، يوجه احر تحيات الاجلال والاكبار للشهداء الابطال الذين بذلوا حياتهم دفاعا عن القضية الوطنية اللبنانية ، وقضية فلسطين والامة العربية ، ويحيي شهداء شعبنا اللبناني ، وشهداء الجنوب الصامد بخاصة ، وشهداء الثورة الفلسطينية ، وشهداء الحركة الوطنية

اللبنانية ، وفي مقدمتهم القائد الشهيد كمال جنبلاط ، وشهداء الحزب ، وفي طليعتهم الرفيق احمد المير الايوبي ، اولئك الذين ساروا على طريق فرج الله الحلو ، ليبقى لبنان العربي حرا ، سيدا ، راسخ الوحدة ارضا وشعبا ، ولينتصر شعب فلسطين ، ولتحقق الامة العربية اهدافها في استكمال التحرر القومي والاجتماعي والوحدة .

ايها الرفاق

لم يسبق ان شهد الحزب في تاريخه مثل هذا النقاش التفصيلي والعميق الذي جرى تحضيرا للمؤتمر الرابع . ورغم قصر المدة الزمنية ، وتوالي المهام اليومية المختلفة امام منظمات الحزب ، فقد انجز الحزب التحضير للمؤتمر في كل الفرق واللجان الفرعية والمنطقية ولجان المحافظات ، ومنظمات الخارج ، وسائر المنظمات التابعة مباشرة للجنة المركزية في القطاعات النقابية والشبابية والنسائية والعسكرية والامنية ، وفي ميدان الثقافة .

لقد جرى النقاش في كل قواعد الحزب ومنظماته وهيئاته ، وفي المؤتمرات التحضيرية ، على مختلف المستويات حول مشروع النقاط الاساسية للتقرير السياسي ، ومشروع تعديلات النظام الداخلي. كما جرت مناقشة قضايا التنظيم في ست كونفرانسات خاصة في المحافظات ، توجت بكونفرانس مركزي ضم ، بالاضافة الى اعضاء اللجنة المركزية ، اعضاء لجان المحافظات ، ومسؤولي اللجان المنطقية ، واعضاء الهيئات القطاعية القيادية المركزية وممثلين عن منظمات الخارج .

ان النقاش التحضيري للمؤتمر قد اتسم بالغنى والعمق وروح المسؤولية العالية . فالشيوعيون الذين اسهموا في صنع سياسة الحزب ، طوال فترة السنوات السبع التي تفصلنا عن المؤتمر ، ناقشوا هذه السياسة واسهموا في تعميقها ، من منطلق ان كلا منهم مسؤول عن سياسة الحزب كلها ، عن مصير الحزب ، عن مصير الحركة الوطنية ، عن المصير الوطني لشعبنا وبلادنا ، وعن المصير القومي لامتنا العربية . واتسمت المناقشات بالصراحة والجرأة الثورية ، وبالنقد والنقد الذاتي البناء ، وبالاقتراحات الغنية المنطلقة من تجربة الحياة بالذات ، من التطبيق الخلاق لبرنامج الحزب السياسي المقر في مؤتمره الثاني ، وللموضوعات المقرة في المؤتمر الثالث ، ولقرارات اللجنة المركزية المستندة الى اعمال المؤتمرين الثاني والثالث ومقرراتهما .

وقد وردت الى اللجنة المركزية للحزب الحصيلة الكاملة لهذا النقاش الذي اكد كم هي عميقة وصلبة الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية لحزبنا . وعلى قاعدة الموافقة الاجماعية على خط الحزب السياسي والتنظيمي ، رفعت الى اللجنة المركزية ، والى المؤتمر الوطني الرابع ، مئات الاقتراحات والتوصيات من المؤتمرات التحضيرية ومن اجتماعات مندوبي المؤتمر الوطني . وفي ضوء كل ذلك ، اعدت اللجنة المركزية للحزب تقريرها هذا الذي تقدمه اليوم امام المؤتمر الوطني الرابع .

القسم الاول

الوضع الدولي

القسم الأول

الوضع الدولي

يشهد الوضع الدولي ، في الفترة الراهنة ، احتداما في الصراع بين قوى الاشتراكية والتحرر والسلم ، وقوى الامبريالية والرجعية والحرب ، لم يسبق له مثيل في اتساعه وعمقه وتعقيده وشموله . فهو صراع كوني بكل معنى الكلمة ، يطال جميع ميادين العلاقات الدولية ومجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والايديولوجية ، وتنخرط فيه ، باشكال متفاوتة ، جميع شعوب العالم ، بكل طبقاتها وفئاتها الاجتماعية. وباتت متعذرة ان لم تكن مستحيلة ، رؤية اي حدث ، في اي جزء من العالم ، بمعزل عن موقعه في هذا الصراع الكوني . وكل ارادة ذاتية ، ايا كان منطلقها ، ستواجه ، موضوعيا ، مأزق اختيارها ، ان لم تأخذ بعين الاعتبار منطق حركة التاريخ وطبيعة الصراع الكوني : فاما ان تقف الى جانب القوى الثورية ، واما ان تقف في الجهة المقابلة .

ومن خلال النتائج التي يؤدي اليها هذا الصراع ، في مختلف مجالاته ، يتأكد ما سبق ان نوهت به وثائق مؤتمرات حزبنا ، وقرارات لجنته المركزية ، من استمرار تحول ميزان القوى العالمي لصالح قوى الاشتراكية والتحرر الوطني والسلم ، ومن ان ميزة عصرنا تتحدد بانه ، على الصعيد العالمي ، عصر انهيار الامبريالية ، وانتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وصيرورة المنظومة الاشتراكية العالمية العنصر الحاسم في تطور العملية الثورية العالمية .

الفصل الأول

نجاحات منظومة البلدان الاشتراكية

ان وقائع السنوات الاخيرة قد اكدت استمرار النجاحات التي تحققها منظومة البلدان الاشتراكية في شتى الميادين . وهي نجاحات تتم بصورة متناسقة ، بدون طفرات او ركود ، وتستند الى افضلية النظام الاجتماعي للاشتراكية ، الذي يسمح باطلاق القوى المنتجة والتقدم الاجتماعي ، بشكل متواصل ، بخلاف الرأسمالية ، التي تشكل علاقات الانتاج الخاصة بها عائقا امام نمو هذه القوى .

ولقد تمكنت البلدان الاشتراكية ، بالاستناد الى انجازها التاريخي العظيم في القضاء على استثمار الانسان للانسان ، في فترة زمنية قصيرة ، من وضع حد نهائي لمآس انسانية رافقت تاريخ البشرية ، كالجوع والبطالة والامية والاوبئة ، وحققت للعاملين ظروف عمل وامتيازات وضمانات الهمت ، بالمثال ، منذ ثورة اكتوبر ، نضالات الطبقة العاملة وسائر الاجراء في مختلف انحاء العالم .

وعلى الرغم من ان اغلبية البلدان التي تتألف منها المنظومة الاشتراكية العالمية قد كانت ، قبل قيام السلطة الاشتراكية فيها ، بلدانا زراعية متخلفة ، او بلدانا زراعية — صناعية ، كروسيا القيصرية تتخطاها البلدان الرأسمالية المتطورة بعشرات السنين في مجال التطور ، فقد حققت جميع هذه البلدان نجاحات كبرى ما كان يمكن لها ان تتحقق الا في ظل الاشتراكية .

وعلى الرغم من التضحيات الكبرى التي قدمها الاتحاد السوفياتي خلال الحرب العالمية الثانية التي استشهد خلالها ٢٠ مليون مواطن سوفياتي ، والجهود الجبارة التي بذلها لاعادة بناء اقتصاده الوطني بعد الحرب ، والاضرار الكبيرة التي اصابت اقتصاد معظم البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية خلال الحرب ، فان نصيب هذه البلدان ، التي يتألف منها مجلس التعاضد الاقتصادي ، من الانتاج الصناعي العالمي ، يبلغ اليوم ثلث مجموع هذا الانتاج تقريبا ، في حين ان هذا النصيب لم يكن

يتجاوز قبل ثلاثين عاما الـ ١٨٪ . ذلك ان معدلات النمو لهذه البلدان ، على امتداد الفترة بين ١٩٥١ و١٩٧٨ ، كانت اعلى بثلاث مرات مما هي عليه في البلدان الرأسمالية المتطورة .

وخلافا لما هو الحال في البلدان الامبريالية التي تنهب الموارد الطبيعية للبلدان المستعمرة سابقا والتابعة ، والتي تقوم احتكاراتها باستغلال هذه البلدان ابشع استغلال ، عن طريق آلية الاستثمار الخاصة بالسوق الرأسمالية العالمية ، فان البلدان الاشتراكية قد استطاعت ان تحقق تلك النجاحات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة ، مع تقديمها العون الاقتصادي والتقني والثقافي والعسكري الى البلدان المستعمرة سابقا والتابعة ، والى حركات التحرر الوطني ، ومع التزامها ، في علاقاتها التجارية مع هذه البلدان ، بقواعد واسس تختلف نوعيا عن العلاقات التي تفرضها البلدان الامبريالية عليها .

وقد حل الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، التي واجهت مسألة تعدد القوميات ، هذه المسألة المعقدة على اساس المبدأ اللينيني في حق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية ، وتطوير ثقافتها وتقاليدها القومية ، على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات .

واحرزت بلدان المنظومة الاشتراكية مستوى رفيعا من التقدم العلمي والتكنولوجي ، لا سيما في الميادين الحاسمة في تطور الاقتصاد ، وضمان قدرتها الدفاعية في وجه محاولات الامبريالية المستمرة اعادة عجلة التاريخ الى الوراء . وتواصل هذه البلدان ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، التقدم في كافة الميادين ، تاركة تأثيرا ايجابيا هاما ومتعاظما في تطور العلاقات الاقتصادية العالمية ، في اتجاه الاخذ بما تناضل البلدان المستعمرة سابقا والتابعة في سبيله ، اي اقرار نظام اقتصادي عالمي جديد يضع حدا للنهب الامبريالي لثروات هذه البلدان .

وخلافا لما هو الحال في البلدان الرأسمالية ، فان هذا النمو في الانتاج في البلدان الاشتراكية ، وهذا التقدم العلمي والتكنولوجي فيها ، لم يحصلا على حساب الشغيلة ، بتشديد استثمارهم وزيادة وتائر العمل ، وبهدف زيادة الارباح ، بل انه سار جنبا الى جنب مع التقدم الاجتماعي ، واستهدف رفع مستوى حياة السكان المادية والروحية ، وهذا يؤكد افضلية الاشتراكية على الرأسمالية ، ويعزز قوة المثال الذي تتركه نجاحات البلدان الاشتراكية على نضالات الطبقة العاملة وسائر الكادحين في البلدان الرأسمالية ، وعلى نضالات الشعوب من اجل التحرر الوطني .

غير ان الانجاز الأهم الذي حققه ، الاتحاد السوفياتي ، وبلدان المنظومة الاشتراكية على الصعيد العالمي ، هو ، انها منعت ، بقدرتها وجبروتها ، الامبريالية من جر العالم الى اتون حرب عالمية ثالثة ، وفرضت عليها الاقرار بمبدأ التعايش السلمي والانفراج الدولي كبديل وحيد للحرب النووية ، والاقرار بحقائق العصر التي لم يعد بامكان الامبريالية تجاهلها ، فاقامت ، بذلك ، قاعدة صلبة لجبهة القوى المناضلة ضد الامبريالية ، وفي سبيل التحرر القومي والاجتماعي ،وفي سبيل الاشتراكية .

الفصل الثاني

تعمق الازمة العامة للرأسمالية

ان الامبريالية تعاني ، في عقر دارها ، تفاقما في الازمة العامة لنظامها الرأسمالي . وتتطور في جميع البلدان الرأسمالية . دون استثناء ، ازمات داخلية حادة تشمل كافة ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية . هذه الأزمات ، وان كانت تتميز من بلد لآخر بخصائص ترتبط بمستوى تطور كل فرد ، وبمستوى ميزان القوى فيه ، فانها تحمل صفة الشمول لانها تتضمن عناصر مشتركة ، وترتبط بالازمة العامة للنظام الرأسمالي العالمي .

اولا ، الازمة الاقتصادية الاجتماعية للنظام الراسمالي

ان ابرز مظاهر هذه الازمة الشاملة تتجلى في تفشي البطالة وفي انخفاض معدلات نمو الانتاج المستمرين طوال سنوات عديدة ، خلافا للازمات الدورية التي عرفها النظام الراسمالي . وأية كانت النزائع المتناقضة والمتضاربة غالبا ، والتي يلجأ اليها الباحثون البرجوازيون وفق مصالح السلطة ، في هذا البلد ام ذاك ، في هدف تبرير مظاهر الازمة ، فانها جميعا تنحو الى الابتعاد عن مكمن الداء الحقيقي الذي هو النظام الراسمالي نفسه ، ومعاناته من ازمة عضوية مزمنة ، تعود ، في اساسها ، الى عجز هذا النظام عن مجاراة تطور القوى المنتجة فيه ، وعن التحكم بها ، بحيث صار عائقا امام تطور هذه القوى . ومن ابرز مظاهر هذا العجز :

١ ـ النمو المتفاوت بين بلد وآخر ، وبين منطقة واخرى

٢ ـ تقسيم العمل المفروض داخل السوق الرأسمالية

٣ ـ افلاس قطاعات بكاملها في بعض الدول التي عجزت عن مواكبة تطور القوى المنتجة ، وعن الانتقال من اساليب الانتاج القديمة البالية ، الى الاساليب الحديثة .

٤ ـ المزاحمة العنيفة بين الاحتكارات التي تزداد باستمرار ضخامة والتي اصطلح على تسميتها الشركات المتعددة الجنسية ، مع ان معظمها اميركي المنشأ والادارة والمصلحة . هذه المزاحمة ادت الى تقليص الاسواق بدلا من توسيعها وفق اتساع القدرات الانتاجية ، والى ضياع هذه القدرات الانتاجية التي بقيت دون مستوى تشغيلها الفعلي من جهة ، كما جرى توجيهها ، من جهة اخرى ، نحو انتاج مزيد من سلع الاستهلاك الطفيلي ، على حساب الحاجات الاستهلاكية الفعلية ، سواء أكان هذا الاستهلاك مباشرا ام توظيفيا .

٥ ـ ازمة النظام الاستعماري بشقيه ، القديم الذي شارف على الزوال نهائيا ، والجديد الذي يتراجع امام نضال الشعوب والتحولات في ميزان القوى في العالم ، على الصعيدين السياسي والعسكري ، من جهة ،وعلى الصعيد الاقتصادي من جهة اخرى ، اذ اصبحت الاسرة الاشتراكية اقوى منظومة اقتصادية في العالم ، متخطية الولايات المتحدة الاميركية والسوق الاوروبية واليابان كلا على حدة .

يترافق كل ذلك مع تضخم نقدي لم يسبق له مثيل في ايام السلم ، وارتفاع في الاسعار تجاوز جميع المقاييس ، وادى الى نتائج مدمرة ، حيث فقدت جميع العملات في الدول الرأسمالية ثباتها واتزانها ، وخرجت عن حدود سيطرة الحكومات عليها ، مما ادى الى صعوبة في وضع ميزانيات ثابتة في الدول الرأسمالية المتطورة ، والى ارتفاع مستمر في الديون على الخزينة يضاعف حجم التضخم ويزيد من تفاقمه ، والى تعذر في رسم خطة اقتصادية بعيدة المدى ، تبدو حيالها سياسة سد الثغرات مؤقتة عقيمة النتائج .

ان البطالة والركود والتضخم وارتفاع الاسعار باتت ، متلازمة ، تشكل ظاهرة جديدة للازمة العامة للرأسمالية ، لم يشهدها الاقتصاد الرأسمالي من قبل ، وهذا ما دفع اقتصاديي الرأسمالية الى اعتبار ان النظام الرأسمالي فقد توازنه . لكنهم ، فيما هم يغفلون الاسباب الحقيقية ، او يعجزون عن اكتشافها ، يستمرون في المراوحة ، لايجاد تبريرات واهية وتعابير اقتصادية تبرر ولا تعالج ، كتعبير (Stagflation) ستاغفلايشن ، اي اندماج الركود بالتضخم . على ان هذه التبريرات التي تتهافت امام الواقع والعلم ، ترمي الى تبرئة النظام الرأسمالي ، كنظام ، من مسؤوليته في توليد هذه الظاهرة .

ويكثر هؤلاء الاقتصاديون من الكلام على ازمة الطاقة في تبريرهم لهذه الظاهرة . الا ان الوقائع تثبت كل يوم ، بمزيد من الوضوح ، مقدار الافتعال في ما يسمى ازمة الطاقة ، فالطاقة متوفرة في جميع انحاء العالم بكميات كبيرة . اما النقص الراهن في

الطاقة ، فيعود الى أسباب عديدة ، منها :

١) ـ وعي بعض الدول المصدرة للنفط اهمية هذه المادة ، وسعيها الى المحافظة على مخزونه الذي يستثمر الان بشكل غير عقلاني يهدد بنضوب بعض الآبار ، دون فائدة تذكر للبلد المنتج .

٢) ـ التبذير والاستخدام غير العقلاني اللذين تمارسهما الدول الرأسمالية الصناعية ، في مجال النفط ، بسبب رخص سعره ، قياسا على المصادر البديلة الاخرى .

٣) ـ اهمال هذه البلدان مصادر الطاقة التقليدية غير النفطية ، كالفحم ومشتقاته ، وتخريبها المصادر التي كانت متوفرة ، وعدم بذلها اي جهد يذكر في البحث عن مصادر جديدة للطاقة ، مثل الطاقة الشمسية والطاقة البحرية وغيرهما ، بسبب عدم ربحية هذه المصادر بالنسبة للاحتكارات ، اذا ما قيست باسعار النفط التي تبقى منخفضة جدا، رغم الزيادات الاخيرة في الاسعار . ان هذه الدول تغامر بمصير شعوبها وبمصير البشرية جمعاء ، بعدم مراعاتها التدابير الوقائية الاساسية ، وبرفضها تحمل اعباء البحث العلمي كثير التكاليف ، اذا ما استهدفت تطوير الطاقة النووية والمصادر البديلة الاخرى ، حرصا على ارباح احتكاراتها .

٤) ـ احتفاظ الدول الصناعية المنتجة للنفط بمخزونها منه ، واستخراج اقل ما يمكن من هذا المخزون لتبقيه احتياطا ، بعد ان تكون قد استنفذت مخزون الدول المستعمرة سابقاً والتابعة ، بالاسعار التي تفرضها على هذه الدول .

٥) ـ تلاعب الاحتكارات بالسوق ، عن طريق تخزين كميات ضخمة ، غير مبررة اقتصاديا ، من النفط . وهذا يخلق وضعا مفتعلا من النقص ، يتيح لها رفع الاسعار وتكديس الارباح الطائلة .

ان الاحتكارات التي تسيطر على تسويق النفط تبيع قسما منه بضعفي السعر الذي تدفعه الى البلدان المنتجة . ويتزاحم الزبائن لشراء النفط على اساس سعر سوق روتردام وغيرها من الاسواق الحرة ، فيباع البرميل بثلاثين دولارا واكثر . وفي هذا تأكيد اخر على ان السعر الذي تبيع به دول الاوبيك انتاجها من النفط ما يزال متدنيا جدا عن السعر الفعلي للنفط . بالاضافة الى ذلك ، فان الدول المستوردة تفرض رسوما مرتفعة جدا على النفط ، مما يبين ، بدوره ، ان سعر النفط يتحمل زيادات دون خسارة كبيرة للمرافق الاقتصادية التي تستخدمه .

كما ان البنى الاقتصادية للبلدان المنتجة للنفط ، وسياستها الاقتصادية ، لا تسمح باستيعاب فعلي ومستمر للارصدة الناتجة عن ثرواتها الجوفية . وتتم عملية تآكل مستمرة لهذه الارصدة نتيجة للانخفاض المضطرد في سعر العملات بسبب التضخم .

وتلجأ الاحتكارات الى اساليب عديدة ومبتكرة لاستعادة هذه الارصدة ، من ذلك بيع الاسلحة الى هذه البلدان ، بالاسعار التي تفرضها الاحتكارات ، بما يفوق حاجاتها الدفاعية الحقيقية وقدرتها الفعلية على الاستيعاب ، ومن ذلك ايضا ، اقامة مشاريع باهظة التكاليف ، لا تلبي المتطلبات الحقيقية للتنمية في هذه البلدان .

ان الولايات المتحدة الاميركية هي المستفيدة الاولى من افتعال ازمة في ميدان الطاقة ، وهي التي تتحمل المسؤولية الاساسية عن الاوضاع السائدة في سوق الطاقة ، بفعل سيطرتها على اهم الاحتكارات النفطية في العالم التي تجني ارباحا اسطورية . وهي تسعى الى استغلال مظاهر الازمة التي تفتعلها على صعيد الطاقة ، لتحقيق اهداف عديدة ، في الوقت نفسه . فعن طريق التهويل بازمة الطاقة ، تحاول ، بواسطة الاسرة الدولية ، تمويل عملية الانتقال الى مصادر بديلة للنفط تخضع لاحتكاراتها . وهي قد نجحت في تعزيز تنافسية الاقتصاد الاميركي ازاء اقتصاد الكتل الامبريالية الاخرى (اوروبا الغربية واليابان) ، مما ادى الى تعزيز سيطرتها السياسية المباشرة وغير المباشرة على هاتين الكتلتين ، والى المحافظة على دورها كزعيم للعالم الامبريالي ، بعد ان كانت قد اضطرت ، في بداية السبعينات ، الى الاعتراف ، على لسان رئيسها حينذاك ريتشارد نيكسون ، بان زمان الزعامة قد ولى . الا ان ذلك قد ادى ، من جهة اخرى ، الى اثارة الحذر في اوساط حلفاء الولايات المتحدة من نهجها ، والى اشتداد التناقضات بين الدول الامبريالية . وتسعى الولايات المتحدة الى تحريض الرأي العام العالمي ، بصورة مكشوفة ، على الدول المنتجة للنفط وعلى البلدان العربية وايران بوجه خاص ، محملة هذه الدول مسؤولية تفاقم الازمة العامة الراهنة للنظام الرأسمالي . وفي الوقت نفسه ، ونتيجة للتقييد النسبي لحرية الادارة الاميركية في تقديم المساعدات بعد فضائح ادارة نيكسون ، وحرب الفيتنام ، والهزائم المتتالية التي منيت بها الامبريالية الاميركية ، اخذت هذه الاخيرة تعتمد ، اكثر فاكثر ، على وكلاء محليين لتمويل المؤامرات على الشعوب العربية والافريقية بخاصة . كما عمد هؤلاء الوكلاء الى التدخل في البلدان الاوروبية ، من خلال اقدام عدد من البلدان النفطية العربية على تمويل الحملات الانتخابية للاحزاب الرجعية في فرنسا وايطاليا وسواهما ، للحيلولة دون انتصار الاحزاب اليسارية .

ان الولايات المتحدة الاميركية تتحمل المسؤولية الرئيسية في ازمة النقد العالمية ، وفي التضخم ، نتيجة لوزنها الكبير ولسيطرتها على الاقتصاد الرأسمالي ، وبحكم امتيازات الدولار بوصفه العملة الرئيسية في العالم . الا ان مسؤولية الولايات المتحدة ليست الا جانبا من الاسباب التي ادت الى زعزعة النظام النقدي الدولي في البلدان الرأسمالية . فالدولار ليس العملة المريضة الوحيدة في العالم الرأسمالي ، بل ان جميع عملات الدول الرأسمالية تعاني من مرض عدم الثبات ، ارتفاعا او انخفاضا بالنسبة للدولار . ان النظام النقدي الدولي يعاني من ازمة هي نتيجة لازمة النظام الرأسمالي بالذات فقانون

التطور المتفاوت يلعب دوره هنا كما يلعب الدور نفسه ميزان القوى الطبقية داخل كل بلد من هذه البلدان . ان سيطرة الاحتكارات على اقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة منها والمتخلفة يوفر لها امكانيات مالية هائلة ، تتحول في ظروف الازمة العامة للنظام الرأسمالي ، وانخفاض وتائر نمو الانتاج وافلاس قطاعات اقتصادية واسعة ، وتقليص مجالات التوظيف ، الى رساميل هامشية تستخدم في المضاربات العقارية والمالية وتسهم ، نتيجة لذلك، في التضخم وفي فقدان التوازن بين العملات ، قبل ان يعاد توظيفها في الانتاج وفي ايفاء الالتزامات المالية لهذه الاحتكارات .

ان الاموال العامة ، بدلا من ان توجه نحو تلبية حاجات الناس وتأمين الخدمات الاساسية لهم ، تذهب في عملية نهب منظمة ، عن طريق القروض والدعم والمساعدات الى خزائن الاحتكارات ، وتعمد السلطات الى فرض مزيد من الاعباء الضريبية على الشعب لتلبية جشع هذه الاحتكارات . كما توضع مؤسسات قطاع الدولة ومراكز ابحاثها وجميع وزاراتها والادارات والمصالح الحكومية تحت تصرف الاحتكارات وفي خدمتها ، لزيادة ارباحها على حساب الشعب والمؤسسات غير الاحتكارية ، ويؤدي هذا الى تسريع عملية تمركز رأس المال وتركزه ، والى تكوين احتكارات ضخمة تتحكم بمقدرات البلاد ، وتمكنها هيمنتها من التصرف بمناطق كاملة . وكثيرا ما يؤدي نهجها الى خراب مناطق ومدن ومجامع سكن عديدة ، والى فراغ مناطق واسعة واندثارها ، والى هجرة قسرية جماهيرية وراء العمل ، والى ارتفاع في نسبة البطالة بلغت حدا لم تعرفه منذ الحرب العالمية الثانية .

وقد ولدت الازمة الاقتصادية ، بالاضافة الى ارتفاع نسبة البطالة ، نتائج اجتماعية انعكست في العديد من الآثار ، اهمها :

١ــ زيادة في درجة استثمار الشغيلة ، وانخفاض نسبي في قدرتهم الشرائية ومداخيلهم الحقيقية وذوبان مدخراتهم بفعل التضخم المتواصل .

٢ــ معاناة « المهجرين » من صعوبات اللحاق بالعامل ، بفعل المضاربة العقارية ، الى الضواحي البعيدة عن المدن والمراكز الصناعية ، ومن طول المسافة بين المسكن ومكان العمل ، ومن الوقت المهدور في الانتقال ، ومن عدم الاستقرار وخطر الهجرة المتجددة ابدا ، وخطر تغيير المهنة والقرية والوحدة السكنية وتغيير علاقات الجوار وضعفها ، وغيرها من سيئات السكن في هذه الضواحي والمجمعات السكنية غير الصحية .

٣ ــ تبذير هائل في الثروات الطبيعية ، وخراب فظيع في البيئة الطبيعية ، يهدد بتحويل مناطق شاسعة من المعمورة الى صحاري قاحلة ، وانهار وبحيرات وبحور الى مجاري مياه قذرة ومستنقعات ميتة .

٤ ــ تحميل الشغيلة وشعوب البلدان المستعمرة سابقا والتابعة نتائج ازمة النظام الرأسمالي وتبذيره للمواد وتلويثه للبيئة .

ثانيا ، الازمة السياسية للنظام الرأسمالي

يحاول الرأسمال الكبير تعزيز سيطرته على مقاليد السلطة السياسية والاستمرار في اخضاعها لخدمة مصالحه ، عن طريق الحد من الحريات العامة وتدعيم البيروقراطية وحصر السلطة في قمتها ، والضغط السياسي والاقتصادي على الموظفين والتدخل المباشر في نشاطهم ، والسيطرة الكاملة على وسائل الاعلام ، للحد من امكانية مشاركة المواطنين ، باساليب مختلفة ، في اتخاذ القرار المتعلق بحياتهم ومصالحهم .

وفي المقابل ، يتسع نضال الطبقة العاملة وجماهير الشغيلة على الصعيدين المطلبي والسياسي ، وتعصف الاضرابات والتحركات العمالية في كافة البلدان الرأسمالية ، وتنخرط في هذا النشاط ملايين متزايدة من العاملين ومن المتضررين من سيطرة الاحتكارات وشركاتها المتعددة الجنسية . وقد نجحت هذه النضالات في الحد ، جزئيا ، من تدهور الاوضاع المعيشية للطبقة العاملة ولسائر الكادحين ، وفي انتزاع بعض المكاسب على صعيد رفع الاجور وتعزيز الحريات الديمقراطية ، وفي مجال التصدي للاتجاه العام الناجم عن ازمة الامبريالية المتسم بمزيد من التعسف والديكتاتورية ، كما نجحت في الوقوف بحزم ضد دعم السلطات للعناصر والقوى والاحزاب الفاشية وضد محاولاتها اقامة انظمة ديكتاتورية مكشوفة .

ان القضاء على الانظمة الفاشية في البرتغال واسبانيا وعلى نظام العقداء الديكتاتوري في اليونان هو مكسب كبير تم الوصول اليه بفضل نضال شعوب هذه البلدان البطولي ودعم القوى التقدمية والديمقراطية في العالم باسره لهذا النضال . فلم يعد من السهل على حكومات الدول الرأسمالية ان تستمر في احتضان الانظمة الديكتاتورية في اوروبا .

وتجد الازمة السياسية في جملة من البلدان الرأسمالية تعبيرا عن نفسها في واقع ان الحكومات التي تتولى السلطة فيها لا تحظى بقاعدة واسعة في برلماناتها ، فضلا عن ضيق القاعدة الشعبية التي تستند اليها وعدم استقرارها . ويدخل بعض هذه البلدان في ازمات حكومية مستعصية يكثر خلالها حل المجالس النيابية قبل انتهاء ولايتها ، والتلاعب بمواعيد الانتخابات العامة ، بما يتفق مع مصلحة الاحزاب الحاكمة .

كما تنعكس هذه الازمة في استياء الناخبين من خداع الاحزاب البرجوازية والاحزاب الاشتراكية ــ الديمقراطية لهم ، تلك الاحزاب التي تتناوب الحكم في الكثير

من البلدان الرأسمالية المتطورة لتنفذ سياسة واحدة من حيث الجوهر ، والتي تتصرف عندما تكون في السلطة بعكس ما تنادي به عندما تكون في صفوف المعارضة . وتعبر قطاعات واسعة من الناخبين عن مشاعر الاستياء هذه ، وعن خيبة املها ، بطريقة سلبية تتجلى في الامتناع عن التصويت اثناء الانتخابات في بعض البلدان ، وفي عدم المشاركة في النشاط السياسي .

وفي المقابل ، توطد احزاب الطبقة العاملة مواقعها ، باستمرار ، وتبرز ، اكثر فأكثر ، ليس بوصفها المدافعة عن مصالح جماهير الشغيلة والكادحين وقائدة نضالهم وحسب ، بل بوصفها ايضا المدافعة الامينة عن مصالح الامة باسرها . ويدخل بعض البلدان الرأسمالية في مرحلة ازمة سياسية وطنية حقيقية يطرح فيها التغيير الجذري كمسألة ملحة على جدول الاعمال .

ثالثا ، الازمة الايديولوجية للنظام الرأسمالي

لقد تخلى الفكر البرجوازي عن عقلانيته وطابعه العلمي بدخول الرأسمالية في طور ازمتها . وعلى قاعدة نفيه القوانين العامة لتطور البشرية ، راح يبشر بالغيبية والقدرية والتجريبية والوجودية والعدمية والعبثية ، وغيرها من تيارات ايديولوجية تبرىء النظام الرأسمالي ، الذي سخر كل شيء لخدمة رأس المال ، من مسؤوليته عن تعاسة الانسان ، وتحمل العلم والتقدم هذه المسؤولية .

وينكر الفكر البرجوازي على العقل قدرته على المعرفة ، ويستبدله بالغريزة ، ويرفع الى المطلق مبدأ اللذة والرغبة ، ضد العقل والعلم .

ان الهم الاساسي للفكر البرجوازي هو تحويل اهتمام الناس عن واقعهم الاجتماعي وعن نضالهم من اجل تغييره نحو الافضل . وهو في هذا الهدف يستخدم شتى الوسائل من تمجيد للماضي وتبرير للحاضر وتقديم لوحة براقة وهمية عن مستقبل مزعوم .

وفي رؤيته للماضي ، لا يعمل الفكر البرجوازي هذا على كشف القوانين الموضوعية لحركة لتاريخ ، بل يعزل الظاهرات الاجتماعية عن شروطها التاريخية المادية . انه يطمس الجوانب التقدمية من الماضي ، لا سيما تلك التي هي ملازمة لحركة الشعوب في نضالها المستمر من اجل انعتاقها من الاستغلال الطبقي . انه يقوم الماضي في صورة اسطورية ساحرة ليستلب وعي الجماهير ، فتستكين نقمتها على حاضر ترفضه ، وتأتي محاولاتها لتغييره وتخطيه حنينا الى ماض وهمي خارج وجوده التاريخي .

كما ان الفكر البرجوازي ، اذ يدرك عجزه عن اقناع الجماهير بميزات النظام الرأسمالي، فهو يجتهد في تشويه النظام الاشتراكي ، لاجئا الى مختلف انواع الافتراءات والاكاذيب ، في هدف سد الافق امام طموح الجماهير الى تغيير الواقع ، ودفعها الى

التساؤل حول جدوى النضال من اجل الاشتراكية ، بحيث تصير اكثر استعدادا للقبول بالنظام الرأسمالي على علاته . وامام عجز تلك الافتراءات والاكاذيب عن تضليل الجماهير لفترة طويلة ، فان البرجوازية تلجأ الى اسلوب تضليلي هو الادعاء بان النظام الراسمالي يتطور في اتجاه مزيد من العدالة الاجتماعية ، مقتربا بذلك من النظام الاشتراكي الذي يسير بدوره نحو مزيد من الليبرالية ، بحيث يلتقي النظامان على صعيد واحد تزول عنده الفروقات بينهما . فتنتفي ، بالتالي ، بحسب زعم البرجوازية ، الحاجة الى الثورة الاشتراكية .

وتلجأ البرجوازية الى تعميم قيم اخلاقية قوامها ان المال والثروة هما المقياس الاساسي للنجاح ولتحقيق الذات الفردية، وتقدم للجمهور الواسع نماذج من « الابطال » حصلوا على الثروة والشهرة بشكل سهل يمكن لأي كان من ان يصل الى ما وصلوا اليه اذا اقتدي بهم .

كما تلجأ البرجوازية الى تغذية روح التمرد الفردي والعبثية وتشجيع تعاطي المخدرات والكحول والاتجار بالجنس وكل ما من شأنه ان يبعد الناس عن الاهتمام بقضاياهم اليومية المعاشية .

الا ان عددا متعاظما من الشباب والشابات يكتشف زيف الفكر والدعاية والقيم الاخلاقية البرجوازية ، رغم ضخامة الوسائل المكرسة لخدمتها ، وينخرط في النضال من اجل الحقوق الفعلية للجماهير ، ويزداد ، باستمرار ، عدد الذين يلتحقون منهم بالاحزاب الشيوعية والنقابات والمنظمات الجماهيرية الديمقراطية . كما ان انكشاف ضمور الفكر البرجوازي وبؤسه حمل غالبية المفكرين المبدعين الى الابتعاد عنه وفضح ضحالته ، ساعدهم في ذلك كون النظام الرأسمالي يضطرهم لبيع قوة عملهم وتسخير علمهم وثقافتهم لخدمة رأس المال .

ان افضل ما قدمت البشرية من ابداع فكري وثقافي في العقود الاخيرة كان مرتبطا بنضال الجماهير الكادحة وقوى التقدم والتحرر من اجل حياة حرة ومستقبل مشرق للانسان .

الفصل الثالث

تعمق المحتوى الاجتماعي لحركة التحرر الوطني

ان حركة التحرر الوطني العالمية المعاصرة التي منحها انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى زخما شديدا ، وقدم لها مثالا باهرا في موضوع التحرر الوطني

والاجتماعي وحل قضية القوميات ، تشكل اليوم رافدا اساسيا من روافد الحركة الثورية العالمية . وقد عالج الحزب هذا الموضوع في برنامجه الذي اقره المؤتمر الثاني ، وفي موضوعات المؤتمر الثالث . وقد توقفت هذه الوثائق عند السمات الرئيسية لهذه الحركة ، وبشكل خاص عند الطبيعة المعقدة للتطور الثوري في بلدان حركة التحرر الوطني ، وعدم سيرها وفق نمط منسجم وثابت ، وعند التعدد والتنوع الهائلين في سياق هذا التطور واشكاله التي تبدو احيانا غير عادية وغير مألوفة . وابرزت وثائق المؤتمرين الثاني والثالث المضمون الاجتماعي الجديد لحركة التحرر الوطني في مرحلتها الراهنة . وجاءت احداث السنوات التي تفصلنا عن المؤتمر الثالث تؤكد صحة تحليلاته للدور المتعاظم لهذه الحركة في العملية الثورية العالمية ، وتثبت ان هذا المضمون الجديد هو السمة الرئيسية لهذه الحركة . فلقد تحرر من السيطرة الامبريالية عدد متزايد من البلدان المستعمرة سابقا،واضعا امامه مهمات متقدمة لبناء المجتمع الجديد ، واتسعت وتعمقت نضالات حركات التحرر الوطني في سائر بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، بالارتباط مع تفاقم ازمة الامبريالية ونظام استعمارها الجديد .

اولا ، الاستعمار الجديد

ان تعاظم النضال الاجتماعي في البلدان المستعمرة سابقا يرتبط مباشرة ، في مرحلة ما بعد نظام الحكم الاستعماري ، بالازمة العامة التي تعصف بالنظام الرأسمالي ، بالتقسيم الامبريالي للعمل الذي يمارس تأثيره،ملحقا الضرر بهذه البلدان :

١ ــ على الصعيد الاقتصادي

ان معظم البلدان المستعمرة سابقا ظلت ، رغم حصولها على الاستقلال السياسي ، اسيرة العلاقات الاستعمارية الجديدة ، وتعمق ارتباط بعضها بالامبريالية ، بفعل قوانين السوق والتوظيفات الخ ... ان هذه البلدان ظلت بنسب متفاوتة ، في فلك تلك العلاقات ، باستثناء البلدان التي انتصرت فيها حركة التحرر الوطني ، بقيادة احزابها الطليعية ، الشيوعية والثورية .

ان الاستعمار الجديد ، الذي هو شكل استمرار سيطرة الامبريالية على البلدان التي حصلت على استقلالها السياسي ،يهدف اساسا ، على الصعيد الاقتصادي ، الى احكام ربط هذه البلدان بالنظام الرأسمالي العالمي . وتؤدي عملية الربط هذه بالسوق الرأسمالي الدولي والتقسيم الامبريالي للعمل على الصعيد العالمي ، بما يعنيه من اخضاع الاضعف للاقوى ، الى نهب الموارد الطبيعية والبشرية ، للدول المستعمرة سابقا ، والى ابقاء البعض منها في تخلفه ، والى زيادة تخلف البعض الآخر ، بحيث يصبح الاقتصاد الوطني لهذه البلدان خاضعا ، في تطوره ، لحاجات الدول الامبريالية ، على حساب مقتضيات تطوره المنسجم والمتوازن الذي يضحى به لصالح تطور وحيد الجانب في

القطاعات التي تفيد الشركات المتعددة الجنسية ، مثل النفط وبعض المواد الاولية الصناعية والزراعية .

وقد نتج عن سيطرة الاستعمار الجديد على الكثير من هذه البلدان تخريب اقتصادها القديم دون تمكينها من بناء بديل متوازن ، ودفع بالعديد منها الى تحميل ميزان تجارتها الخارجية عبء استيراد عدد من المنتجات التي كانت تصدرها في السابق .

ان طريق التطور الرأسمالي ، في اطار التبعية للامبريالية ، لم يفد عمليا ايا من البلدان المستعمرة سابقا التي اعتمدته ، لكونه يعيد ، دائما ، انتاج التبعية وتعميقها ، والتوجه الضيق في الاقتصاد الوطني ، مبقيا الدولة المتخلفة متخصصة ، الى حد كبير ، في تزويد البلدان الامبريالية بالمواد الاولية والزراعية ، ومحصورا ، بشكل عام ، في القطاعات حيث انتاجية العمل محدودة ، وشدة العمل مطلوبة . ولم يغير من هذا الواقع قيام بعض الصناعات التحويلية والتركيبية في بعض البلدان المستعمرة سابقا والتابعة لانه سار في نفس الاتجاه .

٢ ــ على الصعيد الاجتماعي

ان فشل طريق التطور الرأسمالي في اخراج بلدان آسيا وافريقيا من دائرة التخلف يتلازم مع تفاقم التوترات الاجتماعية وعملية التمايز والاستقطاب الاجتماعيين . فهو ، اذ يدمر فئات واسعة من البرجوازية الوسطى والصغيرة ومن الفلاحين والحرفيين ، نتيجة خراب المهن الصغيرة والانتاج البسيط والزراعة ، يحول اعدادا كبيرة من السكان الى جماهير من العاطلين عن العمل والبروليتاريا الرثة والمعدمين ، ويحول القسم الباقي الى عمال مأجورين .

وفي الوقت نفسه ، يسهم الاستعمار الجديد في نشوء طبقة ربطت مصالحها الاقتصادية ونهجها السياسي ووجودها بالامبريالية والاحتكارات . هذه الفئة من الوسطاء والطفيليين تشكل العدو الداخلي الرئيسي لشعوب البلدان المستعمرة سابقا ، والدعامة الاجتماعية الاساسية لاستمرار السيطرة الامبريالية ، والعدو اللدود للنضال التحرري الوطني والاجتماعي .

ان التأثير الاجتماعي لطريق التطور الرأسمالي في مجتمع تسوده تركيبة اقتصادية مشوهة وتابعة للامبريالية ينعكس مباشرة على الوضع السكاني . فنتيجة افلاس قطاعات كاملة من الاقتصاد وخرابها وتدهور الزراعة واشكال الانتاج التي كانت سائدة في السابق ، اندفع عدد واسع من السكان الى المدن طلبا للقوت ، محولين اقساما منها الى احزمة بؤس تتسع باستمرار . اضف الى ذلك الازدياد الملحوظ في صفوف الطبقة العاملة من جراء قيام بعض الصناعات ، وتحول فئات واسعة من المثقفين والمهنيين الى

اجراء شبه بروليتاريين ، وانضمامهم باعداد متزايدة الى مواقع النضال بسبب ذلك ، وبسبب تعارض الهيمنة الامبريالية مع تطور ثقافتهم الوطنية .

هذا الواقع جعل من الطبقة العاملة ، في البلدان المستعمرة سابقا ، قوة اجتماعية متميزة ، لها دورها الفعال والمؤثر في حياة بلدانها الاقتصادية والسياسية .

٣ ـ على الصعيد السياسي والايديولوجي

تسعى الامبريالية ، بكل ما لديها من وسائل ، الى كسب شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الى جانب النظام الرأسمالي فتزينه لها وتظهره نموذجا بديلا لحالة التخلف والجهل التي تعاني منها هذه الشعوب .

وفي مجرى الصراع الايديولوجي المحتدم على الصعيد العالمي ، حيث يتعاظم باستمرار نفوذ افكار الاشتراكية العلمية ، ويرتفع مستوى الوعي الطبقي بنسب كبيرة ، ويتضح ، اكثر فاكثر ، التناقض العميق بين الطموح المشروع الى التحرر القومي والتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي من جهة ، وبين التبعية للامبريالية من جهة اخرى ، في مجرى هذا الصراع ، يلجأ المدافعون عن الرأسمالية الى تحريف الاشتراكية العلمية وتشويهها .

كما ان عجز الرجعية عن طمس المواقف الصحيحة للدول الاشتراكية من قضايا الشعوب المناضلة من اجل تحررها ، يجعلها تشوه هذه السياسة الاممية الثابتة ، محاولة تفسير دعم الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية بشكل فعال للمطالب المشروعة لهذه الشعوب ، على انه صراع بين الشرق والغرب ، ودفاع عن المصالح الضيقة للاتحاد السوفياتي . وتضع هذا الاخير ، تحت تسمية الدولة العظمى ، على قدم المساواة مع الامبريالية الاميركية . ان الامبريالية التي تخسر باستمرار مواقعها واحدا تلو الاخر في ساحة الصراع الايديولوجي ، تشعر بالحاجة الملحة الى شريك في العداء للاتحاد السوفياتي وللفكر الاشتراكي العلمي . وليس التقارب الفكري بين ايديولوجيي الامبريالية والقيادة الصينية الحالية الا تعبيرا عن هذه الحاجة لكلا الطرفين . فالصيغة « اليسارية » المغامرة التي تطبع الفكر الماوي ليست الا قناعا يجري تحته الالتقاء مع الامبريالية على قاعدة الشوفينية والعداء للاشتراكية وحركة التحرر الوطني وقوى السلم .

وتعمد الامبريالية الى محاربة الوعي القومي لدى الشعوب المضطهدة ، اذ ترى فيه تهديدا لاستمرار نهبها ثرواتها وسلبها استقلاليتها وحريتها . وتسعى الى تهييج مشاعر التعصب القومي وتغذية الطائفية والتفرقة الدينية والاقليمية وسواها . وتدعم ، في المقابل ، الاتجاهات الرامية الى تبني قيم البرجوازية في الدول الغربية ومؤسساتها

ونظمها .

وتسعى الامبريالية ، من موقع معرفتها بحقيقة مواقف الشعوب التي تتعرض لاستثمارها ونهبها ودوس حقوقها وانتهاك سيادتها ، تسعى بكل ما عندها من وسائل ، الى قيام انظمة ديكتاتورية تقمع الشعب وتخضعه بالقوة . كما تسعى الى تسعير الخلافات بين بعض الدول وصولا الى الاحتراب فيما بينها ، لالهاء شعوبها عن النضال المشترك ضد الامبريالية ، بالاضافة الى لجوئها ، عند الضرورة ، الى التدخل العسكري المباشر ، او عبر وكلائها المحليين .

٤ ـ على الصعيد العسكري

تعمد الامبريالية الى تنظيم « تعاون » عسكري متعدد الاشكال مع الدول المستعمرة سابقا والتابعة ، على حساب المصلحة الوطنية . فهي تهدد الدول المستقلة بافقادها سيادتها الفعلية ، وتسعى الى تحويل بعضها الى دركي محلي في خدمة الاحتكارات الامبريالية ، كما يدل على ذلك مثال ايران ما قبل الثورة ، وزائير والمغرب ومصر السادات وغيرها من الدول ، فضلا عن اسرائيل التي زرعت اصلا في المنطقة العربية لتقوم بهذا الدور ضد حركة التحرر الوطني العربية .

ان من شأن تزويد هذه الدول بالسلاح ان يجعل من مؤسسة الجيش المجهز كليا ، والمدرب من قبل الولايات المتحدة الاميركية او فرنسا او غيرهما من الدول الامبريالية ، عامل تهديد دائم معلق فوق رؤوس الحكومات ، لمنع اية رغبة لديها ، مهما كانت خجولة ، في الابتعاد عن الامبريالية ، فضلا عما تستنزفه الجيوش من اموال هائلة للافراط في التسلح على حساب التوظيفات الانتاجية . فالانقلابات العسكرية المتتابعة التي تستمر في التوجه الرجعي للنظام ليست من قبيل الصدفة . ذلك ان الوكالة المركزية للاستخبارات الاميركية وسواها من وكالات الاستخبارات الامبريالية ، هي الملهم الفعلي والمنظم لمثل هذه الانقلابات .

ثانيا ، النضالات القومية والاجتماعية لحركة التحرر الوطني

لقد اتسعت في الآونة الاخيرة وتعمقت النضالات الاجتماعية في بلدان القارات الثلاث ، وباتت النضالات المطلبية للطبقة العاملة والجماهير الكادحة فيها اكثر تنظيما . كما ان استقلالية النقابات اخذت تترسخ اكثر فاكثر ، واخذت محاولات تدجينها تتصدع . وبدأت تنمو ، باضطراد ، التوجهات نحو مزيد من الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وتعزز المشاعر الوطنية المعادية للامبريالية باختصار ، ثمة صعود في الوعي الطبقي يجد تعبيره في تعميق العداء للامبريالية وفي انتشار افكار الاشتراكية العلمية لدى الجماهير الواسعة من المضطهدين والشغيلة والمثقفين والنساء والاقليات القومية والدينية . ولاول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اكتسحت الثورات

والانتفاضات الاجتماعية عددا كبيرا جدا من بلدان افريقيا وآسيا .

وقد شكل الانتصار الرائع للشعب الفيتنامي البطل على الامبريالية العالمية واعتى قلاعها : الولايات المتحدة ، انتصارا تاريخيا فائق الاهمية . وقد كان هذا الانتصار ثمرة للجهود المستمرة والنضال الدؤوب للشعب الفيتنامي على مدى سنوات طويلة . وتبع هذا الانتصار مباشرة انتصارات حققتها شعوب لاوس وكمبوديا .

وتشهد الحركة العمالية في البلدان الاخرى لجنوب شرقي آسيا اتساعا . فالشباب ينخرط ، بكل قواه ، في النضال . ولم تفلح المظلة الامبريالية من وقاية العديد من بلدان هذه المنطقة من العواصف الاجتماعية .

كما تشتد ، في كل من بنغلادش والهند وباكستان وتركيا ، النضالات الاجتماعية والسياسية ، خاصة بعد سقوط النظام الرجعي في افغانستان ، حيث امسكت القوى الشعبية الطليعية بزمام البلاد ، وسلكت طريق بناء مجتمع جديد ، مستندة الى المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى. وتحقق في ايران نهوض تحرري عارم ، حيث جرى تحرك شعبي لا مثيل لاتساعه ، وانتفاضة عامة شملت جميع فئات السكان ، ومظاهرات جماهيرية يومية ضمت اعداداً متزايدة باستمرار ، واضراب عام شل ، عمليا ، كل نشاط اقتصادي في البلاد ، لا سيما في صناعة النفط ، حيث كان دور العمال الطليعيين حاسما . فاستطاعت هذه الحركة بثباتها واصرارها ، ان تتغلب على عمليات القمع والارهاب الوحشية وعلى كل محاولات التمييع والتفرقة ، مسقطة اسطورة استحالة قهر جيش موحد ومجهز باحدث الاسلحة ، ما لبث ان تفكك تحت ضربات الحركة الشعبية . كل هذه العوامل جعلت من الثورة الايرانية نموذجا يحمل جميع خصائص الثورة الشعبية الوطنية والاجتماعية .

ورغم ان رجال الدين قد لعبوا الدور الابرز في قيادة هذه الحركة ، فان هذا الواقع لا يطمس المحتوى السياسي والاجتماعي للزلزال الذي حدث في هذا البلد ، والذي ترك آثاره على المنطقة بكاملها . ان هذا المحتوى بالذات وما تركه من آثار ، قد اصاب الامبريالية بالهلع . فبعد فشلها في التدخل المباشر لضرب الثورة ، تحاول الان التسلل ، بوسائل مختلفة ، وتحيك المؤامرات والدسائس لتفريق صفوف القوى التي شاركت في هذه الثورة لضربها من الداخل . ودون الدخول في توقعات سابقة لاوانها لما ستؤول اليه الاحداث في ايران التي سيحتدم فيها الصراع باستمرار حول النهج اللاحق للتطور بعد اسقاط الشاه ، فان استمرار الثورة وتقدمها رهن بجملة عوامل ، اهمها :

١ ـ اعتماد نهج سياسي حازم في عدائه للامبريالية والرجعية الداخلية ، وبقايا نظام الشاه .

٢ ـ وحدة القوى الثورية الحقيقية التي شاركت ، مجتمعة ، في قيادة الجماهير التي اسقطت نظام الشاه تحت راية الديمقراطية والتحرر الوطني والاجتماعي ، راية تحرير ايران من نظام القمع والارهاب ومن السيطرة الامبريالية .

٣ ـ تصفية اجهزة النظام القديم ، لا سيما الجيش ، وبناء مؤسسات واجهزة ثورية جديدة .

٤ ـ صيانة الحريات الديمقراطية واطلاق مبادرات الجماهير والاستناد اليها لمتابعة الثورة .

٥ ـ معالجة موضوع الاقليات القومية والدينية معالجة ديمقراطية بما يضمن سير الثورة الى الامام .

٦ ـ احتلال ايران لموقعها الطبيعي في حركة التحرر الوطني في المنطقة والعالم .

٧ ـ اقامة علاقات حسن جوار وتعاون وصداقة مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية وسائر قوى التحرر والتقدم في العالم .

وفي افريقيا ، تبدو مذهلة لوحة النضالات الثورية التي ينخرط فيها عشرات الملايين من المكافحين في سبيل التحرر الوطني والاجتماعي .

وتشكل اثيوبيا وانغولا وموزامبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر والكونغو والجزائر وليبيا وغيرها من البلدان المتحررة سندا قويا للشعوب الافريقية من اجل شن هجوم شامل ضد نظم الاستعمار الجديد والعنصرية . ويتعاظم النضال الثوري لشعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوي بفعل الانتصارات المتجددة ابدا لقوى الثورة على الجبهات العسكرية وغيرها . وتتهاوى النظم العميلة التي صنعتها الامبريالية واحتكاراتها . ان الامبريالية ، وخاصة الفرنسية ، غالبا ما تجد نفسها مضطرة للتدخل المباشر لمساندة صنائعها في افريقيا. غير ان ذلك لم ينجح في كبح حركة الشعوب .

ان هذه اللوحة الزاهية لانتصارات حركة التحرر الوطني لا تحجب رؤية ارتداد الصين وخيانة السادات وتراجع الصومال وبعض النكسات الاخرى . لكن الحصيلة الموضوعية لمجمل التطورات التي جرت في السنوات الاخيرة في حركة التحرر الوطني في افريقيا وآسيا تؤكد رجحان كفة الانتصارات على النكسات . ولا بد من مواجهة التيارات التي تتعمد المبالغة في تضخيم نجاحات الامبريالية ، متجاهلة ، الانتصارات الكبيرة للشعوب وتعمق نضال الجماهير وتجذره ، منتقلة بسرعة مذهلة ، وعند اول انتكاسة ، من مواقف المغامرة والتطرف ، الى الاستسلام واليأس وممالاة الامبريالية ، عن طريق العداء للاتحاد السوفياتي وللشيوعية .

ان فشل التطور الرأسمالي في ايجاد حل لمقتضيات التحرر الوطني الكامل والنمو الاقتصادي المنسجم والمتوازن ولمقتضيات التقدم الاجتماعي ، يعني ان النضال التحرري الوطني هو نضال طبقي موجه ضد الامبريالية وضد التطور الرأسمالي الداخلي على حد سواء ، ويؤكد موضوعة لينين القائلة بان الثورة الاشتراكية ، بمعناها الشامل ، لن تكون من صنع بروليتاريا البلدان المتقدمة وحدها ، بل ايضا من صنع الشعوب المضطهدة المناضلة ضد الامبريالية في سبيل تحررها القومي وتقدمها الاجتماعي .

ولم يعد مثال الفيتنام وكوبا هو المثال الوحيد على سير ثورة التحرر الوطني الى نهايتها المظفرة، الى الاشتراكية . ان تطورات عديدة جرت وتجري في آسيا وافريقيا تثبت انه حيث توفرت ظروف ذاتية لقيادة ثورية حازمة في عدائها للامبريالية وطامحة فعلا الى التقدم والاشتراكية ، فان الظروف الموضوعية في عصرنا تسمح بنقلة نوعية تاريخية تفسح في المجال امام استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال الى الاشتراكية . وقد اثبتت تجارب كوبا وفيتنام والتجارب المتقدمة الاخرى السائرة الى تحققها الكامل في لاوس وكمبوديا وانغولا واثيوبيا واليمن الديمقراطية وافغانستان وغيرها ، بان القوى الثورية الحقيقية الحازمة في عدائها للامبريالية وفي توجهها الاشتراكي الحقيقي ، هي وحدها القادرة على انجاز مهمات التحرر القومي لبلدانها وشعوبها .

ان كل ما يجري في عصرنا يشكل انتصارا لنظرية الاشتراكية العلمية ، الماركسية ــ اللينينية ، ويؤكد صحة افكارها . فنظرية الاشتراكية العلمية التي وضعها ماركس وانجلز ، وطورها لينين ، على اساس اكتشاف القوانين العامة لتطور التاريخ والمجتمع ، ليست فهما متحجرا او عقائد جامدة ، بل هي ، بماديتها وديالكتيكيتها ، متطورة ابدا وكونية ، بمعنى انها تحيط بكل تطورات الحياة وتقوم على اساس قوانين تفعل في كل التشكيلات الاجتماعية . وهي ، في الاساس ، علم قدم منهجا للتفكير ومرشدا للعمل ، يفسح في المجال امام الانسان لاكتشاف آفاق جديدة دائما ، ومتعاظمة الاتساع في حقل المعرفة وقوانين تطور المجتمع والسيطرة على حياته وتطورها باتجاه تحررها الكامل .

ان قوى ثورية جديدة كبيرة التأثير في بلدانها تنتقل باستمرار الى مواقع الاشتراكية العلمية وتتبنى الماركسية اللينينية . واحداث عصرنا وحركة التاريخ تثبت ان لا نظرية ثورية حقيقية سواها . ولا يغير من هذه الحقيقة اطلاقا ارتداد قيادات بعض الاحزاب عنها ، او اساءة فهمها فكرا وممارسة . فالانجازات التاريخية الكبرى التي حققت بهديها وعلى اساس تعاليمها اضحت اهم حقائق عصرنا التي يؤكدها تطور العملية الثورية باتجاه انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، عبر انتقال العديد من

البلدان في مناطق مختلفة من العالم الى بناء المجتمع الجديد .

الفصل الرابع

وحدة القوى الثورية الاساسية ضمان انتصار قوى التحرر والاشتراكية والسلم

اولا ، مجرى الصراع على الصعيد العالمي

تلجأ الامبريالية ، في المرحلة الراهنة ، وامام اشتداد ازمة نظامها الرأسمالي على مختلف الاصعدة ، الى جملة من التدابير ، وتبرز عندها سلسلة من الاتجاهات لدفع العلاقات الدولية نحو التأزم والعودة الى اجواء الحرب الباردة او ما يشبهها . وهي تحاول الافلات من قيود سياسة التعايش السلمي والانفتاح الدولي التي فرضتها نسبة القوى الحقيقية على الصعيد العالمي ، وفرضها التعلق المتزايد للشعوب بالسلم ونضالها في سبيل تحقيقه ، والتي اجبرت الامبريالية على الاعتراف بحقائق العصر ، سياسيا وجغرافيا وتاريخيا ، وحدت من امكانية منع الحركة العمالية وحركة التحرر الوطني العالميتين من تشديد نضالهما وتحقيق انتصارات عديدة وكبيرة ، رغم بعض النكسات .

ويشكل الاتجاه الجديد الذي برز داخل ادارة كارتر ، والداعي الى تأزيم العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وتشديد سباق التسلح ، ابرز خطط الامبريالية خطرا على السلام العالمي وحرية الشعوب واستقلالها وامنها . فمنذ مجيء كارتر الى البيت الابيض ، ورغم انكشاف موقفه الحقيقي من حقوق الانسان ، بدعمه مجازر الشاه في ايران ، وسوموزا في نيكاراغوا ، ودفاعه عن نظام السفاح بول بوت في كامبوديا ، ومساندته كل النظام العنصرية والديكتاتورية في العالم ، مكملا مسيرته بالانحناء خاشعا امام قبر هيرتزل اب العنصرية الصهيونية التي اقتلعت شعبا بكامله من ارضه وتلاحقه في مناطق شتاته بغرض ابادته ، ناهيك عن ممارسات حكومته العنصرية تجاه المواطنين السود ، او من اصل مكسيكي (شيكانوس) ، وسائر المواطنين الذين لا ينتمون الى الانكلوساكسونية البيضاء الاصلية ، وتغافلها عن تفشي الجوع والعوز في اغنى بلد في العالم ، وعن انتهاكها العديد من الحريات الديمقراطية داخل الولايات المتحدة الاميركية ، وزجها العشرات في السجون دونما سبب ، او لحجج واهية لا تصمد امام الواقع ... ، منذ ذلك الوقت يسوق كارتر الاستفزاز تلو الاخر ضد الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية اخرى . وتشدد الادارة الاميركية الراهنة هجومها الاعلامي وترغيبها ، في محاولة لبث التفرقة بين بلدان المنظومة الاشتراكية . كما تحاول العودة

عن اقرارها بنسبة القوى الراهنة ، وتعمل على تعديلها عن طريق سعيها ،هي وحلفائها ، الى تسعير سباق التسلح وانتاج اسلحة ابادة جماعية جديدة اكثر فتكا ، وتعزيز حلف شمال الاطلسي وتقوية قدرته العسكرية وتوسيعها الى المتوسط وافريقيا ، بدلا من القبول باقتراح الدول الاعضاء في حلف وارسو ، القاضي بحل كل من الحلفين . وتعمل ايضا على احياء احلاف اخرى واقامة احلاف اقليمية ومحلية جديدة . وهي ، في نهجها ، هذا ، تحاول الافادة الى اقصى حد من ارتداد قيادة الصين الحالية واصطفافها الى جانب الامبريالية الاميركية في العداء للاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية ، والكيد لحركة التحرر الوطني والحركة العمالية العالمية .

في هذا السياق ، يندرج تخلي الولايات المتحدة عن التزامها بالبيان السوفياتي – الاميركي المشترك واتجاهها الى كامب دايفيد وجهود رئيسها ومغامرته برصيده لانجاح عملية الصلح المنفرد بين مصر واسرائيل ، وصولا الى مجيئه شخصيا الى مصر واسرائيل ، وتراجع الولايات المتحدة عن قرارها بالانسحاب العسكري من كوريا الجنوبية وجنوبي شرقي آسيا عامة ، وتعويم حلفها مع اليابان ، وحث هذا البلد على لعب دور اكبر في منطقة جنوبي شرقي آسيا .

وتشكل هذه السياسة خطرا جديا على سلام العالم وامن شعوبه ، وهي ، اذ تعيد العالم الى حافة الحرب ، تلحق اكبر الاضرار في نضال الشعوب من اجل تحررها . ويبدو ذلك من محاولة اعادة الولايات المتحدة ترتيب تحالفاتها مع البلدان الامبريالية الاخرى ، عن طريق دفع المانيا الغربية الى لعب دور مميز على الساحة الاوروبية باتجاه جر هذه البلدان الى المشاركة في عمليات الاستعمار الجديد الجماعي ، عن طريق الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية ، وتوزيع جديد لاستثمارها بمشاركة اسمية لقوى اقتصادية محلية . كما تتجه الى ايلاء دور اكبر لوكلائها المحليين في قمع حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، وتتهيأ ، للعودة الى سياسة التدخل العسكري المباشر في حال نشوب ازمات كبرى في بعض المناطق ، كما تلوح باعداد اسطول جديد ، الاسطول الخامس ، وفرق خاصة للتدخل السريع في منطقة المحيط الهندي وبحر العرب والخليج .

الا ان فرص نجاح هذه السياسة تبدو غير سهلة ، فسياسة التعايش السلمي والانفراج الدولي والاقرار بحقائق العصر لم تقبل بها الامبريالية مختارة ، بل فرضت عليها فرضا ، امام توطد القدرة العسكرية والاقتصادية والسياسية للاتحاد السوفياتي ومنظومة البلدان الاشتراكية . ويؤكد ذلك فشل جميع المحاولات التي بذلت لعرقلة اتفاق جديد للحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية(سالت – ٢) . وقد استمرت هذه المحاولات حتى لحظة انعقاد القمة السوفياتية – الاميركية في فيينا التي تم فيها توقيع الاتفاقية . ان هذا الانتصار الذي يعبر عن التغيير المستمر في ميزان القوى على الصعيد

العالمي لصالح قوى السلم والحرية والاشتراكية ، يلقي على عاتق هذه القوى مسؤوليات كبرى في متابعة النضال وتوسيع قاعدته لمنع الامبريالية عن محاولات العودة عن سياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي ، من اجل الوصول الى حالة تصبح فيها الامبريالية عاجزة عن تهديد السلم العالمي وامن الشعوب واستقلالها وحريتها في اختيار طريق تطورها .

ويشكل توقيع اتفاقية (سالت – ٢) حائلا جديا امام استمرار التسلح الخطر في مجال الاسلحة التدميرية الهائلة والباهظة التكاليف ، ويمهد الطريق ، اذا ما تواصل نضال الشعوب في سبيل السلم لاجبار الولايات المتحدة على القبول بالاتفاقية وتنفيذ بنودها ، امام (سالت – ٣) – اي الى خطوات اكثر تقدما على طريق منع سباق التسلح . الا ان الولايات المتحدة ستحاول باستمرار التملص من تعهداتها ، وستسعى دائما الى التفوق ، ولن تقر بسهولة بهزيمتها . انها توافق الان على عدم اللجوء الى حرب نووية ، وتقبل ، مرغمة ، بالتخلي عن بعض ادواتها ، لانها لا تضمن النجاح في حال نشوب هذه الحرب . وفي الوقت نفسه ، تعمل بكل الوسائل ، لمنع الوصول الى انفراج دولي وتعايش سلمي ثابتين ووطيدين ، املا في ان تستعيد تفوقها يوما ، فتعمد لاستخدام القوة وجر العالم الى أتون الحرب المدمرة . ان الامبريالية تعمل ، اذن ، لسياسة قوامها : لا حرب نووية الان ، ولا انفراج دوليا ولا تعايش سلميا ثابتين ووطيدين . بالاضافة الى ذلك فهي تأمل بالاضافة الى ابقائها العالم في حالة اللاحرب واللاسلم ، في عرقلة عملية البناء الاشتراكي ، فارضة سياسة التسلح ورفع التكنولوجيا الحربية باستمرار ، وتأمل ايضا في تحميل البلدان الاشتراكية اعباء كبيرة للحد من تحقيق اهدافها كاملة في مجال التطور الاقتصادي ورفع مستوى معيشة شعوبها ، وبالتالي ، في اضعاف تأثير مثالها على شعوب العالم الاخرى التي تعاني من عواقب الازمة الشديدة التي تتفاقم داخل النظام الرأسمالي العالمي . ان الانفراج الدولي والتعايش السلمي اللذين امكن الوصول اليهما بفضل نضال قوى السلم في العالم ، ونتيجة لتعزيز القدرة الدفاعية للاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية ، قد اتاحا لشعوب العالم المناضلة من اجل تحررها القومي والاجتماعي فرصا كبيرة للنجاح في نضالها ، ولتحقيق انتصارات عديدة ومهمة . وقد اثبت الاتحاد السوفياتي ، وما زال يثبت باستمرار موقفه المبدئي في العمل لدعم حركات التحرر . وابرز مثل على ذلك رفضه ، في اجتماع القمة السوفياتية – الاميركية في فيينا ، اية مساومة حول اية قضية من قضايا الشعوب ، وتأكيده ، بوجه خاص ، على مساندة نضال الشعوب العربية ، بما فيها الشعب الفلسطيني ، ضد السياسة الاميركية ومؤامرة كامب دايفيد الخ .... وتعمد الامبريالية الاميركية الى تسعير الحروب المحلية والعدوان ، وتدعم الانظمة الديكتاتورية ، وتحضر قوات خاصة للتدخل العسكري في مختلف انحاء العالم ، بما في ذلك الشرق الادنى ومنطقة الخليج .

الا ان سياسة ابقاء العالم على حافة الحرب لا تواجه بمعارضة منظومة البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والسلم في العالم وحسب بل ان حلفاء الولايات المتحدة بالذات لا يتبنون سياستها في موضوع الحرب والسلم بصورة كاملة.

ورغم محاولات الولايات المتحدة استرضاء حلفائها الامبرياليين وترتيب الاوضاع بينها وبينهم ، فان تناقضات كبيرة باقية تحول دون تبنيهم ، بشكل كامل ، التغيير في السياسة الاميركية . فالى جانب الازمة الاقتصادية العاصفة في البلدان الاوروبية وحاجة هذه البلدان الى التعامل مع الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية ، فان موضوع الحرب والسلم شديد الخطورة بالنسبة لهذه البلدان ، لقربها من ساحة المواجهة المفترضة ، ولما ينتظرها من ابادة وتدمير شاملين اذا ما تمكنت الامبريالية الاميركية من جر العالم الى آتون حرب عالمية ثالثة ، بالاضافة الى قوة المعارضة الداخلية في هذه البلدان والتأثير الكبير للرأي العام المناهض للحرب ولسياسة العدوان . وقد بانت هذه التناقضات بكل جلائها في اجتماع القمة في غواديلوب . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نشير الى رفض مجموعة الدول الاوروبية تأييد اتفاقية كامب دايفيد بصورة مشتركة ، ورفض المانيا الغربية ، رغم اصرار الولايات المتحدة ، بيع اسلحة متطورة الى الصين .

الى ذلك نضيف التناقضات داخل الولايات المتحدة نفسها . فلم تواجه سياسة خارجية لأي رئيس اميركي سابق ما تواجهه سياسة جيمي كارتر الخارجية من انقسام في الرأي ، حتى ان مستشاري الرئيس الاميركي ومعاونيه ليسوا موحدين في النظرة الى كثير من جوانب سياسته الخارجية ، وقد استقال معظم معاوني بريجنسكي . بالاضافة الى ان بعض النافذين من اصحاب المصالح الاقتصادية الكبيرة يضغط باتجاه ابقاء العلاقات مع الاتحاد السوفياتي على حالها ، او تحسينها .

ان توقيع (سالت ـ ٢) ليس الا محطة على طريق النضال الطويل والشاق لضمان سلام العالم ومنع الامبريالية من احراق العالم للخروج من ازمة نظامها .

وتشكل السياسة الثابتة للاتحاد السوفياتي ، ومنظومة البلدان الاشتراكية رافعة هذا النضال . وفي هذا الاطار ، واستمرارا لهذه السياسة الثابتة ، اتخذ الاجتماع الاخير لمنظمة حلف وارسو سلسلة من التدابير الرامية الى رفع قدرة الحلف الدفاعية ، انطلاقا من ضرورة البقاء في وضع يكره الامبريالية على القبول بسياسة الانفراج ، مع تأكيد الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية على الارادة الراسخة في السير قدما في سياسة الانفراج . وعرض الاتحاد السوفياتي على الولايات المتحدة الاميركية والبلدان الاعضاء في حلف الاطلسي عقد معاهدة عدم اعتداء مع البلدان الاعضاء في حلف وارسو . كما دعاها ، هي وحلفاءها الى الكف عن التدخل المختلف الاشكال ضد نضال الشعوب

في سبيل تحررها القومي والاجتماعي .

ان سياسة العودة الى حالة الحرب الباردة والتدخل الامبريالي ستواجه الفشل الذريع امام النجاحات والانتصارات التي حققتها الشعوب ، وامام تصميم هذه الشعوب على مزيد من الانتصارات . فانتصارات انغولا واثيوبيا وغيرها من الشعوب الافريقية ليست الا مؤشرا جديدا لانتصار شعوب جنوب القارة ، وكذلك انتصارات فيتنام ولاوس وكمبوديا وايران وافغانستان واليمن الديمقراطية . ولن يكون الامر اكثر سهولة بالنسبة للامبريالية الاميركية في وسط القارة الاميركية نفسها وجنوبها . فاحداث نيكاراغوا تدل مع تحركات اخرى عديدة في اكثر من بلد على تصميم شعوب اميركا اللاتينية على النضال والانتصار .

في هذا السياق ، يرتدي فشل الصين في فيتنام اهمية بالغة ، لأن الغزو انتهى دون تسجيل اي هدف ، وكان سببا في عزلة دولية خانقة احاطت بالصين ، وافقدتها وافقدت الولايات المتحدة على السواء ، ورقة الابتزاز التي حاول كلاهما استخدامها ضد الاتحاد السوفياتي ، ولضرب حركة التحرر الوطني في جنوبي شرقي آسيا . وكان العدوان الصيني على فيتنام يهدف الى فرض الهيمنة الصينية ، وعبرها ، الى فرض الهيمنة الاميركية في الهند الصينية ، والى اجبار الفيتنام على سحب مساعداتها لكمبوديا الثورية ، والى احراج الاتحاد السوفياتي . ذلك ان المخططين لهذا العدوان كانوا يريدون ، اما حمل الاتحاد السوفياتي على التدخل ، واما اظهار عدم جدوى العلاقة بينه وبين حلفائه ، وعدم قدرته على مساعدتهم . في الحالة الاولى ، تنفجر في الشرق الاقصى حرب مدمرة تستفيد منها الامبريالية وتمنح اليابان ، بموجبها ، حق التصرف المطلق وحرية الحركة في آسيا ، وتمنح المانيا الاتحادية مزيدا من الفرص لتعزيز مواقعها واعادة طرح اهدافها الانتقامية . وفي الحالة الثانية ، تشجع الولايات المتحدة على القيام بعمل عدواني ضد كوبا .

غير ان صمود الفيتنام ، بمساعدة الاتحاد السوفياتي الذي جمد قسما كبيرا من الجيش الصيني على الحدود الشمالية ، وواجه ، بقوة ، البحرية الصينية ، ومد الفيتنام بكافة انواع الاسلحة والمؤن ، واجبر الولايات المتحدة على عدم المضي بعيدا في دعمها العملي للصين في عدوانها ، وبفضل دعم الدول الاشتراكية الاخرى وتضامن سائر القوى التقدمية مع بلاد هوشي منه ، فوت على الامبريالية جني ما كانت تأمل في تحقيقه من جراء العدوان الصيني ، اذ ان الصين اعجز من ان تلعب الدور الموكل اليها من قبل الامبريالية . وليس من قبيل الصدفة ان تتبخر الوعود اليابانية وغير اليابانية بعد هزيمة الصين امام فيتنام وان تضطر القيادة الصينية لمراجعة حساباتها واعادة النظر في سياسة « التحديثات الاربع » . غير ان هزيمة الصين لا تعني ان هذه الاخيرة قد استخلصت الدروس كاملة ، فقد يحملها عجزها عن حل معضلاتها الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية الداخلية على مزيد من التآمر والعدوان ، وصولا الى سياسة انتحارية يشجع الغرب الامبريالي عليها ، والى فرض حالة لا حرب ولا سلم ستزيد من صعوبات فيتنام التي ما زالت تعاني من تركة ثلاثين سنة من الحرب .

ويسعى الاتحاد السوفياتي ، انطلاقا من سياسته المبدئية الرامية الى توطيد السلم في جميع ربوع العالم ، الى تطبيع علاقاته مع الصين ودفعها إلى إجراء مفاوضات على اساس الاحترام المتبادل والتفاهم ، في ظل تحسين العلاقات ، لمنع الولايات المتحدة من تحقيق الاهداف التي تتوخاها من تحالفها مع الصين .

وقد تم افشال المساعي الحثيثة الى ضرب الطوق والحصار على الاتحاد السوفياتي ابتداء من حدوده مع اليابان والصين ، مرورا بباكستان وافغانستان وايران وتركيا ، وصولا الى اوروبا ، مع محاولة كسب دول كرومانيا ويوغوسلافيا لهذا المخطط ، عن طريق ما بذلته الصين في هذا الاتجاه ، خاصة عبر زيارة زعيمها هوا كوفنغ الى كل من ايران ويوغسلافيا ورومانيا .

اما في منطقتنا ، فان الهجوم الاميركي – الامبريالي الذي توج باتفاقية كامب دايفيد لم يحقق كل ما كان يأمله رب البيت الابيض ومستشاروه . فبدلا من ان يعزز موقع السادات ودوره ، أدخله في عزلة لم يسبق لحاكم عربي ان عرفها . وقوبل هذا الهجوم بمعارضة شعبية واسعة وتصميم على رفض المؤامرة ، وتعززت وحدة الدول العربية الوطنية المعارضة لنهج السادات ، وفرض اجماع عربي على المستوى الرسمي تجسد في قمة بغداد ومؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب اللذين اتخذا قرارات بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع النظام المصري .

وادى ذلك ، بنوع خاص ، الى تعزيز دور الثورة الفلسطينية ومكانتها ، وعودة قوى عديدة الى تأكيد هذا الدور ، وبروزها بتحالفها مع الحركة الوطنية اللبنانية قوة الصمود والتصدي الرئيسية ، وبروز الساحة اللبنانية كخط اول متقدم لهذا الصمود والتصدي . فاعترفت الدول العربية والدول الاسلامية والافريقية والدول الاشتراكية وسائر قوى التقدم في العالم بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، وفتحت مكاتب لمنظمة التحرير في العديد من عواصم العالم ، كما اعترفت بها ، عمليا ، الامم المتحدة التي تكاثرت في الآونة الاخيرة قراراتها وقرارات الهيئات والمؤسسات التابعة لها في شجب الاحتلال الاسرائيلي وتصرفات الدولة الصهيونية العنصرية في الاراضي المحتلة ، واقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

فاذا ما اخذنا هذه العوامل كلها وكثيرا غيرها بعين الاعتبار ، نرى ان ثمة امكانيات هائلة لدى شعوب العالم وقواه الثورية للجم سياسة الحرب والعدوان والتصدي بنجاح للهجمة الامبريالية وصدها ، ومتابعة النضال التحرري القومي والاجتماعي بكافة

الاشكال .

وتعطي بلدان حركة عدم الانحياز مثالا على اتساع المعارضة لسياسة الامبريالية التي تهدد السلم العالمي والاستقلال الوطني للشعوب ، ولسياسة النهب الامبريالي لثروات بلدان القارات الثلاث ، كما تعطي مثالا على طموح هذه البلدان الى اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يضع حدا لسياسة النهب هذه ، وتعكس تطلع هذه البلدان واوساط ديمقراطية عالمية واسعة الى الخلاص من انظمة الحكم العنصرية ، وسياسة التهديد والعدوان الامبريالية .

وفي الوقت نفسه يستمر الصراع داخل هذه الحركة حول استمرار توجهها المعادي للامبريالية وتعمقه ، وحول المهمات العملية المطروحة امامها لدعم نضال الشعوب التحرري ، ولاحباط مساعي الامبريالية الهادفة الى تقويضها ، او الى دفعها ، تحت ستار الحياد ، الى اتخاذ مواقف معارضة للتحالف مع الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان المنظومة الاشتراكية .

ان تعزيز وحدة القوى الثورية المعادية للامبريالية وللحرب ، ونضالها المنسجم ومدلولات هذا النضال وافاقه على صعيد العالم كله ، يجعلنا نقدر صعوبة نجاح سياسة الامبريالية واضطرارها للعودة الى القبول بسياسة التعايش والانفراج ، لا سيما وان التعايش السلمي والانفراج الدولي كانا دوما في صلب قضايا الصراع المستمر بين قوى التحرر الوطني والاجتماعي والاشتراكية والسلم ، وبين قوى الرجعية والامبريالية والحرب،وكانا، في الوقت نفسه ، موضوعا من موضوعات هذا الصراع واداة اساسية من ادواته .

وتتأكد ، اكثر فاكثر ، في هذه الظروف الدولية المؤاتية ، الاهمية القصوى لنسبة القوى الداخلية وللظروف الذاتية لادارة الصراع في كل بلد . وتعظم مسؤولية القوى المفترض ان تلعب دورا طليعيا في تجميع القوى المعادية للامبريالية وفي تعبئة الجماهير لخوض النضال ، خصوصا بعد ان بينت احداث كثيرة في آسيا وافريقيا وفي غيرهما ، الامكانيات الفعلية للمساندة الاممية المتعددة الوجوه للتصدي للتدخل الخارجي وتصدير الثورة المضادة ، ولحماية الانتصارات المحققة .

ثانيا ، اتجاهات تطور الصراع في المستقبل

اذا ما نظرنا الى توطد مواقع الاشتراكية على الصعيد العالمي ، والى الواقع الحالي لحركة التحرر الوطني العالمية واتساع النضالات التي تخوضها وعمقها وشمولها ، والى ازمة نظام الامبريالية العالمي والمؤشرات على تفاقمها ، امكننا القول ان السنوات القريبة المقبلة ستشهد تطورا عاصفا في حركة التحرر الوطني ، في الاتساع والعمق ،

وان ما نشهده حاليا ليس الا مؤشرا للمعارك الكبيرة التي تتهيأ الشعوب لخوضها ضد الامبريالية ونظام نهبها . ان ذلك سيؤثر ، دون ادنى ريب ، تأثيرا مباشرا وكبيرا على ازمة الامبريالية ونظامها الرأسمالي ، ويضاعف من مصاعبه . فتحرر بلدان جديدة وانعتاقها من السيطرة الاقتصادية للامبريالية ، وتحرير ثرواتها الطبيعية والتصرف بها بحرية ، سيؤثر تأثيرا مباشرا على سيطرة الامبريالية على السوق العالمي ، لا سيما في مجال المواد الاولية الاساسية ، والنفط منها بوجه خاص ، وسيؤثر تأثيرا كبيرا على حركة الرساميل وعلى التجارة الدولية . ان اضعاف سيطرة الامبريالية على السوق الدولية سيفتح ، بالمقابل ، آفاقا جديدة لنضال مجد من اجل التخلص من التبعية الامبريالية في اكثر من منطقة وفي اكثر من بلد . فاذا ما اضفنا الى ذلك ما نتوقع من تقدم وتطور في اقتصاد البلدان الاشتراكية وازدياد في دورها المؤثر في السوق الدولية ، ومن تغييرات نوعية في بعض البلدان الرأسمالية المتطورة ، امكننا ان نتوقع تراجعا هاما في تأثير النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي ، وآفاقا جديدة لولادة نسق جديد في العلاقات الاقتصادية العالمية .

إن كل الدلائل والمعطيات تشير الى مزيد من تفاقم ازمة الرأسمالية ، عالميا ، والى تعمقها . وسينعكس ذلك ، بالتأكيد ، على الاقتصاد الرأسمالي ، في احتدام الازمات التي تعصف في كل من البلدان الرأسمالية دون استثناء . ولا شك في ان تأثير هذه الازمة التي سينعكس ، بشكل متفاوت بين بلد وآخر ، من البلدان الرأسمالية ، يسمح لنا بأن نتوقع تعرض بلد ، او بضعة بلدان ، لاحتمالات عديدة ، بما في ذلك احتمال الانفصال عن نظام الرأسمالية العالمية .

ونستطيع الجزم بان الصراع الطبقي سيزداد احتداما في هذه المجموعة من البلدان ، وستنخرط فيه ملايين جديدة من الشغيلة والجماهير الكادحة . كما ان التناقضات المختلفة وكل مظاهر الازمة ستتفاقم ، بسبب التطور المتفاوت بين المناطق ، كما هو الحال في اكثر من بلد رأسمالي . وستشتد التناقضات الاقليمية وترتدي ، في بعض الاحيان ، طابع التناقض القومي داخل البلد الواحد ، مهددة اهم انجازات الثورة البرجوازية التي كانت وراء قيام الامم الاوروبية ، والتي هي وحدة البلد القومية . ولا يستبعد حدوث تغيير في اصطفاف القوى يخرج هذه البلدان من الجمود الحالي والانقسام السياسي الراهن .

ونتيجة للتمركز المتزايد في رأس المال وفي المؤسسات ، ونتيجة لانتشار خراب المؤسسات المتوسطة والصغيرة في المدينة والريف ، فان عدد الذين يبيعون قوة عملهم ، باشكال مختلفة ، يزداد ويتحول الى الاكثرية الساحقة من السكان . ومن شأن هذا التطور ان يفتح آفاقا رحبة امام الطبقة العاملة وحزبها ، للعمل على تشكيل جبهات شعبية واسعة تستطيع ان تلف حولها اكثرية الشعب .

ولا بد ان نأخذ بعين الاعتبار ان البرجوازية ما تزال تملك قسطا غير قليل من الاحتياط ، وامكانية للتأثير على قسم كبير من الطبقة العاملة نفسها . وربما كان ابرز احتياطي لدى البرجوازية هو الاشتراكية الديمقراطية . فتاريخ الاشتراكية الديمقراطية في اوروبا غني « بتقاليد » ادارة مصالح الرأسمالية والدفاع عنها . ورغم انها ، بحكم انتسابها الى الاشتراكية وارتباطها بقسم من الفئات الكادحة ، تتأثر احيانا بمطالب هذه الفئات ، وتسهم في تلبية قسم منها ، خصوصا حيث توجد احزاب شيوعية نافذة وكبيرة ، فان ما يميز تطور الاممية الاشتراكية في السنوات الاخيرة ، هو مشاركتها النشطة في الهجوم المضاد لقوى رأس المال . وتطمح هذه الاممية التي يسيطر عليها الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني الحاكم ، الى ان تلعب في مخططات الامبريالية دورا يتعدى القارة الاوروبية . وعلى هذا يدل نشاط هذه الاممية في مجال النزاع العربي – الاسرائيلي وفي اطار علاقاتها ببلدان غرب افريقيا وغيرها .

ولايجوز استبعاد خطر الفاشية ، كما عرفتها اوروبا بعد ازمة ١٩٢٩ ، رغم تغير الوضع وميزان القوى . فقوى رأس المال لن تستسلم بسهولة نزولا عند رغبة الاكثرية . وكم من مرة تنكرت بورجوازيات اوروبا لديمقراطيتها بالذات . فلا بد ان تأخذ احزاب الطبقة العاملة هذا الأمر بالحسبان ، وان تستعد لمواجهته بكافة اساليب النضال . كل هذه التطورات المرتقبة ستتأثر بتوطد مواقع الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية وبنجاحاتها في كافة الميادين ، وستؤثر بدورها عليها . فدور المنظومة الاشتراكية وقوتها الرئيسية ، الاتحاد السوفياتي ، سيتعاظم تأثيره في العملية الثورية ، كما سيتعاظم تأثيره على اتجاهات الاقتصاد العالمي بفضل تطور البلدان الاشتراكية الثابت والمتجانس وبفضل انسلاخ دول جديدة عن دائرة النفوذ الامبريالي وتحررها من تأثيرها . وسيساعد هذا الواقع الجديد في تخفيف الكثير من الاعباء التي تتحملها البلدان الاشتراكية حاليا وفي تجاوز الكثير من المصاعب التي تواجهها بسبب هذه الاعباء .

وكلما تعمقت ازمة النظام الرأسمالي ، برزت افضليات النظام الاشتراكي ، وسطعت قوة مثاله اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وامنيا . ونعتقد بان هذا التطور سيقود الى توفر ظروف موضوعية جديدة لتعزيز وحدة منظومة البلدان الاشتراكية ، وسيقود ، في هذا السياق نفسه ، الى مزيد من تعزيز وحدة القوى الثلاث المكونة للحركة الثورية في عصرنا : منظومة البلدان الاشتراكية ، حركة التحرر الوطني العالمية ، والحركة العمالية في البلدان الرأسمالية .

ثالثا ، وحدة الحركة الشيوعية والعمالية العالمية

ان اتساع النضالات وتنوعها وغناها في عصرنا يضفي اهمية على الخصائص القومية والميزات الخاصة داخل كل بلد . وما من شك في ان عملية التوفيق الصحيح بين

المبادىء العامة والخصائص الملموسة هي من اعقد ما تواجهه الثورة. لذلك فاننا ، في حرصنا الشديد على وحدة الحركة الشيوعية والعمالية العالمية وعملنا الدائب لتعزيزها على اساس مبادىء الاممية البروليتارية ، ننظر بتفهم مسؤول وتقدير صحيح الى ظروف نضال بعض الاحزاب الشقيقة ، ونعتقد ان التوفيق السليم بين الاممية والوطنية يقود ، حتما ، حزب الطبقة العاملة الى ان يلعب دوره كاملا في وطنه ومحيطه الاقليمي،وفي ذلك اسهام كبير في النضال الشامل الذي تخوضه الحركة الثورية العالمية باجزائها المكونة الثلاث التي تشكل منظومة البلدان الاشتراكية قاعدتها الاساسية ، والاتحاد السوفياتي طليعتها المجربة .

اننا ندين باقصى الشدة كل مظاهر العداء للاتحاد السوفياتي ، من اي مصدر اتت . فالاتحاد السوفياتي يشكل ، بجبروته وقدراته المختلفة ، القوة الاساسية في جبهة المواجهة مع الامبريالية . ولا يمكن ان تقوم في عصرنا مواجهة حقيقية مع الامبريالية في اي بلد او منطقة من العالم بمعزل عن الاتحاد السوفياتي او ضد الاتحاد السوفياتي . وندين ، بالشدة نفسها ، نظرية « الدولتين العظميين » ، لان القائلين بها يريدون تشويه حقيقة الصراع في عصرنا ، واظهاره بمظهر التنافس او اقتسام مناطق النفوذ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، على عكس ما هو عليه ، في حقيقته الفعلية ، كصراع بين القوى الثورية وقوى الامبريالية ، ويريدون ، بالتالي ، شق وحدة الحركة الثورية وصرفها عن اهدافها الحقيقية .

في هذا السياق ، نجدد ادانتنا لنهج القيادة الصينية الذي لم يتوقف عند الارتداد واقامة تحالف مكشوف مع الامبريالية وسائر القوى الرجعية في العالم ضد الاتحاد السوفياتي وحركات التحرر الوطني ، وعند الدعوة الى الحرب ، بل تعداه الى القيام بدور وكيل للامبريالية ، كما حدث في اعتداء الصين الاخير على الفيتنام ، وفي استمرار التحضير لعدوان جديد ضد دول الهند الصينية الاشتراكية .

رابعا ، مهام الحزب على الصعيد الدولي

ان الحزب الشيوعي اللبناني ، انطلاقا من الدور الذي يلعبه في لبنان على الصعيد الوطني كجزء نشيط وفعال من تحالف الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في الحركة الوطنية اللبنانية التي تواجه ، صامدة ، متحالفة مع الثورة الفلسطينية ، منذ اكثر من اربع سنوات ، مؤامرة امبريالية ـ صهيونية ـ رجعية من اعتى ما واجهته حركة التحرر الوطني العربية في تاريخها المعاصر ، وانطلاقا من الدور النشيط الذي يقوم به على الصعيد القومي داخل حركة التحرر الوطني العربية ، بوصفه فصيلا نشيطا من فصائلها ، ومن نشاطه المثابر في سبيل وحدة فصائلها المختلفة في جبهة عربية حازمة في عدائها للامبريالية وانطلاقا من الدور النشيط الذي يقوم به على الصعيد الاممي بوصفه فصيلا من فصائل الحركة الشيوعية والعمالية العالمية، وانطلاقا من الترابط الوثيق بين معركة لبنان والمعركة العربية،ومن

الصعيد العالمي من اجل :

١) الاسهام بنشاط في النضال العالمي المعادي للامبريالية والرجعية والحرب ، وفي النضال من اجل السلم العالمي .

٢) بذل الجهود ، جنبا الى جنب ، مع الاحزاب الشقيقة ، في سبيل اقامة جبهة القوى العالمية المعادية للامبريالية وتعزيزها .

٣) بذل الجهود لتعزيز النضال من اجل توطيد وحدة الحركة الشيوعية العالمية ، على اساس الاممية البروليتارية والماركسية اللينينية ومصلحة الحركة الثورية العالمية .

٤) تعزيز عرى الصداقة والتعاون مع حزب لينين المجيد ، الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، في جميع الميادين ، لما فيه مصلحة النضال ضد الامبريالية والصهيونية وسياسة الاستسلام ، ومصلحة تطور شعبنا اللبناني وشعوبنا العربية وتقدمها .

٥) تعزيز علاقات الصداقة والتضامن مع الاحزاب الشقيقة في البلدان الاشتراكية .

٦) دعم حركات التحرر الوطني وتعزيز علاقات الصداقة والتضامن مع الاحزاب الشقيقة في البلدان المستعمرة سابقا والتابعة ، ومع سائر القوى التقدمية والديمقراطية فيها .

٧) تعزيز علاقات الصداقة والتضامن مع الاحزاب الشقيقة والقوى الديمقراطية في البلدان الرأسمالية .

٨) دعم حركة بلدان عدم الانحياز في نضالها من اجل السلم العالمي والاستقلال الوطني للشعوب ، وضد انظمة الحكم العنصرية ، ومن اجل نظام اقتصادي عالمي جديد ، وفضح المحاولات الهادفة الى افراغها من محتواها المعادي للامبريالية .

٩) تعزيز دور المنظمات الديمقراطية العمالية ، واسهامنا فيها ، والاستفادة من امكانياتها في طرح قضايا شعبنا اللبناني وسائر الشعوب العربية .

١٠) تجنيد اوسع حملة تضامن عالمية مع نضال الشعوب العربية ضد معاهدة الصلح المنفرد ، وضد الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية على حركة التحرر الوطني العربية .

١١) الاسهام في توسيع حملة التضامن العالمية مع الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية المتمثلة بمنظمة التحرير ، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، في النضال من اجل حقه في العودة الى ارض وطنه وتقرير مصيره عليها بحرية ، واقامة دولته الوطنية المستقلة .

١٢) التعريف بالقضية الوطنية اللبنانية وتجنيد اوسع حملة تضامن مع نضال شعبنا من اجل وحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وتطوره الديمقراطي .

القسم الثاني

العوامل الخارجية والداخلية للازمة اللبنانية

مقدمة

لقد شكلت الساحة اللبنانية ، ولا تزال تشكل هدفا رئيسيا من اهداف المخطط الامبريالي لفرض الحل الاستسلامي لازمة الشرق الاوسط . وقد تجلى هذا المخطط فوق الساحة اللبنانية عبر هدفين ، شديدي الترابط والتداخل ، رغم تميز كل منهما ببعض الخصوصيات والعوامل المستقلة احيانا :

الهدف الأول : تصفية العقبات الرئيسية التي انتصبت فوق هذه الساحة لتعيق مرور الحل الاستسلامي ـ الاميركي ـ الصهيوني ـ الرجعي العربي ، وبشكل خاص الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية والمعارضة السورية لهذا الحل .

الهدف الثاني : ترتيب اوضاع الساحة اللبنانية ، بما يجعلها الحلقة الثانية من حلقات هذا الحل الاميركي ـ الصهيوني المستهدف ، في افقه الستراتيجي ، احكام السيطرة الامبريالية على المنطقة ، واحاطة الكيان الصهيوني العنصري التوسعي فوق ارض فلسطين العربية بكيانات طائفية عنصرية على صورته ومثاله ، تتساند معه وتشكل له « الحدود الآمنة »، ليستطيع ان يلعب دور الذراع الرئيسية للامبريالية ضد حركة التحرر الوطني العربية وسائر حركات التحرر الوطني في المناطق المجاورة .

ولم تشكل الازمة اللبنانية مجرد امتداد لازمة الشرق الاوسط وانعكاس لها ، بل كانت حالة نوعية جديدة في هذه الازمة . ونشأ ترابط عضوي كامل بين الصراع فوق الساحة اللبنانية والصراع العام في المنطقة العربية ، وبرزت العلاقة المتينة المتبادلة بين النضال الوطني اللبناني المستهدف حماية وحدة لبنان واستقلاله الوطني وانتمائه العربي وحق شعبه في التطور الديمقراطي ، وبين النضال القومي الشامل في حركة التحرر الوطني العربية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية . واصبح مصير الحل الاستسلامي لازمة الشرق الاوسط شديد الارتباط بنجاح المخطط فوق الساحة اللبنانية ، كما اصبح احباط هذا المخطط في لبنان شديد الارتباط بنجاح التصدي

القومي التقدمي الشامل للمخطط الامبريالي العام . ان معركة لبنان لا يمكن ان تفهم خارج هذا الترابط ، ولا يمكن ان تعالج ، في جذورها وحاضرها ومستقبلها ، بمعزل عن هذا الاطار . فالصراع فوق الساحة اللبنانية يتخطى ، بابعاده ، حدود هذه الساحة ، كما يتجاوز حدود امكانيات القوى المحلية المنخرطة فيه . انه صراع ذو بعد قومي ودولي . وهو ، لذلك ، قد اتصف ويتصف بهذا الاحتدام والعنف ، كما اكتسب ويكتسب اهميته التاريخية في اعاقته ، حتى الآن ، للمؤامرة ، واحباطه بعض حلقاتها الرئيسية ، وخلقه حالة عامة من التصدي العربي التقدمي للخيانة القومية .

وقد برز هذا الترابط العضوي ، كذلك ، بين العوامل الخارجية للازمة اللبنانية ، وبين عواملها الداخلية،حيث وجد المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي ، في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية اللبنانية ، التربة الصالحة لتحقيق هدفه الثاني الذي تجلى في المشروع الصهيوني ـ الانعزالي ، المستهدف تفكيك وحدة لبنان ، والقضاء على استقلاله الوطني ، والغاء انتمائه العربي ، واقامة كيان طائفي ـ عنصري ـ فاشي فوق ارضه فقد كان النظام اللبناني ، عشية اندلاع الحرب الأهلية ، يعيش ازمة عامة عميقة تشمل مختلف مجالاته : القومية ، والاقتصادية ـ الاجتماعية ، والسياسية .

ولادراك طبيعة المؤامرة وجذريتها ، وموقع النضال الوطنـي اللبنانـي في مواجهتها ، لا بد من التوقف عند دور كل من العوامل الخارجية والداخلية وعند تفاعلها .

الفصل الأول

موقع الصراع في الساحة اللبنانيـة من الصراع العام على الصعيد العربي

أولا ، معركة لبنان في الاطار العام للصراع حول ازمة الشرق الاوسط

لقد توقف الحزب في برنامجه السياسي ، وفي مقررات مؤتمره الثاني عام ١٩٦٨ ، عند دور العدوان الامبريالي الصهيوني عام ١٩٦٧ ، في لجم النهوض العاصف لحركة التحرر الوطني العربية ، وقوم المخاطر الناجمة عن هذا العدوان على مصير هذه الحركة . وجاء المؤتمر الثالث للحزب عام ١٩٧٢ يعيد تأكيد هذه الاستنتاجات وتعميقها ، وحدد ، بشكل خاص ، اهداف الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية الشرسة وطبيعتها التي دخلت عام ١٩٧٠ احدى اخطر مراحلها ، بعد مجازر الاردن ووفاة الرئيس عبد الناصر . وقد كان حزبنا ، في استنتاجاته هذه ، وفي تقرير اللجنة

المركزية في خريف ١٩٧٠ ، بين اولى القوى التي دعت الى التصدي الحازم لهذه الهجمة ومنعها من تحقيق أهدافها . وقد جابه حزبنا ، في نشاطه السياسي والعملي ، موقفين خاطئين في اطار حركة التحرر الوطني العربية :

١ ـ موقف التقليل من مخاطر الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية والميل إلى اعطاء لوحة زاهية عن الوضع ، تتسم بتعداد جامد لنجاحات النضال الوطني التحرري وامكانات تطوره ، وباغفال فعل العناصر السلبية في حركة التحرر الوطني العربية ومخاطر الارتداد التي يمكن ان يؤدي اليها .

٢ ـ موقف التقليل من امكانات الصمود في وجه المخطط ، واسقاط المرحلة ،بكل رموزها وقواها الوطنية ، واعتبار ارادة الامبريالية الاميركية قدرا لا مجال لمجابهته في المدى المنظور .

لقد ثبتت صحة سياسة حزبنا في مواجهة هذين الموقفين الخاطئين ، واكدت الوقائع ، اكثر فاكثر ، مدى جذرية المخطط الامبريالي ، ومدى شراسة الهجمة ، كما اكدت توفر الامكانيات الكبرى للتصدي لها واعاقتها ، في مراحل تجليها ، وجعلها تدفع ثمنا باهظا لكل تقدم تحرزه ، فتضعف قواها كلما انطلقت الى مرحلة جديدة ، وتضطر للرمي بثقل اضافي في كل مرحلة ، وصولا الى رمي كامل ثقلها في المعركة .

ان منع المخطط ، على امتداد عشر سنوات ، من تحقيق كامل اهدافه ، هو مسألة في غاية الاهمية ، راهنا ومستقبلا .

ان حزبنا ، مستوحيا مقررات مؤتمريه الثاني والثالث ، قد جابه ، كذلك صراعا حادا ضد موقفين خاطئين من مسألة الحل السياسي لازمة الشرق الاوسط، انقسم ، على اساسها ، العالم العربي ، بشكل عام ، ومعظم القوى التي كانت تضمها حركة التحرر الوطني العربية ، قبل ان تجري وتستكمل عملية التمايز داخلها ، على الأقل في احد قطبيها الذي وصل الى الارتداد الكامل والخيانة .

الموقف الأول ، الذي اكتفى بـ « المطالبة » بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كحل لازمة الشرق الاوسط ، معلقا الاوهام على امكانية قبول اسرائيل بتنفيذه ، ساعيا الى تقديم التنازلات المسبقة والوحيدة الجانب ، متخليا عن اوراق القوة في الموقف العربي ، واحدة تلو الأخرى ، متجها ، بشكل خاص ، الى الولايات المتحدة الاميركية ليسلمها هذه الأوراق ، في تقديره الخاطىء بان الحل يتعلق ، في النهاية ، بموافقة اسرائيل واميركا ، منطلقا من مبدأ « تحييد » اميركا في الصراع ، الى مرحلة الارتماء في احضانها ، منتقلا ، باشرافها ، الى مرحلة الاستسلام امام شروط اسرائيل .

الموقف الثاني ، الذي اعتبر ان الخطر ، كل الخطر ، يكمن في القرار رقم ٢٤٢

بحد ذاته . فحول كل معركته ضد هذا القرار ، ضد سراب الحل المبني على اساس القرار ٢٤٢ ومبدأ مؤتمر جنيف ، متجاهلا « الحل » الفعلي الاميركي ــ الاسرائيلي ، المتقدم على الأرض والرافض ، اصلا ، للقرار ٢٤٢ ولمؤتمر جنيف ، والعامل على ملاقاة الاتجاه الاستسلامي العربي لجره ، اكثر فاكثر ، وخطوة خطوة ، نحو صفقة منفردة ، خارج اطار جنيف ، تحمل الاستسلام الكامل لشروط العدو ، وتشكل نموذجا للتعميم على سائر الجبهات .

في مواجهة هذين الاتجاهين الخاطئين ظل حزبنا ، وعدد من القوى التقدمية الاخرى ، يركز على الموقف السليم المنطلق من الاعتبارات الآتية :

١ ــ ان القضية الاساسية هي نسبة القوى المحلية والاقليمية والعالمية ، التي يجري في ظلها البحث في اي حل . وفي ظل نسبة القوى الراهنة بين اسرائيل وبين البلدان العربية ، وفي ظل الطبيعة المختلفة للعلاقة بين الامبريالية واسرائيل ، والعلاقة بين البلدان العربية والاتحاد السوفياتي ، فان احدا لا يمكن ان يفرض على اسرائيل والامبريالية حلا يحمل مواصفات الحد الادنى الضروري من صفات « الحل العادل » . بل ان اي حل يمكن ان يتم في ظل نسبة القوى هذه سيكون ، حتما ، حلا استسلاميا .

٢ ــ ان الوصول الى حل يضمن الحد الادنى من مواصفات « الحل العادل » يتطلب العمل ، بمختلف الوسائل ، على تعديل نسبة القوى ، لتميل ، بشكل واضح ، الى صالح الموقف العربي . انه طريق تعبئة الطاقات الشعبية والاقتصادية والعسكرية للأمة العربية ، حتى أقصاها ، طريق التحالف المتين والمخلص مع الاتحاد السوفياتي حتى اعلى مستوياته ، طريق شن نضال حازم ، بمختلف اشكاله ، ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ، انطلاقا من نسبة متفوقة في القوى ، تستطيع ان تفرض اجلاء الاحتلال الاسرائيلي عن الاراضي العربية المحتلة ، وانتزاع الحقوق القومية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

٣ ــ اذا كانت قضية الأرض العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، والتي يتعلق بها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، هي احد مظاهر ازمة الشرق الاوسط ، فان جوهر هذه الازمة هو قضية الشعب الفلسطيني . وقد ركز حزبنا ، في هذا المجال ، على الخروج من التعارض والتصادم بين برنامج مرحلي لنضال الشعب الفلسطيني ، وبين الحق العربي التاريخي في فلسطين ، فأكد على أهمية النضال الفلسطيني والعربي ، تحت شعار حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق الأرض الفلسطينية التي يتم اجلاء الاحتلال الاسرائيلي عنها ، واعتبر هذا الشعار الذي رفعته الثورة الفلسطينية في مجالسها الوطنية ، المفصل الاساسي في كل حل ، والعقبة الرئيسية امام الحل الاستسلامي الاميركي ، والقيد الرئيسي الذي يمنع قوى عربية عديدة من السير على طريق الحل الاميركي ، ونقطة القوة الرئيسية في الموقف الفلسطيني ، عربيا ودوليا ، ونقطة

الضعف الاساسية في موقف الرجعية العربية في الحل الاستسلامي الاميركي ــ الاسرائيلي .

وقد اكدت الاحداث ، في مجملها ، صحة هذا التقدير ، واثبتت ان التمسك بشعار « الدولة الفلسطينية المستقلة » ، والتمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لشعب فلسطين ، قد شكلا ، فعلا ، العقبة الرئيسية امام الحل الاميركي . وهما يشكلان اليوم الثغرة الكبرى والقاتلة في هذا الحل . ودعا حزبنا ، على الدوام ، إلى اعتبار هذين الشعارين محطة على طريق متابعة النضال من اجل كامل الحقوق القومية لشعب فلسطين في ارضه ووطنه ، ومن اجل الحق العربي التاريخي الثابت في فلسطين ، مستندا ، في ذلك ، الى ما جاء في برنامج الحزب من ان « الحل النهائي للقضية الفلسطينية يجب ان يعتمد المواقف المبدئية وينطلق من الاعتراف بحق العرب الفلسطينيين الذي لا ينازع في ارضهم ووطنهم ، وبالتالي ، الاعتراف بحقهم في العودة الى هذه الأرض وحقهم في تقرير مصيرهم فيها . وما قام على القوة والاغتصاب لا يمكن تبريره ، ووجود اليهود في فلسطين اليوم لا يمكن ان ينال من حق عرب فلسطين الطبيعي والتاريخي في وطنهم » .

٤ ــ انطلاقا من هذه المبادىء ، اكد الحزب على الأهمية التاريخية للقرار الوطني الفلسطيني المستقل ، بما شكله هذا القرار من استعادة للشخصية الوطنية الفلسطينية ولدور شعب فلسطين في معركته من اجل انتزاع حقوقه ، ومن ضمانة لعدم الوقوع تحت اي شكل من اشكال الاحتواء الموصل ، في النهاية ، الى تذليل « العقبة الفلسطينية » على طريق الحل الاستسلامي الاميركي ، اما بدفعها « الى الوراء » ، من خلال الحاق العمل الفلسطيني بالموقف الرجعي العربي السائر في ركاب الحل الاميركي ، او بالامساك بالورقة الفلسطينية من اجل استخدامها « لتحسين شروط الحل الاميركي » ، واما بدفعها « الى الامام » ، بما يجعل القضية الفلسطينية مجرد « مطلب تاريخي » يكتفى بتسجيل التمسك به على الدوام ، وليس عقبة اساسية مباشرة في وجه الحل الاستسلامي الاميركي .

ولم يكن لهذا القرار الوطني الفلسطيني المستقل ان يحتل دوره لو لم تستند الثورة الفلسطينية الى قاعدة صلبة تتيح لها حرية الحركة السياسية المدعمة بالكفاح المسلح والمحاطة باوسع دعم جماهيري . وهو الأمر الذي وفرته الساحة اللبنانية طوال السنوات الماضية ولا تزال توفره .

ان تأثير معركة لبنان في الاطار العام للصراع حول ازمة الشرق الاوسط كان ، وما يزال تأثيرا اساسيا على الصعيد السياسي ، من حيث تحول الساحة اللبنانية ، طوال عشر سنوات ، الى موقع اساسي من مواقع تثبيت النهج السياسي السليم ضد الحل الاستسلامي الاميركي ، وضد نهج تحسين شروط هذا الحل ، وضد سياسة الهروب الى

الامام حياله . كما ان لتأثيرها ، على الصعيد العملي ، الجماهيري والعسكري ، دورا حاسما في الحفاظ على الثورة الفلسطينية ، وعلى ممارستها لقرارها الوطني المستقل ، وعلى موقعها الذي يلعب دورا اساسيا في دفع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الداخل ، وفي تأثيرها العربي ، وفي مكانتها العالمية .

ثانيا ، نجاح المخطط الامبريالي في كسر الحلقة الاساسية : مصر

لقد ركز المخطط الامبريالي كامل ثقله ، بعد عدوان ١٩٦٧ والهزيمة التي نتجت عنه ، لكسر الحلقة الاساسية في حلقات الصمود العربي التي تتمثل بالموقع المصري . فمصر اكبر دولة عربية . وتأثيرها السياسي والعسكري عظيم الاهمية على صعيد الجبهات العربية الاخرى المتاخمة لاسرائيل : سوريا والاردن ولبنان . وكذلك تأثيرها على القضية الفلسطينية والقرار الفلسطيني ، وعلى مجمل الوضع العربي . ولموقفها وموقعها انعكاس كبير على الوضع في افريقيا وآسيا ، وعلى الصراع العالمي . وقد تزعمت مصر ، بقيادة جمال عبد الناصر ، مجمل حركة التحرر الوطني العربية ، وقادت الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، واحتلت مركزا مرموقا في دول العالم الثالث وبلدان حركة عدم الانحياز . وشكل التحالف المصري ـ السوفياتي ، منذ عام ١٩٥٦ ، الركيزة الاساسية للتطورات السياسية في المنطقة .

لقد جابه عبد الناصر هزيمة ١٩٦٧ بقرار في الصمود وفي التصميم على النضال السياسي والعسكري لاستعادة الارض المحتلة . واتجه الى توطيد الصداقة العربية السوفياتية ، والى اعادة بناء جيش مصر ومده باحدث الاسلحة بمساعدة الاتحاد السوفياتي . واستطاع ان يفرض على الرجعية العربية اقرارا بالتمسك بالحد الادنى من الموقف القومي في مقررات قمة الخرطوم . وسار الوضع السوري ، بعد الهزيمة ، في الاتجاه نفسه لتطور الوضع في مصر ، وظل موقف عبد الناصر يطبع المواجهة الرسمية العربية لاسرائيل والامبريالية بطابعه . وشكل ، مع الموقف السوري ، الحلقة الاساسية في حلقات الصمود في وجه المخطط التصفوي .

الى جانب هذا الموقف ، برزت حركة المقاومة الفلسطينية كرافد أساسي من روافد الرد الشعبي العربي على الهزيمة . فالثورة الفلسطينية التي بدأت ، عام ١٩٦٥ داخل الأرض المحتلة ، بعمليات عسكرية ضيقة ومحدودة الأثر ، حظيت ، بعد هزيمة حزيران ، باوسع التفاف جماهيري عربي ، انتقلت معه الى مرحلة نوعية جديدة من تطورها . وعبر هذا الالتفاف الواسع من قبل الشعب الفلسطيني ، بالدرجة الأولى ، وسائر الشعوب العربية ، عن التصميم الشعبي على رفض هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، كما عبر عن مدى التأييد لشعار الكفاح المسلح من اجل التحرير ، الذي يلعب فيه الشعب الفلسطيني دورا اساسيا . وتحولت الساحة الاردنية الى ساحة مواجهة اساسية ، نتيجة ازدياد التفاف الشعب الفلسطيني حول الثورة ، واقدامه بالألوف ، بل وبعشرات

الألوف ، على التدريب وامتشاق السلاح والانطلاق في النضال المسلح من اجل استعادة حقوقه . وتنامت بسرعة عملية تحول الفلسطينيين من لاجئين الى ثوار ، يتخذون قرارهم السياسي المستقل ، ويحمون موقفهم السياسي هذا بالسلاح ، وبممارسة حقهم في ادارة شؤون مخيماتهم واماكن تواجدهم من اجل استيعاب التجنيد الجماهيري الواسع في صفوف الثورة . كذلك نشأ حول الثورة الفلسطينية تيار شعبي كاسح خارج الساحة الاردنية . كما انخرطت قوى متزايدة من خارج الشعب الفلسطيني في صفوف الكفاح المسلح الفلسطيني . وشكل ذلك كله حلقة الصمود العربي الثانية المتممة للحلقة المصرية في تأثيرها على الساحة السورية ، بخاصة ، وساحة المواجهة الرسمية العربية ، بعامة .

وشهدت الساحة اللبنانية ، منذ ذلك التاريخ ، نموا عاصفا في الحركة الشعبية وفي النهوض الوطني العام . ونتيجة بداية التفاعل والتلاحم بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، من جهة ، وارتفاع التآمر الرجعي ، في السلطة وخارجها ، ضد الوجود الوطني الفلسطيني ، وضد الحركة الوطنية اللبنانية ، من جهة اخرى ، حصلت في لبنان صراعات عنيفة كان ابرزها احداث نيسان ١٩٦٩ التي توقف المؤتمر الثالث لحزبنا بدقة وعمق عندها ، مقوما دورها التاريخي وتأثيرها على مجمل المسار اللاحق للصراع . وهكذا شكلت الساحة اللبنانية ، قبل احداث ١٩٧٠ ، حلقة ثالثة من حلقات الصمود الشعبي العربي في وجه المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي .

ان احداث ١٩٧٠ تشكل النكسة الثانية ، بعد عدوان ١٩٦٧ ، في تاريخ حركة التحرر الوطني العربية . فقد تمت تصفية الثورة الفلسطينية في الاردن وسط مجازر كبرى دفع فيها الشعب الفلسطيني الوف الضحايا ، وتحولت الساحة الاردنية ، من ساحة صمود ضد المخطط المعادي ، الى احدى الحلقات الاكثر خطورة في هذا المخطط . ومع وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في الفترة نفسها ، وتولي انور السادات رئاسة مصر ، بدأ مسار الثورة المضادة في مصر يمارس اثره السلبي على مواجهة المخطط الامبريالي ، على الصعيد الرسمي وعلى الصعيد العربي العام .

وبعد فترة من الصراع بين مراكز القوى في مصر ، حسم انور السادات مسألة السلطة ، وصفى التيار الناصري ، وانطلق وفق نهج ارتداد متكامل عن سياسة عبد الناصر في مختلف المجالات .

لقد برز هذا المسار ، بشكل واضح ، في الموقف من العلاقات الدولية . فجرى وقف الحملة ضد الامبريالية الاميركية والانتقال الى سياسة « تحييد الولايات المتحدة الاميركية » ، ثم الى التوجه اليها لتسليمها اوراق حل ازمة الشرق الاوسط ، والعمل على تعزيز التحالف معها ، وصولا الى الارتماء الكامل في احضانها . وفي الوقت نفسه ، بدأ

التشكيك في الصداقة العربية السوفياتية واثارة الازمات المفتعلة مع الاتحاد السوفياتي ، وشن حملة الافتراءات على اختلافها . وشكل اخراج الخبراء السوفيات من مصر خطوة اساسية على طريق اخراج مصر من نهج المواجهة للعدوان الامبريالي — الصهيوني إلى السير نحو التسليم بشروط العدو .

ان ما اكد عليه حزبنا بوضوح منذ عام ١٩٧٠ حول خطورة الهجمة الامبريالية — الصهيونية — الرجعية ، وحول خطر نهج الارتداد اليميني في مصر وتأثيره ، بوتائر مختلفة ، على سائر حلقات المواجهة الرسمية العربية للمخطط ، قد اصبح ، مع هذه الخطوة ، اكثر وضوحا امام قوى اكثر اتساعا ، على الصعيدين العربي والعالمي . وفي المقابل ، ينبغي القول ان هذا الوضوح لم يصل عند كل القوى الوطنية والتقدمية الى المستوى نفسه . وقد افاد انور السادات افادة كبرى من سلسلة المساومات التي قامت بها الانظمة العربية الاخرى معه ، ومن سياسة « التضامن العربي » التي أفرغت من محتواها المعادي للامبريالية ، فتابع شق طريقه بنجاح . وقد اتسم نهجه بوضوح قاطع في السير تحت سقف الحل الاميركي ، وبالتالي الصهيوني ، وافاد ، كذلك ، من المواقف التي انطلقت « لتحسين شروط الحل الاميركي » ، والقائلة أن بالامكان الوصول ، عبر هذه العملية ، الى نتيجة تجعل فيها هذا الحل متصفا بالحد الادنى من مواصفات الحل العادل .

ان استمرار انور السادات في طرح اتسم ببعض الخطوط الديماغوجية ، بما في ذلك قيامه بحرب اكتوبر ، لم يكن الا من باب المناورة ، ولم يخرج عن التكتيك والستراتيجية المرسومين في علاقات مصر المستجدة مع الامبريالية الاميركية . فقد كشفت الاحداث عن ان قيام انور السادات بهذه الحرب لم يكن ليتم الا بالتنسيق مع الولايات المتحدة الاميركية ، من اجل « تحريك القضية » وفق نصيحة كيسنغر ، ليفسح المجال امام ولوج طريق الحل الاستسلامي على مصراعيه . هذه الحقيقة لا تنفي المعاني الايجابية لحرب اوكتوبر ، ولا تقلل من البطولات التي ابداها جيش مصر ، وجيش سوريا ، والمقاتلون الفلسطينيون على جبهات سيناء والجولان . ولا تقلل من الطبيعة التقدمية لانخراط القوى التقدمية العربية في هذه الحرب ، اولدعمها لها . بل على العكس من ذلك ، فان بروز الامكانيات العربية على هذا المستوى ، رغم عدم التحضير الجدي ، يزيد من كشف جريمة الخيانة الساداتية ، سواء بالنسبة لعدم استكمال المهام القتالية ، ام بالنسبة لتواطؤه المكشوف في الخرق الاسرائيلي بالدفرسوار ، ام لجهة تركه الجبهة السورية وحيدة ، بعد اليومين الأولين للمعركة ، في مواجهة التركيز الاسرائيلي على جبهة الجولان .

على قاعدة هذا النهج انخرط انور السادات ، فورا ، في السير على طريق الصفقة المنفردة . بدءاً بفك الارتباط الأول في الكيلو رقم ١٠١ ، مرورا باتفاقية سيناء وبالزيارة الخيانية للقدس ، وباتفاقيات كامب دايفيد ، وصولا الى التوقيع النهائي على صك الاستسلام ، في آذار ١٩٧٩ في البيت الابيض .

لقد حقق المخطط الامبريالي — الصهيوني ضربته الكبرى على الساحة المصرية ، وكسر الحلقة الاساسية من حلقات المواجهة ، فازال العقبة الأولى التي كانت تحول دون نجاحه . لقد ضمن تحقيق ذلك منذ عام ١٩٧٠ . وكان يأمل الا يستغرق إنجاز مشروعه في الساحة المصرية كل هذه المدة . ومنذ ذلك الوقت ، بدأ التحول باتجاه الساحة اللبنانية ، تسهيلا لمهمة انجاز المشروع في الساحة المصرية ، وتمهيدا لازالة العقبات التي تنتصب فوق الساحة اللبنانية ، عندما يحين الموعد المقرر .

ثالثا ، توجه المخطط الامبريالي نحو تذليل العقبات فوق الساحة اللبنانية

خلال عملية انجاز كسر حلقة الصمود الاساسية المتمثلة بموقف مصر ، وبعد ضمان انتصار السير بنجاح وفق هذا الاتجاه ، تمركز التآمر فوق الساحة اللبنانية التي شكلت العقبة الرئيسية الثانية ، وذلك للأسباب الآتية :

١ — وجود الثورة الفلسطينية في لبنان

شكل هذا الوجود تعويضا عن خسارة ساحة الاردن عام ١٩٧٠ ، كما اتصف بديناميكية اضافية كان فيها للثورة الفلسطينية تأثير يتعدى تأثيرها في فترة تمركزها فوق الساحة الاردنية . فقد جرى اوسع احتضان جماهيري لهذه الثورة في لبنان ، فتمتعت باوسع قدر من حرية العمل السياسي ، وباكبر طاقة ممكنة من التعبئة العسكرية في المخيمات وخارجها . ويرتدي هذا الاحتضان الجماهيري والسياسي والعسكري اهميته القصوى لكونه ترافق مع بداية مرحلة الجزر في حركة التحرر الوطني العربية ، فشكل حالة جديدة من النهوض المعاكس لاتجاه التيار العام في المنطقة . وكان من شأن استمرار الوجود الفلسطيني في هذا المستوى من حرية الحركة وحشد الطاقات ، خلافا لسائر الساحات العربية الاخرى ، الا يشكل موقع اعاقة وعرقلة شديدين لمسار الحل الاميركي وحسب ، بما في ذلك في وجه الساحة الرسمية وفي مصر خاصة ، بل أن يصير العقبة الرئيسية التي تحول دون استمرار تقدم هذا الحل في المرحلة اللاحقة من المخطط .

بالاضافة الى تأثيره المباشر ، لعب وجود الثورة الفلسطينية المتمتعة بهذا القدر من الحريات والقدرات ، دورا اساسيا في استمرار نضال الجماهير الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة ضد الاحتلال ، سواء في استمرار العمليات الفدائية ، ام في ما شكله من حافز عام للنهوض الشعبي ، ومرتكز تعزيز للثقة . ومارس هذا الوجود تأثيره على مجمل الوضع العربي ، فكان ، على الدوام ، قاعدة صلبة ، يمكن للموقف الفلسطيني ان يستند اليها فيجابه الضغط والمناورات الرجعية الهادفة الى تسهيل مرور الحل الاميركي الاستسلامي . ان عوامل عديدة تضافرت لتعطي الثورة الفلسطينية ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، دورا متناميا في المجال الدولي ، وصولا الى فرض نفسها على الامم المتحدة ، والى فرض الاقرار العالمي بحقيقة اساسية اصبحت ساطعة بوضوح اجماعي ، وهي ان حل ازمة الشرق الاوسط لا يمكن ان يتم بمعزل عن حل قضية الشعب

الفلسطيني ، وبحقيقة اضافية يبرز وضوحها بشكل متزايد ، هي الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لشعب فلسطين . واذا كان نضال الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة ، وموقف الاتحاد السوفياتي الحازم في هذا المجال ، قد لعبا دورا هاما ، فلا شك في ان حماية الوجود الفلسطيني الجماهيري والسياسي والمسلح فوق الساحة اللبنانية قد شكل مرتكزا ، لم يكن للعوامل الاخرى ، بدونه ، ان تفعل فعلها .

وقد شكلت الثورة الفلسطينية رافعة كبرى للنهوض الشعبي العربي المعادي للامبريالية ، واحتلت موقعا بارزا في الحركة الثورية العالمية .

ان البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، المتمركز ، في مرحلته الراهنة ، حول حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ارضه ، والمدعم بالنضال الثوري الجماهيري والكفاح المسلح للشعبين اللبناني والفلسطيني ، قد شكل عقبة رئيسية في وجه الحل الاميركي – الصهيوني الاستسلامي . وبعد فشل كل المحاولات والضغوطات والمناورات السياسية في ازالة هذه العقبة ، كان لا بد للمخطط الاميركي من اللجوء الى العنف ، فوق الساحة اللبنانية ، لمحاولة تصفية الثورة الفلسطينية .

٢ – الحركة الوطنية اللبنانية

ان نضال الحركة الوطنية اللبنانية ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، قد تصاعد بشكل مضطرد ، شاملا مختلف الميادين من اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وقومية وعسكرية . واذ ترافق هذا النضال مع تزايد وزن الحركة الشعبية والجماهير الكادحة والطبقة العاملة ، بخاصة ، فقد ادى ، بدوره ، الى اطلاق اوسع الطاقات الجماهيرية الشعبية ، بما أمنه من قيادة سليمة وموثوقة لهذه الجماهير . واية كانت الاطر التنظيمية التي اتخذتها العلاقات بين اطراف الحركة الوطنية اللبنانية خلال هذه المرحلة ، وبغض النظر عن الخلافات السياسية التفصيلية حول هذا الموقف او ذاك ، وعن الاختلاف الايديولوجي بين مختلف فصائلها ، فقد تميزت سياسة الحركة الوطنية اللبنانية بعدد من الثوابت الرئيسية شكلت المحصلة العامة التي طبعت نهجها ، وجعلتها تحتل موقعا متزايد الاهمية في مجمل الصراع الدائر فوق الساحة اللبنانية ، وعلى امتداد الوضع العربي . واهم هذه الثوابت :

أ – الحرص الدائم على تنمية الحركة الشعبية ، والارتباط الكامل بالجماهير ، والعمل على تجنيد طاقاتها الى الحد الاقصى .

ب – الحرص الدائم على الديمقراطية ، كأساس للعلاقة بين اطرافها ، وكقضية بذاتها ، ترتبط بمصلحة اوسع الجماهير ، وكمهمة نضالية دائمة تستهدف المزيد من تركيز الحريات الديمقراطية والعامة وترسيخها وتطويرها .

ج – الحرص الدائم على التوفيق بين مختلف اشكال النضال ، من النضال الاقتصادي حتى النضال العسكري ، واعتبارها جميعا اشكالا من النضال الجماهيري متكاملة فيما بينها .

د – الحرص الدائم على الموقف السليم من القضية الوطنية اللبنانية ، بما هي قضية الدفاع عن وحدة لبنان واستقلاله وعروبته وديمقراطيته ، ضد التآمر الامبريالي والعدوان الصهيوني . وقد شكلت نضالاتها ضد سياسة التخاذل الرسمي ، ودفاعا عن الجنوب ، ودعوة الى بناء الجيش الوطني القادر على صد الاعتداءات الاسرائيلية ، مع المطالبة بتحصين قرى الجنوب وتسليح سكانها وتجنيدهم ... شكلت هذه النضالات احدى ابرز معالم مسيرتها النضالية .

هـ – الحرص الدائم على تحديد الموقف السليم من القضية القومية ، قضية التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والوحدة على الصعيد العربي ، وبشكل خاص ، الموقف من المفصل الرئيسي للقضية القومية ، قضية فلسطين . لقد محضت الحركة الوطنية اللبنانية كامل تأييدها لنضال الشعب العربي الفلسطيني من اجل حقوقه القومية المشروعة ، وشكل شعار دعم الثورة الفلسطينية وحمايتها شعارا محوريا اساسيا في مجمل النضال الوطني اللبناني .وشهدت الساحة اللبنانية ، بشكل خاص ، على امتداد السنوات العشر الاخيرة ، اوسع النضالات الجماهيرية وأشملها ضد الحل الاستسلامي – الاميركي – الاسرائيلي – الرجعي العربي ، وضد كل المشاريع الامبريالية المتعلقة بمنطقة الشرق الاوسط ، حتى اصبحت الحركة الوطنية اللبنانية ، بحق ، « ضمير الامة العربية » ، والمعبر عن ارادة جميع الشعوب العربية التي لا تمكنها ظروفها من التعبير عن ارادتها بحرية .

و – الحرص الدائم على تمثيل اوسع القوى الاجتماعية ذات المصلحة في التحرر ، لبنانيا ، وعلى الصعيد القومي العام ، بما جعلها تحالفا عريضا يعبر عن مصلحة الاكثرية الساحقة من الجماهير اللبنانية .

ز – الحرص الدائم على ان تبنى العلاقات بين اطرافها على قاعدة الديمقراطية ، بما يعطي لكل منها المجال ليسهم ، باقصى طاقاته ، في العمل المشترك . وانطلاقا من هذه القاعدة ، برزت الطبقة العاملة ، بتمثيلها السياسي ، لتلعب دورا متزايد الأهمية . وشكل التحالف بين الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني الركيزة الاساسية لكل عمل جبهوي وطني لبناني ، مهما كانت صيغته التنظيمية في كل مرحلة . وقد لعبت الوحدة بين القوى اليسارية اللبنانية الرئيسية ، على اسس سليمة ، وبعد مرحلة من الصراع الذي لم يخل من الحدة ، دورا بارزا في اعطاء الحركة الوطنية اللبنانية زخما وحيوية كبيرين .

كما ان التعاون بين الشيوعيين وبين القوى القومية التقدمية الاخرى شكل عاملا اساسيا في تنامي الدور الجماهيري للحركة الوطنية .

ح ـ الى ذلك كله يضاف الدور الكبير للمناضل الوطني الشهيد كمال جنبلاط ، دوره اللبناني والعربي والعالمي ، وموقعه ، كمحور التقاء يتعدى اطار القوى السياسية التقدمية المنضوية تحت الصيغ التنظيمية للحركة الوطنية ، ليطال اوسع الاتجاهات والتيارات الوطنية ، وليتحول ، على الساحة العربية الاوسع ، الى زعيم بارز لحركة التحرر الوطني العربية ، وعلى الصعيد العالمي ، الى وجه بارز في اطار حركة التحرر الوطني العالمية وفي النضال من اجل التقدم الاجتماعي والسلم على الصعيد العالمي .

٣ ـ التحالف الكفاحي بين الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية

لم يشكل هذا التحالف مجرد جمع كمي لطاقات حركتين ثوريتين ، بل شكل حالة نوعية جديدة في حركة التحرر الوطني العربية . وجعل من الساحة اللبنانية ، بالفعل ، العقبة الرئيسية التي تحول دون تقدم قطار الحل الاستسلامي الاميركي :

أ ـ لقد قدم هذا التحالف نموذجا جديدا لأرسخ وحدة بين الشعبين العربيين اللبناني والفلسطيني .

ب ـ كما قدم نموذجا جديدا لوحدة القوى التقدمية العربية ، مستندا الى التوفيق السليم ، الى حد بعيد ، بين العنصر القطري والعنصر القومي ، والى الاستقلالية النسبية لكل من الحركتين في اطار الستراتيجية القومية الواحدة .

ج ـ وقد لعب التحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني دورا بارزا في وحدة القوى التقدمية على الصعيد العربي. وشكلت « الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية » ظاهرة بارزة من ظواهر هذه الوحدة ، بما استندت اليه من تحالف لبناني ـ فلسطيني شكل محور التحالف التقدمي الاشمل .

د ـ ان التحالف بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية قد عزز حالة الاستنهاض الشعبي العام على صعيد الساحة اللبنانية وعلى الصعيد العربي ، واعاد الاعتبار لشعار الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية ، فوضعهما في موقعهما الصحيح كأحد اشكال النضال السياسي الجماهيري ، مكملا له ، وليس بديلا عنه .

هـ ـ وعلى قاعدة هذا التحالف ، جرت مواجهة المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي في مختلف اشكال تجليه . فهي قد جرت ضد الحل الاستسلامي الاميركي ، وضد المحاولات التمييعية لتحسين شروط هذا الحل ، بدلا من اسقاطه .

٤ ـ دور الحريات النسبية في لبنان

ينبغي ان نضيف الى ما تقدم ان الحريات النسبية التي تمكن الشعب اللبناني ، بنضالـه الطويل ، من انتزاعها والحفاظ عليها وتطويرها ، قد لعبت دورا بارزا في جعل

هذه الساحة عقبة رئيسية امام الحل الاستسلامي الاميركي . فحرية الصحافة ، وحرية النشر والفكر والقول ، وحرية التظاهر والاضراب .. وصولا الى انتزاع حرية العمل الفدائي والكفاح المسلح .. وحرية التنظيم الحزبي ، بما في ذلك الحصول على علنية الحزب الشيوعي ، قد اسهمت في جعل هذه الساحة ساحة ملتهبة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ، وضد مجمل مشاريع هذا التحالف المعادي .

٥ ـ موقع الساحة اللبنانية في التأثير على الدور السوري

أن أهمية الساحة اللبنانية قد تضاعفت ، بالارتباط مع المخطط المعد للساحة السورية ، والذي يحاول ان يلغي مقومات الصمود والقرار الوطني السوري ، وان يجر سوريا الى نهج الاستسلام .

وقد ظلت السياسة السورية منسجمة مع سياسة مصر ومتضامنة معها حتى التوقيع على اتفاقية سيناء ، حيث بدأ التعارض يتسع اكثر فاكثر . وبعد فترات من المد والجزر ، وصلت العلاقة الى حالتها العدائية الراهنة مع نظام انور السادات ، بعد زيارة هذا الاخير الى اسرائيل .

ان النكسة الأولى في العلاقات بين سوريا ومصر بدأت خلال حرب تشرين ، وبرزت الى العلن ، لكن دون حدة ، خلال توقيع اتفاقية فك الارتباط الأولى في الكيلو ١٠١ ، يوم رفضت سوريا هذا الشكل واعتبرته بداية السير نحو الصفقة المنفردة ، فخاضت حربا استنزافية في الجولان ، استمرت ما يقارب الثلاثة اشهر ، وانتهت بتوقيع اتفاقية فك الارتباط الثانية في جنيف . وهي اتفاقية تحمل شروطا تجميلية تميزها عن الاتفاقية الأولى .

ورغم عودة سوريا الى نهج « التضامن العربي » من جديد ، وعدم اعتمادها سياسة جذرية في رفض التسوية الاميركية ، وانتهاجها سياسة « مرنة » ، « معتدلة » و « متوازنة » في علاقاتها العربية والدولية ، فان الدوائر الامبريالية والصهيونية كانت تدرك ان دفع سوريا لمجاراة نهج السادات سيصطدم بصعوبات كبيرة نظرا لعدة عوامل موضوعية وذاتية . كان لا بد لتحقيق هذه المهمة من اقحام سوريا في صراع حاد يجعلها بحاجة الى دعم الرجعية العربية ومسايرة الامبريالية الاميركية ، مما يمكنهما من فرض شروطهما عليها لقاء ذلك .

ان الذي خطط للتفجير العسكري الشامل في لبنان اخذ بعين الاعتبار اثر هذا التفجير على سوريا ، واستحالة بقائها مكتوفة اليدين حياله ، نظرا لعوامل تاريخية وجغرافية وسياسية وامنية تربط بين الساحتين اللبنانية والسورية . واتضح ان حسابات المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي قد اعدت بعناية فائقة . وتم الاستنتاج على

اساسها ان سوريا مضطرة للتورط في الحرب اللبنانية في جميع الاحتمالات . فهي لا تستطيع التفرج على صراع دموي متماد وطويل اذا توازنت قواه الداخلية ، بما لا يسمح لاحد طرفيه بالحسم .. وهي لا تستطيع تحمل هزيمة قاسية للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، لا تلبث ان تتحول الى هزيمة لها ، في الداخل ، تلعب دورا كبيرا في اخضاعها وجرها الى طاولة المفاوضات الثنائية حول الحل الاميركي . وهي لا تستطيع احتمال انتصار فلسطيني ـ يساري كاسح يحمل معه خطر تدخل اسرائيلي وامبريالي مباشر ، ويخلق حالة ثورية تتخطى حدود نهج النظام السوري وطبيعته .

حيال كل هذه الاحتمالات ، برزت بوضوح امكانيات توريط سوريا في الصراع اللبناني مباشرة ، خاصة وسط اجواء ساد فيها وهم عام حول امكانيات عقد مؤتمر جنيف ، واصبح من الطبيعي ، لكل من الاطراف المختلفة ، ان يتسعد للذهاب الى هذا المؤتمر وهو يحمل بين يديه اكبر عدد ممكن من الأوراق ليحاول الخروج باكبر نسبة ممكنة من المكاسب .

اما الجانب الذي لم يكن يسعى لعقد مؤتمر جنيف ، الجانب الذي كان يحضر للحل المنفرد ، اميركا واسرائيل والسادات ، فقد رأى ، في هذه العملية السياسية المعقدة ، امكانية الوصول ، بشكل اساسي ، الى فصم عرى التحالف الثلاثي بين سوريا والثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، والى دفع هذه الاطراف الى التقاتل ، مما يرغمها ويرغم كلا منها ، على الاستعانة بالرجعية العربية ، فيعطي هذه الرجعية دورا حاسما في التأثير في مجرى الصراع ، ويتحول الموقف الفلسطيني ، مضطرا ، من مواجهة اتفاقي سيناء الى مواجهة التدخل السوري ، ويتحول الموقف السوري من امل الحصول على اوراق اضافية لصالحه ، عبر دوره في لبنان ، الى واقع طلب اوراق عربية لدعم موقفه في لبنان ، وتصبح الحركة الوطنية اللبنانية في اصعب وضع يمكن ان تعرفه .

ان تفجير الصراع في لبنان قد استهدف اغراق سوريا في دوامة الصراع اللبناني ، مما يجعلها عرضة للابتزاز والاستنزاف المستمرين ويجعل من وجودها فوق الساحة اللبنانية ، ومن المسؤوليات التي القيت على عاتقها ، موقع ضغط مستمر للتأثير على موقفها من التسوية الاستسلامية .

الفصل الثاني

ازمة النظام اللبناني في القضية القومية

مسالة الانتماء القومي للبنان وموجباته

اذا كان هذا الجانب من ازمة النظام اللبناني قد وصل الى اقصى درجات الاحتدام عشية اندلاع القتال الشامل ، وشكل ، وما يزال يشكل المحور الاساسي من محاور

الصراع طوال السنوات الأربع الاخيرة ، فان له ، دون شك ، في التاريخ اللبناني جذورا عميقة ، كما ان له ، عبر مراحل تاريخ لبنان الحديث ، محطات اساسية لا بد من التوقف عند ابرزها لرؤية ترابط الازمة الداخلية ، في كل منها ، مع مراحل تطور الصراع في الاطار العربي المحيط .

١ ـ هناك اولا الجذور التاريخية البعيدة للقضية الطائفية ولمسألة الانتماء القومي ، بارتباطها مع قضية الاقليات الدينية في الشرق ، خلال فترة استفادت فيها دعوات التمايز القومي ، عند الاقلية المسيحية ، من المزج بين العرب والمسلمين ، ومن مظاهر التعصب الديني والتمييز بين المواطنين ، كما تقاطعت خلالها المصالح الكولونيالية في السيطرة على الشرق العربي مع هذه الدعوات .

٢ ـ احداث القرن الماضي ، لاسيما احداث الستينات الدامية . هذه الاحداث التي اتخذت مضمونا اجتماعيا تقدميا معاديا للاقطاع وللسيطرة العثمانية ، اغرقت في صراعات دموية ذات طابع طائفي من قبل الاقطاع والكنيسة المارونية وكبار موظفي السلطة العثمانية ، مما افسح في المجال للتدخل المباشر لدول الغرب (المسيحي) ، مع ما ادى اليه ذلك من بداية ايجاد « الامتيازات الطائفية » وتكريسها القانوني في بروتوكول ١٨٦٤ ، واستمرارها من « لبنان الصغير » الى « لبنان الكبير » ، ومع ما ادى اليه ازدياد دور الغرب الكولونيالي من زيادة وزن بعض العائلات المارونية الكبرى في الاقتصاد والسياسة والادارة ، وفي مجال تحصيل العلم والثقافة .

٣ ـ الانتداب الفرنسي للبنان ، ودوره في تعزيز « الامتيازات الطائفية » وتعميق التناقض الطائفي ، وتأثيره على عملية استمرار تطور البرجوازية اللبنانية ، في منحى خضوع الاوساط العليا منها لهيمنة طائفية مسيحية ذات مصالح مرتبطة بالغرب الكولونيالي ، وتوجهات معادية لحركة التحرر الوطني العربية ، في مرحلة نهوضها ونضالها من اجل الاستقلال السياسي ، وضد الانتداب الفرنسي والبريطاني .

٤ ـ معركة الاستقلال وما رافقها من صراع حول انتماء لبنان القومي بين تيارين اساسيين : احدهما يريد الاستقلال السياسي الناجز عن الاستعمار الفرنسي ، مع ميل إلى الارتباط العضوي بالعروبة ، من خلال سوريا خاصة . وآخر يحاول ، بحجة الحرص على عدم الذوبان في المحيط العربي ، ان يبقي الانتداب ويرسخه . نتج عن ذلك « مساومة تاريخية » اسفرت عن استقلال سياسي للبنان ، مرفق بما سمي « الميثاق الوطني » الذي ، خلافا لمحاولات التشويه الانعزالي له ، لم يكن تخليا عن انتماء لبنان القومي العربي ، بل عن شكل حقوقي معين من اشكال هذا الانتماء ، هو الوحدة مع سوريا ، مقابل الاقرار بالاستقلال السياسي عن الغرب .

اما الوجه الثاني ، الرجعي ، للميثاق الوطني ، فينبع من كونه تقاسما فوقيا ،

طائفيا ، للسلطة بين جناحي البرجوازية الاسلامي والمسيحي ، اكثر مما ينبع من وجهه الأول المتعلق بمسألة الانتماء القومي . وابرز الادلة على انتماء لبنان العربي ، هو مشاركته ، بعد الاستقلال ، في تأسيس الجامعة العربية ، وخاصة مشاركته في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، مثله مثل سائر الدول العربية . ان الاستقلال السياسي للبنان عن الاستعمار الفرنسي قد اكد الهوية العربية للبنان ولم ينفها ، مكرسا في مقابل ذلك ، الامتيازات الطائفية في الحكم والجيش والادارة والقضاء والتعليم ، لتكون هذه الامتيازات ، ليس مرتكز سعي حثيث لسلخ لبنان عن محيطه العربي ، بل وسيلة تطمين للبرجوازية المسيحية من اجل التصاق اكبر بهذا المحيط ، وعدم الحذر منه .

٥ ـ ان الخلل الاساسي في المعادلة الداخلية في قضية الانتماء القومي قد برز بوضوح بعد نشوء دولة اسرائيل ، وثبوت ميل ميزان القوى لصالحها ضد الدول العربية . فبالاستناد الى هذا الخلل في ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي ، تفتحت آفاق جديدة امام الانعزالية اللبنانية التي حاولت الانطلاق من هذا الواقع الجديد لتحول التنازل عن الوحدة مع سوريا الى تنازل عن الانتماء القومي بالذات ، وسعت إلى عزل لبنان عن محيطه العربي ، محولة انتماءه العربي الى مشاركة في الغنائم وابتعاد عن المشاركة في تقديم التضحيات . وقد استسلم الجناح الاسلامي من البرجوازية اللبنانية لهذا الانحراف بالميثاق الوطني نحو « الانعزالية » ، لثلاثة اسباب رئيسية : اولها ، ضعف مواقعه الاقتصادية في الداخل ، وثانيها ، ضعف تأثير التيار العربي العام في لبنان بعد نكبة ١٩٤٨ ، وثالثها ، واهمها ، توافق مُصالحه الطبقية البرجوازية مع سياسة عزل لبنان عن الصراع العربي الاسرائيلي ، لتفادي موجبات بناء اقتصاد وطني قادر على تأمين متطلبات الدفاع عن البلاد ، ولمتابعة السير في طريق « الاقتصاد الحر » الذي يتعارض ، بطبيعته ، مع ظروف الصراع ضد اسرائيل .

٦ ـ اذا كان قيام اسرائيل ، وسط وضع عربي هيمنت فيه الرجعيات المرتبطة بالامبريالية والمتنكرة للمصلحة القومية قد عزز تيار الانعزالية اللبنانية ، الطبقي ـ الطائفي في اساسه ، وجعله يطبع السياسة الرسمية للدولة اللبنانية ، وسط رضى البرجوازية الاسلامية ومشاركتها ، مكتفية بحق الشريك الاضعف ، فان نهوض حركة التحرر الوطني العربية في مرحلتها الجديدة بعد هزيمة ١٩٤٨ ، في ثورة ٢٣ يوليو ، وفي تأميم قناة السويس ، وفي نهوض سوريا الديمقراطي ، وصعود ثورة الجزائر ، وتعزز نضال الشعوب العربية ضد الاستعمار والامبريالية ، واعلان الوحدة بخاصة ، بين سوريا ومصر ، وتوطد الصداقة العربية ـ السوفياتية ، قد لعب دوره في اعادة طرح قضية الانتماء القومي للبنان على بساط البحث ، فسعى التيار الانعزالي المهيمن على السلطة ، انذاك، هيمنة كاملة ، (حكم كميل شمعون) الى زج لبنان رسميا في سياسة الاحلاف المعادية لحركة التحرر الوطني العربية (الحلف التركي ـ الباكستاني ، حلف

بغداد ، مبدأ ايزنهاور ...) ، بينما نهضت ، في المقابل ، قوى التحرر الوطني في لبنان ، معبئة اوسع الجماهير الشعبية ضد هذه السياسة ، ومتخذة من هزيمة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ومن الوحدة المصرية السورية ، سندا معنويا لها في انطلاقتها الجديدة .

ان احداث عام ١٩٥٨ كانت نتيجة احتدام هذا الصراع ، وصولا الى القمع الرسمي ـ الانعزالي ، من جهة ، والى الانتفاضة الشعبية المسلحة ، من جهة اخرى .

وكمعركة الاستقلال ١٩٤٣ ، اسفرت انتفاضة ١٩٥٨ الوطنية عن تجديد « المساومة التاريخية » تحت شعار « لا غالب ولا مغلوب » ، ولكن على قاعدة الهزيمة النسبية للتيار الانعزالي (شمعون وحلفائه) ، تلك الهزيمة التي لم تقترن بانتصار تقدمي مقابل ، نظرا للطبيعة الطبقية البرجوازية والاقطاعية لقيادة الانتفاضة ، ولعدم تمكن الاجنحة الوطنية في هذه القيادة (كمال جنبلاط انذاك) من لعب دور حاسم ، ولضعف تأثير الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية الاخرى . نتج عن ذلك وصول الشهابية الى السلطة كمساومة تتسم ، بشكل عام ، بالايجابية النسبية ، في ما يتعلق بالانفتاح على العرب ، وباقصاء بعض دعاة « الانعزالية » ودعاة الارتباط بالاحلاف وعزلهم ، (وقد عزل شمعون سياسيا حوالي ١٢ سنة) ، دون أن تخرج من الاطار الطبقي للبرجوازية ، ولا تمس اسس التحالف السياسي بين الفئات العليا من البرجوازية والاقطاع (الاقطاع السياسي) ، ولا اسس النظام الطائفي . بل عززت ، في سعيها الى التوازنات الداخلية ، موقع حزب الكتائب الذي تحول الى الركيزة الاساسية للانعزالية ، فكرا وممارسة . جرى كل ذلك وسط تأييد متزايد من البرجوازية الاسلامية التي رأت في هذا « الحل الداخلي اللبناني » صونا لمصالحها بين ناري الهيمنة الانعزالية ، والطبيعة التقدمية لحركة التحرر الوطني العربية التي اخذت تنحو نحو اجراءات التأميم وتعميق المنجزات الاقتصادية والاجتماعية . فاصبح للانتماء العربي للبنان وجهه الطبقي التقدمي الذي لا يتفق مع مصالح البرجوازية الاسلامية ، فضعف دورها السياسي الداخلي ، بينما ازداد وزن جناحها الوطني المتمثل بكمال جنبلاط ، آنذاك .

٧ ـ ان التيار الانعزالي الذي انكفأ بأحد مظاهره الاساسية رسميا بعد عام ١٩٥٨ ، نتيجة بداية الخلل في موازين القوى العربية ـ الاسرائيلية لصالح حركة التحرر الوطني العربية، عاد الى البروز ، بحدة وشراسة ، بمجرد الانتكاسة في نسبة القوى هذه ، نتيجة العدوان الامبريالي ـ الصهيوني عام ١٩٦٧ ، والهزيمة العربية امام هذا العدوان . فكان بروز « الحلف الثلاثي » ، بالتلازم مع نتائج هذا العدوان ، احد النماذج الاساسية للعلاقة المباشرة بين العامل الداخلي ونسبة القوى العربية ـ الاسرائيلية ، فيما يتعلق بمسألة انتماء لبنان القومي .

٨ ـ في مواجهة انتعاش التيار اليميني الانعزالي ، وتمكنه من التأثير الحاسم على مواقع السلطة اثناء النصف الثاني من عهد شارل الحلو ، نما وتطور التيار الشعبي الوطني التقدمي المتمسك بعروبة لبنان . واذا كان التيار الأول قد استند الى التفوق الاسرائيلي في عدوان ١٩٦٧ ، فان التيار الثاني استند الى التصميم القومي التقدمي على رفض نتيجة الهزيمة وعلى متابعة النضال لازالة اثار العدوان واقرار الحقوق المشروعة لشعب فلسطين . وقد كان وراء احتدام الصراع ووصوله الى ذروته عاملان :

أ ـ ان تيار العروبة في لبنان ، هذه المرة ، لم يعد ينحصر تحت السقف المنخفض لقيادة الفئات العليا من البرجوازية الاسلامية ، بل تخطاها ليسير خلف قيادة جديدة يلعب فيها دورا بارزا ذلك التحالف الوطني العريض الذي يضم ممثلين للطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة وقسم من البرجوازية الكبيرة المتأثرة بهذا التيار ، تحت ضغط مصالحها وضغط الحركة الشعبية .

ب ـ لقد دخل العامل الفلسطيني من جهة ، والعامل الاسرائيلي من جهة اخرى ، دخولا مباشرا في الصراع ، كل منهما مع احد طرفي المعادلة الداخلية . وكما سبق واشرنا ، فقد شكل بروز دور الثورة الفلسطينية اثر عدوان سنة ١٩٦٧ ، الى جانب استمرار تأثير دور عبد الناصر ، احد اهم روافد النهوض العربي العارم المستقطب لاوسع الجماهير . وانعكس هذا الواقع على لبنان ، سواء بالنسبة للمخيمات الفلسطينية ، ام بالنسبة لاوسع الجماهير الوطنية ، وحظيت الثورة الفلسطينية باوسع التفات شعبي مع بوادر تواجدها المسلح في لبنان ، وقامت اوسع النضالات الشعبية لحماية هذا التواجد .

وفي المقابل ، تتابعت الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب . وارتفعت في ظلها اكثر فاكثر ، الاصوات الرجعية اللبنانية مطالبة بحسم مسألة « اقحام لبنان » في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، اي بحسم مسألة انتمائه القومي ، بما يعزله عن محيطه العربي . وتعززت نضالات الحركة الشعبية ضد السياسة الرسمية للدولة المتخاذلة عن حماية الجنوب ضد الاعتداءات الاسرائيلية ، وعن حماية المناطق اللبنانية الاخرى التي اصبحت تطالها الاعتداءات وصولا الى مطار بيروت .

ومع التحرك الرسمي للسلطة من اجل قمع التواجد الفلسطيني المسلح وتصفيته ، تحركت اوسع الجماهير الشعبية اللبنانية والفلسطينية لحماية هذا الوجود ، وحصلت انتفاضة ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ، التي لعبت دورا حاسما في مسار الصراع اللاحق .

مرة اخرى ، وبعد ازمة سياسية حادة تخللها الصراع المسلح اكثر من مرة ، وفي اكثر من مكان ، امكن الخروج من هذه الازمة بتجديد « المساومة التاريخية » ، ولكن ، مع اقرار اكثر وضوحا ، هذه المرة ، واعمق محتوى ، بالمعطيات الجديدة لنسبة

القوى . وقد انعكس هذا الاقرار بتوقيع « اتفاقية القاهرة » ، وبالاضطرار الى القبول بكمال جنبلاط وزيرا للداخلية ، غير ان ذلك لم يكن حسما للصراع ، بل مجرد تأجيل له ، الى ان يطرأ خلل جديد في موازين القوى المحيطة والداخلية ، فيجري ، عندئذ ، الارتقاء به الى مستوى ارفع . واذا كان كمال جنبلاط ، قد مثل بسياسته ، مستندا الى الحركة الشعبية ومرتكزا الى صمود حركة التحرر الوطني العربية ، تحالفا وطنيا تقدميا عريضا ، فقد حصل ، في المقابل ، تذليل للتناقضات الثانوية بين « الحلف » و « النهج » اللذين شكلا جبهة واحدة في مواجهة الحركة الشعبية وكمال جنبلاط ، ملتقيين عند نقطة تقاطعهما الطبقية والسياسية والطائفية المتمثلة بحزب الكتائب اللبنانية ، اضافة الى موقع رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش .

وبانتظار انتقال المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي العربي الى محطة جديدة اكثر تقدما ، تراجع النظام اللبناني تراجعا تكتيكيا ومؤقتا ، بقصد الاعداد الافضل لمعركة الحسم .

٩ ـ لم يكن من السهل تثمير المحطة الجديدة التي سجلتها الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية العربية عام ١٩٧٠ بعد احداث الاردن ووفاة الرئيس عبد الناصر باتجاه حسم الصراع لصالح القوى الانعزالية في لبنان . وفي الوقت الذي كانت فيه حركة التحرر الوطني العربية تسارع في انحدارها المعروف ، كانت نسبة القوى الداخلية اللبنانية تتابع التركيز لصالح الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية باتجاه معاكس لخط التطور العام على الصعيد العربي . ومرة اخرى تشتد حاجة الرجعية اللبنانية للانتظار حتى يستكمل المخطط الامبريالي اهدافه فوق الساحة المصرية ، وحتى يتاح لها الوقت لتستجمع قواها باتجاهين : الاتجاه الاول ، هو اتجاه السلطة ، وميلها نحو تركيز « الحكم القوي » واعتماد العنف والقمع والتضييق على الحريات وتهديد المكاسب الديمقراطية للحركة الشعبية والقوى الوطنية (اي كل ما من شأنه نسف اسس « المساومة » الناجمة عن احداث ١٩٦٩) مع الميل الى رفض اي حل وسط ... والجنوح نحو الاستئثار بالحكم ، والاحادية في السلطة ، وتعزيز الجيش واحكام القبضة الانعزالية على قيادته وعلى بنيانه كمؤسسة .

والاتجاه الثاني ، هو السير بخطى اسرع نحو بناء الميليشيات الطائفية ـ الفاشية خارج اطار السلطة ، وبمساعدتها واشرافها واعداد هذه الميليشيات لدور صدامي اساسي ، فيأتي دور السلطة واجهزتها متمما له .

لقد سارت الرجعية اللبنانية في هذين الاتجاهين وحاولت ، في الوقت نفسه ، وقبل ان تحسم اختيارها الفاشي الطائفي ، ان تستخدم اطرافا من البرجوازية الاسلامية واجهة للصدام مع الحركة الوطنية . وقد لجأت هذه الاطراف ، في سعيها الى تثبيت « الحكم القوي » ، الى اعتماد المناورة مع الثورة الفلسطينية ، وتقديم التطمينات

الشكلية لها بقصد تحييدها ، والاستفراد بالحركة الوطنية ، من خلال قمع الحركة المطلبية للعمال والفلاحين والفئات المتوسطة المدينية والريفية والطلاب ومعلمي المدارس والمثقفين ، ومن خلال التضييق على الحريات ومحاولة انتزاع المكاسب الديمقراطية .

ان التواطؤ الرسمي المكشوف مع الاعتداء الاسرائيلي الغادر في شارع فردان ضد قادة المقاومة قد كشف زيف تطمينات الاقطاع السياسي الاسلامي للثورة الفلسطينية وهشاشتها . ونتيجة لذلك ، ولاتساع مقاومة الجماهير الشعبية والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية للنهج القمعي وتعمق هذه المقاومة ، فشلت محاولة استخدام الاقطاع السياسي الاسلامي في هذه المهمة ، وتبين عجزه عن القيام بهذا الدور .

وتجددت المواجهة المباشرة المكشوفة بين السلطة ، وبين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية ، في الاول من ايار ١٩٧٣ ، لتسفر عن هزيمة مزدوجة للسلطة : عسكرية انتشر على اثرها التواجد الفلسطيني والوطني المسلح على رقعة اوسع بكثير من تلك التي كان يتمتع فوقها بحرية الحركة من قبل ، وسياسية بتشكيل حكومة رشيد الصلح ، مع مواقع اساسية للحركة الوطنية فيها .

ان هزيمة النظام اللبناني هذه دفعته الى مزيد من الاصرار على ضرورة الاعداد لمعركة الحسم بكل الامكانيات والوسائل الكفيلة بذلك . لقد اصبح لبنان ، عمليا ، ساحة رئيسية من ساحات الصراع العربي الاسرائيلي . وتأكد بذلك انتماء لبنان القومي بشكل واضح . وهو امر لم يعد بامكان الرجعية اللبنانية تحمله . فهو يتناقض تناقضا صارخا مع بنيانها الاقتصادي وتوجهها السياسي والقومي على حد سواء . وقد خسرت الرجعية اللبنانية معركة الرهان الديمقراطي ، ولم تعد قادرة على تحمل هذه الوتائر في تطور الحركة الشعبية وفي تنامي قدرات الحركة الوطنية . اصبح لا بد من الحسم . وقد اتخذت في سبيل ذلك كل الترتيبات :

أ ــ ترابط كامل مع المخطط الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي ، بالاهداف والتوقيت ، والادوات .

ب ــ اختيار طريق العنف المسلح ، خارج اطر السلطة واجهزتها الرسمية وعبر هذه الاطر في آن واحد .

ج ــ اثارة الطائفية ، الى الحد الاقصى ، كسلاح مجرب من اجل اوسع تعبئة عنصرية للقسم الاوسع من الجماهير المسيحية .

ان الفاشية اصبحت الاختيار الحاسم لقطع طريق ارتباط لبنان بمحيطه العربي ، لعزله عن هذا المحيط والغاء انتمائه القومي واقامة كيان طائفي عنصري ينحو منحى الصهيونية ، فوق ارضه ، على انقاض تصفية الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية

اللبنانية واعادة اخضاع الاكثرية الاسلامية اخضاعا كاملا .

ومنذ اطلاق الرصاص على المناضل معروف سعد واستشهاده ، حتى مجزرة عين الرمانة ، في ١٣ نيسان ١٩٧٥ ، اجهضت الرجعية كل محاولات الحلول وافشلت كل مساعي تأجيل الصدام . لقد كان الانفجار حتميا .

على ضوء هذه الرؤية لازمة النظام في القضية القومية ، يمكن التوقف عند الاستنتاجات التالية :

١ ــ يظهر الترابط الكامل واضحا بين العوامل الداخلية ، اللبنانية ، لهذا الجانب من جوانب الازمة ، وبين العوامل الخارجية والعربية ، بخاصة .

٢ ــ في ظل هذا الترابط يحتل العامل الاسرائيلي دورا خاصا من حيث تأثير قيام اسرائيل ، ونسبة القوى بينها وبين العرب ، على طرفي المعادلة الداخلية حول الانتماء القومي ، ومن حيث مستقبل الكيان العنصري الصهيوني فوق ارض فلسطين ومستقبل العلاقات العربية معه ، وبالتالي ، مستقبل المشروع الانعزالي لاقامة كيان طائفي عنصري فوق ارض لبنان .

٣ ــ ان السمة الطائفية لهذا الصراع القومي تفرض مجموعة من الملاحظات اهمها :

أ ــ وجود اساس موضوعي « للحذر المسيحي » حيال العروبة ، نظرا لتداخل العروبة والاسلام في الكثير من الطرح والممارسة الرجعيين للاقطاع والرأسمالية والفكر القومي اليميني . ان هذا « الحذر » الذي اتخذ بالنسبة للجماهير المسيحية سمة ديمقراطية ، نسبيا ، نظرا لتوجهه ضد التمييز والاضطهاد ، قد جرى استغلاله من قبل القيادات الرجعية السياسية والطبقية والدينية ، من اجل تعزيز الانقسام على اساس ديني ــ طائفي ، بما يخدم مصالح هيمنتها الطبقية على جماهير المسيحيين ، وبما يخدم هيمنة الكولونيالية والامبريالية . وعملت هذه القيادات الرجعية ، باستمرار ، على رفع التناقض الديني ــ الطائفي الى مستوى التناحر القومي ــ العنصري .

ان هذه الدعوات الرجعية قد احبطت ، ولم تستطع ان تمارس تأثيرها الحاسم ، وتقلصت كثيرا التناقضات الدينية ــ الطائفية ، في كل مرحلة اتخذ فيها النضال القومي التحرري سمة ديمقراطية عامة معادية للامبريالية ، كما حدث في مرحلة النضال من اجل الاستقلال السياسي للبلدان العربية ، وفي مرحلة نهوض حركة التحرر الوطني منذ اواسط الخمسينات .

ان هذا الواقع ، اذ يؤكد ان المعالجة السليمة للحذر المشروع لدى الجماهير المسيحية ترتبط بمدى انتصار الفكر التقدمي الديمقراطي العلماني في النضال القومي

التحرري العربي ، فهو يؤكد ، في المقابل ، ضرورة النضال الحازم ضد القيادات الرجعية التي تستغل هذا الحذر لتغذية التناقض الطائفي وتأجيجه ودفعه الى مستوى التناحر العدائي مع حركة التحرر الوطني العربية .

ب ـ ان الصراع ، داخل « المسيحية » في لبنان ، بين التيار الانعزالي والتيار العربي ، هو صراع قديم قدم الفتح العربي . وان تجارب التاريخ القديم والمعاصر اثبتت ان الانعزالية هي طريق محفوف بالمخاطر على الجماهير المسيحية . انها ، بطبيعتها ، نهج انتحاري مدمر ، بينما لعب التيار المسيحي العربي دورا في الحفاظ على المسيحية كدين وكطوائف في الشرق العربي ، وفي لبنان ، بالاضافة الى الدور البارز لعدد من اعلامه في الدعوة للعروبة ، امة وادبا ولغة وثقافة .

ج ـ وعلى الصعيد اللبناني لا بد من ان نسجل للتيار المسيحي غير الانعزالي دورا هاما في مرحلتين اساسيتين من تاريخنا الحديث :

المرحلة الاولى ، التي جرت خلالها معركة الاستقلال . حيث استطاع التيار المسيحي غير الانعزالي ان يشكل الطرف الآخر من المعادلة التي اوصلت الى الاستقلال على انقاض الانعزالية التي كانت تدعو الى استمرار الارتباط بالانتداب ، وبالغرب عموما .

المرحلة الثانية ، التي جرت خلالها انتفاضة ١٩٥٨ ، وكان التيار المسيحي غير الانعزالي الطرف الآخر من المعادلة التي اعادت وحدة لبنان على انقاض الانعزالية التي كانت تدعو الى ربط البلاد بالاحلاف وعزلها عن محيطها العربي .

ان هذا الاستنتاج يحتل اهميته بالنسبة للمرحلة الراهنة التي تعيشها البلاد ، ويؤكد على ضرورة توطد مواقع تيار مسيحي غير انعزالي قادر على لعب دور هام في الخروج من الازمة ، **بما يصون وحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وتطوره الديمقراطي ، على انقاض المشروع الانعزالي الراهن**

الفصل الثالث

ازمة النظام في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي

لقد كان من ابرز مظاهر تأزم الاوضاع العامة في لبنان ، على مختلف الاصعدة ، ما وصلت اليه الازمة الاقتصادية الاجتماعية عشية الحرب من تفاقم ، سواء من حيث عمق

هذه الازمة وتعقيدها ، ام من حيث شمولية النتائج الاجتماعية الناجمة عنها ، واتساع قاعدة الطبقات والفئات المتضررة من هذه النتائج ، والرافضة لها . وقد شكل هذا التفاقم للازمة الاساس الموضوعي ، الاقتصادي ، لبروز المشروع الفاشي . بينما شكل الاساس الذاتي لتبلور هذا المشروع، عجز الطغمة المالية عن احتواء هذه الازمة او تقديم حل ديمقراطي لها من داخل النظام ، وعن مجابهة احتدام الصراع الطبقي واتساع النضالات الاجتماعية وشمولها اوسع الطبقات والفئات الشعبية ، في ظل نهوض عمالي عارم ، ودور متنام للطبقة العاملة وحزبها وللحركة الوطنية والتقدمية عامة في هذه النضالات .

ومع توفر هذه العوامل الموضوعية والذاتية ، لجأت الطغمة المالية ، الى الطائفية كأداة سياسية وايديولوجية لتجميع حركة ذات قاعدة جماهيرية ، نسبيا ، وتعبئتها ، كي تستند اليها في اجهاض النضالات الشعبية وايقاف عملية تحرر اقسام واسعة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة من علاقة التبعية السياسية والايديولوجية التي كانت تربط هذه الفئات كلها بها ، وفرض حلها الفاشي الانتحاري . وشكلت التغيرات البنيوية ، الطبقية والديمغرافية، لا سيما في المناطق ذات الاكثرية المسيحية ، الناجمة عن نسق التطور الاقتصادي الاجتماعي المتأزم ، بالاضافة الى السمات الطائفية للامتيازات الطبقية ، اطارا « ملائما » للطغمة المالية في تنفيذ مشروعها الفاشي .

اولا ، الازمة الاقتصادية تصل الى ذروتها

ترتبط الازمة الاقتصادية في اساسها ، بعوامل بنيوية سبق ان عالجها الحزب في برنامجه الذي اقر في مؤتمره الثاني . وتعود هذه العوامل الى تراكم تناقضات النمو الرأسمالي ذاته وتشابكها بعضها ببعض ، والى التناقضات الناتجة عن علاقة التبعية للامبريالية . وقد ادى « نظام الاقتصاد الحر » السائد في لبنان ، في ظل تبعيته شبه الكاملة للدول الامبريالية ، وفي ظل خضوعه للتقسيم الامبريالي للعمل وللتعديلات الطارئة تباعا عليه ، الى قيام تركيب اقتصادي مشوه ووحيد الجانب ، طغت عليه نشاطات الوساطة والخدمات الموجهة ، اساسا ، لخدمة الخارج . وفي ظل هذا النسق من التطور الاقتصادي ، تحددت هيمنة قطاع التجارة والخدمات المرتبط تبعيا برأس المال الامبريالي ، كعائق لتطور القوى المنتجة ، بالرغم من بعض ظاهرات الازدهار النسبي التي برزت في فترات مختلفة ، نتيجة لعوامل ظرفية ـ عربية المنشأ اساسا . وفي السياق ذاته ، ادت ممارسة « الحرية الاقتصادية » الى اقصى حدودها ، استنادا الى آلية السوق العفوية وقانون الربح الخاص ، في ظل سياسة اقتصادية ممالئة لرأس المال الكبير ، وبخاصة الاجنبي ، الى تفاقم فوضى النمو الاقتصادي ، قطاعيا وجغرافيا واجتماعيا ، مما جعل هذا الاقتصاد عرضة للازمات ، مولدا لها بحكم آليته ، ومستوردا لها بحكم تبعيته. وقد زاد وضع نظام « الاقتصاد الحر » تفاقما ، بلوغ النظام

الأم ، اي النظام الامبريالي العالمي مع بداية السبعينات ، مرحلة جديدة من ازمته ، تتسم باحتدام التناقضات وتعمقها ، وبطابعها الشمولي .

ان الازمة الاقتصادية للنظام في لبنان هي اقرب ، في آليتها ومظاهرها ، الى الازمة المزمنة منها الى الازمة الدورية . اذ ما كانت آثار الازمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار « انترا » وحرب حزيران ، تزول تدريجيا في اواخر الستينات ، حتى برزت معالم الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية من جديد ، بصورة اعمق واشمل ، على امتداد النصف الاول من السبعينات ، بالرغم من « الطفرة » الاقتصادية التي حصلت في هذه الفترة ، وبخاصة عامي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ . ان التوسع في حركة التراكم الرأسمالي ، في النصف الاول من السبعينات ، الذي ولد نموا صناعيا ملموسا ، قد خلق انطباعا ، في بعض الاوساط ، بان لبنان يشهد ازدهارا اقتصاديا كبيرا . غير ان هذا النمو الصناعي لم يلغ التناقضات التي كانت تواجه حركة رأس المال ، بالرغم من الافاق الجديدة التي اتاحها لها ، بل ولد ، تناقضات من نوع جديد ، اسهمت في تعقيد الازمة بدلا من احتوائها . ان النمو الصناعي لم يغير بصورة جذرية وظيفة الاقتصاد اللبناني ، ولم يؤد الى تصنيع يتوافق مع مستلزمات تطوير القوى المنتجة او تلبية الحاجات الفعلية للشعب اللبناني ، بل انه ادى الى ازدياد تمفصله على السوق الرأسمالية العالمية ، بشكل يجدد التبعية ولا يلغيها . فقد غلب على الصناعات الجديدة الطابع التصديري ، ولم يتجاوز « سقفها التصنيعي » ، حدود العمليات التجميعية البسيطة ، او التحويلية او الاستهلاكية الخفيفة . كما انها استندت ، في معظمها ، الى انماط من التكنولوجيا الغربية لا تخرج ، في مستوياتها المحققة ، عن الشروط التي يحكمها التقسيم الامبريالي للعمل وتعديلاته المستجدة . ولقد ترافق هذا النمو الصناعي مع تزايد انكشاف الاقتصاد اللبناني ، ومع تزايد العجز في مبادلاته التجارية ، نتيجة تعاظم المستوردات على انواعها ، وبخاصة مستوردات المواد الغذائية والمواد الواسعة الاستهلاك ، في وقت كانت الصادرات الصناعية تتضاعف عاما بعد عام ، لا سيما بعد بداية السبعينات ، كتعبير عن تحول لبنان الى « الوساطة الصناعية » اضافة الى الوساطة التجارية والخدماتية التقليدية التي كان يضطلع بها . ان هذا التخصص المتزايد للبنان بصناعات التصدير (اضافة الى تصدير الخدمات : سياحة ـ اصطياف ـ عقارات ـ تصدير قوة عمل ـ تعليم ـ طبابة ـ نقل ـ خدمات هندسية ...) ، المحكومة بالتعديلات التي طرأت على تقسيم العمل ، وبضخامة الطلب الخليجي لبعض انواع الخدمات والمنتجات اللبنانية وعدم مرونته (نظرا الى تعاظم القيمة الاسمية للعائدات البترولية) ، قد فرض على نسبة متزايدة من القوى العاملة اللبنانية ان تشتغل في قطاعات التصدير ، بمعزل عن الحاجات الفعلية للشعب اللبناني ، وبما يحقق معدلات ربح عالية نسبيا لرأس المال الصناعي المحلي . وكانت القوى العاملة اللبنانية هذه ، في المقابل ، تستهلك ، من اجل تجديد قوتها ، ما يستورده التجار الوسطاء ، بالشروط التي يريدونها . فكان رأس المال

التجاري ، هنا أيضا ، يحقق ، بالتالي ، معدلات ربح عالية نسبيا . ان هذا التوزيع « الحبي » للمغانم بين رأس المال التجاري ورأس المال الصناعي ، الذي تدعم بفضل التداخل المتزايد بين الرأسماليين وتحول الصناعة المحلية من صناعة بديلة للمستوردات الى صناعة تصديرية ، قد ادى الى تدعيم السيطرة الاقتصادية للطغمة المالية ، والى زيادة معدلات استثمار النسبة العظمى من اللبنانيين ، وبخاصة الطبقة العاملة ، التي كانت تبيع قوة عملها بسعر اقل ، وتجدد هذه القوة بكلفة اكبر نسبيا ، كما ادى الى تكريس عملية استيراد التضخم الذي كانت تصدره دول المركز الرأسمالي لتطويق ازمات فائض الانتاج واستيعابها ، والى قوننة هذه العملية .

ان « الطفرة » الاقتصادية التي طرأت عشية الحرب الاهلية ، لم تكن ، في الواقع ، سوى الوجه الاخر للازمة . فلقد شهد لبنان ، على امتداد النصف الاول من السبعينات جملة من المؤشرات التي تعبر ، في مجموعها ، عن تفاقم لا سابق له في حدة هذه الأزمة. وبرزت ظاهرة البطالة والتضخم والغلاء، كواحدة من الظاهرات الاساسية الملازمة للنمو الاقتصادي في هذه الفترة ، وارتبطت بمجموعة من العوامل الداخلية الخاصة ببنية الاقتصاد اللبناني وبهيمنة قطاع الخدمات فيه ، وبجملة من السياسات النقدية والمالية والضريبية المتحيزة لرأس المال الكبير وللطغمة المالية . كما ارتبطت بمجموعة من العوامل الخارجية ، لا سيما بتحول التضخم الى شكل رئيسي من اشكال تجلي ازمة النظام الامبريالي في طورها الراهن . وكان من نتيجة هذه الظاهرة زيادة وسطية في الاسعار بنسبة ٤ في المئة في النصف الثاني من الستينات ، ثم بنسبة ٩ في المئة في الفترة الممتدة بين عام ١٩٧٠ و ١٩٧٤ وبنسبة ٢٠ في المئة سنويا خلال الحرب الاهلية ، وبعدها ، تجاوزت ، بمقاييس كبيرة ، معدلات تصحيح الاجور . وقد تولدت عن هذه الظاهرة ، وما تزال تتولد نتائج اقتصادية واجتماعية سلبية ، سواء في التأثير في حركة رأس المال ، ام في تعديل معدلات الربح القطاعية ، وفي تعديل سياسات التوظيف والاستثمار ، ام في تشجيع المضاربات على انواعها ، كالمضاربات على العملات وعلى الاراضي وعلى السلع المخزونة ... اما على الصعيد الاجتماعي ، فان التضخم ادى الى انخفاض القدرة الشرائية للعمال والاجراء ، والى تدهور نسبي واحيانا مطلق في المستوى المعيشي لفئات اجتماعية واسعة ، في الوقت الذي كان النمو الرأسمالي ذاته يفرض تغييرا في تركيب الحاجات المعيشية والاستهلاكية لهذه الفئات .

وتلازمت ظاهرات اخرى من الازمة مع ظاهرة التضخم ، واحتدمت باحتدامها . فتعاظمت الاتجاهات الاحتكارية في البنية الاقتصادية اللبنانية ، على مختلف المستويات ، التجارية والمالية والصناعية والزراعية . واصبحت هذه الاتجاهات مسيطرة في معظم القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلاد . ففي القطاع التجاري والخدماتي ، احكمت شبكة الاحتكارات سيطرتها على اسواق استيراد طائفة واسعة من

السلع والمنتجات ، في النصف الاول من السبعينات ، تدعمها ، في هذا، التشريعات الرسمية ... وقد وجدت هذه الاحتكارات سندها الاساسي في القطاع المصرفي ، الذي امدها بالتسليفات اللازمة لتمويل الصفقات وتخزين السلع والتأثير ، من موقع احتكاري ، في اسعارها من دون اي تدخل من قبل الدولة .

ان التسليفات المصرفية هذه التي لم ترتفع عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، قفزت بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٤ بنسبة وسطية تبلغ نحو ٢٧ في المئة سنويا (واكثر من ٤٣ في المئة عام ١٩٧٣ وحده) ، محطمة كل الارقام المسجلة في السابق على هذا الصعيد . اما في القطاع الصناعي فان حركة التمركز لم تكن اقل بروزا . وتؤكد المعطيات ان نحوا من ٢٠ مؤسسة صناعية كبرى كانت تستأثر بنصف اجمالي الانتاج الصناعي تقريبا .

ان معظم المشاريع الصناعية التي انشئت بعد عام ١٩٧١ كانت مشاريع كبيرة ذات طابع احتكاري ، اسهم رأس المال الاجنبي في القسم الاكبر منها . وتزايد الاتجاه نحو التمركز ايضا في القطاعين الزراعي والعقاري . وترافق توطد هذا الاتجاه مع تسارع سيادة العلاقات الرأسمالية في الريف ، ومع تزايد الخراب النسبي في الانتاج الصغير والمتوسط . والى جانب مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناشئة ، قام على اساس احتكاري ، منذ البداية ، عدد من المؤسسات الرأسمالية الزراعية التي يغلب عليها الطابع التصديري (الحمضيات ـ الفاكهة ـ البيض والدواجن ...) مرتبط تبعيا بالتقسيم الامبريالي للعمل . كما قامت مؤسسات رأسمالية اخرى ، صناعية وتجارية ومصرفية ، تتحكم بدورةالانتاج ، في هذا الفرع الزراعي او ذاك ، عبر حلقة تتيح ، بالضرورة ، الحصول على اكبر ربح ممكن دون التعرض للمخاطر التي يتعرض لها المزارعون (مصنع الشمندر كحلقة حاسمة في دورة انتاج السكر من الشمندر ، مراكز تبريد الحمضيات والفاكهة كحلقة اساسية في دورة انتاج هذه المنتجات وتسويقها ، المصارف في المناطق في علاقتها بمزارعي التبغ .... وغيرهم) . ان هذا التمركز ترافق ايضا مع تفاقم انعكاسات التضخم على القطاع الزراعي ككل ، وعلى الريع العقاري وكلفة الانتاج الزراعية بصورة خاصة ، ومع التعثر المتعمد في تنفيذ مشاريع الري الاساسية ، وبخاصة مشروع ري الجنوب على منسوب ٨٠٠ متر ، الذي من دونه تصبح ريعية الزراعات البعلية والتقليدية الراهنة عاجزة عن تجديد قوة عمل المزارعين والفلاحين ، لا سيما الصغار منهم ، في وقت تتأكد فيه اكثر من ذي قبل ، النوايا الرسمية ، وكذلك نوايا الريجي الرامية الى اجهاض زراعة التبغ وفرض استبدالها بزراعات اخرى ، قبل تأمين شروط الانتقال التدريجي والمخطط نحو هذه الزراعات ، اذا ما تأكدت ضرورة استبدالها .

اما في القطاع العقاري ، فان فورة الاسعار الكبيرة التي شهدتها بداية السبعينات ، اقترنت بموجة مضاربةعاتية تم تمويلها ، بشكل اساسي ، باموال

المغتربين ،وبواسطة رأس المال المصرفي ، الذي انكفأ اساسا في تلك الفترةعن سلوك خط التوظيفات الخارجية واعادة تصدير رأس المال بسبب ازمة العلاقات النقدية الرأسمالية ، وضاعف تسليفاته الى الاقتصاد اللبناني .

ان موجة المضاربات هذه قد ادت الى ارتفاع فاحش في الريع العقاري المديني والى بروز شركات عقارية ضخمة سعت ، من موقع شبه احتكاري ، الى الاستئثار بنسبة متزايدة من هذا الريع ، كما ان هذه الموجة ادت الى استقطاب القطاع العقاري جزءاً مهما من رؤوس الاموال ، التي كانت مهيأة للتوظيف في مشاريع انتاجية ، والى مضاعفة الطابع التضخمي العام لحركة رأس المال .

ان العنصر الابرز ، على صعيد ظاهرات التمركز والتركز ، بقي مجسدا ، في تلك التطورات الحاصلة في القطاع المالي . واهمية هذه التطورات تكمن في انها تتصل بالقطاع الاكثر تأثيرا في نشاط الاقتصاد اللبناني ، والاشد ارتباطا بالمصالح الاجنبية ، وفي انها ، على الصعيد السياسي ، تتصل بالفئة المهيمنة داخل البرجوازية اللبنانية الكبرى .

ان السنوات التي تلت انهيار « انترا » عكست تزايدا بارزا في السيطرة الاجنبية على النظام المصرفي اللبناني برمته ، بالرغم من ان هذه السيطرة كانت ، على الدوام ، سمة مميزة لهذا النظام . واستمر تعاظم السيطرة الاجنبية ، وترافق مع تعاظم « الفائض » النفطي العربي ، ومع تكثيف الاساليب والسياسات الامبريالية للسيطرة المباشرة على هذا « الفائض » وتنوعها في هدف ابقائه داخل دورة رأس المال الامبريالي العالمي واستخدامه لخدمة مصالح هذا الرأسمال ، واخضاعه لآلية هذه الدورة . وقد شهدت بيروت ، ابتداء من عام ١٩٧٢ ، موجة تأسيس مصارف تجارية اجنبية جديدة ، كان معظمها مصارف متعددة الجنسية تم انشاؤها عن طريق شراء رخص مصارف لبنانية قائمة . (ان تقديرات شبه رسمية تؤكد ان نحوا من ٨٥ في المئة من الودائع كانت ، عشية الحرب الاهلية ، خاضعة لسيطرة غير لبنانية ، وللمصارف الاجنبية بخاصة ، في مقابل ٥٣ في المئة عشية ازمة انترا و ٦٢ في المئة في اوائل السبعينات) . كما ان تزايد السيطرة الاجنبية على القطاع المصرفي تجسد في الارتفاع الكبير الذي طرأ على عدد مكاتب التمثيل المصرفي الاجنبية التي تضاعف عددها نحو مرتين ونصف المرة بين عام ١٩٧٠ واواسط عام ١٩٧٥ ، وكان بعض هذه المكاتب يتهيأ ، عشية الحرب ، لشراء ما تبقى من المصارف اللبنانية او للمشاركة فيها .

ان هذه الظاهرات ، مجتمعة ، من التضخم الى الاحتكار الى التمركز ، بالاضافة الى الخصائص البنيوية للنظام الاقتصادي اللبناني غير القادر على استيعاب كامل قوة العمل وعلى تأمين تطور القوى المنتجة ، قد اقترنت بتدهور شروط العمل . وعزز هذا

التدهور هجرة العمال الموصوفين ونصف الموصوفين ، وهجرة الكادرات والملاكات الفنية ، الى البلدان العربية ، حيث بلغت هذه الهجرة اوجها مع بدء عملية تصحيح اسعار النفط الخام في اواخر عام ١٩٧٣ ، فكانت للنظام صمام امان يجنبه ، نسبيا ، النتائج الاجتماعية للبطالة .

ونتيجة لذلك بلغ صافي الهجرة ، بين عام ١٩٦٧ و عام ١٩٧٣ ، ٢٣٠ الف نسمة من بينهم ١٢٠ الفا تركوا البلاد بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٣ ، بالرغم من « الطفرة » الاقتصادية التي شهدها لبنان في تلك الحقبة . ودرجت البرجوازية اللبنانية على الافتخار دائما بكون لبنان يصدر قوة عمله الى الخارج ، كجزء من تخصصه في تصدير الخدمات . ولكنها نادرا ما كانت تشير الى ما تحمله ويتحمله الشعب اللبناني من نفقات واعباء لتعليم قوة العمل هذه واعدادها وتدريبها ، قبل هجرتها الى الخارج . ان الخلل بين ارتفاع الاسعار وتصحيح الاجور كان احد العوامل الاساسية النابذة لقوة العمل ، الظاهرة والمقنعة ، الدائمة والموسمية ، عاملا اساسيا آخر من عوامل النبذ . وهذا العامل ليس طارئا ، بل هو مرتبط بآلية النظام الرأسمالي التي تنتج ، باستمرار ، وتعيد انتاج فائض نسبي من قوة العمل تستخدمه البرجوازية للضغط على القوة الشرائية للاجر وعلى المستوى العام لكتلة الأجور .

ان عوامل تفاقم التضخم وتفشي البطالة وتعزز وزن الاحتكار وتسارع عملية تمركز راس المال وتركز الانتاج على مدار السنوات التي سبقت تفجر الحرب ، قد مهدت السبيل امام تزايد هيمنة الطغمة المالية على الاقتصاد اللبناني ، في اطار تبعيتها للامبريالية : ان آلية التراكم الرأسمالي في لبنان ، في اطار تبعيته للامبريالية ، وتمفصله على الداخل العربي ، قد افضت ، في مرحلة من مراحل النمو الرأسمالي التابع ، الى نشوء فئة مهيمنة داخل البرجوازية ، والى نموها . وكانت هذه الفئة في الخمسينات تجارية ـ مصرفية ثم اصبحت ، اضافة الى ذلك ، صناعية في اواخر الستينات ، في ظل تضافر مجموعة من العوامل المحلية والعربية والدولية الملائمة . هذه الفئة التي نشأت تجارية في الاساس ، هي الفئة الاكثر هيمنة ليس فقط داخل البرجوازية التجارية ، وانما داخل البرجوازية ككل ، بفضل تغلغلها وسيطرتها على نسبة مهمة من النشاطات الاقتصادية في لبنان ، وتحكمها بالمواقع الاساسية المقررة في الاقتصاد اللبناني ، بدءاً بالخدمات التقليدية ، كالتجارة والسياحة والترانزيت وخدمات الوساطة ، مروراً بالخدمات المالية والمصرفية ، وصولا الى القطاع الصناعي والقطاع الزراعي والقطاع العقاري . ان المعطيات المتوافرة ، عشية الحرب الاهلية ، تؤكد تعاظم التداخل بين رأس المال الصناعي ورأس المال المصرفي ، اضافة ، بالطبع ، الى التشابك التقليدي الذي كان وما يزال قائما بين رأس المال التجاري ورأس المال المصرفي . ان هذه المعطيات الخاصة بقطاع الشركات المساهمة تشير الى ان ثمة ٥٧ « تجمعا عائليا » لبنانيا مصرفيا ـ صناعيا مشتركا ، يمثل نحو ١٣ في المئة من اجمالي عدد « التجمعات العائلية ، » في الصناعة ونحو ٢٣ في

المئة من عدد « التجمعات العائلية » في القطاع المصرفي ، يسيطر بنسبة حاسمة او جزئية على ٧٢ في المئةمن مجمل رأس المال الموظف في قطاع الشركات الصناعية المساهمة اللبنانية ، وعلى نحو ٧٥ في المئة من اجمالي موجودات البنوك التي لا يزال معظم اسهمها مملوكا من لبنانيين ، وعلى نحو ٥٢ في المئة من اجمالي رأس مال الشركات اللبنانية المساهمة التجارية والخدماتية والزراعية ، وعلى ٦٤ في المئة من رأس مال شركات التأمين اللبنانية ، وعلى نحو ٧١ في المئة من رأس مال شركات النقل المساهمة اللبنانية ، وعلى نحو ٩٢ في المئة من رأس مال الشركات المساهمة المالية اللبنانية ، وعلى نحو ٣٧ في المئة من رأس مال الشركات العقارية اللبنانية المساهمة . ان تشابك رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي لم يجر بمعزل عن حركة رأس المال التجاري والخدماتي ، بل في اطار عملية كان لرأس المال التجاري والخدماتي فيها دور اساسي ، اذ تؤكد المعطيات ذاتها ان ٤١ « تجمعا عائليا » تجاريا يمثل نحو ٥ في المئة من اجمالي عدد « التجمعات العائلية » في قطاع الشركات المساهمة التجارية والخدماتية والزراعية ، يسيطر ، بنسبة حاسمة او جزئية ، على نحو ٥٣ في المئة من اجمالي رأس مال هذه الشركات ، وعلى نحو ٣٦ في المئة من اجمالي رأس مال الشركات الصناعية المساهمة ، وعلى نحو ٥٧ في المئة من اجمالي موجودات البنوك التي لا يزال معظم اسهمها مملوكا من لبنانيين ، وعلى نحو ٤٢ في المئة من رأس مال شركات التأمين اللبنانية المساهمة ، وعلى نحو ٥٥ في المئة من رأس مال شركات النقل اللبنانية المساهمة . ان مصالح « التجمعات العائلية » الصناعية ـ المصرفية المشتركة الـ ٥٧ ، ومصالح « التجمعات العائلية » التجارية الـ ٤١ ، تتشابك بصورة عضوية ، ويصل هذا التشابك في حالات كثيرة الى حدود الاندماج الشخصي . ان هيمنة الطغمة المالية على هذا النحو اندرجت في سياق التبعية لرأس المال الامبريالي ، سواء بصورة مباشرة (في القطاعات الاكثر اهمية كقطاع البنوك وقطاع شركات التأمين والمؤسسات المالية وقطاع النقل بالاضافة الى بعض المؤسسات الصناعية الكبرى ...) ام بصورة غير مباشرة ، عبر الموقع المحدد للبنان في تقسيم العمل الامبريالي (التجارة ـ الخدمات ـ الصناعة ـ والوساطة على اشكالها) .

ان هذه المعطيات تؤكد ان الطمة المالية ، التي تضم الشرائح العليا من البرجوازية الكبرى المتشابكة المصالح في مختلف القطاعات الاقتصادية ، قد استطاعت احكام هيمنتها على المواقع الاساسية المقررة في الاقتصاد اللبناني .

وينبغي الا يؤدي تميز هذه الطغمة في بلد تابع كلبنان ، سواء من حيث مراحل تكونها او من حيث طبيعتها ودورها ، مما هي عليه في البلدان الرأسمالية المتطورة ، الى نفي وجود هذه الفئة المهيمنة داخل الطبقة البرجوازية المسيطرة .

كما ان عدم التطابق الكلي بين مستوى الهيمنة الاقتصادية الحاسمة للطغمة المالية ، وبين مستوى سيطرتها السياسية المباشرة والعضوية على النظام السياسي وعلى

مؤسساته واجهزته وعلى سائر البنى الفوقية ، ينبغي الا يؤدي ، بدوره ، الى التقليل من اهمية هيمنتها على المواقع ــ المفاتيح في الاقتصاد ، ولا الى استصغار الدور الذي لعبته في عملية نشوء المشروع الفاشي وتمويله ودعمه .

ان عدم التطابق هذا بين مستوى هيمنة الطغمة المالية ، اقتصاديا وشكل هذه الهيمنة ، وبين مستوى سيطرتها السياسية وشكل هذه السيطرة ، يعود الى الظروف التي رافقت نشوء العلاقات الرأسمالية وتطورها في لبنان ، والى الظروف التي رافقت تكون النظام السياسي فيه ولخصائص هذا النظام ، سواء في ظل السلطنة العثمانية ام في ظل الانتداب الفرنسي . وقد شكل عدم التطابق هذا احد العوامل الهامة في تفاقم ازمة النظام في المجال السياسي ، واسهم في دفع الطغمة المالية الى اختيار الحل الفاشي مخرجا لازمتها العامة .

ان السياسة الاقتصادية ــ الاجتماعية للدولة قد شكلت عنصرا اضافيا من عناصر الازمة ، عشية الحرب الاهلية . وقد وقفت الدولة ، ازاء بروز الظاهرات الجديدة للازمة الاقتصادية ــ الاجتماعية ، موقف العاجز او المتفرج ، ولم تبذل اي جهد جدي ، سواء بواسطة « القطاع العام » ام بواسطة التشريعات ووسائل التدخل الاخرى في النشاط الاقتصادي ، للتخفيف من احتدام هذه الظاهرات وتفاقم تجلياتها الاجتماعية . وقد ادت هذه السياسة الى تعميق الازمة ، حتى حدودها القصوى ، في مجال تسريع استقطاب الثروة والدخل ، اجتماعيا وقطاعيا وجغرافيا ، وفي مجال استمرار فوضى النمو الاقتصادي ، وما يشكله ذلك من عائق لتطور القوى المنتجة ، وفي مجال استشراء الغلاء والتضخم وعجز السياسة المالية وسياسة البنك المركزي عن ضبط حركة التسليف والحفاظ على القوة الشرائية لليرة اللبنانية ، والحد من المضاربات ضد الليرة او من المضاربات العقارية ، وفي مجال تعاظم الاحتكار وتزايد السيطرة الاجنبية المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد اللبناني . ان موقف العاجز والمتفرج هذا ، كان ، هو هو ، الوجه الآخر للتحيز الشديد للدولة ، في خدمة مصالح رأس المال الكبير والطغمة المالية ، بالرغم من ان هذا التحيز ترافق ، وبخاصة في السنوات الاخيرة، مع التعارض الواضح بين مستوى تطور العلاقات الرأسمالية نسبيا ومستوى تخلف النظام السياسي ومؤسسات البناء الفوقي الاخرى . ان السياسة الضريبية وسياسة الانفاق (الموازنة) والسياسة النقدية والمالية (البنك المركزي) التي تمثل القنوات الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل الاقتصاد « الحر » اسهمت ، هي ايضا ، في تعميق الازمة ، اذ فشلت في ايجاد ضوابط ، من داخل النظام نفسه ، للآلية الاقتصادية التي حكمت اشتداد استقطاب الثروة والدخل الوطنيين . وقد اتسمت السياسة الضريبية ، على امتداد النصف الاول من السبعينات ، بتزايد حصة الضرائب والرسوم غير المباشرة في اجمالي الضرائب والرسوم ، الامر الذي طال ، بنسبة اكبر ، جماهير العمال

والكادحين وذوي الدخل المحدود كافة ، وحرر ، بقوة اكبر ، حركة رأس مال . اما سياسة الانفاق ، فقد اتسمت بسمات تضخمية انعكست في الارتفاع غير المبرر في النفقات الادارية وفي سواها من النفقات غير المنتجة ، بالتركيز على المشاريع الاقتصادية التي تحقق مصالح البرجوازية الكبرى ، بالاضافة الى مصالح « العائلات السياسية » الحاكمة ، وبالتركيز كذلك على الانفاق على جهازي الجيش وقوى الامن الداخلي اللذين اقتصر دورهما على اغراض القمع الداخلي الموجه ضد القوى التقدمية والفئات الشعبية .

ان الازمة الاقتصادية ــ الاجتماعية ، في مظاهرها كلها ، بلغت ذروتها عشية الحرب الاهلية . فقد تزايدت معدلات البطالة والهجرة ، بسبب تسارع خراب الزراعة والانتاج الصغير ، بالرغم من الارتفاع الكبير الذي طرأ على نسبة العمل المأجور في المدينة والريف ، واتسعت وتعمقت عملية تمركز رأس المال وتركز الانتاج ، في ظل توطد الاتجاهات الاحتكارية والتضخمية في الاقتصاد اللبناني ، واحكم رأس المال الاجنبي سيطرته المباشرة وغير المباشرة على هذا الاقتصاد اكثر من ذي قبل . ان بلوغ الازمة ذروتها ، وفشل البرجوازية الكبرى في احتوائها ، اقترنا بمجموعة من التحولات البالغة الاهمية في البنية الاجتماعية وفي المواقف السياسية للقوى الطبقية . وقد نتج عن هذه التحولات البنيوية والسياسية انسلاخ اقسام واسعة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة عن الطغمة المالية ، وادى ذلك الى اضعاف علاقة التبعية السياسية والايديولوجية التي كانت تربط هذه الفئات كلها بهذه الطغمة ، وبممثليها في السلطة . ان عملية الانسلاخ هذه التي جرت بوتائر واشكال وفي ظل شعارات متنوعة ومتفاوتة احيانا من منطقة الى اخرى ، ومن قطاع الى آخر ، ومن طائفة الى اخرى ، هددت تجدد علاقة التبعية تلك ، التي شكلت ،تاريخيا ، صمام امان للنظام السياسي ــ الاقتصادي ــ الاجتماعي اللبناني ، وادت ، في محصلتها العامة الى فقدان البرجوازية الكبرى تلك التوازن الطبقي والسياسي الذي كانت تقوم على اساسه سيطرتها الطبقية ــ السياسية ، والاستقرار النسبي لنظامها . ان الازمة الاقتصادية ــ الاجتماعية ، في بعدها هذا ، شكلت الاساس الموضوعي للمشروع الفاشي .

ثانياً ، احتدام الصراع الطبقي واتساع النضالات الاجتماعية وشمولها مختلف الفئات الشعبية ، وبروز الدور القيادي للطبقة العاملة

مع تفاقم الازمة الاقتصادية الاجتماعية وما نتج عنها من افقار مطلق ونسبي للطبقة العاملة ، ومن تدهور متواصل للاوضاع المعيشية لفئات واسعة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة المدينية والريفية ، وانسلاخها ، بالتالي ، عن تبعيتها المطلقة للطغمة المالية،وخروجها عن دائرة تأثيرها السياسي والايديولوجي ، احتدم الصراع الطبقي ، واتسعت النضالات الاجتماعية ، وارتقت مستوياتها ، وتصاعدت حدتها ، ووصلت الى درجة من الشمول والى اساليب واشكال متقدمة من النضال والتنظيم لم يسبق ان عرفتها

من قبل .

تصاعد نضال الطبقة العاملة

وبرز بوضوح **دور الطبقة العاملة الطليعي** ، وبخاصة عمال الصناعة في المؤسسات الكبيرة والمتوسطة . ولعب دورا بارزا نضال عمال المصالح المستقلة وموظفيها التي تضم اكبر التجمعات العمالية . وشهدت البلاد ، بدءاً من عام ١٩٧٢ حتى عشية الحرب عام ١٩٧٥ ، موجة عارمة من الاضرابات على صعيد المؤسسة الواحدة ، وعلى صعيد المهنة الواحدة ، والمهن المتشابهة داخل القطاع العمالي الواحد ، شملت مختلف القطاعات الاقتصادية ولو بدرجات متفاوتة . وبرزت ظاهرة اللجوء الى الاضراب العمالي العام كاحدى اهم ظاهرات وحدة الطبقة العاملة وحركتها النقابية . ان العدد التراكمي للعمال الذين شاركوا ، بين آذار ١٩٧٢ و آذار ١٩٧٤ ، في اضرابات عمالية عامة ، تجاوز الـ ٦٥٠ الف عامل ، اضافة الى ٧٥ الف عامل شاركوا في اضرابات فرعية في الفترة ذاتها و ٧ آلاف عامل شاركوا في اضرابات فرعية في الفصل الاول من عام ١٩٧٥ ، عشية انفجار الحرب الاهلية .

ان قيام الطبقة العاملة بتنفيذ ٣ اضرابات عمالية عامة ، بين عام ١٩٧٠ ، وعام ١٩٧٥ ، بهدف تصحيح الاجور ، في حين لم يجر سوى اضراب عمالي عام واحد خلال ربع قرن ، وذلك عام ١٩٤٦ بهدف اقرار قانون العمل . ان ذلك الواقع يعبر عن المستوى المتقدم للنهوض العمالي ، وعن العمق والشمولية في استياء القواعد العمالية وتململها .

وشكل انتقال الطبقة العاملة الى اسلوب التظاهر الجماهيري من اجل تحقيق مطالبها المعيشية ظاهره من ابرز ظاهرات تصاعد الروح الكفاحية لدى جماهير العمال . وقد انتشرت هذه الظاهرة وتتالت وبلغت ذروتها في المظاهرة الجماهيرية الكبرى التي نظمها الاتحاد الوطني لنقابات العمال في ربيع عام ١٩٧٤ . وكانت المظاهرة هذه ايذانا بدخول الحركة العمالية اللبنانية مرحلة نوعية جديدة في تاريخها ، مرحلة اكثر كفاحية ، واشد صلابة ، واوسع نفوذا ، سواء على صعيد التوازنات الطبقية ام على صعيد التوازنات السياسية في البلاد . وقد استطاع الضغط العمالي المتصاعد في القواعد ، والسياسة الجريئة والمرنة للشيوعيين والقوى التقدمية في الحركة النقابية ، ان يضمن استمرار الحد الادنى الضروري من وحدة النضال النقابي ، وان يصون وحدة الحركة النقابية في اطار الاتحاد العمالي العام ، مع تطوير مواقف هذا الاتحاد ودفعها الى المزيد من الجرأة في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة . وشكل صون وحدة الحركة النقابية احد اهم المنجزات واحد امضى الاسلحة النضالية للطبقة العاملة .

ومع تفاقم ازمة النظام العامة، واحتدام تناقضاته عشية الحرب ، وانتشار مطلب التغيير الديمقراطي وشموله اوسع الفئات ، رفعت الحركة النقابية الموحدة برنامجا نضاليا يتخطى حدود المطالب اليومية الملحة للطبقة العاملة ليطال اوسع فئات الشغيلة في المدينة والريف . واكتسب هذا البرنامج طابع البرنامج الوطني المدافع عن الجماهير الشعبية ضد الغلاء والاحتكار ، ومن اجل تأمين التطبيب والدواء والتعليم والسكن وتخفيض الايجارات ووقف التسريح الكيفي ، وتقديمات الضمان ، واحتكار التمثيل التجاري .. الخ ... كما تخطى هذا البرنامج الحدود الاقتصادية البحتة ليطرح مطالب ذات طابع ديمقراطي عام كمسألة الحريات ، وقضية الديمقراطية ، والتعديل الديمقراطي لقانون الانتخاب . ان هذا التحرك العمالي والنقابي المتصاعد الذي شكل تفاقم الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية اساسه الموضوعي ، وجد وجد اساسه الذاتي في ما رسمه حزبنا من توجه عام ، على الصعيد السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي ، وفي برنامجه وممارساته النضالية ، وفي دوره التنظيمي التعبوي وسياسته التحالفية المرنة . وقد شكل برنامج الحزب وموضوعات المؤتمر الثالث والبرنامج الزراعي ، في الواقع ، حوافز تحريك لنضالات فئات شعبية واسعة في المدينة والريف ، كانت مصدرا لوضع برامج تفصيلية نضالية لهيئات وتنظيمات عديدة . ان هذا الدور المتنامي للطبقة العاملة وحزبها ، في ظل نهوض عمالي وشعبي عام ، شكل تطورا نوعيا على صعيد النضال الطبقي رفع الطبقة العاملة الى موقع يؤهلها لقيادة مجمل التململ الشعبي ضد نظام الاقتصاد « الحر » . وهو امر كان له تأثيره الكبير على مجمل التطورات اللاحقة وعلى مسار الصراع السياسي في البلاد .

تصاعد نضال كادحي الريف

مع شمول الازمة الاقتصادية الاجتماعية الريف ، واتساع الاستثمار الرأسمالي في الزراعة ، وما ادى اليه من خراب قسم كبير من صغار المزارعين ومتوسطيهم ، شهد الريف اللبناني ، منذ اوائل السبعينيات وحتى عشية الحرب ، نضالات واسعة وشاملة . وقد لعب العمال الزراعيون ، المحرومون من قانون العمل ومن كل الضمانات الاجتماعية والصحية ، دورا بارزا في هذه النضالات . ومع تزايد سيطرة الاحتكارات على الحلقات الرئيسية للزراعة ، وشمولها عمليات التسليف والتصريف ، واستيراد المواد الزراعية والالات والبذار والعلف وتوزيعها ، ازداد استعداد صغار المزارعين ومتوسطيهم لتنظيم صفوفهم وخوض نضالات جريئة دفاعا عن مصالحهم . ولم يكن صدفة ان يؤكد حزبنا في مؤتمره الثالث ، على ضرورة اقرار البرنامج الزراعي،وان يوصي بعقد كونفرانس خاص يفوضه مهمة انجاز هذا البرنامج . وقد لعب نشاط الحزب ، تحضيرا لهذا الكونفرانس ، كما لعب الكونفرانس نفسه ، دورا كبيرا في دفع نضالات كادحي الريف الى الامام ، وفي توحيد مجريات هذا النضال بين مختلف الفئات التي

انخرطت فيه ، وبينه وبين نضال الطبقة العاملة وكادحي المدينة . واذا كان المجال لا يتسع في تقريرنا الراهن لتوقف تفصيلي عند هذه النضالات جميعا ، فاننا نكتفي بالتأكيد على بعض الامثلة التي تشكل نماذج متقدمة لهذه النضالات :

١ ـ نضال العمال الزراعيين من اجل حقوقهم ، وبدء انتظامهم في لجان تأسيسية لنقابة توحد صفوفهم على صعيد كل محافظة وعلى الصعيد الوطني ، وفرض مطالبهم كنقطة اساسية في البرنامج المطلبي للاتحاد العمالي العام .

٢ ـ نضال مزارعي التبغ ، في الجنوب خاصة ، الذي ارتقى بعد تشكيل نقابتهم الى مستوى ارفع ، واتسم بروح كفاحية عالية خلال مجابهته لاقسى انواع القمع البوليسي في مظاهرات النبطية الشهيرة ، مما جعل قضية مزارعي التبغ احدى اهم قضايا النضال الوطني على الصعيد اللبناني ، واحدى اهم المعارك السياسية في البلاد .

٣ ـ المؤتمر الوطني لمزارعي البقاع ، الذي اتسم بصفته التمثيلية الحقيقية للمزارعين ، في فئاتهم الدنيا والمتوسطة ، وصولا الى بعض كبار المزارعين . لقد شكلت مطالب هؤلاء المزارعين كلهم توجها نضاليا مباشرا ضد تحالف البنوك والتجار والاقطاع وكبار الملاكين العقاريين .

٤ ـ نضال صغار منتجي الحمضيات والخضار ، ومتوسطيهم ، وعلى امتداد السهل الساحلي ، ضد المتحكمين بمصادر التمويل ، من مرابين وكونتوارات ومصارف تجارية ، وضد الوسطاء واحتكارات التسويق ، وضد شركات البذار والعلف والادوية الزراعية التي يسيطر ٤ منها على السوق في شكل احتكاري .

٥ ـ نضال مزارعي الاشجار المثمرة في جبل لبنان ، وبخاصة مزارعي التفاح ، ضد كبار الرأسماليين والمتمولين الذين يتحكمون بشبكات التسويق نقلا وتخزينا وتبريدا ... والذين يخضعون اسعار الانتاج ، صعودا وهبوطا ، لتذبذبات محكومة باصرارهم في الحصول على اعلى الارباح .

تضاف الى هذه النضالات الفئوية، نضالات شعبية ، ذات طابع عام ترتبط بوضع الريف اللبناني المتخلف ، كالنضالات من اجل شق الطرقات وتأمين المياه والكهرباء والمدارس والمستشفيات الحكومية والمستوصفات ... ولعبت الاندية ومنظمات الشباب دورا خاصا في هذه النضالات التي شملت اوسع فئات السكان .

ان انخراط فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة المكونة للاغلبية الساحقة من سكان الريف ، بعامة ، وجبل لبنان ، بخاصة ، في النضالات الاجتماعية التي كانت تجتاح لبنان عشية الحرب الاهلية ، ادخل على الصراع الطبقي في لبنان ، وبالتالي على مجمل الحياة السياسية ، عنصر تأزيم اضافي بالغ الاهمية ، حيث وسع هذا العنصر عملية انسلاخ اقسام واسعة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في الريف عن الطغمة المالية ، وافقد ، بالتالي ، نظام الاقتصاد الحر ركيزة اجتماعية كبرى كان يستند اليها ... كما افقد النظام السياسي عاملا رئيسيا من عوامل الاستقرار النسبي

الذي يتميز به . وقد زاد هذا الواقع من طرح مسألة التغيير الديمقراطي على بساط البحث .

نهوض الحركة الشعبية ضد النظام القائم ، تحت تأثير الازمة

الى جانب الطبقة العاملة واكثرية الاجراء وكادحي الريف ، اتسعت النضالات الشعبية لتشمل الاكثرية الساحقة من اللبنانيين . وجاءت هذه النضالات تعبيراً عن احتجاج هذه الفئات على ما ولده نظام الاقتصاد « الحر » من ازمات وصعوبات ، وعلى عجز هذا النظام عن تقديم حلول ملائمة للمشكلات الناجمة عن ازمته الشاملة التي طالت بآثارها مظاهر الحياة الاجتماعية كلها .

نضالات حركة الطلاب والشباب وازمة السياسة التعليمية

لعل ميدان الشباب والطلاب ، هو اكثر الميادين التي انعكست فيها ازمات النظام في كل صعيد ، مستثيرة سلسلة من التحركات ضاعف من اتساعها وعمقها ، نشاط القوى التقدمية والديمقراطية وتوجيهها لها ، والحساسية والحيوية الملازمتان للاجيال الفتية والشابة .

ففي مواجهة عجز النظام عن تلبية طموحات الاجيال الجديدة ، ومجابهتهم لمشاكل وازمات تطال شتى مجالات حاضرهم ومستقبلهم ، انخرطت اعداد واسعة في النضال ، في المدينة والريف ، في المدرسة والجامعة ، في المعامل والمؤسسات المختلفة .

لقد برز العنصر الشاب في شتى اشكال التحركات التي انطلقت دفاعا عن الثورة الفلسطينية وضد التخاذل الرسمي في وجه الاعتداءات الاسرائيلية ، ومن اجل اقرار سياسة وطنية تستجيب لمصالح شعبنا وامتنا في التصدي للهجمة الامبريالية الصهيونية الهادفة الى تصفية قضايانا القومية .

ولقد غذى الشباب ، بفتوتهم وعزيمتهم ، كل اشكال التصدي للمؤامرة التي شنتها السلطة ابتداء من عام ١٩٦٩ ، وشكلوا الوقود الاساسي لذلك التصدي البطولي لمؤامرة السلطة ابتداء من مظاهرات ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ،وصولا الى آخر شهيد يسقط على ارض الجنوب من اجل تحريرها من رجس الصهاينة وعملائهم .

وقبل كل ذلك واثناءه ، انخرطت اعداد هائلة من الشبيبة من شتى الاعمار ، في كل النضالات الاجتماعية المتنوعة ، وبرز ، خلال ذلك ، استعداد كبير لدى هذه الاوساط للاقبال على التنظيم ، بمختلف اشكاله وشتى درجاته .

واذا كانت النضالات التي قادتها القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية قد جذبت

السواد الاعظم من الشبيبة ، فان اعدادا كبيرة لا يستهان بها قد اختارت بنفسها ، وتحت وطأة حاجاتها وضغط مطالبها ، شكل التنظيم الذي رأته مناسبا . فاذا النوادي هي الشكل الأكثر انتشارا وعفوية للتعبير عن الاهواء والرغبات ، فلم يبق حي وقرية تقريبا الا وشهد افتتاح ناد او جمعية للشباب ، معظمها للرياضة والامور الثقافية والاجتماعية المتنوعة .

وبسبب من اهميته المتزايدة، شهد قطاع الشباب والطلاب اوسع نشاط خاضته القوى المتصارعة في المجتمع ، سعيا وراء كسب اعداد الشباب الى صفوفها .

ولم يكن جهد القوى الرجعية في هذا المجال بأقل من جهد القوى التقدمية والديمقراطية . ففي مواجهة الاستقطاب المتزايد الذي تمتع به تحالف القوى التقدمية والديمقراطية وبرنامجها ، ضاعفت القوى الرجعية الفاشية والطائفية من اهتمامها بتنظيم الشبيبة في مؤسسات متنوعة ذات نشاطات وبرامج غنية ومتعددة : فمن المؤسسات الكشفية لتنظيم الفتيان،الى النوادي ذات الاهتمامات الرياضية والفنية والترفيهية في المدارس ، وصولا الى مؤسسات الانخراط العسكري او شبه العسكري المرتبطة بالقوى الفاشية .

ورغم ذلك فقد اتجهت حركة الشباب والطلاب، بشكل عام ، ضد سياسات الدولة واجهزة سلطتها ، وضد نظامها في العديد من الحالات ، بسبب من انكشاف ازمات النظام وتعمقها وانعكاسها المباشر على حاضر جماهير الشبيبة والطلبة ومصيرها .

وقادت القوى التقدمية والديمقراطية ، في تحالف اطرافها ، نضال اوسع جماهير الشبيبة والطلبة ، في تحركات شاملة استحوذت ، في بعض الفترات ، على الاهتمام الاول في البلاد .

ولما كانت نضالات الشبيبة ، في شتى الميادين ، جزءاً من نضالات القوى الاجتماعية التي ينتمون اليها ، قطاعيا ، ومهنيا ، فاننا سنتوقف عند النضالات الطلابية لاستعراض سماتها ومراحل تطورها خلال الفترة المنصرمة .

لقد تجلت ازمة نظام حكم الطغمة المالية ، في احد وجوهها ، في السياسة التعليمية الرجعية للسلطة . وهذا ما ادى الى نمو معارضة متزايدة تمثلت في التحركات الطلابية ونهوضها الكبير ، احتجاجا على هذه السياسة التعليمية ، بخاصة ، ورداً على مجمل اوجه تلك الازمة في مختلف الميادين السياسية ـ الوطنية والديمقراطية ، بعامة . لقد اتسمت سياسة الدولة ، في هذا الميدان بعداء شرس للديمقراطية،وفرضت على الطلاب والاساتذة والشباب عموما تمييزا واصطفاء طبقيين وبطالة وهجرة ونزوحا .

ففي الوقت الذي يستأثر فيه التعليم الخاص على اكثر من ٥٠٪ من مجمل تلامذة

لبنان وطلابه ، ما زالت فرص الحصول على تعليم جيد محدودة جدا ، اذ هي تقتصر على اقل من ١٠٪ من التلامذة الذين يضمهم عدد من المدارس والجامعات الاجنبية والخاصة ، حيث الانتماء الطبقي للفئات العليا والمتوسطة من البرجوازية هو الشرط الضروري لتأمين مثل تلك الفرص .

وعلى الرغم من ان التمييز والاصطفاء الطبقيين يبدأن حتى قبل دخول المدرسة ، فان تأخر اعداد كبيرة من الاطفال اللبنانيين (اكثر من ٨٠٪) عن دخول المدرسة حتى سن ٦ سنوات ، دون مرحلة اعداد في رياض الاطفال،يحكم منذ البداية ، والى حد بعيد ، مستقبلهم الدراسي والاجتماعي .

وفي المدرسة ، عملت سياسة السلطة على ابقاء التعليم الرسمي فقيرا على مختلف مستوياته ، من المدرسة الابتدائية الى الجامعة اللبنانية :

ـ فقدان البناء المدرسي الملائم .

ـ نقص في التجهيزات الاساسية .

ـ التقصير في تأهيل المعلمين الذين لم يتخرجوا من دور المعلمين والذين يشكلون الاكثرية .

هذا فضلا عن ان قسما من النفقات العامة المخصصة لقطاع التعليم الرسمي تذهب هدرا (اجور الابنية ، مساعدات المدارس المسماة مجانية التي تكرس تجارة رابحة لاصحاب تلك المدارس التي هي اقرب الى الدكاكين ، في اكثريتها منها الى المدارس) . ورافق ذلك كله خضوع متزايد ، من قبل السلطة ، للتعليم الخاص الاهلي والاجنبي ، كان ابرز عناوينه المماطلة في تنفيذ مشروع تجميع المدارس ، ومن ثم نسفه . يضاف الى ذلك مناهج دراسية وانظمة امتحانات وظيفتها الاساسية ضبط « التسرب » الى الجامعة والى سوق العمل .

وفي الوقت نفسه ، كانت اعباء التعليم الخاص (اقساط دراسية وكتب وقرطاسية ونقل) ترتفع بصورة اثقلت كاهل فئات واسعة من المواطنين كانت تجد نفسها عاجزة عن تحقيق الطموح الى تأمين تعليم ذي مستوى مقبول ، بسبب ازمة التعليم الرسمي غير القادر على استيعاب المزيد من ابنائها ، وغير الموثوق في امكانياته المتاحة له من الدولة .

هذه السياسة جعلت من الجامعة اللبنانية مجموعة من المعاهد اقتصرت على الفروع النظرية اساسا ، في ظل امكانيات كان يجري تقليصها ، في كل مرة كانت آلية تطور بعض كلياتها تفرض المزيد منها ، سواء على صعيد تأمين هيئة تعليمية كفوءة ومتفرغة وباحثة ، ام على صعيد تحسين ظروف الدراسة لطلابها وطالباتها . وبقي التعليم المهني مقتصرا على نسبة لا تزيد عن ٣٪ من تلامذة المرحلة الثانوية .

ان العداء للديمقراطية كان يعني في مختلف قطاعات التعليم عدم مساواة حقيقية في فرص الحصول على التعليم ، وبالتالي دفع آلاف من الفتيان والشباب الى سوق العمل دون اي اعداد مهني او اكاديمي ملائم . وفي كثير من الاحيان ، كانت الظروف الاقتصادية ــ الاجتماعية ، التي تعيش في ظلها اكثرية اللبنانيين الساحقة ، دافعا لاخراج الالاف من تلامذة المدارس الرسمية من التعليم ورميهم في سوق العمل في سن مبكرة ، حيث التمييز في الاجر وفي ظروف العمل يزيد من حجم البطالة ومن درجة الاستثمار التي يتعرض لها هؤلاء .

وفي ظل هذه الظروف ، شهد الجسم الطلابي تحركات واسعة وتطورات كبيرة نتوقف عند اهمها :

١ ــ لقد خاضت الحركة الطلابية اوسع النضالات واعمقها واعنفها على صعيد الجامعة اللبنانية ، والجامعات الاخرى ، وعلى صعيد المعاهد المهنية ودور المعلمين ، وعلى صعيد الثانويات والتكميليات . فقد شهدت المرحلة الممتدة ما بين انعقاد المؤتمر الثالث وبداية الحرب ، نضالات طلابية واسعة وشاملة لكل القطاعات اتصفت بميزات هامة كان ابرزها :

أ ــ تحول التحركات في الوسط الطلابي الى حركة عامة جماهيرية انخرطت فيها اعداد كبيرة من الطلاب والتلامذة ، في مختلف القطاعات ، وشكلت تتويجا وتعميقا للمسيرة الطلابية الطويلة والنضال التقدمي في صفوفها وفي قيادتها .

ب ــ كسرت هذه الحركة الواسعة الشاملة طوق العزلة الذي فرضه الانعزاليون في بعض مناطق التشيع الطائفي ، ودخلت الى المعاقل التقليدية للتربية الارسالية والاجنبية ، وتبلور تيار ديمقراطي في معظم هذه المؤسسات ، مما دفع الكتائب والاحرار الى التصدي بشراسة لهذا التيار ، بقرار سياسي ، سبق بدء الحرب الاهلية بسنة كاملة ، يهدف الى ترسيخ التوجهات الفاشية ، خوفا من آثار ذلك التيار الذي قطعت عليه الحرب نموه نحو نضجه وتطوره الطبيعي .

٢ ــ تمحورت هذه التحركات حول برنامج ديمقراطي على مختلف المستويات وكان هذا البرنامج يتعمق ، تدريجيا ، باتساع الحركة وبالمنجزات التي حققها النضال الطلابي :

أ ــ ديمقراطية التعليم وتوفير حق الدرساة لكل الراغبين ، من اجل :

ــ فتح الفروع التطبيقية في الجامعة اللبنانية

ــ تعميم المنح الوطنية

ــ تأمين الضمان الصحي للطلاب .

ب ــ المحتوى الوطني للمناهج والبرامج .

ج ــ صيانة الحد المتوفر من الحريات الديمقراطية وتعميقها ، والتصدي لمحاولات ضربها بين الطلاب او خارجهم .

د ــ الارتباط الوثيق بالنضال الوطني في لبنان وعلى الصعيد العربي .

٣ ــ قضية التعليم ذي التوجه الديمقراطي والوطني تصبح من القضايا العامة في البلد وتستقطب تأييدا واسعا من الحركة الجماهيرية .

٤ ــ الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية يصبح الاداة الموحدة للنضال الطلابي على الصعيد الوطني والقائد الذي يشكل نواة وحدة الحركة الطلابية ، وصولا الى ايجاد الصيغة التنظيمية الملائمة . ويتحول الى مؤسسة بيد الطلاب ذات تقاليد تترسخ ،تدريجيا ، في النضال ذي الطابع النقابي الديمقراطي والسياسي الوطني .

٥ ــ ارتباط النجاحات الطلابية الهامة التي جرى تحقيقها ، وخاصة في الجامعة اللبنانية ، بحصيلة النضال الايجابي العام للحركة الطلابية ، وبقيادة القوى الديمقراطية والتقدمية للجزء الاساسي من هذا النضال ، وبشكل خاص ، للنواة التي التفت حولها معظم القوى ، وهي التحالف بين الشيوعيين وبين الحزب التقدمي الاشتراكي .

ان الازمة العامة التي تعاني منها سياسة الدولة في مختلف هذه الميادين ذات الصلة المباشرة بمستقبل ابنائنا وشبابنا ، ما تزال تدفع بآلاف الشباب سنويا الى الهجرة ، سعيا وراء تأمين لقمة العيش ، وهي تعني ، في الوقت ذاته ، تدميرا لطاقة حية وكبيرة في شعبنا . ان كثيرا من الحقوق الاولية للاجيال الشابة في تطوير طاقاتها الابداعية ، وفي تحسين ظروف حياتها ، وفي تأمين استقرارها وحاجاتها للثقافة والمعرفة ولمختلف نشاطات التسلية والترفيه ، لا تزال غير معترف بها ، ولا يجري العمل على تأمينها .

وكان لتفاقم الاوضاع المعيشية لجماهير واسعة من الفئات المتوسطة والفقيرة ، آثار مدمرة على حياة كثير من ابنائها وبناتها الشباب . واصبحت الصعوبات الاقتصادية وارتفاع تكاليف الحياة عائقا جديا في وجه اكثرية الشباب،يحول دون تأمين حقهم الطبيعي والمشروع في بناء حياتهم العائلية .

وبمجيء الحرب ، تفاقمت كل هذه الازمات ، ولم يفت القوى الانعزالية والرجعية ان تستصدرا بعض المراسيم في مجال التعليم ، التي تحاول النيل من المكاسب السابقة ، سواء ما تعلق منها بدور الجامعة اللبنانية ووجودها ، ام بنضالات طلابها ، وادوات هذه النضالات .

نضالات المعلمين والاساتذة

وشهد قطاع المعلمين والاساتذة ، في المجالين الرسمي والخاص ، نضالات واسعة طوال السنوات الثلاث التي سبقت الحرب الاهلية . وكان انتزاع معلمي المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة الخطوة الاولى في تنظيمهم النقابي ــ مجالس الرابطات ــ دفعا لنضال هذه الفئة . وكانت التسريحات الجماعية التي لجأت اليها السلطة آنذاك تعبيرا عن خوفها من تعاظم الحركة الشعبية واتساع قاعدتها . وعلى الرغم من تلك التسريحات ومن الضربة التي تلقتها مجالس الرابطات ، فقد تحقق بعض المطالب الاساسية ، وتكرست لأول مرة سابقة في فرض الحق في تنظيم شبه نقابي لقطاع واسع من موظفي القطاع العام . وما زالت هذه القضية محورا اساسيا من محاور النضال الديمقراطي العام لهذه الفئات .

وخلال الفترة ذاتها انشأ اساتذة الجامعة اللبنانية المتفرغون اول رابطة لهم ، وحصل اساتذة التعليم الثانوي الرسمي على حق انتخاب اللجنة التحضيرية لرابطتهم .

وفي القطاع الخاص ، وبرغم ظروف انقسام نقابة المعلمين التي استفادت السلطة منه ، خاض المعلمون نضالات ، هامة ، وتعمل اوساط واسعة من المعلمين ، في النقابتين ، لاعادة بناء نقابة موحدة تتوفر لها ، اساسا ، عوامل عديدة للنجاح .

نضالات المثقفين والكادرات العلمية

نتيجة احتدام الازمة الاقتصادية الاجتماعية ، تفاقمت اوضاع الكثير من فئات المثقفين التي اخذت تعاني من ارتهان حياتي متزايد للطبقة المسيطرة ولمؤسساتها العامة والخاصة ، بحكم وضعهم داخل علاقات الاستثمار الطبقي . فغالبية المثقفين جزء من القوى الكادحة بادمغتها ، تخضع لاستثمار متزايد من قبل البرجوازية الكبرى ، في سياق عملية الاستثمار العامة التي تخضع لها مختلف القوى الاجتماعية .

وقد انعكست ازمة النظام العامة ، باشكال وتجليات مختلفة ، في اوضاع المثقفين . فهي انعكست ،مثلا ، في وضع المثقفين الاقتصادي والمعاشي ، لا سيما الوافدين من الطبقات الكادحة والشعبية ، وفي ازمة التشغيل الحادة التي تعاني منها الكوادر الواسعة من المثقفين الوافدة حديثا الى سوق العمل . كما انعكست الازمة في انعدام الظروف الملائمة لابداع المثقفين وتطوير مواهبهم وضمان سبل العيش الكريم

لحاضرهم ومستقبلهم ، بالاضافة الى انعدام التشجيع المادي والمعنوي لحياتهم العلمية والفنية والادبية وفقدان تشجيع البحث العلمي .

ومع تفاقم الازمة التي تعاني منها الايديولوجية البرجوازية بوجه عام ، وتزايد تأثير الافكار الاشتراكية العلمية ، وموقف الطغمة المالية المعادي للثقافة ، انخرطت فئات متزايدة من المثقفين في النضال الشعبي والديمقراطي والوطني العام في ظل نهوض الحركة الشعبية والثورية في البلاد ، وشكلت نضالاتها جزءاً هاما من النضالات الاجتماعية في مختلف القطاعات والمجالات .

نضالات الحرفيين وصغار المنتجين في المدينة

ان ازدياد السمة الاحتكارية للتطور الرأسمالي في لبنان ، ادى الى زيادة المصاعب امام الحرفيين وصغار المنتجين ومتوسطيهم في المدينة . لقد اخضعت هذه الفئات لمزاحمة غير متكافئة مع الانتاج الكبير المتجه اكثر فاكثر نحو التمركز ، ونحو تحديث اساليبه ، مما ادى الى خراب الكثير من المؤسسات الحرفية وانهيارها ، والى تزايد حالات الافلاس . وكانت الطغمة المالية والدولة تفرضان على هذه الفئات ، من موقف طبقي واع ، قوانين تجعلها تتساوى مع الرأسمال الكبير من حيث التقدمات الضرورية لعمالها . وكانت هذه الفئات اقل قدرة من كبار ارباب العمل والشركات الضخمة على التهرب من دفع الرسوم والضرائب ، فأصبحت ضحية الغلاء والتضخم وازدياد اعباء المعيشة . وقد تسارعت داخلها ، من جراء فعل هذه العوامل مجتمعة ، عملية تمايز مع رجحان كاسح باتجاه تحول اقسام هامة منها الى العمل المأجور . ولم تقتصر عمليات الافلاس والخراب على افراد معينين في مجمل المجالات ، بل انها هددت بقطع لقمة العيش عن مجموعات بأسرها نتيجة الاحتكار . وقد شكل نضال الصيادين احد ابرز امثلة نضال الحرفيين ضد الاحتكار ، كما شكل البداية العملية لانطلاق شرارة الحرب الاهلية ، عندما لجأت السلطة الى قمع تظاهرة صيادي صيدا التي استشهد فيها المناضل معروف سعد.

لقد ادركت الطبقة العاملة وحركتها النقابية ، بقياداتها التقدمية خاصة ، منذ البداية ،حقيقة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي اخذت تعاني منها فئات الحرفيين في المدينة . لذلك لم يخل اي برنامج نضالي مطلبي عام طرحته الطبقة العاملة وحركتها النقابية من تحديد المطالب المشروعة للحرفيين . وكشفت الطبقة العاملة وحركتها النقابية المرامي الرجعية لسياسة كبار ارباب العمل والدولة التي حاولت وتحاول ان تظهر الحركة العمالية ومطالبها كأنها السبب في تدهور اوضاع الحرفيين ،

وان تخفي السبب الفعلي الذي يكمن في التطور الرأسمالي وبروز الاحتكارات ، في هدف ابقاء الحرفيين في اطار التحالف مع البرجوازية الكبرى ضد الطبقة العاملة ، بدلا عن التحالف معها ، بحكم المصالح المشتركة التي تجمعهما ضد الاحتكار .

نضالات المراة

وفي خضم هذه النضالات كانت مشاركة المراة تزداد وتتعاظم كلما ازداد واتسع اسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد . واذا كانت مشاركة العاملة والنقابية والطالبة والموظفةوالمزارعة قد تطورت ، في ظل الظروف القائمة ، بنسب متفاوتة ، في نضالات الفئات التي تنتمي اليها ، وفي الحملات المطلبية العامة (عاملات الهاتف ، عاملات غندور ، المعلمات ،)،واذا كان انخراط المراة في احزاب الحركة الوطنية قد تطور ايضا ، فان انخراط التنظيمات النسائية في هذا النضال قد اظهر بوادر اتجاهات جديدة لحركة نسائية تقوم بدورها في هذا المد الشعبي ، وكانت هذه البوادر آخذة في التبلور عشية الحرب .

لقد شاركت التنظيمات النسائية الاحزاب التقدمية والنقابات العمالية والمهنية واتحادات الشباب والطلاب والاندية في الحملة ضد الاحتكارات ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، وشاركت جموع كبيرة من النساء في الحملات المطلبية منذ عام ٧١ (مسيرة ايار ٧١ ، مظاهرات ٧٢) وفي العرائض التي حملت الوف التواقيع ضد غلاء المعيشة والدواء والايجارات ، (مسيرة شباط ١٩٧٤) .

وقد اضطرت ، في ظلم تفاقم الازمة الاجتماعية وتعمق النضالات الشعبية ، جمعيات نسائية تتفاوت في انتماءاتها الاجتماعية والفكرية ، الى المشاركة ، في هذه النضالات ، متخطية ، نسبيا ، اتجاهها الخيري في التصدي للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية . وقد تجلى ذلك ، بشكل خاص ، في حملات شباط ٧٤ ضد الغلاء .

واذا كانت الحركة النسائية لم ترتق الى مستوى يوازي مستوى النهوض النضالي الشعبي العام ، فان مشاركة النساء كانت اسهاما كبيرا في دفع هذا النضال وتعميقه . وكانت قد سجلت ، عشية الحرب ، ارتقاء لا يستهان به ، خاصة وانها كانت فترة التحضير لسنة ١٩٧٥ ، سنة المراة العالمية ، بعد ان كان ٨ آذار ، يوم المراة العالمي ، قد تكرس كيوم وطني للمراة (احتفالات لجنة حقوق المراة اللبنانية السنوية في السبعينات) . وكان العمل قد بدأ لبلورة وضع المراة ومطالبها وطرحها في اطار النضال الديمقراطي العام ، وتحت شعارات سياسية اجتماعية واقتصادية تقدمية ، بعد ان تكشف ، بمزيد من الوضوح ، الجوهر الرجعي للنظام ، في ظروف ازمته ، ومعاداته ،

على جميع الاصعدة ، لمصالح الاكثرية الساحقة من الشعب اللبناني ، ومعاداته للمراة ومطالبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ... الخ .

× × ×

لقد انخرطت في هذا النضال الاكثرية الساحقة من الشعب اللبناني ، وبلغ التحرك الجماهيري العام مستوى عاليا جدا لم يسبق ان شهدته البلاد من قبل . وتحول شعار التغيير الديمقراطي الى شعار جماهيري ، والى مهمة ملحة لدى اوسع اوساط العمال والفلاحين والمثقفين والنساء والفئات الوسطى في المدينة والريف .

في هذا الجو من النهوض الشعبي العام ، وتحت شعار التغيير ، جرت الاحتفالات بالذكرى الخمسين لتأسيس الحزب الشيوعي اللبناني . ان الجماهير الشعبية الواسعة ، في كل انحاء البلاد ، لم تؤكد بمشاركتها الواسعة والنشيطة في هذه الاحتفالات ، تأييدها خط الحزب وبرنامجه وحسب ، بل استعدادها ايضا لخوض النضالات القاسية من اجل التغيير ، تحت قيادته وقيادة الاحزاب والقوى التقدمية الاخرى .

ان احتدام الصراع الطبقي وشمول الحركة النضالية الشعبية اوسع فئات الشعب اللبناني،عززا الاساس الموضوعي لعملية انسلاخ اقسام هامة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة عن الطغمة المالية .وادخل هذا التطور عنصرا جديدا على الصراع الطبقي في لبنان ، وهز القاعدة الاجتماعية الراسخة والواسعة ، نسبيا ، التي ارتكز اليها النظام السياسي منذ الاستقلال . وفقد النظام ، بفعل هذا التطور المتفاقم ، الاستقرار النسبي الذي كان يتمتع به ، نتيجة تمكن البرجوازية الكبرى وممثليها السياسيين الاساسيين في السلطة من كسب البرجوازية الصغيروالمتوسطةالى صفوفها . واصبح التململ الدائم ، والغليان الشعبي العام عشية الحرب الاهلية ، السمة المميزة للحياة السياسية في لبنان ، فشكلا المظهر الرئيسي للازمة الاقتصادية الاجتماعية على الصعيد السياسي .

ان انسلاخ اقسام هامة من البرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة عن الطغمة المالية ، وانخراطها ، بشكل متزايد الاتساع والعمق ، في نضالات تصب في النهاية ضد هيمنة هذه الفئة على مقدرات البلاد ، لم يكن ليرتدي خطورته البالغة واهميته الاستثنائية لو لم يتوافق مع تصاعد النضال العمالي ، وبروز الدور القيادي للطبقة العاملة في مجمل النضال الشعبي ، حيث اصبحت التحركات ، في معظمها ، تجري في ظل قيادة الطبقة العاملة وشعاراتها .

ان الموضوعات التي اقرها المؤتمر الثالث للحزب قد توقفت بعمق عند فشل دعوات

الاصلاح السطحي للنظام ، عند فشل النهج الشهابي بشكل خاص في معالجة ازمة النظام السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي . كما ركز الحزب ، في مؤتمريه الثاني والثالث، انطلاقا من تعمقه في بحث الظروف الموضوعية والذاتية لنشوء البرجوازية اللبنانية وتطورها ، وفي بحث الازمة العامة للنظام اللبناني ، على عجز البرجوازية اللبنانية ، موضوعيا وذاتيا ، عن القيام بأي اصلاح ذي طابع جذري بامكانه ان يخرج النظام من ازمته . ودون ان يسقط دور فئات من البرجوازية المحلية ذات المصالح المرتبطة بتطور الاقتصاد الوطني ، ومع اعطاء البرجوازية الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في عملية التغيير ، ابرز الحزب الدور الاساسي للطبقة العاملة وكادحي الريف والمثقفين الثوريين في هذه العملية ، بما في ذلك في مرحلة اقامة الحكم الوطني الديمقراطي . واكد الحزب ان دور الطبقة العاملة القيادي في اطار التحالف الطبقي الوطني العريض للحكم الوطني الديمقراطي هو رهن بدورها في قيادة النضال الديمقراطي العام ، دفاعا عن المصالح الاساسية للجماهير الشعبية . فعلى مستوى هذا الدور يتوقف الوصول الى التغيير المؤدي الى الحكم الوطني الديمقراطي ويتوقف ايضا ، مستوى جذرية هذا التغيير ، الذي لن يتم من خلال تراكم كمي لاصلاحات معينة اقتصادية واجتماعية في اطار السلطة السياسية القائمة ، بل عبر عملية تغيير نوعي في السلطة السياسية .

ان هذه العملية التي اكد عليها الحزب في وثائقه الاساسية ، كانت تتأكد بمسارها النضالي في الواقع الذي بلغته الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، وفي مستوى النضال الشعبي الناجم عن تفاقمها . ان قيام الطبقة العاملة بدور متزايد في قيادة النضال الشعبي العام الذي شمل اوسع فئات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في المدينة والريف قد هدد بتعطيل الصيغة الطائفية التي قام عليها النظام السياسي ، وبتحويل الصراع ، بالفعل ، من لعبة سياسية طائفية الى صراع سياسي وطني وطبقي واضح الجوهر ومحدد المعالم والاطراف . وهدد هذا باحداث خلل جدي في مجمل بنية النظام السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي ، في لبنان ، وكان مؤشراً على مستوى جذرية الحل المطلوب للازمة ، وعلى عمق التغيير الثوري الضروري للوصول الى هذا الحل .

ان هذا الواقع الجديد قد دفع ارباب نظام الاقتصاد الحر ، في ظل عجزهم عن تقديم حل ديمقراطي لازمة النظام ، الى البحث عن وسائل استثنائية لوقف هذا المسار .

ان المشروع الفاشي يجد جذوره ودوافعه الطبقية الذاتية في هذه العملية بالذات . وكانت بدايات النهج الفاشي الذي اتخذ اشكالا مختلفة للتعبير عن نفسه قد اخذت تظهر خلال السنوات التي سبقت الحرب الاهلية . وسعت البرجوازية الكبرى الى تقديم صيغ مختلفة لحل الازمة ، بما في ذلك صيغ العمل لاقامة « الحكم الذاتي » وبعد فشل كل الصيغ « الرسمية » ، بفعل عوامل عديدة ، برز المشروع الفاشي الانعزالي كأحد

الاختيارات الاساسية للطغمة المالية .

ثالثا ، التغييرات البنيوية الطبقية والديموغرافية الناجمة عن نسق التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي ودورها في بلورة المشروع الفاشي .

اذا كان تفاقم الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية وعجز الطغمة المالية عن تقديم حل لها من داخل النظام ، وما نتج عن ذلك من انسلاخ اقسام هامة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، بشكل تدريجي ومتفاوت ، عن البرجوازية الكبرى ، وانضمامها بصورةمتزايدة الى النضال المعادي لنظام الطغمة المالية ، في ظل دور قيادي للطبقة العاملة ، اذا كان ذلك قد عطل عوامل الاستقرار النسبي للنظام ، وهدد بدفع عملية التغيير الديمقراطي خطوات كبرى الى الامام ، ووفر الاسس الموضوعية والذاتية لاتجاه الطغمة المالية في البحث عن سبل استثنائية لايقاف هذا المسار الذي برز بالنتيجة في الاختيار الفاشي ، فان التغييرات البنيوية الطبقية والديموغرافية التي نتجب عن التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي المتأزم قد دفعت هذا الاختيار الى الامام ، ووفرت له عنصر التفجير الطائفي ، كشكل ملائم للمشروع الفاشي في ظروف لبنان .

ان هذا النسق من التطور الاقتصادي ، لا سيما في مجال الصناعة ، ادى الى تغييرات طبقية وديموغرافية (التغيير في التركيب الطائفي للسكان) في مراكز التجمعات الصناعية ، زادت من وزن الطبقة العاملة في النضال الوطني العام ، وعززت من تماسكها الداخلي . فقد شهد الساحل اللبناني انتشارا واسعا للمؤسسات الصناعية ، المتوسطة والكبيرة بوجه خاص ، بما في ذلك الصناعة الفندقية . والساحل اللبناني من صيدا الى طرابلس ، باستثناء جزء من بيروت ، هو ساحل يسكنه المسيحيون . انه ساحل جبل لبنان الذي تقطنه اكثرية مسيحية ، ويضم مناطق ذات « صفاء طائفي » كامل (المتن الشمالي ـ كسروان) .

وقد نتج عن هذا التطور التغيرات المهمةالتالية :

أ ـ دخول متزايد ليد عاملة جديدة مسيحية ، متحدرة من اصل برجوازي صغير ومتوسط الى سوق العمل المأجور ، للعمل في هذه المؤسسات الصناعية ، مع بقاء ارتباطها في اماكن سكنها بمصالح برجوازية صغيرة ، زراعية او حرفية او سياحية ، او وظيفية ، او كلها معا ، حيث يتوزع افراد العائلة الواحدة العمل في مختلف هذه المجالات . وقد ادى ذلك الى المزيد من الترابط بين النضال العمالي ونضالات كادحي الريف ، كما ادى الى تسارع انتشار الوعي الطبقي والفكر التقدمي في الاوساط المسيحية . وبدأ ينمو ، على اساس هذا التطور ، تيار ديمقراطي اخذ يتجسد في تزايد النقمة على القيادات التقليدية في تلك المناطق ، بما في ذلك الاحزاب التقليدية كحزب الكتائب . وعبثا حاول حزب الكتائب ان يبرز بوجه « اجتماعي متقدم » الا ان محاولاته

الديماغوجية هذه سرعان ما كانت تنكشف في المواقف الملموسة من القضايا الاجتماعية المفصلية المطروحة ، ليبرز على حقيقته ، حزبا مدافعا عن الاحتكار والاستغلال ، معاديا لمصالح الفئات الكادحة ، ولكل تقدم اجتماعي .

ب ــ تزايد النزوح من الريف الى المدينة طلبا للعمل، لا سيما من المناطق المتخلفة في الجنوب والبقاع . وقد وسع هذا التدفق السكاني احزمة البؤس التي امتدت حول العاصمة وضواحيها جنوبا وشمالا . ومع امتداد المصانع على الشريط الساحلي المسيحي من صيدا الى البحصاص ، والمترافق مع تدفق العمال الوافدين من المناطق ذات الاكثرية الاسلامية للعمل في هذه المصانع والسكن حولها ، تزايدت عملية التداخل الطبقي ــ الطائفي في المناطق ذات « الصفاء الطائفي » وترتب على ذلك تبلور وحدة مصالح طبقية في اطار العمل ، ومزيد من التمازج الطائفي في اطار السكن ، فذابت معظم النعرات والانقسامات الطائفية . وقد رأت القوى المغرقة في رجعيتها والمستندة الى الطائفية في فرض هيمنتها السياسية ، في هذا التطور الديمقراطي ، خطرا جديا عليها .

ج ــ تحول المخيمات الفلسطينية الى « معسكرات » مسلحة اسهمت في حماية النضال العمالي من القمع الرسمي ، في ظل اختلاط ابناء المخيمات الاصليين ، (اي الفلسطينيين) في مجال السكن والعمل ، مع النازحين من الريف ومع العمال الوافدين من قرى جبل لبنان . يضاف الى ذلك الدور الذي لعبته الثورة الفلسطينية في الريف عموما ، وفي الجنوب خصوصا ، في رفع الاستعدادات النضالية للعمال الزراعيين وصغار المزارعين والفلاحين . وفي زيادة كفاحيتهم ضد الاقطاع والعائلات السياسية وكبار الملاكين واجهزة الدولة . وفي هذا تأكيد للترابط بين النضال الاجتماعي والنضال القومي ، كوجهين متلازمين من نضال طبقي واحد .

ان هذه التغييرات البنيوية ، الطبقية والديموغرافية ، بما حملته من تهديد المرتكزات الطبقية والطائفية لهيمنة الطغمة المالية ، قد عجلت في اختيار هذه الطغمة للعنصرية الطائفية ، كشكل ملائم للمشروع الفاشي في ظروف لبنان . ووفرت الامتيازات الطائفية ذات الجذور التاريخية ، في الحكم والادارة والقضاء والجيش،للعناصر المارونية المهيمنة سياسيا ، المناخ الملائم لتصوير هذه الامتيازات كأنها تخص المسيحيين كافة ، وكأن اي مساس بها يهدد مصالح المسيحيين عموما ، ومصالح الطائفة المارونية خصوصا ، كما يهدد كيان لبنان ذاته . ان الامتيازات الطائفية في جهاز الدولة ، وان شملت فئات غير قليلة ، الا انها لم تطل جماهير المسيحيين عامة ، ولا جماهير الطائفة المارونية ، حيث تخضع هذه الجماهير ، كغيرها ، لشتى اشكال الاستغلال الطبقي ، وتعاني من مثل ما تعاني منه جماهير الشعب اللبناني ، نتيجة الازمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة ، من مشكلات حادة (الهجرة والبطالة ، والغلاء ، والتدهور المستمر في مستوى المعيشة) .

ان هذه الامتيازات ليست امتيازات لطائفة معينة مسيطرة على طائفة او طوائف اخرى مسيطر عليها . انها امتيازات احتكارية لأقلية ، اكثريتها مارونية ، ضد اكثرية الشعب من كل الطوائف ، بما في ذلك اكثرية ابناء الطوائف المسيحية ، بمن فيهم الموارنة . ان تمسك هذه الاقلية بهذه الامتيازات ليس حرصا على مصلحة الجماهير المسيحية ، بل حرصا على مصالحها الانانية والاحتكارية الخاصة . وهي ، اي هذه الاقلية ، لم تخرق تقاليد العمل السياسي التي تمشى عليها لبنان طويلا لتنتقل الى الفاشية ، الا نتيجة انكشافها امام اكثرية الجماهير المسيحية بشكل خاص ، بفعل بداية انفضاض اوسع هذه الجماهير عنها ، فشكلت الفاشية اسلوبا لاستعادة الهيمنة الطبقية على هذه الجماهير بخاصة ، وعلى جماهير الشعب اللبناني بعامة . فلا مصلحة للجماهير المسيحية في الحفاظ على الطائفية السياسية ، اي على النظام السياسي الذي يحمي استمرار هيمنة اصحاب الامتيازات . بل على العكس من ذلك ، فمن شأن الطائفية السياسية ان تهدد مصير الطوائف المسيحية في لبنان باشد الاخطار ، بما تشكله من عقبات وسدود امام عشرات الالوف من الشباب المسيحيين الطامح الى الارتقاء في الوظيفة داخل اجهزة الدولة ، وبما تسببه من تصميم على التفرقة والتمايز ، اللذين يضعان المسيحيين ، كأقلية ، في مواجهة الاكثرية غير المسيحية .

ان السمة الطائفية للامتيازات الطبقية تتجسد في تزايد حصة البرجوازية المسيحية من الثروة والدخل الوطنيين بشكل عام ، وفي تمركز مظاهر الازدهار ، نسبيا ، في المناطق التي تقطنها اكثرية مسيحية ، كما تتجسد في سيطرة العناصر المارونية المهيمنة على جهاز الدولة . لكن هذه السمة لا تنفي وجود فئة مسلمة من البرجوازية تشارك البرجوزية المسيحية بعامة ، والمارونية بخاصة ، في هذه الامتيازات من موقع الشريك الضعيف ، غير المحدد وغير المقرر . وتؤكد المعطيات التقريبية المتوفرة ضعف الموقع الاقتصادي ، نسبيا ، للبرجوازية الاسلامية ، وضعف مواقعها داخل السلطة . وتبين هذه المعطيات انه من اصل نحو الف مؤسسة صناعية ، هي مجموع المؤسسات التي كان يتجاوز عدد عمالها التسعة عمال ، بموجب المسح الشامل للمؤسسات عام ١٩٧٣ ، امكن معرفة الانتماء الطائفي لاصحاب ٨٧٦ مؤسسة ، منها تبين ان ٧١ في المئة من اصحاب هذه المؤسسات هم مسيحيون ، والباقي ، اي ٢٩ في المئة ، هم مسلمون . وتبين المعطيات هذه انه كلما كبر حجم المؤسسة الصناعية ، ازدادت نسبة المسيحيين المالكين لها : فالمسيحيون يملكون ٦٨ في المئة من المؤسسات الصناعية التي يراوح عدد عمالها بين ١٠ و ٢٤ عاملا ، و ٧٦ في المئة من تلك التي يراوح عدد عمالها بين ٢٥ و ٤٩ عاملا ، بينما هم يستأثرون بنحو ٨١ في المئة من المؤسسات التي يزيد عدد عمالها عن ٥٠ عاملا . والملاحظ ان نسبة المالكين المسيحيين تزيد عن نسبة المالكين المسلمين ايا كان الشكل القانوني للمؤسسات . لكن هذه الزيادة تصل الى ذروتها في فئة الشركات المساهمة حيث تبلغ نسبة المؤسسات المملوكة من مسيحيين نحو

٨٠ في المئة من اجمالي الشركات الصناعية المساهمة .

كما تبين هذه المعطيات ، في المجال التجاري ، انه من اصل ٣٥٩ مؤسسة لتجارة الجملة يفوق عدد عمالها العشرة عمال ، يملك مسيحيون ٦٦ في المئة من هذه المؤسسات ، ويملك الباقي اي ٣٤ في المئة مسلمون . وهنا ايضا ، كلما كبر حجم المؤسسة ازدادت نسبة المسيحيين المالكين لها : وتتزايد هذه النسبة تباعا من ٦٤ الى ٧٢ الى ٧٥ في المئة ، في شرائح المؤسسات التالية : بين ١٠ و ١٥ ، وبين ٢٥ و ٥٠ عاملا ، واكثر من ٥٠ عاملا . والملاحظ ان غالبية رأس المال في ٧٢ في المئة من الشركات المساهمة التجارية يملكه مسيحيون ، وان الهيمنة المسيحية تبقى سائدة في كل انواع التجارة بنسب متفاوتة ، مع ارتفاع واضح لهذه النسب في الفروع التجارية الاكثر ريعية ومردودية (٧٥ في المئة لتجارة الاخشاب والمفروشات ومواد البناء ، ٦٠ في المئة لتجارة المواد المعدنية ، ٦٤ في المئة لتجارة التجهيزات المنزلية) .

ان هذه الوقائع تبرز بوضوح التداخل بين الامتيازات الطائفية والامتيازات الطبقية ، وسبب الالتباس في العلاقة بين شعاري الغاء الامتيازات الطائفية والغاء الامتيازات الطبقية .

ان الطبقة العاملة ، في صراعها ضد البرجوازية ، تحدد ، باستمرار ، الموقع الرئيسي لهيمنة البرجوازية ، وتوجه نضالها ضده . وهي ، بذلك ، تحاول ان تجمع حولها في هذا الصراع ، اوسع القوى الاجتماعية التي يؤدي موقع الهيمنة الرئيسي للبرجوازية الى الاضرار بمصالحها . واذا كانت الطبقة العاملة لا تقر نهج البرجوازية الاسلامية المطالب بالمشاركة بنسب افضل في توزيع الامتيازات ، وتطرح بديلا له نهجها المستقل المطالب بالغاء الطائفية السياسية وضرب الامتيازات الطائفية ذات المحتوى الطبقي ، فهي لا بد من ان ترى ان في مطلب البرجوازية الاسلامية هذا ، الموجه ضد موقع الهيمنة الرئيسي والاكثر رجعية للبرجوازية اللبنانية ، سمة ديمقراطية ولو نسبية ، تفرض ، ليس مجرد الاستفادة « التكتيكية » منه ، بل التعاطي معه من موقع التحالف ، مع الاستمرار في التمايز ، من اجل انتصار النهج الديمقراطي الحقيقي ، غير الطائفي ، المعبر عن فكر الطبقة العاملة ومصالحها .

واذا كان الصراع السياسي في لبنان قد اتخذ بعض السمات الطائفية، فان من الاسباب الموضوعية لذلك ايضا واقع الانقسام حول الانتماء القومي . واذ لا تقل وتائر استثمار الطرف الاسلامي في البرجوازية اللبنانية للطبقة العاملة والجماهير الكادحة ، عن وتائر استثمار الفئات البرجوازية الاخرى ، فان ضغط الجماهير الوطنية على مواقفه ، بفعل العامل القومي ، كان ولا زال يضطره ، احيانا، الى اتخاذ مواقف سياسية لا تنسجم مع مصالحه الطبقية ، باعتباره جزءاً من الطبقة البرجوازية

« والازدواجية » هذه تكمن في اساس موقف البرجوازية الاسلامية ، التي جعلت هذا الطرف من البرجوازية ضعيفا في مواقفه ، مترددا طوال الحرب الاهلية . فهو ، اذ يتناقض ، جزئيا ، في مصالحه الطبقية ، مع الطرف المستأثر بالامتيازات الاساسية ، واذ يعامل سياسيا من موقع الشريك الضعيف ، انما يخشى ، في الوقت نفسه ، واساسا ، انتصار الحركة الشعبية في صراعها ضد « الامتيازات الطبقية ــ الطائفية » ، لانه يرى ، في النهاية ، مصالحه الطبقية في وحدة مصالح البرجوازية . بل انه يستمد قوته ، في وجه الحركة الشعبية ، من مواقع البرجوازية كطبقة . اما العامل القومي الذي كان يستند اليه ويستتر به تاريخيا هذا الطرف الاسلامي ، فقد اكتسب ، هو الآخر ، منذ الستينات ، محتوى طبقيا ، غير منسجم مع مصالحه ، اثر تدابير التأميم وسائر التدابير التقدمية ، في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، التي اتخذت في مصر وسوريا والعراق . لقد زاد هذا المحتوى الطبقي لحركة التحرر الوطني العربية من ضعف الطرف الاسلامي في البرجوازية اللبنانية حيال الفئة الطائفية المهيمنة من البرجوازية من جهة ، وحيال الحركة الشعبية من جهة اخرى . ولم يتغير هذا الواقع نتيجة دور الثورة الفلسطينية ، بل على العكس من ذلك . كما لم يتغير هذا الواقع نتيجة الدور السوري ، لا في مرحلته الاولى ، اثناء صدامه مع الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية ، ولا في مرحلته الراهنة ، بعد اصطدامه بالانعزاليين . ولا شك في ان فاعلية دور الطرف الاسلامي من البرجوازية قد انخفضت الى درجتها الدنيا ، نتيجة اتضاح الاهداف الجذرية للمشروع الانعزالي ، كمشروع هيمنة كاملة وشاملة على البلاد ، لا يبحث عن « محاور مسلم » للخروج بصيغة حل معه ، بل يبحث عن « نسخة اسلامية للمشروع الفاشي » تشاركه في انجاز مشروعه ، وهو امر لم تتوفر له ، لا العوامل الموضوعية ولا الظروف الذاتية . لقد كان من مصلحة المشروع الفاشي الانعزالي ان يكون نقيضه المعلن « كتائب اسلامية » ليصبح هذا النقيض المعلن « شريكا » في تحقيق اهداف المشروع . ان مقتل المشروع الانعزالي يكمن في اساسه ، في كون نقيضه ذا طبيعة اخرى ، طبيعة ديمقراطية تقدمية غير طائفية . ان نقيض المشروع الانعزالي كان وما يزال الحركة الوطنية اللبنانية ، باعتبارها المعبر الاساسي عن المصلحة الوطنية اللبنانية التي ، بتبنيها مطالب ازالة « الاجحاف الطائفي » و « المشاركة الوطنية » ، اضفت طابعا ديمقراطيا غير طائفي على هذه الشعارات ، كما اعطتها محتوى معاديا للطائفية في جوهره .

ان المحتوى الطبقي للصراع لا ينفيه وجود قسم من الطبقة العاملة ، وحلفائها من الجماهير الكادحة الاخرى ، منقادا ، في اطار الانقسام الطائفي ، الى مواقف تتنافى مع مواقعه ومصالحه الطبقية ، مجندا لخدمة المصالح الاستثمارية الاحتكارية للهيئات العليا من البرجوازية . اذ ان الصراع الطبقي لم يكن يوما ، حتى في البلدان الرأسمالية المتطورة،صراعا واضحا صافيا بين الطبقة العاملة بكاملها وبين البرجوازية . وعندما

تعي الطبقة العاملة في اكثريتها مصالحها ، وتناضل من اجل هذه المصالح ، فذلك يعني ان الصراع قد حسم لصالحها . ان مهمة حزب الطبقة العاملة هي النضال من جل مصالح هذه الطبقة ومن اجل رفع وعيها الطبقي لهذه المصالح ، مع ما يحمله ذلك من تصادم ، احيانا ، بين نهجه وبين قسم من الطبقة العاملة لا يعي مصالحه ، دون اخذ الملابسات القومية او الدينية او الطائفية بعين الاعتبار ، وهي كلها ملابسات تعقد عملية وعي الطبقة العاملة ، ككل ، لمصالحها .

لقد كانت اثارة النعرات الطائفية احد الاسلحة الرئيسية للطغمة المالية في حربها ضد الطبقة العاملة والاكثرية الشعبية الكادحة . ولم يكن من قبيل الصدفة عملها الدؤوب على مختلف الاصعدة ، الفكرية والسياسية والعسكرية ، ولا اصرارها على اعتماد نهج فاشي عنصري ، بما في ذلك لجوؤها لابشع انواع الجرائم الطائفية ، في هدف رفع التمايز الطائفي الى مستوى الصراع القومي وطمس المحتوى الطبقي للصراع ، وتصوير الدفاع عن امتيازاتها الطبقية كأنه دفاع عن وجود طائفة باسرها ، بل عن وجود الوطن . وشكل لجوء الطغمة المالية الى سلاح الطائفية ، بعد توفر العوامل الموضوعية والذاتية للمشروع الفاشي ، الركيزة المكملة والملائمة لتعميم هذا المشروع ، وتأمين قاعدة اجتماعية له . وكان هذا الاختيار بمثابة « الشكل اللبناني » او بالاحرى « الصيغة اللبنانية للفاشية » .

ان الحل الفاشي الذي لجأت اليه الطغمة المالية في ظل نهوض عمالي وشعبي عارم ، ودور قيادي متنام للطبقة العاملة ، وفي ظل غياب بديل ديمقراطي من داخل النظام ، للتغلب على ازماتها المستعصية ، ولايقاف عملية انسلاخ اقسام واسعة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة عنها ، بل اعادتها الى علاقة التبعية لها ، ان هذا الحل ، في جوهره الطبقي ، وفي شكل تجليه الطائفي – العنصري المعادي للعروبة ، شكل الخطة الاساسية للاوساط المهيمنة من البرجوازية في ادارة الصراع الطبقي .

وفي المقابل ، شكلت شعارات : **الغاء الامتيازات الطائفية – التأكيد على عروبة لبنان – الديمقراطية، الاركان الثلاثة للطبيعة الطبقية الديمقراطية والتقدمية للحركة الوطنية النبنانية ، الاركان الثلاثة لخطتها في ادارة الصراع الطبقي .**

الفصل الرابع

ازمة النظام في المجال السياسي

محور الازمة العامة للنظام وعقدة العقد في تناقضاته كافة

مع تفاقم الازمة العامة للنظام منذ بداية السبعينات ، واحتدام الصراع الطبقي المتعدد الميادين والاشكال ، ووصوله الى ذروته عشية الحرب ، انتشر شعار التغيير واصبح مطلبا عاما التفت حوله اوسع الفئات الشعبية . وتمحور الصراع حول النظام السياسي ، حيث اصبح يشكل العقبة الاساسية في وجه تحقيق مطالب الجماهير الاقتصادية الاجتماعية وطموحاتها الوطنية والقومية ، والاداة المادية المباشرة بيد الطغمة المالية والقوى الرجعية لسد الطريق امام اي حل ديمقراطي للخروج من الازمة في مختلف مجالاتها . واحد اوجه مأزق النظام السياسي تفاقم تناقضاته التناحرية الداخلية،وطبيعته الرجعية المعادية للديمقراطية . فالنظام السياسي ، بمرتكزاته الطائفية ، وبدستوره ومؤسساته السياسية ، وهياكله التنظيمية والادارية البالية ، واجهزته القمعية المعادية لمطامح اوسع فئات الشعب ، اصبح يتناقض مع كل مستلزمات التحديث الديمقراطي ، ومع مقتضيات التطور النسبي المحقق على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي . كما اصبح النظام السياسي شديد التناقض مع التغييرات الحاصلة في التركيب الطبقي والديموغرافي للشعب اللبناني ، ومع ميزان القوى الفعلي الذي استجد بفعل هذه التغييرات .

١ – ان ازمة النظام السياسي اللبناني ، الموروث بخصائصه وهياكله الرئيسية من عهود ما قبل الاستقلال ، تعود ، في بعض جذورها ، الى الخلل الناتج عن عدم التطابق بين مستوى الهيمنة الاقتصادية الحاسمة للطغمة المالية وشكل هذه الهيمنة ، ومستوى هيمنتها السياسية وشكلها على بنى النظام الفوقية .

وعدم التطابق هذا يرجع الى الظروف التي رافقت نشأة العلاقات الرأسمالية وتطورها في لبنان ، في اطار التبعية للكولونيالية والامبريالية، وفي ظل دخول النظام الرأسمالي العالمي في طور ازمته ، وفي الظروف السياسية الملموسة التي ميزت تطور نظام الحكم فيه ، سواء في ظل السلطة العثمانية ، ام في ظل سيطرة الاستعمار الفرنسي .

فالانتداب الفرنسي لجأ في سبيل ترسيخ حكمه ، الى القوى السياسية نفسها التي

استخدمتها السلطة العثمانية في اواخر عهدها : الاقطاعيين وزعماء الطوائف والعائلات النافذة التي اصطلح على تسميته بالاقطاع السياسي . كما حافظ الانتداب ، في تركيب السلطة ، على القواعد نفسها التي ارسى اسسها بروتوكول ١٨٦٤ واكدها دستور ١٩٢٦ باعادة النص على الطائفية ، هذا الدستور الذي ما يزال ، باستثناء تعديلات طفيفة ادخلت عليه ، ساري المفعول حتى الان .

وقد توافق النظام السياسي ، بخصائصه الموروثة هذه ، في المرحلة الاولى للاستقلال ، مع مستوى تطور البرجوازية اللبنانية الناهضة وحاجاتها آنذاك ، فارتبطت بعلاقات تحالفية مع الاقطاع السياسي ، الذي اخذ يسير شؤون الدولة بما ينسجم مع مصالح البرجوازية النامية ، ويؤمن لها التجهيزات الاساسية المناسبة لتطور دورها الوسيط ، والاطر التشريعية والتنظيمية الملائمة لانطلاقها بحرية دون اي كوابح ، ويوفر لها الامن و « السلم الاجتماعي » . وهكذا وجدت البرجوازية ، في استمرار نفوذ الاقطاع السياسي ونهجه في المجال الاقتصادي ــ الاجتماعي ، سندا سياسيا لتطورها في تلك الفترة ، ووسيلة مضمونة لتحقيق هيمنتها الاقتصادية .

غير ان مستلزمات التطور الرأسمالي المتسارع وما نتج عن هذا التطور المتسيب من معضلات اقتصادية وازمات اجتماعية متفاقمة ، طرح على البرجوازية حاجات ومتطلبات جديدة تتصل مباشرة بدور الدولة ، من حيث هي الاداة السياسية الاساسية للحفاظ على مصلحة النظام ككل . فالمستوى المتقدم ، نسبيا ، الذي بلغه التطور الاقتصادي ــ الاجتماعي اصبح يستوجب تعديلا في دور الدولة وسياستها ، باتجاه ترشيد هذا التطور وضبط مساره ونتائجه ، وتطوير الاطر السياسية واجهزة الدولة وسائر مؤسسات البناء الفوقي وتحديثها . كذلك فان الازمات الاجتماعية ، المتفاقمة ، التي ترافقت ، مع نهوض شعبي متنام، اصبحت تتطلب، بدورها ، دورا جديدا للدولة في ادارة الصراع الطبقي والتحكم به ، بغية احتواء هذه الازمات، والسيطرة عليها ، والحيلولة دون انفجارها .

ومما زاد من اهمية السلطة السياسية ان القوى الاساسية المسكة بها استخدمت جهاز الدولة كوسيلة للاثراء عبر اقنية غير اقتصادية (اقتطاع الخوات والسمسرات والرشوات والانطلاق من ذلك لمنافسة سائر فئات البرجوازية ، من موقعها السياسي المميز ، في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي) . واسهم ذلك في تفاقم حدة الازمة الاقتصادية الاجتماعية على امتداد تلك الفترة . واذا كانت اطراف من البرجوازية قد وعت خلال السنوات التي سبقت الحرب الاهلية ، ضرورة اجراء تغييرات اصلاحية ، بما يتفق مع مصالحها الطبقية البعيدة المدى واحتواء التململ الاجتماعي ، فان هذه الاطراف كانت تخشى من دفع مطالبتها باجراء هذه التغييرات الاصلاحية الى مستوى جدي ، في ظل ميزان للقوى بدأ يميل لغير مصلحتها ، نتيجة النهوض الشعبي العارم

الذي اخذت تلعب فيه الطبقة العاملة وحزبها والاحزاب التقدمية الاخرى دورا اساسيا .

٢ ــ لقد شكلت الطائفية احد المقومات الرئيسية للنظام السياسي اللبناني . فالنظام هذا يستند، منذ عام ١٩٤٣ ، الى معادلة طائفية تمت في ظروف تسوية فوقية ، وفي ظل هيمنة امبريالية رجعية على لبنان والمنطقة العربية باسرها . وتتحدد ، في ظل هذا النظام ، مكانة كل مواطن ودوره في المجتمع وافق تطوره ، منذ الولادة ، على اساس هويته الطائفية ــ المذهبية ، وفي ضوء تسلسل هرمي للطوائف . فرئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس النيابي ، ورئاسة الحكومة ، وعدد المقاعد النيابية ، وعدد الوزراء ، وقائد الجيش وقادته الاساسيون ، حتى ضباطه وجنوده ، والمواقع الاساسية في القضاء والادارة ، والتوزع العددي للموظفين على مختلف المستويات ، كلها توزع على قاعدة التقاسم الطائفي ، مع تكريس السيطرة المارونية على المراكز المقررة في مختلف اجهزة الدولة . وعلى قاعدة الامتيازات الطائفية ، يؤدي النظام السياسي دوره في توفير الظروف الملائمة لتوطيد السيطرة الطبقية للبرجوازية وتجديد هذه السيطرة باستمرار ، في الوقت الذي يضمن فيه استمرار امتيازات الاقطاع السياسي الموروثة .

٣ ــ ويتجلى تخلف النظام السياسي بشكل واضح في استمرار العمل بموجب دستور يعود ، في قواعده الاساسية ، الى عام ١٩٢٦ ، وقوانين بالية يعود قسم منها الى ايام السيطرة العثمانية ، بالرغم من التغييرات التي حدثت ، منذ ذلك التاريخ ، في البنية الاقتصادية الاجتماعية اللبنانية . لقد سن الدستور باشراف السلطات الفرنسية المستعمرة ، وكان الهدف منه تركز نفوذ القوى والزعامات العائلية والطائفية المتعاونة مع الاستعمار الفرنسي وتدعيمها ، وايجاد الاطار الدستوري الملائم لاحكام سيطرة هذه القوى على السلطة السياسية ، وتجديد هذه السيطرة باستمرار ، ضمانا لاستمرار السيطرة الامبريالية على لبنان . وقد شكل هذا الدستور الاطار العام للمساومة التي حصلت عام ١٩٤٣ ، اي للميثاق الوطني الذي كرس الطائفية السياسية كسمة رئيسية للنظام السياسي اللبناني . ان الطائفية السياسية ، بما افضت اليه من تركز للهيمنة الطائفية المارونية ، بخاصة ، على مختلف المواقع المقررة في اجهزة الدولة اصطدمت ، خصوصا في السنوات التي سبقت الحرب الاهلية ، بالتطورات المستجدة في وزن كل طائفة وموقعها ، وببروز اكثرية شعبية من مختلف الطوائف باتت تعارض الامتيازات الطائفية ، وترى فيها السبب الرئيسي لتخلف نظام الحكم ، وعائقا اساسيا في وجه تطور لبنان الديمقراطي .

٤ ــ ويبرز تخلف النظام السياسي كذلك في نظام التمثيل السياسي الراهن . فمنذ صدور اول قانون ينظم الانتخابات في صيغتها الراهنة عام ١٩٣٤ ، لم تطرأ اية تعديلات نوعية مهمة عليه . فالقانون هذا ، المزور للارادة الشعبية ، لا زال يرتكز الى التمثيل السياسي الطائفي ، المستند ، بدوره، الى الاهمية العددية لكل طائفة من

الطوائف في تاريخ صدوره ، والى الدوائر الانتخابية التي روعي في تحديدها مصالح « العائلات السياسية » التي توارثت مواقع السلطة منذ اواخر العهد العثماني . وبموجب هذا القانون الانتخابي شكل البرلمان دوما مركزا تلتقي فيه مختلف المصالح والزعامات ، الاقليمية والطائفية والعشائرية . وقد عملت سلطات الانتداب ، استنادا الى هذا النظام الانتخابي ، على تكريس مصالح الاقطاع السياسي على نحو يستجيب لمصالح الاستعمار الفرنسي .

ولم تعمد البرجوازية اللبنانية ، بعد الاستقلال ، الى تغيير الاسس التي قام عليها نظام الانتخابات ، بل عملت على تكييفه واستخدامه لتحقيق مصالحها ، عن طريق استخدام النظام السياسي الطائفي كأداة لتوطيد سيطرتها الطبقية . ودخلت البرجوازية في شراكة مع الاقطاع السياسي ، ونجحت في استخدام الزعامات السياسية التقليدية لتحقيق هيمنتها الطبقية ، وحولت هذه الزعامات ، او بعضها ، الى فئة من الممثلين البرلمانيين للبرجوازية ، خلال عملية تاريخية طويلة تمت بوتائر واشكال متفاوتة من منطقة الى اخرى .

وغالبا ما اتخذت الشراكة بين طرفي التحالف المسيطر – البرجوازية والاقطاع السياسي – صيغة تبادل المنافع والمواقع ، حيث تقوم البرجوازية باشراك كبار الزعماء السياسيين واقربائهم في مؤسساتها الرأسمالية ، عن طريق تخصيص هؤلاء الزعماء بنسبة من الاسهم ، او بحصص دون مقابل فيها ، وذلك ضمانا لدعمهم السياسي وتسهيلا لاعمالهم . وفي المقابل ، فان الاقطاع السياسي كثيرا ما كان يلجأ الى ادخال عناصر من كبار البرجوازيين كمرشحين على لوائحه الانتخابية في الدوائر التي يسيطر عليها ، بغية تأمين التمويل اللازم لمعاركه الانتخابية ، والى اشراك عناصر برجوازية متعلمة مرتهنة ومستزلمة له ، لا فاعلية سياسية لها ، بغية الظهور بمظهر من يواكب التطورات الاجتماعية المستجدة ويتجاوب معها .

٥ – وفي ظل هذا التشابك في المصالح بين البرجوازية والاقطاع السياسي ، لم تتمكن البرجوازية من تشكيل احزابها الخاصة بها ، المعبرة عن مصالحها الطبقية والمدافعة عنها . بل ان النظام السياسي الطائفي المحكم البناء والحلقات ، استطاع ، بفعل طغيانه على مختلف اوجه الحياة ، استيعاب بعض المحاولات الحزبية التي بدأت في مرحلة الانتداب ، فتحولت مع الوقت الى تجمعات عائلية او عشائرية او اقليمية ، تتماثل تماما ، في جوهرها ، مع النظام القائم ، في طبيعته الطائفية .

وشكل فشل البرجوازية في تشكيل احزاب سياسية خاصة بها سببا اضافيا في تفاقم ازمة النظام السياسي ، كان له اثره في توجه البرجوازية الكبرى ، عشية الحرب الاهلية ، نحو اختيار الفاشية كـ « حل » للخروج من مأزقها .

٦ – ولعل من ابرز مظاهر تخلف نظام التمثيل السياسي في لبنان ، بقاء التمثيل البرلماني ، في الاساس ، خلال نحو خمسين عاما ، حكرا على بعض العائلات . وقد تعزز تخلف هذا النظام الانتخابي ، بعد عام ١٩٥١ (ثم بخاصة بعد صدور قانون عام ١٩٦٠ الذي لا يزال ساري المفعول) ، حيث استبدل التقسيم الانتخابي ، على اساس المحافظة ، بالتقسيم الانتخابي ، على اساس الدوائر الصغرى ، مما كرس العلاقات العشائرية والزعامات المحلية واسهم في تعزيز الطائفية ، اذ من اصل ٢٦ دائرة انتخابية كانت ٦ دوائر فقط تتسم بتوزع طائفي شبه متواز ، بينما انحصرت الاغلبية الساحقة للناخبين في جميع الدوائر الاخرى في طائفة واحدة ، وهذا ما سهل عملية ترسيخ الطائفية في المعارك الانتخابية . ولقد نتج عن هذا الشكل من التمثيل السياسي مجلس نيابي لا يعكس الحد الادنى من وزن القوى الاجتماعية الحية .

ان البرجوازية الكبرى بجميع اطرافها ، سعت جهدها ، متحالفة مع الاقطاع السياسي،الى منع القوى الاجتماعية السياسية النامية من ان تجسد ، ولو نسبيا ، على صعيد المؤسسات السياسية التمثيلية، وزنها الفعلي في المجتمع . ولا يسمح نظام الانتخابات الحالي ، بأي شكل من الاشكال ، بوصول ممثلين للطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين الثوريين ، نتيجة قيامه على اسس طائفية ، وبسبب توزيع الدوائر بطريقة تضمن هيمنة القوى الطائفية ، وسيطرة العائلات السياسية . كذلك ، فان استشراء الرشوة وشراء الاصوات ، وتسخير اجهزة الدولة والمصالح الخاصة لتقديم الخدمات الشخصية التي لا يتمكن من توفيرها الا اصحاب النفوذ الرسمي وكبار المتمولين ، بالاضافة الى الضمانات المالية ، وضخامة المصاريف الانتخابية ، وبعد مراكز الاقتراع عن اماكن السكن ، وصولا الى عمليات التزوير المباشرة في ظل التدخل الرسمي المباشر وغير المباشر للدولة واجهزتها القمعية ، كل ذلك اعاق ، بدوره ، عملية التمثيل الشعبي الحقيقي لمختلف القوى السياسية الفاعلة في المجتمع .

ان عدم تعديل النظام الانتخابي ، بصورة جذرية ، بما يتفق والتغييرات الاساسية التي ولدها التطور الرأسمالي السريع ، نسبيا ، في البنية الاقتصادية – الاجتماعية ، بعد الاستقلال ، قد جعل المجلس النيابي ، كجهاز تشريعي ، يعاني من شلل مزمن ، ازداد تفاقما مع انتقال مركز الثقل في بنية الحكم الى الجهاز التنفيذي ، وبخاصة الى رئاسة الجمهورية . ان تفاقم الازمة العامة للنظام اللبناني ، عشيةتفجير الحرب الاهلية ، جاء يعزز القناعة ، اكثر من ذي قبل ، بان المجلس النيابي ليس احد الامكنة الرئيسية للصراع في البلاد .

٧ – وعلى قاعدة هذا القانون الانتخابي ، تزايد الجنوح نحو التسلط الفردي ، بفعل الاكثرية النيابية المطواعة باستمرار لرئيس الجمهورية ، التي كانت ينتجها هذا القانون .

اما الحكومات ، فكانت تبقى تحت رحمة هذه الاكثرية المطواعة ، وينحصر هم رئيسها واعضائها في تأمين المنافع الخاصة والاغراض الانتخابية باقصى سرعة ، وقبل دنو اجل التبديل ، على حساب مقتضيات الحكم المستند ، في حده الادنى ، الى التخطيط والبرمجة ، والمتوافق مع حاجات تطور المجتمع اللبناني .

وقد ادى ذلك الى تضاؤل دور مجلس الوزراء، وبخاصة دور رئيسه ، لمصلحة مركز رئاسة الجمهورية ، الموقع الاكثر ثباتا واستمرارية ، والاوسع صلاحية ، والاكثر قدرة على التنفيذ وتحقيق المطالب والتصرف بشؤون البلاد ، دون الخضوع لأية رقابة او تحمل اية مسؤولية امام اي مرجع دستوري او نيابي او قضائي . اما رئيس الوزراء ، فيفترض به ان يتحمل المسؤولية السياسية ، وان يقدم الحساب امام المجلس النيابي ، دون ان يتمتع بالصلاحيات الفعلية الموازية لتلك المسؤولية . ومما زاد في انعدام التوازن بين السلطات ، شبكة العلاقات الناشئة بين الموقع الثابت والاساسي في الحكم ، رئاسة الجمهورية ، وبين المواقع الثابتة الاخرى في الادارة والقضاء والجيش ، هذه العلاقات التي تشكل الجهاز العصبي للحكم ، والتي تتجاوز موقع رئاسة الحكومة والوزراء ، وتمتد عبرها وفوقها .

ولقد ادى الخلل في توزيع الصلاحيات بين مواقع السلطة التنفيذية الى ازدياد الخلل وانعدام التوازن بين اطراف « المعادلة الطائفية »،التي يقوم على اساسها النظام السياسي اللبناني . ومع جنوح موقع رئاسة الجمهورية نحو التسلط والاستئثار ، وخضوع رئاسة الحكومة المتزايد لهذا الجنوح ، ازداد شعور الاكثرية الاسلامية بالغبن . وتخطى هذا الشعور الغبن العددي ليطال واقع كون معظم السياسيين وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين المسلمين مضطرين ، في ظل آلية نظام الحكم ، الى التحول الى مجرد ادوات لا فاعلية لها ، او الى ادوات مزايدة في « الانعزالية » ، تقدم فروض الطاعة باستمرار لاثبات ولائها للنظام السياسي ـ الطائفي .

٨ ـ وشكل الجيش ، في تركيبه وتربيته الطائفية الانعزالية والمعادية للديمقراطية ، والموضوع بتصرف رئيس الجمهورية بشكل مطلق ، والمستند الى قانون دفاع يعطي قائده صلاحيات غير محدودة ، موقعا رئيسيا في نظام الامتيازات الطائفية ، واداة حماية هذه الامتيازات . ومع تنامي النضال الجماهيري ، في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي والوطني ، تعزز الاتجاه لتكريس الهيمنة الطائفية على الجيش ، وتعميق طابعه الفئوي ، وبدأ استخدامه ، بصورة متزايدة ، لقمع النضالات الجماهيرية ، ومع قيام عناصر قيادية منه بتدريب الميليشيات الطائفية وتموينها بالعتاد والذخيرة .

٩ ـ وقد اسهم في ازمة النظام السياسي تعفن جهاز الادارة وتضخمه عددا وكلفة ، واستشراء الرشوة والفساد والمحسوبية في مستوياته كافة . ونتيجة لخضوع الادارة

لسيطرة البرجوازية الكبرى والاقطاع السياسي ، تكاثرت الفضائح المالية ، واتسع نطاقها بين اوساط الحكم وسماسرته داخل الجهاز الاداري . ان فشل التحديث الشهابي الجزئي للادارة ، عن طريق خلق مؤسسات مستقلة ، ادارية واستثمارية ، مرتبطة برئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ، كان دليلا على ان اي اصلاح اداري لا يمكن ان يتحقق دون اصلاح النظام السياسي . وكان هذا الفشل مؤشرا اضافيا على عمق ازمة النظام السياسي ، في الوقت الذي عجز فيه هذا النظام عن استيعاب اليد العاملة الوافدة سنويا الى سوق العمل ، وبخاصة خريجي المعاهد العليا والجامعات والمدارس الثانوية ، وفي ظل تضخم جيش العاطلين عن العمل ، كان على طالب العمل اللجوء الى الاستزلام الرخيص لاصحاب النفوذ وارباب الطوائف .

١٠ ـ ان النظام الطائفي ، الذي قام على اساس توازن عددي بين الطوائف ، كان قائما في مرحلة تاريخية معينة ، وصل عشية الحرب الاهلية الى مأزق لا مخرج منه ، بسبب التغييرات الديموغرافية التي حصلت واخلت بهذا التوازن ، ونتيجة لتعنت التحالف المسيطر في رفض احداث اية تعديلات او اصلاحات في النظام السياسي القائم ، وفي ممارساته الطائفية . لقد دفعت هذه العوامل النظام ، الى اختيارين : اما الحفاظ على النظام الطائفي ، وفي هذه الحالة يفترض تطور هذا النظام واعادة النظر في « المعادلة » التي تحكم توزيع المغانم بين الطوائف على ضوء التغييرات المستجدة في وزن كل طائفة وموقعها الاجتماعي . واما الغاء الطائفية السياسية واجراء اصلاح سياسي ديمقراطي يتجاوب مع متطلبات تطور لبنان كوطن ، لا كاتحاد كونفدرالي للطوائف . والاختيار الديمقراطي هذا هو البديل الذي طرحته الحركة الوطنية في برنامجها للاصلاح السياسي ، وناضلت وما تزال تناضل في سبيل تحقيقه .

وكانت دعوات « المشاركة » التي استندت الى هذا الواقع المستجد تحمل مضمونا ديمقراطيا ، نسبيا ، رغم توجهاتها الطائفية . وفي المقابل ، جاء التشبث بالنظام الطائفي ، كما هو ، ورفض « مبدأ المشاركة » ، بالذات يؤكد ان معاداة النظام لاي اصلاح ، مهما كان طابعه الديمقراطي ، محدودا ، ويكشفان ، بمزيد من الوضوح ، دوره كاداة لتكريس الامتيازات الطبقية ذات السمات الطائفية .

١١ ـ ومع تفاقم ازمة النظام العامة في مختلف المجالات ، ومع اتساع موجة النضالات الشعبية المطالبة بالتغيير الديمقراطي ، وتميز هذه النضالات بالشمولية وبالجرأة الكفاحية ، ازداد ، في اوساط البرجوازية المسيطرة، الميل نحو « الحكم القوي » ، وتعزز الاتجاه نحو القمع ، وجرى التصدي بالرصاص لاضرابات العمال ومظاهراتهم ، (معركة عمال الغندور) ، والفلاحين (معركة مزارعي التبغ) والطلاب (قمع المظاهرات الطلابية باستمرار) والمعلمين (تسريح المعلمين) والحرفيين وصغار المنتجين (مظاهرة صيادي الاسماك في صيدا) .... الخ ... واشتد تدخل اجهزة الامن ضد الحريات الصحفية والنقابية والعامة ، والشخصية ... وطرحت قضية حرية

الاحزاب السياسية على بساط البحث . وكما في كل صراع اجتماعي ، حين يصبح شاملا مختلف اوجه الحياة في المجتمع ، حيث تتفاعل مختلف العوامل وتتشابك لتنتج اثارها على الصعيد الفوقي ، تحولت ازمة النظام في المجال السياسي الى عقدة العقد في مجمل تناقضات النظام . فنضال الجماهير الكادحة من اجل مصالحها المباشرة يصطدم بالبنى المتخلفة للنظام ، وبرجعية اجهزته . ونضال الجماهير الشعبية ضد سياسة التخاذل والاستسلام امام العدو الاسرائيلي المتمادي في اعتداءاته في الجنوب وفي المناطق الاخرى ، يصطدم بالبنى المتخلفة للنظام ، وبعجز اجهزتـه السياسيـة والعسكرية،وتصطدم ايضا بها،كل النضالات من اجل الطموحات القومية المشروعة للشعب اللبناني . ويضاف الى هذه التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والقومية تناقض ديمقراطي عام مع نظام يكرس الغبن ، ويقونن التفرقة الطائفية . ويصنف المواطنين ، على اساس طائفي،درجات درجات ، فيسمح لبعضهم بان يصل الى هذا الموقع او ذاك ، ويحرم بعضهم الآخر من ابسط حقوقه في هذا المجال .

لقد ادركت الجماهير الشعبية ، بتجربتها ، ان نضالاتها في الميادين المختلفة قد وصلت الى حائط مسدود . انها كلها تصطدم بالبنية المتخلفة للنظام السياسي . لقد اصبح كسر هذه البنية ، وادخال اصلاحات جذرية عليها ، الشرط الضروري لتقدم نضالات الجماهير في مختلف المجالات ، على طريق ايجاد الحلول السلمية لها .

١٢ ــ ان فشل نهج القمع الرسمي في اخراج النظام من ازمته ، قد رافقه اصرار كبير على التمسك بكل ما في النظام من تحجر وتخلف وعفن . لقد رفضت كل الحلول الوسط التي كان بامكانها ان تشكل مخارج ، ولو مؤقتة ، من الازمة ، وتحول دون الانفجار الشامل ، او تؤخره وخلافاً لانحناء البرجوازية امام الحركة الشعبية عام ١٩٦٩ ، وتقديمها تنازلات لها ادت الى تنفيس الاحتقان الشعبي والوطني العام ، قطعت البرجوازية عام ١٩٧٥ ، الطرق على كل المساومات ، وحولت تنازلها في التمثيل الوطني النسبي داخل الحكومة الى تنازل شكلي لا قيمة له ، حيث انطلقت الاجهزة العسكرية لتتابع عملية القمع الرسمي ، في الوقت الذي كانت فيه الميليشيات الطائفية تحضر نفسها ، تدريبا وتنظيما وتسليحا ، باشراف الجيش واجهزة الدولة ومساعدتها .

ان مقاومة الاطراف المهيمنة من البرجوازية لاي شكل من اشكال الاصلاح الديمقراطي للنظام السياسي ، ورفضها دعوة الحركة الوطنية الى احداث بعض الاصلاحات التي تستهدف جعل المؤسسات التمثيلية للنظام احد الاطر الرئيسية لتفاعل الصراع على قاعدة الديمقراطية ... ، اكد ان البورجوازية الكبرى ، المتحالفة مع الاقطاع السياسي ، قد اختارت العنف ، وفرضته سبيلا وحيدا لحسم الصراع السياسي والاجتماعي المحتدم في البلاد . لقد رجح ، في اوساط البرجوازية ، اختيار الحسم بالعنف . وخسرت البرجوازية معركة التحدي الديمقراطي ، وقررت التخلي عن

الديمقراطية ، حتى في حدها الادنى ، واتجهت نحو الفاشية ، وفجرت الصراع المسلح ، ودفعت البلاد نحو الحرب الاهلية .

ان قرار غلاة الرجعية اللبنانية ، في هذا الصدد ، قد توافق مع موعد التفجير الذي حدده المخطط الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي العربي للساحة اللبنانية . واذا كان اصحاب هذا المخطط قد وجدوا في البنية الاقتصادية ــ الاجتماعية ــ السياسية اللبنانية تربة خصبة لتجليه ، واستخدموا القوى اليمينية الطائفية المحلية ادوات لممارسة فعله التفجيري في الساحة اللبنانية ، تحقيقا لهدفهم المباشر في تصفية العقبات التي تنتصب ، في هذه الساحة ، أمام قطار الحل الاميركي ، وفي ترتيب اوضاع الساحة اللبنانية ، بما يجعلها الحلقة الثانية من هذا المخطط الساعي في افقه الستراتيجي إلى اقامة كيانات عنصرية طائفية معادية للعروبة ، فان الانعزالية اللبنانية ، من جهتها ، قد استقوت بهذا المخطط العام ، ووضعت نفسها تحت تصرفه من اجل خدمة اغراضه ، ومن اجل تحقيق اهدافها في حسم مسألة الصراع حول انتماء لبنان القومي وفي ضرب الحركة الشعبية الصاعدة ، وفي اعادة ترسيخ هيمنة امتيازاتها الطبقية ذات السمات الطائفية ، وايقاف عملية انسلاخ اقسام واسعة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة عن هذه الهيمنة ، واخضاعها ، ثانية ، لها .

لقد شكل المشروع الصهيوني الانعزالي في الساحة اللبنانية جزءاً اساسياً من المخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي العام في المنطقة ، يتعدى، في اهدافه ، حدود الساحة اللبنانية ، ليطال مجمل الوضع العربي ووضع منطقة الشرق الاوسط .

وشكل،في المقابل ، النضال الوطني اللبناني في مواجهة هذا المشروع نضالا قوميا معاديا للامبريالية ، لعب دوره ، بما يتعدى كذلك حدود الساحة اللبنانية ، ليمارس تأثيره على مجمل الصراع في المنطقة . وكما اصبح النجاح في تحقيق المهام الوطنية اللبنانية شديد الارتباط باحباط المخطط الامبريالي المتعلق بالمنطقة العربية ، فقد اصبح ، في المقابل ، مصير هذا المخطط العام شديد الارتباط بتطورات الصراع في الساحة اللبنانية . ان الترابط بين نضالنا الداخلي والقومي العام قد بلغ اعلى درجاته .

القسم الثالث

اربع سنوات من القتال والنضال السياسي ضد المشروع الامبريالي - الصهيوني - الانعزالي

الفصل الأول : من ١٣ نيسان ١٩٧٥ حتى الوثيقة الدستورية .

الفصل الثاني : من الوثيقة الدستورية حتى مؤتمري الرياض والقاهرة

الفصل الثالث : من مؤتمري الرياض والقاهرة حتى زيارة السادات لاسرائيل

الفصل الرابع : من زيارة اسرائيل الى اتفاقية كامب دايفيد

مقدمة

ان تحول الساحة اللبنانية الى موقع رئيسي للنضال ضد المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي العربي منذ عام ١٩٧٠ ، والى عقبة رئيسية في وجه الحل الاستسلامي لازمة الشرق الاوسط ، جعل تفجير الصراع المسلح في هذه الساحة ، من اجل ازالة العقبة ، مهمةاساسية امام هذا المخطط قبيل دخوله مرحلة متقدمة تمثلت في اتفاقية سيناء ، وفي اثناء دخوله هذه المرحلة ، وبعدها .

لقد تركزت حسابات اصحاب المخطط على السرعة في انجاز اهدافهم فوق الساحة اللبنانية . وبدا المخطط ، في مراحله ، محكم الحلقات ، متقن الاخراج ، متعدد الادوات ، موزع الادوار بشكل جيد . وفرض على الشعبين اللبناني والفلسطيني ، وعلى الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية ، خوض اقسى معركة واعنفها ، في ظل اكثر الظروف العربية تعقيدا . وقد اتسمت هذه المعركة باصعب نضال سياسي ، وبأقسى مواجهة جماهيرية ، وبأعنف اشكال النضال المسلح . كما تكشفت المعركة ، منذ البداية ، طويلة وجذرية ، بمقدار تكشف جذرية الاهداف التي ابتغاها المخطط الامبريالي من فتحها ، وبمقدار اتضاح كونها اشرس مراحل الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية ، واخطرها ، ضد شعوبنا العربية ومكتسبات حركة التحرر الوطني العربية .

وغني عن البيان ان المجال لا يتسع ، في تقرير واحد ، لمعالجة مختلف جوانب هذه المعركة . وقد سبق للجنة المركزية لحزبنا ، طوال المراحل الماضية ، ان عالجت ، تباعا ، مجمل التطورات . واثبتت الحياة صحة استنتاجات الحزب وسياسته ، بشكل قاطع ، خاصة في التقرير المهم ، في شهر شباط ١٩٧٧ ، الذي قدم تحليلا شاملا للمعركة ، ورسم توقعات تطورها اللاحق . وبودنا هنا التركيز على النقاط الاكثر بروزا في هذه المعركة .

يمكن ،بشكل عام ، ان نقسم المواجهة التي جرت فوق الساحة اللبنانية ، منذ عام ١٩٧٥ ، الى خمس مراحل اساسية :

١ ـ من بداية الاحداث حتى « الوثيقة الدستورية » .

٢ ـ من « الوثيقة الدستورية » حتى مقررات الرياض والقاهرة .

٣ ـ من مقررات الرياض والقاهرة حتى زيارة السادات لاسرائيل .

٤ ـ من زيارة اسرائيل الى توقيع اتفاقيات كامب دايفيد .

٥ ـ من اتفاقيات الخيانة حتى المرحلة الراهنة .

وسنتناول ، في هذا القسم من التقرير، الاهداف الرئيسية للمخطط ، والمهام الرئيسية لنهج المواجهة الوطنية في المراحل الاربع الاولى ، على ان نتوقف في الاقسام اللاحقة عند المرحلة الراهنة .

الفصل الاول

من ١٣ نيسان ١٩٧٥ حتى الوثيقة الدستورية

مرحلة النضال المشترك ضد صفقة الحل المنفرد

اولا ، طبيعة المواجهة الوطنية للمشروع المعادي

لقد تحددت اهداف المخطط الامبريالي في هذه المرحلة بوضوح : انها ازالة العقبات التي تعترض سير الحل الاميركي ، بدءا بالثورة الفلسطينية ، مرورا بالحركة الوطنية اللبنانية ، وصولا الى الموقف السوري . ومن خلال هذه الاهداف المباشرة ، سعت قوى المخطط الى خلق الظروف الموضوعية والذاتية المؤاتية ، فوق الساحة اللبنانية ، للانتقال الى الهدف الستراتيجي ، وهو اقامة كيان طائفي ـ عنصري ينحو منحى صهيونيا فوق ارض لبنان .

وتحددت ادوات المخطط بوضوح :

أ ـ فهي ، اولا : الميليشيات الطائفية ، و حزب الكتائب بخاصة .

ب ـ وهي ، ثانيا : الجيش الفئوي الذي اريد له ان يحسم الصراع بعد ان تكون الميليشيات قد فجرت الوضع على نطاق واسع .

ج ـ وهي ، ثالثا : تركيز هيمنة سلطة رجعية تتبنى المشروع الانعزالي ، وتتابع تنفيذه .

كما تعددت الوسائل وتنوعت لتشمل :

أ ـ اثارة الطائفية الى حدها الاقصى ، وصولا الى العنصرية .

ب ـ تعميم النهج الفاشي لفرض هيمنة الميليشيات الطائفية فوق عدد من المناطق ، وتصفية كل وجود وطني لبناني وفلسطيني في اطارها ، وتحويلها الى « غيتو » مغلق للانتقال ، بعد ذلك ، الى فرض الهيمنة على سائر المناطق اللبنانية .

ج ـ التركيز على تصفية تحالف الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية او ما وصف بالتحالف « الفلسطو ـ شيوعي » ، لتحييد المسلمين ، واكتساب تأييد عربي ، واعادة فرض الهيمنة الطائفية ، انطلاقا من الخلل الذي يكون قد تأمن بضرب الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية .

د ـ الاستعانة باسرائيل في كل الحالات ، سواء في استمرار الاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب ، او في تلقي الدعم السياسي والمادي والمعنوي مباشرة .

وقد ركزت الحركة الوطنية ، في مواجهة اهداف المخطط المعادي ، وادواته ، ووسائله ، على مجموعة من الاسس تتناول المهمات والقوى ووسائل النضال :

١ ـ في المهمات :

أ ـ الدفاع عن الثورة الفلسطينية كمهمة اساسية مركزية .

ب ـ الدفاع عن عروبة لبنان والدعوة الى قيامه بموجبات التزامه بهذه العروبة .

ج ـ الدعوة الى الاصلاح الديمقراطي للنظام ، انطلاقا من المبادىء التي حددها « البرنامج المرحلي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » والذي لعب دورا مزدوجا :

ـ دورا اعتراضيا على خطة تصفية الثورة الفلسطينية في المدى المباشر للمشروع الامبريالي .

ـ دورا تعبويا في مواجهة الافق الستراتيجي للمشروع الانعزالي في الساحة اللبنانية .

د ـ عزل الكتائب . ومنع زج الجيش في الصراع ، واسقاط الحكومة العسكرية ، واقامة حكومة متوازنة وطنيا تستطيع اخراج البلاد من ازمتها .

٢ ــ في القوى :

أ ــ الحركة الشعبية والجماهيرية .

ب ــ الحركة الوطنية اللبنانية التي خطت خطوة متقدمة على طريق توطيد وحدتها ، مستجيبة ، بذلك ، لتزايد التفاف الحركة الشعبية حول احزابها التقدمية ، ولضرورات المواجهة اللاحقة .

ج ــ التحالف الوطني اللبناني مع الثورة الفلسطينية .

د ــ التحالف الثلاثي : الوطني اللبناني ــ الفلسطيني ــ السوري .

هــ ــ اللقاء الوطني العريض الذي ضم في كل فترة ، وبصيغ مختلفة اوسع القوى المتناقضة ، كليا او جزئيا ، مع المخطط الامبريالي والمشروع الانعزالي (قمةعرمون ، اجتماع منزل ريمون اده ، ثم مؤتمر دار الافتاء ضد الحكومة العسكرية ...) .

٣ ــ في وسائل النضال :

أ ــ التصدي العسكري للعصابات الكتائبية وحلفائها على مختلف الجبهات ، والتصدي العسكري لمحاولات زج الجيش في المعركة .

ب ــ التعبئة الشعبية الجماهيرية بشعارات الحركة الوطنية ، المباشرة منها ، كالدفاع عن الثورةالفلسطينية ، او بعيدة المدى ، كالاصلاح السياسي . ولم تربط الحركة الوطنية يوما بين وقف القتال وبين تحقيق برنامجها للاصلاح ، بل اعتبرت توقف المخطط عن محاولة تنفيذ اهدافه في تصفية الثورة الفلسطينية الشرط الوحيد لوقف القتال . اما تحقيق برنامج الاصلاح ، فهو مهمة نضالية يمكن ان يستمر النضال من اجل تحقيقها بالوسائل الديمقراطية ، وبمختلف اشكال النضال السياسي الجماهيري .

ج ــ التصدي للدعوات الطائفية ، وفضح الطبيعة الطائفية العنصرية للمشروع الانعزالي الذي نظم المجازر ، في مناطق هيمنته ، بشكل مبرمج ضد المسلمين ، وضد الفلسطينيين والعرب الاخرين ، وضد التقدميين المسيحيين .والدعوة الى الغاء الطائفية السياسية كأساس لكل حل راسخ للازمة . وكان كتاب الاستقالة الذي قدمته حكومة رشيد الصلح قد طرح المسألة اصلا بين اختيارين : اما الاحتفاظ باسس النظام الطائفي ، وبالتالي ، تحقيق المشاركة ، بما يعكس الوزن والحجم والدور الحقيقي للطوائف المختلفة ، في المرحلة الراهنة ، واما الغاء النظام الطائفي من اساسه ، واعتماد اصلاح ديمقراطي علماني لا طائفي للنظام السياسي ، مرجحا الدعوة الى هذا الاختيار الديمقراطي بالنسبة لكل الوطنيين اللبنانيين . وقد جاء البرنامج المرحلي للاصلاح ليعمق هذا الاختيار الديمقراطي ، وليحدد مفاصله الاساسية ، وليطرحه في

مواجهة النهج الطائفي ــ العنصري الفاشي للمشروع الانعزالي .

ثانيا : نجاحات المواجهة الوطنية للمخطط

اذا كانت مواجهة المخطط الامبريالي ــ الصهيوني ــ الانعزالي . قد اتصفت ، في الداخل ، بالمواجهة الوطنية الشاملة ، وحققت نجاحات بارزة في حصر المشروع الانعزالي ومنعه من تحقيق اهدافه . فهي قد اتصفت ، على الصعيد العربي ، بكونها المواجهة المشتركة ضد صفقة الحل المنفرد التي كان يسير عليها نظام انور السادات ، خطوة خطوة ، وبوتائر سريعة ، تحضيرا لتوقيع اتفاقية سيناء . وقد لعب التعاون الوطني اللبناني ــ الفلسطيني ــ السوري ، دوراً بارزاً في هذه المواجهة ، رغم اختلاف اسس الانطلاق وافاقه عند كل من هذه القوى الثلاث في معارضتها لهذا النهج الاستسلامي .

وبــرز هــذا الاختلاف ، في المرحلة التالية ، فكان في اساس الصراع بين هذه الاطراف . وعلى قاعدة وحدة هذه القوى ، مدعومة بالتأييد العربي الوطني الاشمل ، والتأييد التقدمي العالمي ممثلا ، بشكل خاص ، بموقف المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي ، تحققت نجاحات كبرى عرقلت المخطط واعاقت مروره اكثر من عام كامل ،احتفظت فيه الثورة الفلسطينية بجميع مواقعها السياسية ، وازدادت مواقعها العملية توطدا . جماهيريا وعسكريا ، وتحولت الحركة الوطنية اللبنانية من مجرد كونها احدى القوى السياسية الاساسية المستندة الى الحركة الشعبية المرتبطة بها في اطار « لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » الى موقع سياسي ارفع مستوى ، فاصبحت « النقيض الوطني للمشروع الانعزالي » ، والقيادة السياسية الموثوقة والمعترف بها ، والقوة العسكرية المقاتلة التي تحمل السلاح وتمارس الكفاح المسلح ، جنبا الى جنب مع الثورة الفلسطينية ، كما ارتقت ، تنظيميا ، الى مستوى اعلى ، اخذ شكله ، فيما بعد ، في ، « المجلس السياسي المركزي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » ، برئاسة المناضل الشهيد كمال جنبلاط ، على قاعدة الالتزام السياسي بالبرنامج المرحلي الذي تحول الى برنامج اوسع الجماهير الشعبية واوسع القوى الوطنية والديمقراطية .

وبغض النظر عن الحصيلة المباشرة لهذه المرحلة على صعيد التوازنات السياسية في السلطة ، وعن تقويمنا لجوهر ما سمي « الوثيقة الدستورية » ، فقد انتجت المواجهة واقعا يجب اخذه بعين الاعتبار ، وهو اصابة الرجعية بهزائم جدية ، سواء في ما يتعلق باهداف مخططها ، او في تنامي التناقضات بين صفوفها ، او في تفاقم ضعف مواقعها ورجحان ميزان القوى الداخلي لغير صالحها . اما الدولة ، فبدأت تدخل من جهتها ، مع النظام السياسي ــ الاقتصادي ــ الاجتماعي بمجمله ، ليس في مرحلة الشلل الكامل وحسب ، بل في مرحلة التفكك والهريان الكاملين .

ثالثا : ثغرات المواجهة الوطنية في هذه المرحلة ونواقصها

الى جانب هذه النجاحات التي اكتفينا بايراد عناوينها الرئيسية ، تخللت المواجهة الوطنية للمشروع المعادي ، في تلك المرحلة ، جملة من النواقص والثغرات والتقصيرات لا بد من التوقف عندها ، ولو باستعراض مكثف لعناوينها الرئيسية .

١ ـ على الصعيد السياسي ، برزت ثلاث ثغرات اساسية :

أ ـ الثغرة الاولى ، استمرار بروز « الطابع الفلسطيني » طاغيا في المعركة ، خلافا لما كانت تقتضيه مصلحة المواجهة الوطنية ، ومصلحة الثورة الفلسطينية بشكل خاص ، من تقدم الجانب الوطني اللبناني ، في شعاراته وقواه ، الى الصفوف الطليعية في هذه المعركة التي يشكل فيها الدفاع عن الثورة الفلسطينية احدى المهمات الاساسية . وينبغي القول ان المحاولات الدائبة للحركة الوطنية اللبنانية ، في هذا السياق ، لم تكلل دائما بالنجاح ، كما لم تساعد الثورةالفلسطينية في ذلك بشكل صحيح ، بل ظلت مشدودة ، لاعتبارات مختلفة ، الى احتفاظها بمقومات القرار الاساسي ، سياسيا وعسكريا ، بما في ذلك المواجهة المعلنة .

ب ـ الثغرةالثانية ، كان بعض مظاهر التزمت حيال بعض الاطراف والقوى والشخصيات السياسية غير الملتحقة بالمشروع الانعزالي ، وغير المنضويةتحت لواء الحركة الوطنية ، سياسيا وتنظيميا ، وحيال صيغ العمل العريضة ، بمثابة خطأ يقابله خطأ آخر وقع فيه ، بشكل خاص ، بعض اطراف الثورة الفلسطينية فضخم ، اكثر مما ينبغي ، دور تلك القوى ، وحاول اعطاءها حجما اكبر من حجمها ، افادت منه هذه القوى في محاولة تقديم نفسها بديلا عن الحركة الوطنية .

ج ـ الثغرة الثالثة ، هي في عدم التقدير الكامل لجذرية المخطط الامبريالي واهدافه ، وفي التوهم ، احيانا ، بامكانية الوصول معه الى حلول وسط وسريعة ، وبالتالي ، في المبالغة ، من جهة ، بمدى رجحان نسبة القوى لصالح الحركة الوطنية ، ومن جهة ثانية ، ببناء بعض الامال على الدعم العربي المفترض ، ومن جهة ثالثة بالقدرة على استخدام التناقضات العربية .

٢ ـ على الصعيد العسكري ، برزت كذلك جملة من الثغرات ، بعضها اساسي ، تنطلق في مجملها من **الطبيعة الدفاعية للمعركة** . ان ذلك لا يعني ان اعتبار المعركة السياسية ـ العسكرية معركة دفاعية هو اعتبار خاطىء ، بل كان ينبغي الا يمنع ذلك من القيام بمبادرات عسكرية ذات طابع هجومي تكتيكي ضمن الاستراتيجية الدفاعية العامة . ان عدم القيام بذلك فوت الكثير من الفرص ، وادى الى اطالة المعركة بدلا من اختصارها ، والى دفع المزيد من الضحايا بدلا من توفير الدماء والاضرار . وتبرز اهم

الثغرات المنطلقة من هذا الخطأ بالآتي :

أ ـ الثغرةالاولى ، هي في الاعداد نفسه للمعركة ، حيث لم تكن الترتيبات العملية في الاعداد ، تدريبا وتنظيما وتسليحا ، في مستوى القناعة بحتمية لجوء الرجعية الى استخدام العنف المسلح . ولم يقتصر التقصير في الاعداد على الجانب **الكمي** منه ، بل تخطاه الى **النوعية** ، من حيث مستوى التدريب وشكل التنظيم العسكري ونوعية السلاح وطريقة توزيعه ، بما جعل الاولوية في هذا المضمار لنوع من التدريب والتشكيل والتسليح يحمل طابع القتال المحلي والدفاعي ، على حساب نوع آخر مهمته تدريب قوى ضاربة ، ممركزة ، محمولة ، وتسليحها ، وتجهيزها ، لتكون قادرة على المبادرة بفتح هذه المعركة او تلك ، وبحسم هذه المعركة او تلك ، في هذه المنطقة اللبنانية او تلك ، بموجب ما تقتضيه المواجهة العامة .

ب ـ الثغرة الثانية ، المنطلقة من الاعتبار نفسه ، هي ترك مبادرة فتح المعارك وايقافها ، بشكل شبه دائم للخصم . ان الحرص الدائم على عدم توسيع رقعة القتال ، وعلى وقفه باقصر فترة ممكنة ، قد اعطى الخصم افضليات ملحوظة احسن استخدامها ، وادى الى عكس القصد الوطني الشريف من ورائه . ان هذا الحرص كان في محله في بداية المعركة وفي مراحلها الاولى (قبل « الجولة الرابعة ») . غير ان الموقف الصحيح كان يقتضي بعد ذلك ، وفي اطار النهج الدفاعي العام للحركة الوطنية والثورة الفلسطينية ، القيام ببعض المبادرات الهجومية التكتيكية ذات التأثير الحاسم . ان القصور عن ذلك قد قدم للخصم انتصارات سهلة في بعض المناطق لم يقتصر ضررها على الجانب العسكري ، بل تعداها ، خاصة، الى الجانب السياسي المرتبط بمصير المعركة العامة ضد المشروع الانعزالي .ويكفي ان نعطي مثلا اساسيا في هذا المجال يرتبط بالموقف الذي ترك المبادرة للقوى المعادية بفتح معركة تصفية المواقع الوطنية واحدة تلو الاخرى في منطقة المتن الشمالي ، ساحلا وجردا . ان السيطرة على تلك المنطقة لم تكن محسومة ، بعد ، باتجاه اي طرف ، بل كانت تتوفر كل الامكانات الموضوعية والذاتية لحسم ذلك الصراع في غير صالح القوى الانعزالية ومشروعها، مما يجعل من هذه المنطقة مقتلا اساسيا لهذا المشروع ، لو ان القرار السياسي والاعداد العسكري المناسبين قد توفرا لدى القيادة المشتركة للحركة الوطنية ، والثورة الفلسطينية ، فتفتح اذ ذاك ، معركة المتن الشمالي ، ساحلا وجردا ، دفعة واحدة ، « بخطة هجومية ، بدل ان تجري المعارك هناك « بالتقسيط » ، وفق خطة محض دفاعية عن كل موقع بموقعه ... وعندما انتقلت المواجهة الوطنية العسكرية ، في المرحلة التالية ، الى الهجوم في جرود المتن الشمالي وساحله، دفاعا عن تل الزعتر، جاء هذا الانتقال متأخرا .

٣ ـ على الصعيد الجماهيري ، برزت كذلك عدة ثغرات اهمها عدم الاستفادة من الاستعداد الجماهيري المتصاعد لخوض المعركة في تنظيم هذه الجماهير وتجنيدها ،

دفاعا عن نفسها ، وحفاظا على امنها ، وامن مناطقها الوطنية ضد التجاوزات والتعديات التي رافقت المعركة ، واستخداما لطاقاتها وللكفاءات الوطنية المختلفة في تلبية موجبات الصمود الوطني على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والاداري والتنظيمي .

ان هذه الثغرات السياسية والعسكرية والجماهيرية ، بالاضافة الى الاخطاء المسلكية التي جرى التهاون معها ، والحقت ضررا بالغا بسمعة الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية ، لا تقلل من اهمية النجاحات التي احرزتها المواجهة الوطنية اللبنانية – الفلسطينية المشتركة للمشروع الامبريالي – الصهيوني – الرجعي – الانعزالي ، ولا من اهمية القتال البطولي الذي استبسل فيه المناضلون الوطنيون اللبنانيون والفلسطينيون ، مقدمين الوف الشهداء والجرحى ، ولا من اهمية الصمود الجماهيري الرائع ، رغم تشريد عشرات الالوف ، وتهديم الوف المنازل ، وازدياد الصعوبات المعيشية للجماهير ، وتحملها مشاق اكبر التضحيات .

الفصل الثاني

من الوثيقة الدستورية حتى مؤتمري الرياض والقاهرة .. مواجهة الحل الاميركي واوهام «تحسين» شروط هذا الحل في الوقت نفسه

ان هذه المرحلة ، هي دون شك ، اعقد مراحل الازمة واكثرها خطورة . لقد حصل خلالها تباين حاد في الاراء بين القوى التي جابهت ، في المرحلة الاولى ، بشكل مشترك ، المخطط الامبريالي – الصهيوني – الرجعي ، وتطور هذا التباين الى صراع ، ثم الى صدام مسلح بينها . وتغيرت التحالفات ، واعيد خلط الاوراق بشكل كامل . وبدلا من ان يبقى الجهد الوطني والتقدمي كله منصبا ضد التحالف الامبريالي – الصهيوني – الانعزالي ، حصل الصدام بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية من جهة ، وبين سوريا من جهة ثانية ، وتوطدت العلاقات السورية الانعزالية في المقابل ، ثم قفزت العلاقات الانعزالية – الاسرائيلية ، في ظل هذا الوضع ، الى مرحلة عليا ومعلنة من التحالف . وافادت الرجعية العربية افادة كاملة من واقع الصراع على هذه الصورة ،

وحقق المخطط الامبريالي تقدما ملموسا وجديا على ساحتين : الساحة العربية والساحة اللبنانية .

اولا ، ففي المجال العربي ، تم ابرام اتفاقية سيناء ، وانتهت المرحلة « بمصالحة عربية » في مؤتمر الرياض ، جرى تكريسها في مؤتمر القاهرة ، اوقفت على اثرها الحملة ضد اتفاقية الخيانة هذه ، وانتزع السادات من جديد « صك براءة » وظفه في انطلاقته اللاحقة لزيارة اسرائيل وابرام معاهدة الخيانة في كامب دايفيد . وقد تم ذلك باشراف مباشر من الرجعية السعودية ، التي استفادت من الصراع المنهك لكل اطرافه ، سوريا والثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، فمدت يدها ، في ذروة احتدام الصراع وفي ظل اقصى الانهاك لطرفيه الرئيسيين ، لتلعب دور « المنقذ » ولتنجز الصفقة .

ثانيا ، وفي المجال اللبناني ، وتمهيدا للوصول ، عربيا ، الى هذه النتيجة والى ما يرافقها لبنانيا ، جرى تفجير الصراع من جديد بعد الهدنة المؤقتة ، الناجمة عن الوساطة السياسية السورية التي اسفرت عما سمي الوثيقة الدستورية . ودفع هذا الصراع حتى اقصى مداه ، واحبطت كل محاولات الوصول ، سياسيا ، الى حل وسط ، وان كان مؤقتا . واذا كان تفجير الانعزاليين « لحرب الجبل » قد شكل مدخلا لهذه الخطوة ، فالذي دفع هذه الخطوة الى نقطة اللاعودة هو انقلاب ١١ آذار ١٩٧٦ ، هذا الانقلاب « الكاريكاتوري » في مظهره ، كان مأساويا في محتواه واهداف القوى المخططة له .

فقد كرس هذا الانقلاب الفرط النهائي والكامل للجيش ، بما رافقه وتلاه من « حرب الثكنات » ، فالغى الاحتمال بامكانية استخدام جيش موحد ، كأداة لتثبيت اي حل سياسي يتفق عليه ، وفرض ، حكما ، ضرورة اللجوء في المستقبل الى اداة امنية خارجية . كما طرح الانقلاب ، على الصعيد السياسي ، شعار اسقاط رئيس الجمهورية كشعار مباشر (دون ان يضيف اية امكانية مادية لتحقيقه سوى مجرد الاعلان عنه في الاذاعة والتلفزيون) مما فرض على المعركة السياسية والعسكرية ان تتصاعد بوتائر هائلة ، و تضع الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية امام احتمالين لا ثالث لهما : كل شيء او لا شيء . اما الحسم العسكري والسياسي لصالحهما ، واما الهزيمة الكاملة . وامام ادراكهما واقع كون الظروف العربية والدولية لا تسمح لقوى التحالف الوطني اللبناني – الفلسطيني بامكانية الخروج بانتصار ثوري كامل من شأنه ان يقلب موازين القوى رأسا على عقب ، وان يدفع الامور نحو مضاعفات خطيرة ، فقد عمل أصحاب المخطط الامبريالي – الصهيوني – الرجعي على دفع الصراع الى هذا المستوى ، لأن من شأن ذلك تهديد مصير الصراع الوطني في الساحة اللبنانية بالهزيمة الكاملة .

كان ادراك اصحاب المخطط لهذا الواقع ينطلق ، بشكل اساسي ، من معرفتهم ،

دفاعا عن نفسها ، وحفاظا على امنها ، وامن مناطقها الوطنية ضد التجاوزات والتعديات التي رافقت المعركة ، واستخداما لطاقاتها وللكفاءات الوطنية المختلفة في تلبية موجبات الصمود الوطني على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والاداري والتنظيمي .

ان هذه الثغرات السياسية والعسكرية والجماهيرية ، بالاضافة الى الاخطاء المسلكية التي جرى التهاون معها ، والحقت ضررا بالغا بسمعة الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية ، لا تقلل من اهمية النجاحات التي احرزتها المواجهة الوطنية اللبنانية – الفلسطينية المشتركة للمشروع الامبريالي – الصهيوني – الرجعي – الانعزالي ، ولا من اهمية القتال البطولي الذي استبسل فيه المناضلون الوطنيون اللبنانيون والفلسطينيون ، مقدمين الوف الشهداء والجرحى ، ولا من اهمية الصمود الجماهيري الرائع ، رغم تشريد عشرات الالوف ، وتهديم الوف المنازل ، وازدياد الصعوبات المعيشية للجماهير ، وتحملها مشاق اكبر التضحيات .

الفصل الثاني

من الوثيقة الدستورية حتى مؤتمري الرياض والقاهرة .. مواجهة الحل الاميركي واوهام «تحسين» شروط هذا الحل في الوقت نفسه

ان هذه المرحلة ، هي دون شك ، اعقد مراحل الازمة واكثرها خطورة . لقد حصل خلالها تباين حاد في الاراء بين القوى التي جابهت ، في المرحلة الاولى ، بشكل مشترك ، المخطط الامبريالي – الصهيوني – الرجعي ، وتطور هذا التباين الى صراع ، ثم الى صدام مسلح بينها . وتغيرت التحالفات ، واعيد خلط الاوراق بشكل كامل . وبدلا من ان يبقى الجهد الوطني والتقدمي كله منصبا ضد التحالف الامبريالي – الصهيوني – الانعزالي ، حصل الصدام بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية من جهة ، وبين سوريا من جهة ثانية ، وتوطدت العلاقات السورية الانعزالية في المقابل ، ثم قفزت العلاقات الانعزالية – الاسرائيلية ، في ظل هذا الوضع ، الى مرحلة عليا ومعلنة من التحالف . وافادت الرجعية العربية افادة كاملة من واقع الصراع على هذه الصورة ،

وحقق المخطط الامبريالي تقدما ملموسا وجديا على ساحتين : الساحة العربية والساحة اللبنانية .

اولا ، ففي المجال العربي ، تم ابرام اتفاقية سيناء ، وانتهت المرحلة « بمصالحة عربية » في مؤتمر الرياض ، جرى تكريسها في مؤتمر القاهرة ، اوقفت على اثرها الحملة ضد اتفاقية الخيانة هذه ، وانتزع السادات من جديد « صك براءة » وظفه في انطلاقته اللاحقة لزيارة اسرائيل وابرام معاهدة الخيانة في كامب دايفيد . وقد تم ذلك باشراف مباشر من الرجعية السعودية ، التي استفادت من الصراع المنهك لكل اطرافه ، سوريا والثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، فمدت يدها ، في ذروة احتدام الصراع وفي ظل اقصى الانهاك لطرفيه الرئيسيين ، لتلعب دور « المنقذ » ولتنجز الصفقة .

ثانيا ، وفي المجال اللبناني ، وتمهيدا للوصول ، عربيا ، الى هذه النتيجة والى ما يرافقها لبنانيا ، جرى تفجير الصراع من جديد بعد الهدنة المؤقتة ، الناجمة عن الوساطة السياسية السورية التي اسفرت عما سمي الوثيقة الدستورية . ودفع هذا الصراع حتى اقصى مداه ، واحبطت كل محاولات الوصول ، سياسيا ، الى حل وسط ، وان كان مؤقتا . واذا كان تفجير الانعزاليين « لحرب الجبل » قد شكل مدخلا لهذه الخطوة ، فالذي دفع هذه الخطوة الى نقطة اللاعودة هو انقلاب ١١ آذار ١٩٧٦ ، هذا الانقلاب « الكاريكاتوري » في مظهره ، كان مأساويا في محتواه واهداف القوى المخططة له .

فقد كرس هذا الانقلاب الفرط النهائي والكامل للجيش ، بما رافقه وتلاه من « حرب الثكنات » ، فالغى الاحتمال بامكانية استخدام جيش موحد ، كأداة لتثبيت اي حل سياسي يتفق عليه ، وفرض ، حكما ، ضرورة اللجوء في المستقبل الى أداة امنية خارجية . كما طرح الانقلاب ، على الصعيد السياسي ، شعار اسقاط رئيس الجمهورية كشعار مباشر (دون ان يضيف اية امكانية مادية لتحقيقه سوى مجرد الاعلان عنه في الاذاعة والتلفزيون) مما فرض على المعركة السياسية والعسكرية ان تتصاعد بوتائر هائلة ، و تضع الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية امام احتمالين لا ثالث لهما : كل شيء او لا شيء . اما الحسم العسكري والسياسي لصالحهما ، واما الهزيمة الكاملة . وامام ادراكهما واقع كون الظروف العربية والدولية لا تسمح لقوى التحالف الوطني اللبناني – الفلسطيني بامكانية الخروج بانتصار ثوري كامل من شأنه ان يقلب موازين القوى رأسا على عقب ، وان يدفع الامور نحو مضاعفات خطيرة ، فقد عمل أصحاب المخطط الامبريالي – الصهيوني – الرجعي على دفع الصراع الى هذا المستوى ، لأن من شأن ذلك تهديد مصير الصراع الوطني في الساحة اللبنانية بالهزيمة الكاملة .

كان ادراك اصحاب المخطط لهذا الواقع ينطلق ، بشكل اساسي ، من معرفتهم ،

حدود الموقف السوري وامكاناته . فهناك التهديد الاسرائيلي بالتدخل العسكري اذا رجحت نسبة القوى لصالح الحسم الوطني . وهناك الحماية الاميركية لهذا التهديد . وهناك اشاعة مناخ عربي عام بامكانية الوصول الى « تسوية معقولة » لأزمة الشرق الاوسط ، تقوم على اساس « تحسين » شروط الحل الاميركي بما يضمن وصول التسوية الى ما يجعلها تتصف بالحد الادنى من مواصفات « العدل » .

لقد عملت كل الاطراف على ولوج باب التسوية هذه وهي تحمل اكبر قدر ممكن من الاوراق ، علها بذلك ، تستطيع تحسين شروط هذه التسوية في صالحها . وفي الساحة اللبنانية تكمن الورقة الاساسية في اللعبة : ورقة الثورة الفلسطينية . وقد اضيف اليها ورقة التحكم بالازمة اللبنانية .

ثالثا ، لقد بدا عمليا ، وايا كانت النوايا والتصريحات ، والمواقف الحقيقية والمعلنة ، ان نهج الحركة الوطنية اللبنانية يتخطى حدود الصراع بين القوى المتسابقة على الاوراق الرابحة في الساحة اللبنانية . وتحولت نقطة التقاطع والتوافق في الموقف الوطني اللبناني ، والفلسطيني ، والسوري التي قام على اساسها اللقاء في المرحلة الاولى ضد نهج الحل الاستسلامي ، الى نقطة افتراق يتسع معها التباين بين الخطوط المتقاطعة كلما سنحت الظروف الموضوعية والذاتية اللبنانية لاحد هذه الخطوط بالاندفاع بسرعة اكبر ، او كلما فرضت عليه ذلك . وبالمستوى نفسه ، تتقارب الخطوط المعاكسة المتصادمة بينها في المرحلة الاولى ، لتصل الى نقطة تقاطعها والتقائها .

ان اندفاع الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية في آلية الصراع الداخلي ، وتحقيق انتصارات هامة ، نتيجة هذا الاندفاع (الوصول عسكريا ، الى مشارف بكفيا ، والسيطرة على ٨٢٪ من المناطق اللبنانية ، والهيمنة الكاسحة سياسيا ..) كانا عند البعض سببا ، وعند البعض الآخر ذريعة ، لرؤية « الخطر الاساسي » في مسار الحركة الوطنية اللبنانية ، في المشروع الوطني اللبناني . فرجع المشروع الانعزالي الى الظل ، واغفل خطره ، وجرى تنسيق المواقف معه ، حتى انه شكل ، بالنسبة للرجعية العربية ، صمام امان يحول دون انتصار كاسح لليسار ، جرى تضخيم احتمالاته ، كما جرى تضخيم رغبة الحركة الوطنية وامكاناتها في انتزاعه . وكانت الرجعية العربية تخشى مثل هذا الانتصار الذي يعطي الثورة الفلسطينية قاعدة صلبة متينة ويجعل « ورقتها » في يدها هي ، ويسمح لها بممارسة قرارها الوطني الفلسطيني المستقل دون اية ضغوط . كما يعطي الحركة الوطنية اللبنانية فرص فرض حل سياسي وطني تقدمي ديمقراطي ، ينقل الساحة اللبنانية من كونها نقطة الضعف في المواجهة العربية لاسرائيل ، الى احدى حلقات القوة الاساسية في هذه المواجهة .

رابعا ، ان التقاطع بين مسار القوى التي اصطدمت معها الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية لم يكن يعني التطابق ، بل احتفظ كل من الخطوط بمنطلقاته وبافقه الخاص

(وهو الامر الذي يفسر العودة الى التناقض والتباعد والصدام فيما بعد) غير انه شكل، باصطدام الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية به ، في نقطة تجليه ، بداية مرحلة النكسة العسكرية والسياسية ، وبداية مرحلة النهوض والتقدم الجديدين للمشروع الانعزالي — الصهيوني في الساحة اللبنانية .

وانتقلت القوى الانعزالية التي فجرت حرب الجبل ، الى الهجوم في معركة تل الزعتر والنبعة ، وفي الشمال . وبدأت بفتح معركة الجنوب . وخاضت الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية اقسى مجابهة على كل الجبهات ، في ظل حصار محكم برا وبحرا وجوا . وتصاعد القتال بين القوات المشتركة وبين القوات السورية في ظل نسبة قوى شديدة الخلل ضد صالح الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية . واستمر هذا القتال تحت شعار الصمود ، قتالا سياسيا ، اعتراضيا ، ودفاعيا ، من موقع الى موقع .

وركب التحالف الانعزالي الموجة ، محاولا توظيف نكسات الحركةالوطنية انتصارات لصالحه .

وفي ظل هذا ، التقاطع ، جرت معركة رئاسة الجمهورية ، وفرض على البلاد ، رئيس يشكل ، بشخصه ونهجه وظروف انتخابه ، محصلة التحالفات السياسية التي اتت به آنذاك ، اكثر منه رمزا لمشروع حل وطني متوازن للازمة .

وفي ظل هذا التقاطع ، عقد مؤتمرا الرياض والقاهرة اللذان شكلا حلا مؤقتا ، استمر باستمرار تقاطع المواقف الذي اقر في ظله ، ونسف بمجرد عودة المواقف هذه الى الافتراق .

في ذروة هذا التقاطع ، استشهد القائد المناضل الوطني البارز كمال جنبلاط ، وتعرضت الحركة الوطنية اللبنانية لاقسى امتحان عرفته في تاريخها .

خامسا ، اذا كنا ، في معالجتنا اليوم هذه المرحلة الشديدة الخطورة ، نعيد التأكيد على ان كل اطراف المواجهة الوطنية للمخطط الامبريالي — الصهيوني — الرجعي — الانعزالي قد اخطأت ، فلا نستهدف من ذلك مجرد تسجيل واقع تاريخي ، او البحث عن مخرج معين . ان ما يهمنا في هذا السياق هو المستقبل ، وهو ما ينبغي ان تستنتجه كل الاطراف من عبر تجعلها قادرة على عدم تكرار الوقوع في اخطاء الماضي ، وعلى المتابعة الافضل للنضال في المستقبل .

ولا نعفي انفسنا ، كحزب وكحركة وطنية ، من المسؤولية . ونحن نسارع الى التأكيد اننا قد وقعنا في اخطاء تكتيكية ضمن اطار نهج استراتيجي سليم ، اما اخطاء الاخرين فكانت استراتيجية ، جرى خلالها تسجيل بعض المواقف التكتيكية الصحيحة .

وفي معالجتنا هذه الاخطاء ، لا نجد مبررا للتوقف عند التفاصيل الثانوية ، كالوثيقة الدستورية ، والموقف منها ، او كبعض التصريحات غير الدقيقة ، وبعض الكتابات التي املتها آلية المعركة بالذات . فلا الحركة الوطنية فجرت « حرب الجبل » و « معركة تل الزعتر »،ولا الحركة الوطنية رفضت الوثيقة الدستورية ، ولا كانت الوثيقة الدستورية مشروع حل .

ولا الحركة الوطنية عملت انقلاب الاحدب ، ولا هي التي لم تحل دون وقوعه ، ولا هي التي « فرطت » الجيش ، بل هي ظلت معارضة حتى النهاية لمثل هذا العمل .

ولا الحركة الوطنية عرقلت تشكيل الحكومة المتوازنة ، وطنيا ، واعاقت اي حل وسط ممكن ، او حالت دونه .

لقد احتفظت الحركة الوطنية بنهج استراتيجي سليم ، بتمسكها بالمواقف الاساسية التالية :

١ ـ عدم الوقوع ضحية الوهم بامكانية الوصول الى « حل عادل » لازمة الشرق الاوسط ، في ظل نسبة القوى الاقليمية الراجحة كليا لصالح العدو . واعتبارها الدائم والثابت ان الوصول الى مثل هذا الحل انما هو رهن بالخروج النهائي من دائرة الرهان على الحل الاميركي ، والعمل الجاد لتغيير نسبة القوى لصالح حركة التحرر الوطني للشعوب العربية . وقد تصدى حزبنا ، والاتجاه العام الغالب في الحركة الوطنية ، للنهجين الخاطئين حيال هذا الموضوع ، الاستسلامي والرفضي الكلامي ، كما تصدى لاساس الحل الاستسلامي التصفوي لازمة الشرق الاوسط .

وما ان انتهى مؤتمر الرياض ، ثم مؤتمر القاهرة ، من اعماله ومقرراته ، حتى بدأ الوهم حول الحل يتضاءل ليتكشف في النهاية ، وفي كامب دايفيد ، ان هذا الحل الاميركي ، وليس من حل سواه . انه نهج تقديم التنازلات المسبقة لاسرائيل ، دون مقابل ، عن كل شيء ، حتى يقبل بولوج بابه . ولا فائدة من محاولة جمع اوراق اضافية ، في ظل وضع يطلب من الطرف العربي الراغب في الحل ان يتخلى عن كل اوراقه اصلا .

٢ ـ ان المشروع الصهيوني ـ الانعزالي ، كجزء من المخطط الامبريالي العام ، هو الخطر الاساسي الوحيد الذي يجابهه لبنان ، وتجابهه الامة العربية في لبنان . وهذا المشروع ، بطبيعته وبقواه وبالدور المرسوم له ، لا يقبل انصاف الحلول ، ولا يعالج بالمهادنة والتطمينات . فاما ان يهزم ، واما ان يهزم . ان مهادنة اطراف المشروع الانعزالي لا تمنع التقسيم ، ولا تعيق ان ينحو لبنان منحى صهيونيا ، ولا توفر « حماية » تجعل هذه الاطراف بغنى عن البحث عن حمايات اخرى ، بما فيها الحماية الاسرائيلية . ان المهادنة هي المظلة التي يستظلها المشروع الانعزالي ليوطد تحالفه مع

اسرائيل وارتباطه بها ، وليعمق نهجه التقسيمي على طريق انقضاضه على كل لبنان ، للهيمنة عليه وتغيير هويته العربية وربطه « مصيريا » بالكيان الصهيوني . وهذا الانتقال الاكثر جرأة ، بل الاكثر وقاحة ، الى التحالف مع العدو الصهيوني ، يزيد من فرص التدخل الاسرائيلي المباشر وامكانياته في الازمة اللبنانية ، ولا يخففها ، كما انه يعزز موقع الامبريالية ولا ينتقص منه .

٣ ـ ان هذا المشروع الانعزالي ، ليس معاديا للشيوعية فحسب ، ولا للفلسطينيين وحدهم . انه النقيض الكامل لكل وجود وطني ، للمسلمين ، كل المسلمين ، للاكثرية الساحقة من المسيحيين . للعرب بعامة ، ولسوريا بخاصة. واذ يركز ، في مرحلة من مراحل تقدمه ، على الخطر « الفلسطو ـ شيوعي » ، فلكي يحاول ازالة عقبة رئيسية تحول دون انتصاره ، حتى اذا ما تمكن منها ، تابع انقضاضه على مختلف الاطراف الاخرى . ان الحركة الوطنية ، ان اليسار ، ان الشيوعية ليست خطرا على لبنان وعلى العرب في لبنان . انها ،بالعكس تماما ، ضمانة لدرء الخطر عن لبنان وعن العروبة في لبنان . وكذلك الوجود المسلح الفلسطيني ، والتحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني .

٤ ـ ان احباط هذا المشروع هو رهن بميزان القوى الداخلية في لبنان ، بين التيار الانعزالي ، وبين القوى المدافعة عن وحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وتطوره الديمقراطي . وعلى قاعدة تفوق حاسم لقوى وحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وتطوره الديمقراطي ، يمكن للدعم العربي الوطني ، وللدعم العالمي الديمقراطي ان يفعل فعله الايجابي بمساندة هذه القوى الداخلية ، وبموازاة التدخل الامبريالي والصهيوني بثقل مواز يستطيع ان يشل ، او ان يخفف ، قدر الامكان ، من فعله السلبي .

٥ ـ ان قتال الوطنيين اللبنانيين ،والثورة الفلسطينية ، ضد الادوات اللبنانية للمخطط الامبريالي ـ الصهيوني ، هو اسهام كبير يخدم كل وطني عربي . ومعركة شعب لبنان ضد التآمر الامبريالي ـ الصهيوني ، ليست « ملهاة » للعرب عن معركة فلسطين وعن معركة احباط الحل الاميركي . انها معركة اساسية من اجل فلسطين ، من اجل احباط الحل الاميركي ـ الصهيوني ـ الساداتي .وهي جديرة بكل دعم ومساندة .

لقد جاءت تجربة الحياة نفسها تؤكد صحة هذه الحقائق الثابتة في نهج الحركة الوطنية ، وفي نهج الحزب ، كما جاء شبه الاجماع اللبناني والعربي ، واجماع قوى التحرر والديمقراطية والسلم في العالم ، ينصف الحركة الوطنية اللبنانية ويعيد اليها حقها .

سادساً ، اين اخطأت الحركة الوطنية اذن ؟

ان الخطأ الاساسي يكمن في عدم بذل كل الجهود الممكنة ، او اعتماد التكتيك المناسب ، لمحاولة تفادي التصادم ، لا سيما المسلح ، مع سوريا . وربما كان بامكان

مواقف مرنة تحمل تنازلات جزئية ، وتحاول الاستفادة من الوقت . وتترك للتطورات العربية ان تتفاعل اكثر ، وللموقف المسدود امام شروط تحسين الحل ان يبرز بمزيد من الوضوح ، وللتصلب الانعزالي ان ينكشف اكثر ، وللجهود الدولية الصديقة الخلصة مجالا للفعل ، ربما كان بامكان مثل هذا التكتيك المرن والطويل النفس ان يؤخر الصدام لاكبر فترة ممكنة ، او ان يحول دونه .

كان ينبغي على الحركة الوطنية ان تستفيد من عوامل الوقت لتعزز وترسخ انتصاراتها ومكاسبها ، وان تبذل جهودا اكبر لتحبط مؤامرة اظهارها عقبة امام حل الازمة اللبنانية ، واداة توتير واستفزاز وتصعيد ، وهي مؤامرة قلبت الحقائق وزورت الوقائع ، مستندة الى بعض المظاهر غير الاساسية في مواقف الحركة الوطنية ، وليس الى جوهر موقفها . ولم يكن للحركة الوطنية مصلحة ، في ظل نسبة القوى الاقليمية المحيطة ، ان يرتقي الصراع الى مستوى انحصار نتائجه في احتمالين : كل شيء ، او لا شيء .

ان ذلك كله لا يطال مسألة التضامن الكامل مع الثورة الفلسطينية ، كاختيار حاسم ونهائي في مطلق الظروف . وسيبقى الموقف الوطني اللبناني المتفاني دفاعا عن الثورة الفلسطينية اهم مواقف الحركة الوطنية اللبنانية والجماهير الوطنية اللبنانية ، واكبر انجازاتها . وسيظل موقف الشيوعيين اللبنانيين من الثورة الفلسطينية ، في اخطر مراحل التآمر عليها ، ابرز انتصارات سياستهم ومكاسبها . وسيبقى موقف الشيوعيين اللبنانيين من وحدة القوى الوطنية اللبنانية هو الموقف السليم الذي لم يكن من مجال لموقف سواه . وقد بذل الشيوعيون اللبنانيون كل جهد ممكن لتفادي الوصول الى التصادم بين اطراف المواجهة الوطنية العربية . واستمروا في محاولاتهم حتى لحظة وقوع الصدام ، فكان اختيارهم الحاسم التلاحم مع الثورة الفلسطينية و تعزيز وحدة القوى التقدمية اللبنانية .

وسيظل للقتال البطولي للحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية ، وخوضهما اكبر معارك الصمود ، جنبا الى جنب مع جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني ، سيظل لهذا القتال المعمد بدماء الوف الشهداء دوره الطليعي في اعاقة الحل الاميركي وفضح قواه ، وفي كشف خطأ الوهم بتحسينه وكشف مخاطره ، وسيبقى منارة تضيء طريق الكفاح المستمر من اجل تحقيق اهداف حركة التحرر الوطني العربية .

ان الاخطاء التكتيكية التي تحدثنا عنـها، و النواقص الاخرى ، العملية ، في طريقة ادارة المعركة السياسية والعسكرية لا تقلل من اهمية هذه المخاطر . وابرز هذه النواقص هي ذاتها التي تحدثنا عنها فيما يتعلق بالمرحلة الاولى من المجابهة ، وهي ، ايضا ، التأخر في تشكيل الاطر التنظيمية القادرة على تأمين موجبات الصمود في المعركة (الادارة المدنية) . والاهتمام بامن المواطنين ، والحد من الاعتداءات عليهم (الامن

الشعبي) وعدم النجاح في معركة الاستفادة من الجانب الوطني في الجيش ، ومن تطوير الظاهرة الايجابية لرفض قسم من الضباط الوطنيين وعدد واسع من صفوف الضباط والجنود الانجرار مع المشروع الانعزالي المعادي للجماهير الشعبية وللحركة الوطنية والثورة الفلسطينية وانضمامهم الى صفوف القوى المعادية للمشروع الانعزالي ، مع ما كان يقتضيه ذلك من رص لصفوف هذه الاوساط وتحويلها الى ذراع عسكري اساسي للحركة الوطنية ، بدلا من تركها تقع ضحية الفوضى والمزايدات ومحاولات الاحتواء العربي ، والانصراف الى اعمال اخرى لم يكن القتال على المحاور اهمها .

سابعاً ، غير ان الحركة الوطنية اللبنانية قد كدست تجربة نضالية هائلة الغنى في مختلف المجالات السياسية ، والعسكرية ، والادارية ، والاجتماعية ، والامنية . وارتقت بوحدة نضالها الى مستوى ارفع . كما تعمق التضامن الكفاحي بين اطرافها ، نتيجة القتال المشترك ، وجابهت بشكل موحد ، كافة الضغوط .

لقد عززت الحركة الوطنية اللبنانية علاقاتها مع الفصائل الاخرى في حركة التحرر الوطني العربية ، واصبحت ، على صعيد الهيئات والمنظمات والاحزاب التقدميـة العربية ، تتمتع باحترام واسع . ووطدت علاقاتها مع العراق الذي قدم لها دعما سياسيا وماديا ملموسا ساعدها في تخطي عدد من الصعوبات . كما وطدت علاقاتها مع الجزائر واليمن الديمقراطية وليبيا ،ووسعت اتصالاتها الشعبية والرسمية العربية بشكل ملحوظ .

وحظيت الحركة الوطنية اللبنانية بعطف ودعم عالميين تقدمين من مختلف القوى الثورية والتقدمية . وتوطدت علاقات التحالف مع الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان المنظومة الاشتراكية ، ومع الاحزاب الشيوعية وقسم من الاحزاب الاشتراكية في اوروبا ، ومع حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

وقامت في كل انحاء العالم حملة واسعة من التضامن مع الشعبين اللبناني والفلسطيني ، ومع الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية ، بلغت ذروتها اثناء معركة تل الزعتر البطولية ، ورافقتها ادانة شاملة للهمجية الفاشية وللمؤامرة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني . وقد لعب دورا بارزا في هذه الحملة الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الايطالي ، وسائر الاحزاب الشيوعية الشقيقة .

ثامناً ، لا بد من التوقف الخاص عند الدور الهام الذي لعبه الاتحاد السوفياتي . ففي ظل وضع معقد نجح فيه المستعمرون في تفجير التناقض بين الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية ، وبين سوريا، ابدى الاتحاد السوفياتي ، على الدوام ، مع دعمه الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية، رأيه الحازم في اهمية وحدة موقف القوى الوطنية والتقدمية على الصعيد العربي . ومارس دورا فعالا في محاولة وضع حد للتصادم المؤسف

والمدمر بين اطراف الصف الوطني العربي . لقد انطلق الاتحاد السوفياتي في ذلك من موقفه المبدئي الثابت في حرصه على مصلحة الشعوب العربية ، بما فيها الشعب السوري واللبناني والفلسطيني . وظل ينظر ، ويدعو القوى الوطنية العربية الى النظر ، في الخطر الرئيسي المتمثل بالمخطط الامبريالي – الصهيوني – الرجعي العربي ، العامل لانجاز صفقة منفردة تحمل تخليا كاملا عن الحقوق العربية المشروعة ، لا سيما عن حقوق الشعب الفلسطيني . وقد وجدت الحركة الوطنية اللبنانية في الاتحاد السوفياتي حليفا صادقا ، مفعما بروح المسؤولية ، شديد القلق على مصير النضال الوطني اللبناني والفلسطيني ، وشديد الحرص على تمكن هذا النضال من ان يجتاز ، بنجاح ، اخطر مرحلة من مراحله .

الفصل الثالث

من مؤتمري الرياض والقاهرة حتى زيارة السادات لأسرائيل

اثر مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة ، ودخول قوات الردع العربية الى سائر المناطق اللبنانية ، اعتمدت الحركة الوطنية نهج « انكفاء طوعي » ظل مستمراً حتى استشهاد المناضل كمال جنبلاط ، ليبدأ النهوض الشعبي والوطني مع ذكرى الاربعين لاستشهاده .

ان هذه السياسة الواعية التي املتها ظروف النكسة استندت ، الى تحليل علمي وواقعي لطبيعة الصراع اكد ، بما لا يقبل الجدل ، وبثقة لا تتزعزع ، قدرة الحركة الوطنية اللبنانية ، والثورة الفلسطينية ، على اجتياز الظروف الصعبة ، بنجاح ، للانطلاق ، لاحقاً ، بخطى متقدمة على طريق متابعة نضالهما التحرري .

وقد توقف حزبنا ، في تقرير اللجنة المركزية في شهر شباط عام ١٩٧٧ ، عند هذه المرحلة بدقة ، عارضاً اهداف الحركة الوطنية في هذه السياسة ، وراسما التوقعات التي رآها آتية في المستقبل ، بما يسمح « باستنهاض الحزب ، لاستنهاض الحركة الوطنية واستنهاض الجماهير » .

وقد انطلق الحزب ، في موقفه هذا ، من واقع التعارض الموضوعي في المواقف بين اطراف التحالف غير الطبيعي ، في المرحلة الماضية ، ليؤكد ان هذا التعارض سيتحول ، حكما ، الى تصادم . واستند الحزب عربيا في ذلك ، بحق ، الى قناعته الراسخة

بحتمية انسداد الافق امام نهج تحسين شروط التسوية الاميركية وبروز الشروط الاميركية – الاسرائيلية التي لم تتمكن سوريا من تلبيتها .

كما استند ، داخليا ، الى كون نسبة القوى الجديدة التي اختلت بشكل قوي لصالح المشروع الانعزالي ، ستدفع برؤوس هذا المشروع الى الانتقال ، بقفزة جديدة ، الى تحقيق كامل اهدافهم ، بما يجعلهم حتما ، على تناقض مع اوسع القوى الوطنية في الداخل ، ومع اوسع اوساط الرأي العام العربي ، وعلى تصادم مع سوريا .

وحيال المخاطر المختلفة التي كان يواجهها الوضع الوطني ، حدد الحزب بوضوح الخطر الرئيسي في المشروع الصهيوني – الانعزالي ، والمهمة الرئيسية في اعادة تجميع كل القوى ضد هذا المشروع .

وناضل الحزب والحركة الوطنية ، بدأب وصلابة ، وعناد ، من اجل تركيز هذه الحقيقة ، والوصول الى النتيجة المترتبة عليها . وقد وجد هذا النضال صعوبات كبيرة ، واستمر يصطدم بالاوهام حينا ، وبالمكابرة احيانا ، وبالاقرار الصحيح بالوقائع الموضوعية تارة ، مع استمرار الخلاف الحاد حول اسس المجابهة الوطنية ووسائلها ، تارة اخرى .

وظل هذا الصراع على اشده حتى جاءت زيارة السادات لاسرائيل ، وما رافقها من تصعيد في التحرك الانعزالي الداخلي ، فشكلت ، بذاتها ، انتصارا لوجهة نظر الحركة الوطنية ، وتحديا دفع اطراف الصف الوطني اللبناني والعربي الى ضرورة مواجهته بشكل موحد .

ويمكن ان نتوقف ، في هذه المرحلة ، عند عدة موضوعات اساسية اهمها :

١ – الصراع حول تنفيذ مقررات الرياض والقاهرة .

٢ – تفجير الصراع في الجنوب ، وتصعيده (سعد حداد) .

٣ – اغتيال كمال جنبلاط .

٤ – كشف المخطط الانعزالي عن كامل اهدافه ، وبدء الصدام مع قوات الردع .

٥ – السلطة الشرعية والمشروع الانعزالي .

٦ – نهج الحركة الوطنية في هذه المرحلة .

اولا ، الصراع حول تنفيذ مقررات الرياض والقاهرة

اذا كانت مقررات مؤتمر الرياض ، التي جرى تثبيتها في مؤتمر قمة القاهرة ، قد

شكلت « مصالحة عربية » ذات طبيعة رجعية ، فهي قد تضمنت ، في جانبها اللبناني ، ناحية سلبية واخرى ايجابية . وكان من شأن الصراع اللاحق حول وجهة تنفيذها في الساحة اللبنانية ان يحسم انحيازها لأحدى هاتين الناحيتين . ففي مقابل فرض التغطية الرجعية العربية للمهمة السورية في لبنان ، وتشكيل لجنة رباعية مصرية ، سعودية ، كويتية ، سورية ، للاشراف على تنفيذ المقررات ، وتكريس « الزعامة الاحادية » لرئيس الجمهورية اللبنانية في الاشراف على قوات الردع العربية (وهو تكريس له مغزاه اللبناني الخاص كما هو معلوم) ، واجهاض النهوض الوطني اللبناني والفلسطيني ، ودق اسفين جدي في العلاقات بين الطرفين ، وسوى ذلك من الجوانب السلبية ، تضمنت مقررات الرياض والقاهرة جوانب ايجابية فرضها الصمود البطولي في الساحة اللبنانية ، اهمها التأكيد على « اتفاقيات القاهرة » ، في مجال العلاقة اللبنانية الرسمية ـ الفلسطينية ، والاقرار العام بوحدة لبنان وعروبته ، والدعوة الى وقف القتال ، ووضع حد للنزيف الدموي الذي كان قد وصل الى ذروته .

وقد كشفت محاولات تطبيق هذه والمقررات عن استمرار التناقض في مواقف الاطراف التي شاركت باتخاذها ، وعن تحول هذا التناقض الى صراع حاد .

١ ـ لقد رفعت الحركة الوطنية اللبنانية شعار « الحل المتوازن » في مسألة دخول قوات الردع العربية في قضية الجنوب التي جرى تفجيرها « بوتائر ، كبرى ، بمجرد وقف القتال في الساحة الداخلية اللبنانية . كما رفعت الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية شعار « الالتزام باتفاقيات القاهرة » ، نصا وروحا ، في ما يتعلق بالجانب الفلسطيني . ولم تتمسك الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية بأي من مظاهر السيطرة العسكرية والامنية والادارية على المناطق التي كانت تحت اشرافها اثناء المجابهة العسكرية ، بل على العكس ، جرى التركيز على شعار استعادة السلطة الشرعية نفوذها وسيطرتها على كامل الاراضي اللبنانية .

واذا كان هذا النهج الواقعي والمرن قد ميز سلوك الحركة الوطنية اللبنانية ، فجعلها تتفادى التصادم مع الحل الرجعي العربي في فترة اندفاعه ، القصوى ، وهو الامر الذي كانت الرجعية العربية والقوى الانعزالية تتمناه ، فان هذا النهج قد ساعد في كشف نوايا الرجعية العربية والفريق الانعزالي الداخلي .

٢ ـ لقد انصب جهد اطراف الرجعية العربية الممثلة في « اللجنة الرباعية » على محاولة الوصول الى صيغ ملغومة ، للاتفاق حول الوجود الفلسطيني ، تسمح باعادة التصادم بين الثورة الفلسطينية وسوريا التي ستناط بها مهمة التنفيذ ، لتستمر الرجعية العربية في لعب دور الوساطة ، بما يمكنها من احكام السيطرة على الفريقين . ولعب رئيس الجمهورية اللبنانية دورا بارزا في محاولة انجاح اهداف الرجعية العربية . ومارس الفريق الانعزالي كامل ضغطه من اجل تحويل مقررات الرياض والقاهرة الى

تصفية عملية للوجود الفلسطيني ،والى ضرب كامل لمواقع الحركة الوطنية اللبنانية ،والى تثبيت لمواقعه التقسيمية ، سياسيا وعسكريا واداريا .

وتحت المظلة الاميركية ، برز الضغط الرجعي العربي ـ الانعزالي ليحاول الالقاء بثقله على سوريا لدفعها الى تحقيق هذه الصيغة الرجعية ـ الانعزالية ، لمقررات الرياض والقاهرة .

٣ ـ لقد شهدت البلاد فترة من الصراع السياسي الذي تخللته الاصطدامات العسكرية حول اطر المخيمات ، وانتهى الصراع هذا « باتفاقية شتورا » فاتضحت الحدود التي يمكن لمحصلة القوى في الوضع العربي آنذاك ان تصل اليها .

لقد شكلت « اتفاقية شتورا » بغض النظر عن نصوصها ، اطارا لاعادة تركيز العلاقة بين الثورة الفلسطينية وسوريا في اتجاه التفاهم واعادة التنسيق بينهما في الاطار العربي العام ، وفي الامور الاساسية للمجابهة الوطنية في الساحة اللبنانية .

وبعد تنفيذ المرحلتين ، الاولى والثانية ، من « اتفاقية شتورا » بنجاح ، انتصب الموقف الانعزالي ـ الاسرائيلي عاريا ليوقف تنفيذ المرحلة الثالثة على ارض الجنوب ، وليمارس دورا مكشوفا في اعادة فتح ملف الساحة اللبنانية بمجمله ، بما يخدم المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي العربي ـ الانعزالي كاملا .

لقد توافق ذلك مع المفاوضات التي كانت تجري ، سرا ، تمهيدا لزيارة السادات لاسرائيل ، ومع اعلان الرئيس المصري عزمه على زيارته الخيانية .

ثانيا ، تفجير الصراع في الجنوب

١ ـ بمجرد دفع الازمة اللبنانية على طريق « الحل العربي » ارتقى العامل الاسرائيلي المباشر في الازمة الى ذروته بتفجير حرب الجنوب . ان الموقع الخاص للجنوب ، في المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الانعزالي ، قبل اندلاع الحرب الاهلية ، واثناءها ، برز الى الصدارة بعد مقررات الرياض والقاهرة . فقد دفعت اسرائيل بعملائها الاحرار والكتائب ، كميليشيات وكعناصر من الجيش بقيادة الخائنين سعد حداد وسامي الشدياق ، الى توسيع القتال في الشريط الحدودي ضد القرى والمواقع الوطنية . وبدلا من فتح الطريق الدولي من النبطية ـ الى القليعة ـ مرجعيون ـ دمشق . كما نصت مقررات الرياض ، تمت محاصرة مرجعيون والانقضاض عليها ثم على عدد من المواقع الاخرى . وقفز الموقف الاسرائيلي راسما « الخط الاحمر » امام امتداد قوات الردع العربية ، مانعا هذه القوات من التوجه الى جنوب الزهراني .

ونشأت حالة قتالية عامة في الجنوب بين اسرائيل وعملائها من جهة ، وبين الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية من جهة اخرى . ورغم استمرار ظروف التقييد العام لحرية

الحركة بالنسبة للحركة الوطنية والثورة الفلسطينية ، تمكنت القوات المشتركة من خوض معارك بطولية في مواجهة محاولات الامتداد الاسرائيلية المغطاة ببرقع انعزالي محلي ، حتى كان العدوان الاسرائيلي الشامل في ١٦ آذار عام ١٩٧٨ .

٢ ـ ان تفجير الصراع المسلح في الجنوب بعد مقررات الرياض والقاهرة قد شكل عامل الضغط الاميركي ـ الاسرائيلي الاساسي على « المهمة العربية » في لبنان ، في محاولة دفعها لتصفية الوجود الوطني الفلسطيني بشكل خاص . كما شكل قدما اسرائيلية راسخة في الارض اللبنانية ، يسمح لها بالتدخل المكشوف والمباشر في شؤون لبنان ، وقاعدة محمية للمشروع الانعزالي الذي يستهدف الهيمنة على لبنان واقامة كيان عنصري ـ طائفي ـ ينحو منحى صهيونيا فوق ارضه . وطوال هذه المرحلة ، ارتقى التحالف الانعزالي ـ الصهيوني الى اعلى مستوياته ، وجرت ترجمته تدريبا وتسليحا وتمويلا ونقلا للقوات عبر الاراضي الاسرائيلية ، كما تجلى بالمواقف السياسية المعلنة .

ثالثاً ، اغتيال القائد كمال جنبلاط

لقد شكل اغتيال القائد الوطني كمال جنبلاط ، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ، ورئيس المجلس السياسي المركزي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، احدى اكبر الضربات التي لحقت بمجمل نهج المواجهة الوطنية للمشروع الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي العربي ـ الانعزالي . وايا كانت الاداة التي نفذت هذه الجريمة البشعة، فلا شك في ان الامبريالية الاميركية هي التي تقف وراء عملية الاغتيال . ان الصعوبات التي بدأت تعترض ، بوضوح، استمرار تنفيذ مخطط تصفية الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية في لبنان ، باعتبارهما عقبة رئيسية تحول دون اندفاع قطار الحل الاستسلامي الاميركي ، والصعوبات التي كانت تقوم ، اكثر فاكثر ، في وجه المشروع الانعزالي لتحول دون تحقيقه اهدافه البعيدة في الساحة اللبنانية ، ان هذه الصعوبات ، في تحقيق اهداف المخطط على الصعيدين اللبناني والعربي ، قد املت اتخاذ قرار الاغتيال المجرم . فالحركة الوطنية،بقيادة كمال جنبلاط ، رغم انكفائها ، ظلت تحتل حجما يسمح لها باعاقةتنفيذ الاهداف الرئيسية للمخطط . لم يكن السكوت كافيا لتمرير المشروع . وكان مستحيلا ان يطلب من كمال جنبلاط اكثر من السكوت . ان مجرد وجوده بات يشكل اعاقة للمؤامرة . والانكفاء الاضطراري بقسم منه ، والطوعي الواعي ، بقسمه الاخر ، كان ينذر بالتحول الى انطلاقة جديدة اقوى ، مع بداية تغير الظروف التي املت الالتقاء المعروف في مؤتمر الرياض . كان لا بد من توجيه ضربة قاسية للحركة الوطنية اللبنانية قبل ان يحتدم الصراع من جديد ، وتتفجر التناقضات العربية واللبنانية ، التي لم يجر حلها الا سطحيا في مؤتمر الرياض . وكان اغتيال كمال جنبلاط الضربة الاكبر التي يمكن ان توجه . فاما ان تؤدي الى تأجيل انفجار التناقض ، واما ان تجعل انفجاره ، من جديد ، يتم في ظل وضع لا يسمح للنهج الوطني التقدمي من الاستفادة منه ، لاعادة

ترتيب القوى اللبنانية والعربية ، لغير مصلحة المخطط المعادي . ووراء الاغتيال برزت حسابات انهاء الحركة الوطنية اللبنانية ، نهجا وطنيا لبنانيا مستقلا ، ووهجا تقدميا عربيا ذا تأثير شامل وعميق ، واطارا تنظيميا موحدا ، جبهويا وديمقراطياً ، على ترابط كامل مع الجماهير . ولا بد من من تسجيل الدور التاريخي لكمال جنبلاط في موقع الحركة الوطنية اللبنانية هذا . فقد ارتقى كمال جنبلاط ، في هذه الفترة من حياته النضالية ، الى ذروة عطائه الثوري ، والى اقصى التزام بالقضية الوطنية لشعب لبنان وبالقضية القومية العربية ومحورها الاساسي قضية فلسطين . كما ارتقى الى ذروة فكره التقدمي وقناعته الديمقراطية الراسخة ، وايمانه العميق بالشعب ، وبوحدة القوى التقدمية ، وبتوطيد التحالف الاشتراكي ـ الشيوعي ، رغم كل ضغوط الامبريالية والرجعية ، بل في مواجهتها . لقد اثبت صلابة لا حدود لها في الايمان بمبادئه ، وفي الاستعداد للثبات على هذه المبادىء حتى الاستشهاد . كما تميز بطموح وطني مشروع الى التحرر والتقدم ، هو الطموح نفسه لجماهير شعبنا الكادحة ومثقفيه الثوريين الى لبنان ديمقراطي ، تقدمي ، عربي ، موحد .

لقد تجلى كمال جنبلاط كقائد وطني تاريخي ، وكقائد قومي عربي تقدمي بارز ، وكمناضل عنيد من اجل التحرر والديمقراطية والاشتراكية والسلم في العالم .

ان شعبنا اللبناني ، وامتنا العربية ، والثورة الفلسطينية ، وحركتنا الوطنية اللبنانية ، والحزب التقدمي الاشتراكي ، وحزبنا الشيوعي اللبناني ، دفعوا ، باستشهاد كمال جنبلاط ، الثمن الاكبر ، وخسروا الخسارة الكبرى . غير انه ، شكل باستشهاده ، بداية الاستنهاض الشعبي والوطني من النكسة ، وزرع العزم والتصميم الاكيدين لدى حزبه ، وحركته الوطنية على متابعة النضال ، اوفياء لرسالته ومبادئه ، واكثر قناعة بصحة مواقفه من اي وقت مضى .

وقد استطاع الحزب التقدمي الاشتراكي ، الذي انتخب الرفيق وليد جنبلاط رئيسا له ، ان يحافظ على النهج ، وان يسير قدما في متابعة المسيرة النضالية لقائده الشهيد . وتمكنت الحركة الوطنية اللبنانية من مجابهة التحدي الاكبر الذي شكله غياب كمال جنبلاط ، فاحتفظت بوحدتها ، وحافظت على نهجها وعلى مميزاتها الرئيسية ، مستلهمة سياسة قائدها ونضاله واستشهاده من اجل النهوض من النكسة والانطلاق على رأس الحركة الشعبية ، بخطى جديدة ، في مواجهة المؤامرة على المصير الوطني والقومي .

ان الموجة العارمة لاستنكار الجريمة ، والاحتفال التاريخي بمناسبة ذكرى اربعين استشهاد القائد كمال جنبلاط ، قد اعطيا الحزب التقدمي الاشتراكي والحركة الوطنية اللبنانية زخما جديدا ، داخليا وعربيا وعالميا . وفي هذه الذكرى ، جددت الحركة الوطنية طرحها المسؤول لنهجها في القضية اللبنانية ، وفي القضية القومية الاشمل التي تحتل فيها قضية فلسطين مركز الصدارة . وحددت بدقة ووضوح علميين ثوريين ، مكمن

الخطر الاساسي على حركة التحرر الوطني العربية ، ومركز التآمر الرئيسي على لبنان ، وطنا وشعبا ، ووجهت نداءها التاريخي ، المتعالي على الجراح ، والمتخلي عن كل منحى ذاتي ، من اجل وحدة كل القوى المعنية باحباط المشروع الصهيوني ـ الانعزالي ، بوصفه الخطر الاساسي على لبنان وعلى قضية شعب فلسطين ، وعلى الامة العربية باسرها . وتابعت مسيرتها النضالية القاسية للنهوض باعباء الوضع ، ولاعادة تركيز اسس سليمة لنهج المجابهة الوطنية التقدمية اللبنانية والعربية للمخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي ـ الانعزالي .

رابعا ، كشف المخطط الانعزالي عن كامل اهدافه وبدء الصدام مع قوات الردع (مع سوريا)

١ ـ اذا كان الصراع حول تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة قد كشف عن اهداف الرجعية العربية والقوى الانعزالية اللبنانية في دفع مهمة قوات الردع العربية نحو تصفية الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، فانه ، في الوقت نفسه ، قد اظهر حدود رغبة الدور السوري وامكانياته في تحقيق هذه الاهداف . ومع الاعداد لزيارة السادات لاسرائيل ، وقبل الاعلان عن هذه الزيارة ، كان يتأكد اكثر فاكثر ، ان الحل العادل والشامل لازمة الشرق الاوسط . لا آفاق له في ظل نسبة القوى الراهنة . واكد التراجع الاميركي الفوري عن البيان المشترك الاميركي ـ السوفياتي هذه الحقيقة . وكان نجاح تجمع « الليكود » في الانتخابات الاسرائيلية ، وتولي مناحيم بيغن تشكيل الحكومة الاسرائيلية قد اكدا ، بوضوح قاطع ، التصميم الاميركي ـ الاسرائيلي على جعل كل حل لأزمة الشرق الاوسط استسلاما عربيا كاملا امام اسرائيل واميركا ، وتخليا عن كل الحقوق القومية للشعوب العربية ، بما فيها الشعب العربي الفلسطيني . ان السير قدما على طريق الصفقة المنفردة بين مصر واسرائيل لم يكن مشروع الحل الوحيد بالنسبة للجبهة المصرية وحدها ، بل كان نموذج الحل الوحيد المعروض على سائر الجبهات العربية ، ايضا ، وطرحت امام سوريا خاصة ، مواجهة مثل هذا ا الاحتمال بشكل جدي . ان سير سوريا وفق ما كان مطلوبا منها في لبنان ، كان يعني ، بالنسبة لها ، ان تقدم كل اوراقها ، (السورية ، والفلسطينية واللبنانية) سلفا ، بدون مقابل ، في وقت تنسد فيه الافاق امام انعقاد مؤتمر جنيف ، اي امام الحد الادنى من شروط البحث في حل شامل لأزمة الشرق الاوسط .

٢ ـ وتبين مرة اخرى ، وبالوضوح السابق نفسه ، ان المرحلة الجديدة في مسار التسوية الاستسلامية ستنتصب في وجهها العقبات التي انتصبت في وجه المراحل السابقة ، وستتمركز ، بشكل اساسي ، في الساحة اللبنانية . وبالاضافة الى الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، فمن شأن الموقف السوري ان يحتل اهمية اساسية في هذا السياق .

وتأكد مرة اخرى دور تفجير الصراع مجددا في الساحة اللبنانية ، في اطار المخطط العام الاميركي ـ الصهيوني ـ الساداتي ، كوسيلة اساسية للضغط على الموقف الفلسطيني ومنعه من مقاومة التسوية الاستسلامية بفاعلية كبيرة ، وللضغط على الموقف السوري ومحاولة مساومة سوريا على وجودها ودورها في لبنان ، حيث يسمح لها بالوجود اذا ساعدت في تمرير الحل الاستسلامي على صعيد المنطقة . اما اذا لم تسهم في ذلك ، فستكون عرضة لحملة شعواء ضد وجودها ، بدءا بالضغط السياسي ، ووصولا الى شتى اشكال الاستفزازات العسكرية .

في هذا السياق ، وفي اطار الخلل الذي طرأ على نسبة القوى لصالح الانعزاليين ، بدأ التحالف الانعزالي حرب الاستنزاف ضد القوات السورية ، وراح يسعى إلى تصعيدها بشكل مستمر ، بمقدار ما كانت سوريا ترفض السير في تسهيل مخطط الحل الاستسلامي . ولما وصل الموقف السوري الى الاعلان المباشر والصريح عن رفض سوريا زيارة السادات لاسرائيل والدعوة الى مقاومة هذه الخطوة الخيانية ، انتقل الاستفزاز ضد القوات السورية في لبنان الى مرحلة جديدة ، واصبح معمما وشاملا .

لقد انتقل التحالف الانعزالي من مرحلة تقديم التنازلات والتعهدات الشكلية امام سوريا الى مرحلة المجابهة معها وكان لا بد ، من اجل القيام بدوره في تنفيذ اهداف المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الساداتي ، من احكام السيطرة على مناطق « الغيتو » وتثبيت نفسه قوة سياسية وعسكرية وامنية وحيدة في تلك المناطق ، لاتخاذها قاعدة انطلاق لمشروعه في مرحلته الجديدة التي تستهدف الهيمنة على كل الاراضي اللبنانية . وفي هذا السياق ،تصاعدت دعوات « الجبهة اللبنانية » الى التقسيم ، صراحة احيانا ، وبتعابير مختلفة احيانا اخرى ، كتعبير « التعددية » ، او « اللامركزية السياسية » وسوى ذلك .

٣ ـ وقد شهدت هذه المرحلة تعززا في علاقات التحالف بين القوى الانعزالية واسرائيل تجلى بوقاحة في المجال السياسي والاعلامي والعسكري والمادي ، وفي تناسق الخطوات بين التفجير في الداخل والاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب ، وفي محاولة توظيف كل ذلك تحت شعارات تصفية الثورة الفلسطينية وضرب الحركة الوطنية اللبنانية وطرد القوات السورية من لبنان .

ان رجحان كفة القوى الداخلية سياسيا وعسكريا لصالح القوى الانعزالية ، وتوطد التحالف الانعزالي ـ الاسرائيلي ، وغير ذلك من العوامل التي سترد لاحقا ، وموقف السلطة الشرعية بشكل خاص ، متمثلا برئيس الجمهورية ، كل ذلك دفع بالقوى الانعزالية الى الدمج الكامل بين هدفي المشروع الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي ـ الانعزالي في الساحة اللبنانية ، هدف تصفية العقبات التي تعترض الحل الاستسلامي ، والهدف الاستراتيجي لتحويل لبنان الى كيان طائفي عنصري ينحو منحى صهيونيا ، معاد للعرب ، وتحت الهيمنة الفاشية . لقد اصبح الترابط كاملا بين هدفي المشروع .

وباتت تصفية العقبات المعترضة للحل الاستسلامي رهنا بانتصار مشروع جعل لبنان ينحو منحى الصهيونية . وفي المقابل اصبح الدفاع عن الثورة الفلسطينية ، وتوطيد موقع سوريا وموقفها من رفض زيارة السادات لاسرائيل ، ومطالبتها بالقيام بالتزاماتها حيال الساحة اللبنانية بما يكفل وحدة لبنان وعروبته ، اصبح ذلك جزءاً من النضال ضد هذا المشروع ، جزءاً من معركة الدفاع عن وحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وتطوره الديمقراطي .

خامساً : السلطة الشرعية والمشروع الانعزالي

اذا كان انتخاب الياس سركيس رئيسا للجمهورية قد جاء في ذروة تقاطع المواقف الاميركية ـ الرجعية العربية ـ الانعزالية ـ السورية ، فشكل محصلة للتحالف القائم آنذاك ، فالخلل الذي طرأ على هذا التحالف ، ثم بداية التناقض ، فالصدام بين بعض اطرافه ، ترك ، وما يزال ، يترك تأثيره على موقع رئيس الجمهورية اللبنانية وموقفه .

ان الفهم السركيسي لمقررات الرياض والقاهرة لم يختلف عن الفهم الانعزالي ، لها . فالقضية الاساسية بالنسبة له ، هي توجيه تنفيذ هذه المقررات بما يؤدي الى احكام الطوق نهائيا على الوجود الفلسطيني ، والى نزع السلاح الفلسطيني ، اي الوصول عمليا الى ضرب الثورة الفلسطينية وتصفيتها . وقد تعززت قناعات الرئيس سركيس اكثر بهذا المنطق بعد زيارة السادات لاسرائيل ، واتضاح اتجاه مسار الحل الاميركي . فقد طرح الحل الاستسلامي مسألة توطين الفلسطينيين في البلدان التي يقطنون فيها حلا وحيدا لقضية الفلسطينيين . وبدلا من ان يصل الياس سركيس برفضه ، التوطين ، الى رفض الحل الاستسلامي ومساندة النضال الفلسطيني والوطني اللبناني ، والعربي ، والتقدمي العالمي الرافض لهذا الحل ، انطلق من فرضية حتمية نجاح الحل الاميركي ، وبالتالي من حتمية التوطين ، ليركز كامل جهده ومناوراته ومواقفه وتحالفاته على طرح قضية الوجود الفلسطيني في لبنان ، بوصفها القضية الاساسية .

ومن هذا المنطق بالذات ، حدد ، عمليا ، تحالفاته وتناقضاته وخصوماته . فنسج علاقة تحالف مع القوى الانعزالية ، وسخر موقعه للدفاع عنها ، رغم كونها ، في جوهر توجهها وفي كل تصرفاتها وفي تمسكها بكامل مواقعها التقسيمية على حساب السلطة المركزية ، تشكل نقيضا موضوعيا له . وناصب الحركة الوطنية اللبنانية العداء رغم كونها ، وهي التي عارضت انتخابه في الملابسات التي جرى فيها ، قد دعت الى تعميم وجود السلطة الشرعية على كل المناطق اللبنانية ، على حساب كل اشكال السلطات الاخرى التي نشأت أثناء القتال ، وتجلياتها .

وتابع الصراع ضد الثورة الفلسطينية ، ودخل في تناقض مع سوريا التي لعبت دوراً اساسياً في تمكينه من الوصول الى الرئاسة ، وفي حمايته وتوطيد مواقعه .

واثبت رئيس الجمهورية انه لا يشكل اي مشروع حل مستقل للازمة اللبنانية ، بمقدار ما يشكل عنصر تعقيد لهذه الازمة واجهاض لامكانيات الحلول ، حتى المؤقتة

منها . وقد تجلى ذلك في عدة مجالات :

١ ـ **في الموقف من الجنوب** ، حيث كان سلوكه حيال الجنوب ينهج نهجا واحداً ، سواء في كل ما قام به من تغطية وتبرير لخيانة سعد حداد واعوانه ، او في اجهاضه امكانيات « الحل المتوازن » الذي اقترحت الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية تطبيقه ، تنفيذا للمرحلة الثالثة من « اتفاقيات شتورا » فأصر على الانسحاب الفلسطيني والوطني اللبناني الوحيد الجانب وعلى ادخال الجيش اللبناني الى منطقة السيطرة الوطنية دون سواها ، اي دون اخذ مواقعه بديلا عن اسرائيل وعملائها في الشريط الحدودي .

٢ ـ **في الموقف من « الوفاق »** ، حيث استمر في رفضه الموافقة على اي اقتراح باتجاهه ، عندما كانت القوى الانعزالية ترفض البحث في الموضوع ، وامتنع عن التقدم بأي اقتراح او القيام بأي اجراء من شأنه تسهيل اي حل ، ولو بشكل جزئي ومؤقت للازمة ، كما ابدى ، في المقابل ، حماسا لمشاريع « الوفاق » في المرحلة التي اصبحت فيها هذه المشاريع مجرد مناورة لاخراج التحالف الانعزالي من عزلته ، وابطال مفعول الادانة الوطنية والعربية لتعامله مع اسرائيل .

٣ ـ **في الموقف من المؤسسات الحكومية** ، حيث عمل على تشجيع النهج التقسيمي حيالها ، ابتداء من قضية الجامعة وصولا الى قضية الضمان وسواهما .

٤ ـ **في الموقف من الجيش** ، حيث وصل الى اكثر المواقف خطورة ، باصراره على اعادة احياء الجيش وتنظيمه وفق الاسس الفئوية الطائفية التي ادت الى تمزقه ، ومعارضته، مدة سنتين ونصف ، أي تعديلات ايجابية على قانون الدفاع تسمح ببناء جيش على قاعدة حد ادنى من الاسس الوطنية ، واصراره على تكليف الجيش الفئوي الطائفي بمهام امنية في بعض المناطق ، كرسته كسياج معنوي لحماية مناطق الهيمنة الانعزالية التي استمر التحالف الانعزالي يعيث فيها فسادا .

وقد شكل اصطدام الجيش بالقوات السورية في الفياضية حدثا بالغ الاهمية ، وبداية مرحلة خطيرة من دخول « الشرعية » طرفا مباشرا مع الفريق الانعزالي في الضغط على سوريا لمحاولة دفعها الى مجاراة الحل الاستسلامي الاميركي وتسهيل مروره .

٥ ـ **في الموقف من التوازن الداخلي** ، حيث استمر في بذل اقصى جهده لاسقاط الطرف الوطني من المعادلة ، وللتقليل من دور الحركة الوطنية اللبنانية ووزنها ، واستمر بشكل خاص ، ليس في عدم تشجيعه قيام تكتل وطني ديمقراطي مسيحي غير انعزالي ، بل في عرقلته قيام مثل هذا التكتل واعاقته ومنعه له ، باذلا اقصى جهده من اجل الحفاظ على « وحدة الجبهة اللبنانية » وفرض صفتها التمثيلية الشاملة للمسيحيين ، رغم ارادة الاكثرية الساحقة من جماهير المناطق التي تهيمن عليها ، واكثرية الممثلين السياسيين لهذه الجماهير .

٦ ـ **في الموقف من سوريا** ، حيث بدأ ، مع بداية الضغط الاميركي ـ الصهيوني ـ الساداتي ـ الانعزالي على سوريا ، يسخر موقعه على رأس السلطة الشرعية كشكل رئيسي من اشكال هذا الضغط ، وعبر تسهيل مهمة القوى الضاغطة الاخرى .

سادسا ، نهج الحركة الوطنية اللبنانية في هذه المرحلة

لقد شكلت زيارة السادات لاسرائيل منعطفا في مسار الازمة اللبنانية ، بمقدار ما شكلت منعطفا على صعيد الصراع العام في المنطقة ، بين الشعوب العربية وبين الامبريالية والصهيونية والرجعية . وخلال التحضير لهذه الزيارة ، اعيد تفجير الصراع في لبنان على ايدي اطراف المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي ـ الانعزالي ، مع ترابط وتلازم في الخطوات وفي التوقيت بين هدفي المخطط في الساحة اللبنانية : تصفية العقبات التي تعترض الحل الاستسلامي ، وتحقيق الهدف الاستراتيجي باقامة كيان طائفي عنصري وفاشي ينحو منحى صهيونيا .

ان ادراك الحركة الوطنية لهذا التلازم بين هدفي المخطط ، ولترابط الصراع في الساحة اللبنانية بالصراع الدائر على صعيد المنطقة ، جعلها تتصرف من موقع المسؤولية عن مجمل المصير الوطني للبنان ، ومن موقع الحرص على الاسهام النشيط في معركة المصير القومي العربي .

ومن موقع المسؤولية هذا ، ركزت نضالها على اساس صيانة وحدتها واستقلاليتها ، كمعبرة عن الشخصية الوطنية اللبنانية المستقلة التي من خلالها يمكن ضمان وحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وديمقراطيته .

وكان على الحركة الوطنية اللبنانية ان تقود بنجاح عملية معقدة وطويلة للنهوض من النكسة ، ولاعادة تركيز ارتباطها بالجماهير على اسس سليمة تسمح باوسع استنهاض جماهيري ، وللنضال الطويل النفس من اجل استعادة نسبة القوى الداخلية لصالح القوى المعادية للمشروع الانعزالي ، وتركيز علاقاتها بالثورة الفلسطينية وفق اسس صحيحة ، ومتابعة التصدي العسكري في الجنوب لاعتداءات اسرائيل وعملائها ، وتركيز اسس جيدة لعلاقتها بسوريا ، ونسج علاقات عربية تؤمن الدعم السياسي والمعنوي والمادي لنضال الشعب اللبناني ، دفاعا عن وحدته واستقلاله وعروبته وحقه في التطور الديمقراطي .

واذ حققت الحركة الوطنية نجاحا اساسيا في الوصول الى تعميم قناعاتها الراسخة حول خطر المشروع الانعزالي ـ الصهيوني ، لبنانيا ، وعربيا ، فقد ظلت تخوض صراعا

قاسيا حول طريقة التصدي لهذا الخطر ، واسلوب هذا التصدي وقواه .

وعبر التمسك الحازم بالموقف المبدئي من جهة ، وبالمرونة الكبيرة في الشكل من جهة اخرى ، خاضت الحركة الوطنية اللبنانية نقاشا وصراعا حادين طويلين في الداخل ، ومع القوى العربية المعنية بالاسهام في احباط المشروع الانعزالي ـ الصهيوني . وقد تجلى هذا الموقف المبدئي الحازم والمرن في الوقت نفسه ، في عدد من النقاط الاساسية اهمها :

١ ـ **على الصعيد الداخلي** ، التركيز على صون مقومات لبنان الاساسية : وحدته ، واستقلاله الوطني وعروبته ، وحق شعبه في التطور الديمقراطي ، مع ارجاء مطالب الاصلاح السياسي دون التخلي عنها ، والانطلاق ، على قاعدة ذلك ، وعلى قاعدة معرفتها بجوهر المشروع الانعزالي المعادي لكل وفاق وطني ، لخوض معركة « الوفاق الوطني » ، بما يكشف التعنت الانعزالي ويظهره معيقا لكل حل ، نتيجة ارتباطاته الاسرائيلية بخاصة ، والامبريالية والرجعية بعامة .

وقد عملت الحركة الوطنية على توسيع اطر تعاونها مع سائر قوى الصف الوطني والقوى المتناقضة مع التحالف الانعزالي ، مثبتة ، بالتجربة ، ان ضعف الحركة الوطنية هو ضعف لكل اطراف هذا الصف العريض ، وان قوة الحركة الوطنية هي مرتكز قوة لكل الوطنيين اللبنانيين .

٢ ـ **على صعيد العلاقات مع الثورة الفلسطينية** ، التأكيد الثابت على التحالف الاستراتيجي والتمسك الكامل بشعار الدفاع عن الثورة الفلسطينية ، مع الحرص على انتقاد النواقص والثغرات والتجاوزات التي تسيء الى العلاقة بالجماهير ، وفي الجنوب بشكل خاص ، حيث قادت الحركة الوطنية بالتعاون مع قيادة الثورة الفلسطينية ، حملة الحد من التجاوزات ، واستطاعت ان تسحب البساط من تحت اقدام الاحتلال الاسرائيلي والرجعية الداخلية .

٣ ـ **على صعيد العلاقات مع سوريا** ، الحرص على الوصول الى علاقات تعاون وتحالف ، مع مواجهة المفاهيم الخاطئة لما سمي « الجبهة العريضة » وقد تجلى هذا الموقف في التأييد المبدئي لخطوة الحزب التقدمي الاشتراكي ، في اعلان الجبهة مع سوريا ، والسعي المخلص الى كشف العقبات الرئيسية التي تحول دون قيام هذه الجبهة ، والمتمثلة بموقف الفريق الانعزالي وسركيس . ان تأكيد التحالف مع الحزب التقدمي الاشتراكي ، واحاطته بكل دعم ، قد ارتدى اهمية خاصة في تلك الظروف ، مقابل العبء الرئيسي الذي تحمله والتضحيات الكبرى التي قدمها في مصلحة الحركة الوطنية كلها ، وفي مصلحة القضية الوطنية اللبنانية . وقد اظهرت تطورات الاحداث ، لاحقا ، لا سيما مع قيام السادات بزيارته لاسرائيل ، وبدء التصعيد الانعزالي ضد قوات الردع ، صحة منطلقات الحركة الوطنية ، بما فيها الحزب التقدمي الاشتراكي ، في فهم

اسس التحالف الوطني اللبناني العريض واشكاله ، وفي فهم اسس العلاقة بين الوطنيين اللبنانيين من جهة ، وسوريا وسائر اطراف الدعم العربي من جهة اخرى ، وموقع كل من الطرفين .

٤ ـ **على الصعيد العربي ،** الانطلاق من مصلحة النضال في الساحة اللبنانية ، ومن ضرورة وحدة صفوف القوى المعادية لنهج الاستسلام وتراصها ، لنسج علاقات التحالف على الصعيد العربي ، بما لا يجعل الحركة الوطنية اداة للتناقضات في الصف العربي المعارض لنهج الاستسلام ، بل داعية وحدة وتعاون ، تنطلق ، في كل تحرك من تحركاتها ، من موقعها وموقفها المستقلين غير التابعين . وفي اطار علاقاتها ، على الصعيد الشعبي والحزبي ، حظيت الحركة الوطنية اللبنانية باحترام متزايد برز بوضوح في مؤتمر الشعب العربي الذي عقد في ليبيا ، اثر زيارة السادات لاسرائيل ، والذي شكل تظاهرة تأييد لنهج الحركة الوطنية اللبنانية ونضالها .

٥ ـ **على الصعيد العالمي ،** عززت الحركة الوطنية اللبنانية تحالفاتها التقدمية ، بتصرفها كجزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العالمية ، وكواحدة من القوى الثورية العالمية التي تجمعها بسائر هذه القوى وحدة المعركة ووحدة الاهداف ووحدة المصير . وعملت ، على مختلف الاصعدة ، لابراز القضية الوطنية اللبنانية بوصفها قضية شعب يناضل من اجل الحفاظ على استقلاله الوطني ، ووحدته ، وعروبته ، وحقه في التطور الديمقراطي . ومع ايلائها الاهمية للراي العام الاوروبي ، وللقوى العمالية والديمقراطية في اوروبا واميركا ، ولقوى حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، ركزت الحركة الوطنية اللبنانية على اهمية تعزيز التحالف مع المعسكر الاشتراكي ، وطليعته الاتحاد السوفياتي ، وعلى اهمية توطيد الصداقة اللبنانية ـ السوفياتية ، والعربية ـ السوفياتية .

الفصل الرابع

من زيارة اسرائيل الى اتفاقيات كامب دايفيد

مع زيارة السادات الخيانية لاسرائيل ، والاعلان عن انتقال مصر ،عمليا ورسميا ، من معسكر المواجهة مع العدو الصهيوني الى معسكر الامبريالية الاميركية

واسرائيل ، ضد حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ، وضد المصالح القومية لهذه الشعوب ، احتلت الساحة اللبنانية اهمية استثنائية ، سواء بالنسبة للقوى الساعية الى انجاح الزيارة ، ام بالنسبة لقوى التصدي والصمود في وجه الحل الاستسلامي الخياني .

واذا كان قد تم على الصعيد العربي اعلان موقف رافض لهذه الزيارة من قبل خمس دول عربية ، بالاضافة الى منظمة التحرير الفلسطينية ، (سوريا ـ العراق ـ اليمن الديمقراطية ـ ليبيا ـ الجزائر) ، وتم ، اثر مؤتمري القمة في طرابلس الغرب والجزائر ، تشكيل جبهة الصمود والتصدي بين منظمة التحرير وسوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية،فقد اتجه المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الساداتي ، في سعيه الى تذليل العقبات التي تقف امامه ، الى اظهار عدم جدوى هذه الخطوات ، والى محاولة منع الدول العربية المتأرجحة ، أنذاك ، من الانضمام اليها في معارضة الزيارة الخيانية . مرة اخرى شكلت الساحة اللبنانية مركز المجابهة الرئيسية بين النهجين : نهج الخيانة والنهج الوطني الثوري .

اولا ، الاحتلال الاسرائيلي للجنوب

١ ـ شكل العدوان الاسرائيلي الواسع النطاق على الجنوب في ١٦ آذار ١٩٧٨ الثمرة الاولى المباشرة لزيارة السادات الخيانية لاسرائيل . وعلى اساس الخلل الاضافي في نسبة القوى ، نتيجة انسلاخ مصر عن معسكر المواجهة العربية وانضمامها الى التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي ، كمقدمة لانتقال المشروع الانعزالي ، في الداخل ، الى مرحلة متقدمة من هجومه السياسي والعسكري ، لاحكام السيطرة على البلاد ، قامت اسرائيل ، مدعومة من الولايات المتحدة الاميركية ، بشن عدوانها الواسع على جنوب لبنان ، واحتلال قسم اساسي من الجنوب ، وصولا الى نهر الليطاني .

لقد جابهت الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية هذا العدوان ببطولة نادرة . وتمكنت من القتال الاعتراضي البطولي طيلة ثمانية ايام كاملة ، منزلة خسائر كبيرة بقوات المعتدي ، معرقلة تقدمه ، رغم استخدامه حشودا عسكرية كبيرة جدا ، ورغم كل انواع الاسلحة التي استخدمها،المشاة والآليات والمدفعية الارضية والطيران والبحرية ، ورغم الغزارة الاستثنائية في نيران القصف البري والجوي والبحري .

ان هذا القتال البطولي الذي حظي باعجاب العالم قد افشل جزءاً رئيسياً من الاهداف السياسية للعدوان ، واستثار حالة من النهوض الشعبي ، على عكس ما كان يتوخاه الخصم من انهيار. وسمح لاصدقاء شعبنا وقضيتنا في العالم بان يتحركوا ، بسرعة وفعالية ، في اطار حملة تضامن واسعة مع نضالنا ، وفي اطار الامم المتحدة ومجلس الامن . وقد كان لموقف الاتحاد السوفياتي دور بالغ الاهمية ، سواء في شجبه

العدوان ام في مطالبته الحازمة بانسحاب قوات الاحتلال فورا ، دون شروط ، عن كل المناطق التي احتلتها ، ام بامتناعه عن التصويت على مشروع قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ الذي قضى بارسال قوات طوارىء دولية الى الجنوب اللبناني .

٢ ـ وامام موقف السلطة المتخاذل الذي حاول الاستفادة من الاحتلال الاسرائيلي لمقايضة هذا الاحتلال بالوجود الوطني الفلسطيني ، والذي تخلى عن ابسط واجباته الوطنية حيال ضحايا العدوان الاسرائيلي ، كان على الحركة الوطنية اللبنانية ان تواجه ، جنبا الى جنب ، مع الثورة الفلسطينية ، جملة من المهام ، اهمها :

أ ـ تشديد الحملة السياسية والاعلامية من اجل التصدي للعدوان وتأمين انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي وحلول قوات الطوارىء الدولية محلها ، لتتخذ موقعها على الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل ، بدلا من المحاولات التي بذلتها الاوساط الامبريالية ، والصهيونية والرجعية والانعزالية ، واوساط السلطة لدفع قوات الطوارىء الدولية الى الحلول محل قوات الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية .

ب ـ الدعوة الى القتال من اجل تصفية الاحتلال ، واعتبار الكفاح المسلح ، دفاعا عن ارض الجنوب ضد محاولات التوسع الاسرائيلية ، وتحريرا للارض التي احتلتها اسرائيل وعملاؤها في الجنوب ، مهمة رئيسية ، ورفع شعار : معركتنا الاولى هي معركة دحر الاحتلال الصهيوني وحماية عروبة الجنوب .

ج ـ التغلب على الصعوبات الاجتماعية الناجمة عن العدوان وما رافقه وتلاه من تهجير شامل لاكثر من مائتي الف لبناني وفلسطيني ، كان ينبغي تأمين المأوى والمأكل واللباس والعلاج لهم ، وتنظيم عودتهم الى قراهم ، والتصدي للمحاولات الميئسة التي بذلتها الرجعية الداخلية ، والسلطة ، لاستغلال اوضاعهم الصعبة ، من اجل توجيه نقمتهم ضد الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية .

٣ ـ ونتيجة للصمود الوطني اللبناني ، وصمود جماهير الجنوب بخاصة ، رغم الظروف القاسية التي عانوا منها ، ونتيجة للموقف الفلسطيني الحازم ، وللدعم التقدمي العربي والعالمي ، وموقف الاتحاد السوفياتي بوجه خاص ، امكن فرض انسحاب جزئي لقوات الاحتلال واحلال قوات الطوارىء الدولية مكانها .

غير ان الموقف المائع واللاوطني للسلطة اللبنانية ، والتآمر الاميركي والتعنت الاسرائيلي **قد حالت جميعا دون الانسحاب الاسرائيلي الكامل ودون تنفيذ قرار مجلس** الامن في هذا المجال بشكل سليم . فقد رفضت السلطة ، ممثلة برئيس الجمهورية ، تحديد موقف واضح من الخائن سعد حداد ، يعلن طرده من الجيش اللبناني ، ويحاكمه بتهمة الخيانة العظمى لتعاونه مع العدو . بل استمرت ، على العكس من ذلك ، في دفع رواتبه ورواتب اعوانه ، وقام وزير الخارجية بابلاغ الامم المتحدة ، ان هذا الضابط

يمثل « الشرعية » في الجنوب ، فعزز بذلك موقع اسرائيل في تهربها من تنفيذ قرار مجلس الامن ، وبرر لها تسترها بسعد حداد ، وافسح المجال امام هذا الخائن ليعلن ، فيما بعد ، دويلته التقسيمية كستار لتغطية الاحتلال الاسرائيلي المستمر لجزء من الارض اللبنانية .

ثانيا ، جريمة اهدن ومحاولة احكام القبضة الفاشية الانعزالية ـ الاسرائيلية .

١ ـ ومع احتدام الصراع حول المصير الوطني اللبناني ، وانتقال المشروع الانعزالي الى مرحلة متقدمة في سعيه الى تحقيق كامل اهدافه ، اصبحت القوى الاساسية لهذا المشروع امام ضرورة احكام قبضتها الحديدية على المناطق التي تهيمن عليها ، وبرزت امامها ضرورة الحسم مع القوى المتناقضة معها داخل هذه المناطق ، او غير المنسجمة مع الاهداف الاستراتيجية الكاملة لمشروع صهينة لبنان . ان التحالف المكشوف مع اسرائيل ، والعداء السافر لسوريا ، كانا قد اثارا تناقضات داخل صفوف الجبهة اللبنانية بين الكتائب والاحرار ، وبين سليمان فرنجية . وبمقدار ما اصبحت حاجة التحالف الكتائبي الشمعوني ملحة لتشديد ارتباطه باسرائيل ولفتح معركة شاملة مع قوات الردع العربية ، اصبح من الضروري قمع كل صوت مسيحي بعامة ، وماروني بخاصة ، يعترض مثل هذا التوجه . وقد جاءت جريمة اغتيال النائب طوني فرنجية وزوجته وطفلتهما في اهدن ، في هذا السياق ، تظهر مرة اخرى الطبيعة الفاشية المطلقة للمشروع الانعزالي ، والعمالة الكاملة لاسرائيل من قبل اقطابه الاساسيين ، وتؤكد تعارضه ، ليس مع العرب والفلسطينيين والمسلمين والقوى التقدمية ، وحسب ، بل مع اوسع الجماهير المسيحية ومع القوى السياسية ايضا ، بما فيها القوى اليمينية المسيحية ، التي لا تقر كامل النهج التقسيمي العنصري الفاشي لهذا المشروع .

٢ ـ هذه الحقيقة تؤكدها المجازر البشعة التي نظمها ، وما يزال ينظمها التحالف الكتائبي ـ الشمعوني ضد الجماهير والاحزاب الارمنية ، والتي تتخذ طابع الجرائم العنصرية المعادية للارمن كشعب ، والساعية الى طردهم وتشريدهم من مناطق الهيمنة الانعزالية ، لتأمين اصطفاء طائفي سياسي عنصري كامل .

كما تتأكد هذه الحقيقة في الموقف من ريمون اده ، وفؤاد لحود ، وهنري صفير ، وعشرات الشخصيات السياسية المارونية غير المتجندة في خدمة المشروع الانعزالي . وتتأكد كذلك في الموقف من الارثونكس والكاثوليك ، ومن الموارنة خارج اطار جبل لبنان ، وحتى من اغلبية الجماهير المارونية داخل مناطق الغيتو الانعزالي . في العاقورة وجاج ، ومناطق جبيلية اخرى ، والمتن الشمالي وكسروان . ان ابرز تأكيد لهذه الحقيقة يتضح من تصرف القوى الانعزالية حيال الجماهير المسيحية في مناطق الغيتو ، حيث

تفرض هذه القوى ارهابا فاشيا اسود على الجماهير ، وتطلق العنان لعصابات القتل والسلب والنهب والاعتداء على الحرمات والحريات ، وتفرض الخوات وتنظيم جباية الضرائب وتخضع المواطنين لكل صنوف الاذلال .

٣ ـ ان جريمة اغتيال طوني فرنجية ، اذ قوبلت باوسع موجة استنكار شعبي ووطني ، فهي قد ادت الى مضاعفات شعبية وسياسية وعسكرية هامة ، جاءت في محصلتها ، ضد مصلحة القوى الانعزالية . والى جانب الموقف السياسي الحازم الذي اتخذه الرئيس فرنجية في مواجهة دعاة التقسيم والقوى الفاشية المتعاونين مع اسرائيل ، مركزا ، بشكل خاص ، على حزب الكتائب ، والى جانب دور جريمة اهدن في اثباتها امام السوريين سير قوى المشروع الانعزالي مع اسرائيل حتى النهاية ، فقد ادت ردة الفعل في مناطق الشمال الى تطهير قسم اساسي من هذه المناطق من الوجود الكتائبي (زغرتا ـ الزاوية ـ الكورة ، اكثرية مناطق البترون) . مما افقد المشروع الانعزالي عمقا بشريا وجغرافيا وعسكريا وسياسيا . وهو امر هام رافقته عودة العلاقات الطبيعية بين زغرتا وطرابلس ، وتكون ظروف موضوعية تسمح بتوسيع اطر اللقاء الوطني المعادي للمشروع الانعزالي ، كما اكد البيان الهام الذي صدر في اهدن بين كل من الرئيسين سليمان فرنجية ورشيد كرامي والرفيق وليد جنبلاط .

ثالثا ، تعميم المواجهة العسكرية الانعزالية مع قوات الردع

في سياق التحضير لاتفاقيات كامب دايفيد ، وبعدها ، بلغ التصعيد الانعزالي السياسي والعسكري ذروته ضد قوات الردع العربية ، في محاولةمفضوحة لاستخدامه عنصر ضغط اساسي على سوريا ، ومحطة على طريق تنفيذ اهداف المخطط الصهيوني ـ الانعزالي في الساحة اللبنانية . وعاد القتال بشكل شامل على جميع المحاور التقليدية ، وحول المواقع التي اتخذتها قوات الردع العربية . وامام واقع التصعيد العسكري لضرب العصابات الكتائبية ـ الشمعونية ، اتخذت المواجهة السورية طابع القصف لمواقع هذه العصابات ، مما ادى الى الحاق الكثير من الخسائر بالمدنيين والسكان العاديين . وقد جند الانعزاليون ، مستفيدين من موقف السلطة ، اوسع حملة تحريض ضد سوريا ، مصورين الصراع ، على غير حقيقته ، كصراع سوري ـ لبناني ، ومحاولين اظهار انفسهم بمظهر المدافع عن المسيحيين ، من اجل تجنيد حملة عالمية ضد ما اسموه خطر ابادة المسيحيين ، ومن اجل تقديم كل مبررات التدخل الاسرائيلي المباشر والمكشوف ، والمحمي اميركيا .

رابعا ، مؤتمر بيت الدين وموقف السلطة اللبنانية

في ذروة تصاعد الصراع السياسي والعسكري ضد قوات الردع العربية ، وفي غمرة

الشروط على التجديد لقوات الردع ، تقدم الياس سركيس بخطة امنية تحاول تكريس جزء من اهداف التصعيد الانعزالي ، فتصور اعتماد قوات الردع العربية اداة امنية موحدة فوق الارض اللبنانية ، كمسألة مستحيلة ، كما تحاول توسيع رقعة المناطق التي يمكن ان يكلف الجيش اللبناني بحفظ الامن فوقها ، بما يجعلها تشمل كل مناطق الهيمنة الانعزالية ، بشكل يكرس الجيش كمجرد « سياج شرعي » يحيط بهذه المناطق التي تبقى ، عمليا ، تحت الهيمنة الكاملة للقوى الفاشية ، تتلقى فيها كل اشكال الدعم الاسرائيلي ، وتبني فوقها قاعدة انطلاقها البشرية والسياسية والمعنوية والعسكرية للانقضاض ، لاحقا ، على سائر المناطق اللبنانية وفرض الهيمنة عليها . ان هذه الخطة التي قوبلت برفض وطني . شامل ، استهدفت الضغط على الموقف السوري بخاصة ، والعربي بعامة . وبعد جولة عربية قام بها الرئيس سركيس ، تم انعقاد مؤتمر بيت الدين لوزراء خارجية الدول العربية المشاركة في تشكيل قوات الردع العربية او تمويلها ، وخرج هذا المؤتمر بمقررات شكلت ، في شقها الامني المباشر ، حلا مؤقتا قضى بحلول القوات السعودية محل القوات السورية على مداخل بيروت الشرقية وفي برج رزق ، بينما تضمنت ، في جانبها السياسي توجها ايجابيا ، باقرارها الاسس العامة لحل الازمة اللبنانية ، بما يحفظ الحد الادنى المطلوب من المقومات الوطنية للبنان .

لقد كرست مقررات بيت الدين ، والترحيب الذي حظيت به داخليا ، وعربيا وعالميا ، عزلة المشروع الانعزالي الخانقة :

١ ـ فعلى الصعيد الداخلي اكدت التقاء اوسع القوى ، بما يشبه الاجماع ، ضد اهداف التحالف الكتائبي ـ الشمعوني ومواقفه . وقد شملت هذه القوى عددا كبيرا يبتدىء من سليمان فرنجية ، وسائر الاطراف السياسية المارونية والمسيحية الاخرى ، باستثناء الكتائب والاحرار ، ويصل الى الحركة الوطنية اللبنانية ، مرورا بالجبهة القومية وبالتجمع الاسلامي وبمواقع اساسية في السلطة وجدت ابرز تعبير لها في المواقف المتمايزة لرئيس الوزراء سليم الحص ، وللاكثرية النيابية .

٢ ـ وعلى الصعيد العربي ، تجلى الاجماع ، كذلك ، (باستثناء مصر) في تبني مؤتمر قمة بغداد لمقررات مؤتمر بيت الدين ودعوته لتنفيذها .

٣ ـ وعلى الصعيد العالمي ، بالاضافة لموقف الاتحاد السوفياتي ، وللمنظومة الاشتراكية وللرأي العام التقدمي ، حظيت مقررات بيت الدين بتأييد اوروبي عبرت عنه تصريحات وزير خارجية فرنسا دو غيرنغو ومواقف اخرى ، بما في ذلك في اوساط الفاتيكان .

٤ ـ غير ان التآمر الاسرائيلي ـ الامبريالي ـ الرجعي ـ الانعزالي ، المتصاعد ، من جهة ، وموقف رئيس الجمهورية من جهة ثانية ، قد منعا سير هذه المقررات نحو

التنفيذ . وقد جاءت كل التطورات تؤكد صحة استنتاجات الحزب وتحليلاته في ان منع تنفيذ هذه المقررات انما يأتي في سياق الموقف الاميركي من الازمة اللبنانية ، الذي كان يتلخص في ذلك الوقت ، في وقف تصاعد التفجير الشامل ، دون الوصول الى حل ، لتبقى كل عوامل التفجير وادواته جاهزة للانطلاق ، عندما يتوافق موعد التفجير مع الخطة الاميركية العامة في المنطقة . ان المفاوضات التي كانت في ذروتها في بلير هاوس من اجل انجاز صفقة الخيانة على الجبهة المصرية ، اقتضت ذلك ، ليتاح الوقت الكافي لاسرائيل والسادات لابرام معاهدة الخيانة ، وبدء وضعها موضع التنفيذ ، فيحين موعد فتح ملف الجبهة الشمالية ــ الشرقية ، ملف الوجود الفلسطيني وسوريا ، فينسجم ، ساعتئذ ، موعد تفجير الصراع في الساحة اللبنانية مع المخطط الاميركي ــ الصهيوني ــ الساداتي .

القسم الرابع

اسقاط معاهدة الخيانة هي المهمة الاساسية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد

مقدمة

اذا كان توقيع معاهدة الخيانة في « بلير هاوس » قد كرس منعطفا جديدا في الصراع في الشرق الاوسط ، بتأكيده النهائي على تصميم الامبريالية والصهيونية على اذلال الشعوب العربية وفرض الهيمنة الكاملة على مقدراتها ، فهو قد اكد ، في المقابل ، امام الشعوب العربية وقواها الوطنية والتقدمية ، زيف الوهم حول امكانية تحسين شروط الحل الاميركي ، وجعلها امام تحد تاريخي يضع امامه مهمة اسقاط اتفاقيات الخيانة ، من حيث هي المهمة الاساسية في هذه المرحلة التاريخية .

الفصل الاول

طبيعة اتفاقيات الخيانة وأبعادها

أ ـ لا تشكل اتفاقيةكامب دايفيد ومعاهدةالصلح التي اعقبتها مجرد صفقةمنفردةبين نظام انور السادام واسرائيل ، جرى فيها تسليم النظام المصري بكامل شروط اسرائيل

والامبريالية الاميركية ، والتضحية بالمصالح الوطنية لشعب مصر وبالحقوق القومية للشعب الفلسطيني وسائر مصالح الشعوب العربية وحقوقها . ان الاتفاقية والمعاهدة وما رافقهما من محادثات واتفاقات اخرى ، لا سيما الاتفاق الثنائي الاميركي – الاسرائيلي ، تشكل ، كلها ، تهديدا خطيرا لمجمل مكتسبات حركة التحرر الوطني العربية ، وخيانة سافرة وتنكرا خطيرا لنضال الشعب العربي الفلسطيني من اجل العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني ، ولحقه التاريخي في هذا التراب . كما تشكل تعزيزا للاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وتشجيعا لمطامع اسرائيل التوسعية ، وهي ، بالاضافة الى ذلك ، تشكل انتقالا خطيرا في الدور الامبريالي الاميركي الى مرحلة التصدي المباشر لنضال الشعوب العربية من اجل تحررها القومي والاجتماعي ، مرحلة احياء الاحلاف الامبريالية التي تقدم الاتفاقية والمعاهدة نموذجا عنها ، بما تشكله من حلف اقتصادي – سياسي – عسكري ، بزعامة الولايات المتحدة وعضوية اسرائيل ونظام السادات ، موجه ضد استقلال البلدان العربية ونضال شعوبها من اجل التحرر القومي والتقدم الاجتماعي والوحدة العربية ، وضد نضال شعوب افريقيا وآسيا ، وضد قوى التحرر والسلم في العالم وطليعتها الاتحاد السوفياتي .

ب – كشفت الاتفاقية والمعاهدة ، مرة جديدة ، خطر اسرائيل ، كذراع اساسي للامبريالية ، وكقاعدة رئيسية تستند اليها في بسط هيمنتها على منطقتنا وحماية مصالحها وكبح نمو حركة التحرر الوطني العربية وتطورها ، ونمو كل بلد عربي وتطوره على حدة . كما كشفت اطماع اسرائيل في السيطرة على بلداننا واذلال شعوبنا واركاعها واخضاعها لارادتها وارادة اسيادها الامبرياليين ، وفي القضاء على مقدساتها الوطنية وثقافتها وتراثها .

وكشفت ايضا الدور الاقتصادي الذي تتهيأ اسرائيل للقيام به في المنطقة ، والذي لا يقتصر على تحولها الى قاعدة للاحتكارات الامبريالية ولتوسع الرأسمال الصهيوني وامتداده عبر الشركات المتعددة الجنسية وحسب ، بل يعبر ، ايضا ، عن حاجات تطور الاقتصاد الاسرائيلي نفسه وتطلعه الى التوسع في المنطقة ، بحكم ديناميته الداخلية ، وصعوباته الموضوعية والذاتية ، ونمو الصناعة فيه بوتيرة تدفع الى تحطيم حواجز العزلة والانطلاق ، بافضلية تنافسية واضحة ، الى اسواق تشكل له مجالا حيويا هي ، بالدرجة الاولى ، الاسواق العربية . يضاف الى ذلك اطماع اسرائيل في السيطرة الاقتصادية على المنطقة وطموح رأسمالها الكبير الى المشاركة المباشرة في نهب الثروات العربية عن طريق الافادة من الارصدة العربية لسد العجز المزمن في ميزان مدفوعاتها ، وللحصول على النفط من منابعه القريبة ، في مجاليه ، كمولد للطاقة وكمادة اولية للصناعة .

ج – اكدت اتفاقية كامب دايفيد ومعاهدة الصلح خطر اسرائيل على السلم في المنطقة

وعلى امن العالم وسلامه . واكدت الموقع الذي تحتله القضية الفلسطينية كرافعة اساسية في مجمل النضال العربي المعادي للامبريالية ، وكعامل اساسي من عوامل وحدة الشعوب والبلدان العربية . واكدت ، ايضا ، ان نجاح المؤامرة التي تستهدف ضرب القضية الفلسطينية وتصفيتها ، يؤدي الى مزيد من التناقض والتشتت والتجزئة ، ويقدم ، بذلك ، مساعدة اساسية للامبريالية في بسط هيمنتها على منطقتنا .

د – ان مشاركة الولايات المتحدة الاميركية في المفاوضات الاسرائيلية – المصرية مشاركة مباشرة ونشيطة ، ورميها بثقلها المعنوي والسياسي والمادي والعسكري لانجاحها ، تثبت ، من جديد ، ان الامبريالية الاميركية هي العدو الاساسي لشعوب امتنا العربية ، والمحرك الرئيسي لكل التآمر عليها ، من اجل فرض استمرار الهيمنة الامبريالية على منطقتنا وتوطيدها . كما تؤكد النتائج التي اسفرت عنها المفاوضات الثلاثية ان الامبريالية الاميركية لن تتورع من اللجوء الى كل الوسائل ، بما في ذلك الوجود والتدخل العسكريين المباشرين ، من اجل اخضاع شعوبنا واستمرار نهب ثرواتها القومية وتصفية قضية شعب فلسطين ، وضرب نضال شعوبنا المشروع من اجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والوحدة العربية .

هـ – اكدت الاتفاقية والمعاهدة ان ضرب الصداقة العربية السوفياتية قد شكل ، على الدوام ، هدفا رئيسيا من اهداف المخطط الامبريالي – الصهيوني رافق ، منذ البدء ، نهج الارتداد اليميني الذي وصل في مصر الى الخيانة السافرة . وقد استهدف المخطط حرمان مصر ، ويستهدف حرمان البلاد العربية الاخرى ، من الاستناد الى الدعم الفعال والمنزه ، الذي قدمه ويقدمه الاتحاد السوفياتي للنضال العادل الذي تخوضه شعوب الامة العربية . وتحقيق ذلك من شأنه ان يخل بميزان القوى لصالح الصهيونية ويبرر الاستسلام لها . وقد اثبتت التجربة ، في مختلف مراحل نضال الشعوب العربية ، ان نهج العداء للاتحاد السوفياتي ، نهج التشكيك بالصداقة العربية السوفياتية ، نهج عدم الحزم في توطيد عرى الصداقة مع الاتحاد السوفياتي ، كان دوما النهج الذي رافق الارتماء في حضن الامبريالية ، وشكل المنعطف الحاسم في سلوك طريق خيانة المصالح الوطنية والقومية لشعوبنا . كما اثبتت التجربة ، في المقابل ، ان اي تصميم جاد ، سواء على الصعيد الوطني ام على الصعيد القومي ، على التصدي للامبريالية وعميلتها الصهيونية ، لا بد من ان يعتمد على توطيد التحالف مع الاتحاد السوفياتي لمواجهة الهجمة الامبريالية – الصهيونية بنجاح ، وتأمين السير على طريق توطيد الاستقلال والسيادة الناجزين ، وتحقيق التحرر القومي والاجتماعي .

و – ان خيانة السادات وتحوله الى اداة في يد الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل ، وتحويل مصر من دولة المواجهة الاساسية للعدوان الصهيوني ، الى موقع النقيض ، يكشف ، مرة جديدة ، خطر الرجعية العربية ، ويفضح نهج الارتداد اليميني عن المسار

التقدمي لحركة التحرر الوطني العربية ، مسار العداء الحازم للامبريالية ، الاميركية بخاصة ، ويكشف زيف برنامج الرجعية واليمين العربيين ومنطلقاتهما في القضية القومية ، لا سيما في القضية الفلسطينية وقضية الوحدة العربية . ان نهج عزل الصراع العربي ــ الاسرائيلي عن الصراع ضد الامبريالية قد انتقل ، تباعا ، من شعار تحييد الولايات المتحدة في هذا الصراع ، الى ادعاء العمل لكسب تأييدها ، ثم التشكيك بجدوى الصداقة العربية ــ السوفياتية ، وتوجيه شتى اشكال الاساءة والاستفزاز ضدها ، ليصل ، في مصر ، الى درجة الخيانة الكاملة والمكشوفة ، والى التوقيع على صك الاستسلام للامبريالية وصنيعتها اسرائيل .

ان هذا المسار السياسي لنهج الخيانة قد نما وترعرع في مرحلة المراوحة ، فالارتداد عن المنجزات التقدمية والاقتصادية والاجتماعية ، وتعزيز الارتباط العضوي ، اقتصاديا ، بالامبريالية ، بحجة الانفتاح والفاعلية والسرعة في برنامج التنمية ، اولا ، وبحجة الحصول على اعلى مستويات التكنولوجيا ، ثانيا . كما استمد قدرته على النجاح من سياسة الحذر من الجماهير ومعاداتها وحرمانها من ابسط حرياتها الديمقراطية والعامة . وقد تم في مصر انتقال السلطة ، بالاستناد الى كل ذلك ، الى ايدي القوى والاوساط المعادية للطبقة العاملة ، ولاوسع الجماهير الشعبية ، الى ايدي القوى والاوساط القديمة والجديدة ، التي ترتبط مصالحها الطبقية بالهيمنة الامبريالية التي يشكل استمرار الوجود الصهيوني وتفوقه تعزيزا لها . فجاء التحالف مع الامبريالية واسرائيل نتيجة منطقية لهذا النهج ، وكان تحالفا طبقيا رجعيا في مواجهة النضال الوطني ذي المحتوى الطبقي التقدمي المعادي للامبريالية والصهيونية والرجعية .

ان السادات ، في كل هذا ، ليس مجرد شخص ونظامه ليس مجرد نظام عربي في قطر عربي واحد . انه تعبير عن نهج متكامل في مصر وعلى الصعيد العربي . واذا لم يجر كبح هذا النهج في الانظمة الوطنية العربية ، فانه سيقود هذه الانظمة ، باشكال مختلفة ، الى مخاطر الوقوع في ما آلت اليه التطورات في مصر . ان هذا النهج هو تعبير عن مصالح طبقية قديمة ومستجدة ، تتناقض على خط مستقيم مع مصالح التحرر القومي والاجتماعي لشعوبنا وبلداننا .

الفصل الثاني

لبنان : الحلقة الثانية من اتفاقية كامب دايفيد

بعد ان تركزت المؤامرة الامبريالية ــ الصهيونية ــ الساداتية ، في البداية ، على

اكمال سلخ مصر عن ميدان المواجهة مع اسرائيل ، ودفعها الى الحف الثلاثي الاميركي ــ الاسرائيلي ــ الساداتي ، اتجهت ، بكامل ثقلها ، صوب الساحة اللبنانية ، لتجعل منها الحلقة الثانية من حلقات تنفيذ اتفاقية كامب دايفيد . وقد سبق لكارتر ان كشف ، في وقت مبكر ، عن هذا التوجه ، اثر توقيع معاهدة بلير هاوس ، حيث اقترح مؤتمرا لمعالجة الوضع في لبنان تشارك فيه اسرائيل ومصر وسوريا . كما سبق للسادات ، في الوقت نفسه ، ان وعد باراقة دماء غزيرة في لبنان وسوريا. ثم جاء بيغن يحدد ، بصراحة ووضوح ووقاحة ، امام الكنيست الاسرائيلي في شهر ايار الماضي ، اهداف العدوان الاسرائيلي المتمادي على لبنان ، واهداف التحرك السياسي والعسكري لعملاء اسرائيل في الداخل . فقد دعا الرئيس اللبناني الى زيارة اسرائيل من اجل توقيع معاهدة سلام معها ، واعلن ان اسرائيل ستستمر في عملياتها العسكرية في لبنان الى ان يتم ذلك .

وخطت اسرائيل خطوة نوعية جديدة ، في شكل عدوانها واحتلالها للاراضي اللبنانية ، بدفعها عميلها سعد حداد الى الاعلان عن دويلة تقسيمية تحاول ان تتخذ منها ستارا « لبنانيا » ، لا لتغطية احتلالها الراهن لقسم من الجنوب وحسب ، بل لتغطية توسعها ايضا فوق سائر انحاء الجنوب والمناطق اللبنانية الاخرى . وفي الوقت الذي رحب فيه التحالف الكتائبي ــ الشمعوني ، صراحة ، بهذه الخطوة الخيانية ، وصعد استفزازاته السياسية والعسكرية بالتوافق معها ، انخرطت اسرائيل في اعنف عمليات القصف البري والجوي والبحري واشملها واطولها مدة ضد الجنوب وضد مناطق لبنانية اخرى ، منزلة يوميا عشرات الضحايا ، ومسببة تدمير مئات المنازل وتهجير عشرات الوف السكان الامنين .

وقد جرى ذلك وسط صمت عربي مريب كشف عن مدى الضغط الاميركي الممارس ضد الدول العربية باتجاه تأمين امكانيات لاسرائيل ، بتغطية اميركية ، للانفراد بلبنان ، اي بالثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وسوريا في لبنان . ويتم ذلك كله في فترة البحث في مصير قوات الطوارىء الدولية في الجنوب ، حيث يشمل القصف الاسرائيلي ، والاقتحامات العسكرية الاسرائيلية ، المناطق التي توضع بحماية هذه القوات ، بغية اسقاط هذه المناطق سياسيا ، وبغية خلق شروط صعبة امام وجود قوات الطوارىء تجعل البلدان التي تتشكل منها مضطرة الى سحبها ، مما يزيل من امام اسرائيل حاجزا معنويا ، ولو بسيطا ، يصعب عملية اجتياحها للجنوب من جديد ، وتأمين وصل حدود « دويلة » صنيعتها سعد حداد بمناطق الهيمنة الانعزالية ، ويؤدي الى تمكين القوى الانعزالية من الهيمنة على كل لبنان ، واحكام قبضتها على السلطة ، ليجري التجاوب من موقع السلطة ، مع دعوة بيغن لتوقيع معاهدة سلام مع لبنان .

لقد سبق لبشير الجميل ان اعلن امام عدد من المقربين اليه ، اثر توقيع اتفاقية كامب

دايفيد ، انه تلقى الضوء الاخضر الاسرائيلي ـ الاميركي للتحرك ، لان اسرائيل واميركا اللتين كانتا في الماضي بحاجة الى قوى حليفة في لبنان اصبحتا بحاجة الى سلطة حليفة تستطيع توقيع معاهدة على غرار انور السادات .

ان اسرائيل تدرك الصعوبة الكبرى ، التي تصل الى درجة الاستحالة ، في دفع الحكم الراهن الى تلبية رغبتها كاملة . فالحكم الراهن ، رغم تخاذله وتواطئه ، ورغم عدم اتخاذه اي اجراء جدي ضد الخائن سعد حداد ، ورغم خضوعه للضغط الاميركي ، وعدم تجنيده حملة سياسية وتعبوية وعسكرية لاستعادة الجنوب المحتل ، ورغم تركيزه على الوجود الفلسطيني ومحاولته الاستفادة من الضغط الاسرائيلي لتجييره ضغطا لبنانيا وعربيا ضد الفلسطينيين ، ورغم كل مظاهر انحيازه للمشروع الانعزالي في بعض مفاصله الاساسية ، فهو لا يستطيع ان ينفذ شروط اسرائيل . وحدها القوى الانعزالية ، بهيمنتها على لبنان ، وعلى السلطة ، تستطيع ذلك . مرة اخرى يتأكد تلازم هدفي المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي ـ الانعزالي : هدف تصفية العقبات التي تقف امام الحل الاستسلامي ، وهدف اقامة كيان طائفي وفاشي ينحو منحى صهيونيا في لبنان .

لماذا لبنان ؟

لثلاثة اسباب رئيسية :

السبب الاول، وجود الثورة الفلسطينية . ولهذا السبب عدة تجليات لا بد من تركيزها ، وان كان بعضها يعتبر من قبيل البداهات :

أ ـ ان تصفية القضية الفلسطينية تشكل الهدف الرئيسي للمخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي ، ليس في المدى المباشر لهذا المخطط وحسب ، بل ايضا في المدى البعيد الهادف الى احكام السيطرة الامبريالية على المنطقة . واذا كانت الوحدة العربية ، حتى في ادنى اشكالها المتمثلة بالتضامن العربي المعادي للامبريالية ، تشكل حاجزا امام هذه الهيمنة ، فالقضية الفلسطينية هي نقطة الاحتكاك الاساسية بين الامة العربية وبين الامبريالية ، من جهة ، وهي ، من جهة اخرى ، القضية الاكثر توحيدا للعالم العربي ، ان هي ضربت وصفيت ، ضرب وصفي في آن واحد موقع الاحتكاك والصراع هذا ، وقوة التوحيد . وان تصفية القضية الفلسطينية تتطلب ، حكما ، ضرب الثورة الفلسطينية.وضرب الثورة الفلسطينية يعني بالضرورة ضربها في لبنان اولا .

ب ـ ان الثورة الفلسطينية ، تلعب في المدى المباشر ، الدور الاساسي في شمولية الصمود العربي وارتفاع مستواه في وجه اتفاقية كامب دايفيد ، وفي موقف الانظمة العربية كل بمفرده . ان كثيرا من هذه الانظمة يتخذ هذه المواقف ، رغم مصالحه ، بتأثير جملة من العوامل ، اهمها : الضغط الجماهيري ووهج القضية الفلسطينية وموقف الثورة الفلسطينية ، بشكل خاص .

ان ضرب الثورة الفلسطينية اصبح مهمة اساسية لمنع تصاعد الموقف الرسمي العربي في معارضة اتفاقية كامب دايفيد ، وفرض العقوبات والحصار على نظام انور السادات ، كمقدمة لا بد منها للبدء بتفكيك هذه المعارضة العربية ، ودفع الدول العربية ، واحدة تلو الاخرى ، الى اللحاق بانور السادات .

ج ـ مهما بلغ حجم الاتفاق الثنائي الاسرائيلي ـ الساداتي ودوره ، ومراحل تنفيذه على الجبهة المصرية ، فسيبقى الصراع في الشرق الاوسط يدور ، في جوهره ، حول القضية الفلسطينية . ولاتفاقية كامب دايفيد « حلها » بالنسبة لهذه القضية . انه « الادارة الذاتية » . ولتطبيقه لا بد من ايجاد اطراف فلسطينية تنخرط فيه . ان المحاولات المختلفة التي بذلت ، حتى الآن ، قد فشلت . ويعود سبب فشلها الاساسي لوجود الثورة الفلسطينية في لبنان ، متمتعة بقوة قرارها السياسي الحازم ، وامكانياتها المادية ، وقدرتها على ضرب المتعاملين مع العدو ، واستمرارها في العمليات العسكرية في الداخل ، بل تصعيدها هذه العمليات .

ان ضرب الثورة الفلسطينية في لبنان ، يشكل المهمة الرئيسية للتمكن من فرض ممثلين آخرين للشعب الفلسطيني غير منظمة التحرير الفلسطينية ، يسيرون مع مقتضيات الحل « الكامب دايفدي » التصفوي للقضية الفلسطينية ، ويتخلون عن شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، ليرتضوا بالادارة الذاتية المبقية ، عمليا ورسميا ، على الاحتلال الاسرائيلي .

د ـ ان تصفية الثورة الفلسطينية في لبنان تزيل عقبة رئيسية من امام المشروع الانعزالي الذي يستهدف الهيمنة على لبنان واقامة كيان عنصري ينحو منحى صهيونيا فوق ارضه . وتحقيق ذلك يحدث خللا كبيرا في نسبة القوى ، يفتح افاقا امام انتصار هذا المشروع . فوجود الثورة الفلسطينية يشكل احد العوامل الاساسية من عوامل الدفاع عن وحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وتطوره الديمقراطي .

هـ ـ ان اتفاقية كامب دايفيد تنجح ، اولا تنجح ، بمقدار نجاحها او عدم نجاحها في تصفية الثورة الفلسطينية . وتصفية الثورة الفلسطينية هي تصفيتها في لبنان .

السبب الثاني، الوثيق الارتباط بالاول ، هو وجود الحركة الوطنية اللبنانية ، والعلاقة التحالفية التي تقوم بينها وبين الثورة الفلسطينية ، فتجعل الحركتين ركيزتين لجسم واحد . يسقط الجسم مباشرة ان سقطت احداهما .

السبب الثالث ، هو موقع الساحة اللبنانية في التأثير على موقف سوريا . وتشكل الجبهة السورية الجبهة الرئيسية للصمود في وجه اسرائيل ، بعد انسلاخ مصر عن معسكر المواجهة ، وانضمامها الى الحلف الثلاثي المعادي للشعوب العربية . واهمية الموقف السوري تبرز في ذاته ، وفي دوره العربي ، وفي دوره الفلسطيني . ولبنان هو الموقع الرئيسي للضغط على سوريا ، بسبب ترابط الجبهتين اللبنانية والسورية ، وبسبب

وجود قسم اساسي من الجيش السوري في لبنان . ان الجبهة اللبنانية هي الجبهة الامامية للدفاع عن الجبهة السورية .

وبمقدار ما يتعزز ويتوطد التحالف بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وسوريا ، يشكل ، سياسيا وعسكريا ، عقبة كبرى امام مرور اتفاقيات الخيانة ، وامام نجاح المشروع الانعزالي الفاشي .

فالساحة اللبنانية ، لهذه الاسباب كلها ، هي ساحة التوجه الرئيسي لمخطط كامب دايفيد في حلقته الثانية ، وساحة المواجهة الرئيسية مع هذا المخطط . لقد فرض علينا العدو الامبريالي – الصهيوني – الرجعي هذا الواقع وجعلنا امام اختيار وحيد :

اما الدفاع عن هذه الساحة ، بكل الامكانيات ، من اجل دحر المخطط المعادي ، واما ان ينجح المخطط ويصبح معمما وشاملا . وفي تعميمه وشموله احكام لقبضة الامبريالية والصهيونية والرجعية على كل مقدرات الامة العربية لسنوات طويلة .

واذ ترتبط معركة الدفاع عن مصيرنا الوطني اللبناني بمعركة الدفاع عن المصير القومي العربي ، تتحدد ، امامنا ، بوضوح قاطع ، مهام حشد كل الطاقات الداخلية ، والسعي الى اوسع دعم عربي ، واوسع تأييد تقدمي عالمي ، في مواجهة المؤامرة الامبريالية – الصهيونية – الساداتية – الانعزالية في الساحة اللبنانية ، ومهام بذل اقصى الجهد ، والاسهام باقصى الفاعلية ، من اجل مواجهة قومية تقدمية شاملة للمخطط الامبريالي – الصهيوني ، يرتبط بنجاحها صون مصيرنا الوطني وضمان وحدة بلادنا واستقلالها الوطني وعروبتها وحق شعبها في التطور الديمقراطي .

الفصل الثالث

شمولية المخطط على الصعيد العربي

اذا كانت الساحة اللبنانية هي ، اليوم ، الحلقة الثانية من حلقات تنفيذ اتفاقيات الخيانة ، فان هذه الحلقة هي جزء لا يتجزأ من مجمل المخطط الاميركي العام على صعيد المنطقة . وينبغي القول ان ردة الفعل الشعبية والرسمية على الصعيد العربي ضد اتفاقية كامب دايفيد قد تخطت الحدود التي كانت تتوقعها لها الامبريالية الاميركية . وامام هذا الواقع ، يزداد التآمر الاميركي لضرب الاجماع العربي الذي واجه تلك الاتفاقية ، ولجر اطراف عربية اخرى ، بعد مصر ، الى الانخراط في الحل الاستسلامي ، واخراج معاهدة

الصلح المنفرد من المأزق الذي تواجهه ، وانقاذ السادات من عزلته الخانقة .

وفي هذا السياق ، تتجه الضغوط الامبريالية نحو الاردن ، عن طريق التهديد بقطع المساعدات ، وبالتلويح باثارة الصراع على السلطة ، من اجل جره الى المفاوضات الجارية بين اميركا واسرائيل ومصر . وتهدف هذه الضغوط ، بالاضافة الى ذلك ، الى حمل النظام الاردني على تجاوز الضغوط المقابلة الناتجة عن استمرار الاجماع العربي ، واستمرار الصمود في الساحة اللبنانية ، وعن ازدياد التفاف الجماهير الفلسطينية ، في الضفة والقطاع وفي الاردن ، حول منظمة التحرير الفلسطينية . كما تراهن هذه الضغوط على مواقف النظام الاردني المترددة التي تتجلى في عدم تجاوبه مع مبادرات منظمة التحرير الفلسطينية الهادفة الى اتخاذ موقف حازم وموحد في مواجهة اتفاقيات الخيانة ، ولا سيما ما يتعلق منها بمشروع الحكم الذاتي . ويعبر عن هذا التردد ابقاء النظام الاردني على الجسور مع اطراف كامب دايفيد ، رغم تجاهلها لهذا النظام وعدم وعده باعطائه اي شيء . كما يعبر عن ذلك قمع الحركات الجماهيرية الاردنية والفلسطينية المعارضة لتلك الاتفاقيات .

وتمارس الامبريالية الاميركية ، في اطار استمرار هجمتها الشرسة على الشعوب العربية ، مزيدا من الضغوط والتهديدات ، المباشرة،وغير المباشرة ، على سائر البلدان العربية . وتشكل منطقة الخليج والجزيرة العربية حلقة بالغة الاهمية في هذا المخطط . ويعود ذلك ، بالطبع ، الى اهميتها كمنطقة تحتوي على اكبر مخزون للنفط في العالم الرأسمالي ، والى موقعها الاستراتيجي ، بين البحر الاحمر والخليج ، بين آسيا وافريقيا ، والى قربها من الاتحاد السوفياتي . وقد وصل الامر بالامبريالية الاميركية الى التهديد بالتدخل العسكري في هذه المنطقة ، واعداد العدة ، بشكل مكشوف ، لمثل هذا التدخل ، بما في ذلك ، تحريك الاساطيل ، وتعزيز القوى وحشدها في المناطق المجاورة . وهو اول اعلان اميركي عن التهديد بالتدخل العسكري المباشر بعد هزيمة الولايات المتحدة الاميركية في الفيتنام والهند الصينية . ويستهدف هذا الضغط المباشر اخراج بلدان هذه المنطقة من دائرة الاجماع العربي ضد خيانة السادات ، وتحويل هذه البلدان الى كتلة رجعية موحدة لتأمين مصالح الامبريالية في المنطقة . ويستخدم في هذا السبيل التلويح بالخطر الشيوعي ، والتخويف بالثورة الايرانية ، والتحريض على جمهورية اليمن الديمقراطية من اجل ضرب الثورة اليمنية واحباط جهود حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية المثابرة لتحسين العلاقات مع اليمن الشمالية ، ومنع تحقيق وحدة اليمن .

ويرمي كل ذلك الى اخفاء الخطر الحقيقي المتمثل بالدور الاميركي الرامي الى احكام السيطرة على منابع النفط ، في ظل الاجواء التي خلقتها الامبريالية واحتكاراتها حول ما يسمى أزمة الطاقة ، ولمنع استخدام النفط سلاحا من اسلحة حركة التحرر الوطني العربية في تصديها لمؤامرة كامب دايفيد ولمجمل الهجمة الامبريالية – الصهيونية –

الرجعية .

وتدخل في هذا المخطط المحاولات المستمرة لاحياء مشروع حلف امن الخليج ، ومشروع حلف امن البحر الاحمر. ويحفظ للعربية السعودية ويرسم لها ، في المشروعين كليهما ، دور اساسي . واذا كان الحديث عن هذين المشروعين قد خف او اتخذ منحى اخر ، في الوقت الراهن ، فذلك بسبب انتصار القوى الثورية في اليمن الديمقراطية ، وفي اثيوبيا ، والاطاحة بنظام الشاه .

ان تعزيز الوجود العسكري المصري في السودان وفي عمان ، بعد توقيع السادات اتفاقيات الخيانة ، يشكل خطوة جدية على طريق تحويل الحلف الامـيركي ـ الاسرائيلي ـ المصري الى دركي في منطقة الخليج والبحر الاحمر ، ضد شعوب هذه المنطقة وضد الحركة الثورية الناهضة فيها ، وعلى حدودها . وفي اطار هذا الحلف ، يراد لمصر ان تلعب دورا محددا في هذين المشروعين لأمن الخليج وأمن البحر الاحمر ، وفي مشاريع مشابهة ، في مناطق عربية اخرى ، وفي افريقيا .

وفي هذا السياق ، يرتدي نضال القوى الديمقراطية في السودان ، وطليعتها الحزب الشيوعي السوداني ، اهمية خاصة ، بالنظر الى ما يشكله التغيير الديمقراطي في السودان من تأثير مباشر على الوضع في مصر ، اي على مصير معاهدة الصلح مع اسرائيل، وكذلك على الوضع في البحر الاحمر والقرن الافريقي . ولذلك يضع السادات والطرفان الاخران في الاتفاقيات ، الاميركي والاسرائيلي ، كل ما لديهم من امكانيات لتثبيت النظام في السودان ومنعه من السقوط ، بما في ذلك بذل المساعي لعرقلة قيام جبهة القوى المناهضة للنظام .

ان خطورة الوجود العسكري المصري في السودان وعمان ، بالاضافة الى دوره في حماية هذين النظامين الرجعيين المعزولين ، تكمن ، بوجه خاص ، في توجهه المباشر ضد جمهورية اليمن الديمقراطية ، وضد السلطة الثورية في اثيوبيا ، حيث تجري محاولة التفاف رجعية مكشوفة على القضية الارترية لاجهاضها ومنع نجاح المساعي لايجاد حل عادل لها ، ضمن حل شامل لقضية القوميات على اسس ديمقراطية يجعلها تصل الى حقوقها القومية في اطار وحدة البلاد ، ولمصلحة تطور العملية الثورية ، ووحـدة القوى التقدمية والثورية في اثيوبيا ، وعلى صعيد القرن الافريقي . ومن شأن هذا الحل ان يؤدي الى تعزيـز المكـاسب الثورية في اثيوبيا وتطويرهـا وتعميقـها بمـا، يجعلها اكثر قدرة على دعم نضالات الشعوب العربية والافريقية ومساندتها .

ويتجلى المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي في منطقة الشمال الافريقي بالدور الذي يعطي للمغرب ، للضغط على الجزائر ، بهدف منع التطور الديمقراطي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فيها ، وقمع نضال شعب الساقية الحمراء ووادي الذهب ،

بقيادة جبهة البوليساريو ، من اجل حقه في تقرير مصيره ، وللتدخل في البلدان الافريقية ، كوكيل للامبريالية ، لقمع حركات التحرر في هذه البلدان . بالاضافة الى الدور الذي يقوم به هذا النظام الرجعي ضد الشعب المغربي نفسه وقواه الديمقراطية .

واذا كان المخطط الامبريالي يركز على ضرب وحدة الموقف العربي ، في اطاره العريض ، ممارسا ضغوطه على الانظمة الرجعية والمحافظة التي ارغمتها عوامل عديدة على اتخاذ موقف سلبي من اتفاقية كامب دايفيد ، محاولا اختراق الجبهة الرسمية العريضة التي التقت حول مقررات مؤتمر قمة بغداد ، فهو يولي اهمية خاصة لضرب قوى التضامن العربي المعادي لاتفاقية كامب دايفيد ، في اطاره الاضيق المتمثل بجبهة الصمود والتصدي ، وتفتيتها .

ان سوريا تمنى بالنصيب الاوفر من مخططات الضغط والتآمر، من قبل اميركا واسرائيل والسادات مباشرة ، او عبر عملاء اسرائيل في الساحة اللبنانية ، او عن طريق عملاء اميركا واسرائيل في الداخل ، الذين يتحركون تحت ستر مختلفة ، بما فيها ستار الدين والاثارة الطائفية . وتهدف هذه المخططات الى اضعاف مواقع الصمود في سوريا ، وتحاول ان تدفعها الى مجاراة نهج الحل الاستسلامي التصفوي ، والسماح له بالمرور ، ثم اجبارها على اللحاق به .

وتتعرض الجماهيرية العربية الليبية الى ضغط امبريالي ورجعي مباشر يلعب فيه نظام انور السادات دورا اساسيا يتجلى ، في اخطر مظاهره ، في الحشود والاستفزازات العسكرية على الحدود المصرية ـ الليبية ، في ما تحمله من مخاطر العدوان ومن استنزاف لليبيا ، ومنعها من الاسهام الاكبر في المعركة المشتركة ضد اتفاقية كامب دايفيد ، وفي دعم النضال الوطني والقومي للشعوب العربية والافريقية ، وفي دعم صمود سوريا والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، بوجه خاص ، في ساحة المواجهة الرئيسية لاتفاقيات الخيانة .

ويزداد الضغط الامبريالي على الجزائر بعد وفاة الرئيس هواري بومدين ، بقصد عزل الجزائر عن الاهتمام بالقضايا العربية ، المشرقية منها بصورة خاصة ، وبقصد منعها من تعميق النهج المعادي للامبريالية ومن السير على طريق التقدم الاجتماعي ، في مواجهة التصميم الذي تبديه القوى الوطنية والديمقراطية التي اكدت تمسكها بالمنجزات التقدمية وحرصها على صونها وتطويرها .

ويولي المخطط الامبريالي اهتماما خاصا بفتح المعارك الجانبية بين البلدان العربية ، وباثارة التناقضات الثانوية وتعميقها بين القوى المعادية للامبريالية ، وتفجيرها او تحويلها الى معارك اساسية تلهي هذه القوى عن المجابهة الموحدة لنهج الخيانة . ويسعى المخطط ، بوسائل مختلفة ، الى ضرب كل اشكال العمل العربي الموحد ضد

الامبريالية .

والهدف الرئيسي للامبريالية الاميركية وعملائها في هذا المجال هو الحيلولة دون ظهورها على حقيقتها كخطر اساسي يهدد مصالح شعوبنا العربية وطموحها الى التحرر القومي ، والعمل على ابراز اخطار وهمية اخرى كخطر الثورة الفلسطينية وخطر الشيوعية والخطر السوفياتي المزعوم .. وتسعى الامبريالية ، من وراء ذلك ، الى منع تعمق عملية التمايز على الصعيدين الشعبي والرسمي ، بين القوى المختلفة ، على اساس الموقف من اتفاقيات الخيانة ، والى استبدال ذلك بما يخدم اهدافها في تقسيم الشعوب العربية وبلدانها على اساس تلك المخاطر المزعومة او سواها .

وتحاول الامبريالية تأجيج الصراعات حول القضايا القومية والدينية للشعوب وللاقليات في بلدان المنطقة . وهي تسعى الى دفع هذه الصراعات نحو تمزيق وحدة هذه البلدان . فتستغل النزعة الانفصالية التي تغذيها القوى اليمينية لدى القوميات الصغرى والاقليات ، ونزعة الهيمنة والتعصب والتسلط التي تبديها وتمارسها القوى الرجعية والشوفينية المسيطرة. ان عدم الحل السليم الديمقراطي لقضية القوميات يحمل الضرر على مصلحة جميع شعوب هذه البلدان ، وعلى مسار العملية الثورية، ويقدم للمخطط الامبريالي ارضا خصبة لاستمرار تآمره . وتبرز ، في هذا السياق ، اهمية الحل الديمقراطي للقضية القومية للشعب الكردي في عدد من بلدان المنطقة ، واهمية ضمان ممارسة الاقليات القومية والدينية الاخرى ، من ارمن وسريان واشوريين ، وغيرها ، لحقوقها القومية في مجال الثقافة والمعتقد والدين ، ووقف كل مظاهر التمييز التي تصيبها بسبب انتماءاتها القومية والدينية .

ان المخطط الاميركي الاسرائيلي ــ الساداتي ، في سعيه الى تحقيق اهدافه في الساحة العربية ، يطال كذلك الدول المجاورة . انه يولي اهمية خاصة للتآمر ضد انتفاضة الشعوب الايرانية ، لمنع تطورها وفق نهج ديمقراطي تقدمي ، واعادة اخضاع ايران لسيطرة القوى الرجعية العميلة للامبريالية . وهو يتآمر لاجهاض التطلعات والتحركات العمالية والديمقراطية في تركيا ، ولفرض هيمنة القوى المغرقة في الرجعية ، ويشدد تآمره ضد استقلال قبرص ووحدتها وافاق تطورها الديمقراطي ، ويسعى الى اتخاذها قاعدة لتآمره ضد الشعوب العربية وشعوب المنطقة . ويشدد من تآمره ضد الحكم التقدمي في افغانستان ، وضد القوى الديمقراطية في باكستان ، وضد سائر شعوب المنطقة .

ان جميع تجليات الهجمة الامبريالية ــ الصهيونية ــ الرجعية ضد حركة التحرر الوطني العربية ، تعبر عن مدى شراسة هذه الهجمة والاخطار التي تحملها في ما تهدف اليه من احكام السيطرة الاميركية الشاملة ، سياسيا واقتصاديا ، وحتى عسكريا ، على البلدان العربية والبلدان المجاورة لها ، والتي يشكل تثبيت المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية والحلف الاميركي ــ الاسرائيلي ــ المصري قاعدة رئيسية لها .

الفصل الرابع

برنامج المواجهة القومية التقدمية الشاملة للمخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي المتمثل باتفاقيات الخيانة

لقد قوم حزبنا الشيوعي اللبناني ، وحركتنا الوطنية اللبنانية ، تقويما ايجابيا مجمل الخطوات الشعبية والرسمية المعارضة لاتفاقيات الخيانة .

ان الانتفاضة الرائعة للشعب العربي الفلسطيني ، داخل الاراضي العربية المحتلة ، والصمود البطولي للثورة الفلسطينية ، وتعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية ، وزيادة الالتفاف حولها كممثلة شرعية ووحيدة لشعب فلسطين ، وكذلك صمود الشعب اللبناني ونضالاته ضد اتفاقيات الخيانة ، وضد المشروع الصهيوني ــ الانعزالي ، ونضال الحركة الوطنية المصرية ضد اتفاقيات الخيانة وضد نظام السادات ، واتساع صفوف المعارضة ، شعبيا وسياسيا ، داخل مصر بالذات ، والحركات الجماهيرية التي بدأت تعم العالم العربي ، ومقررات مؤتمر الشعب العربي في اجتماعاته المتتالية ، ومقررات الاتحادات النقابية والمهنية العربية على اختلافها ، تشكل كلها ، على الصعيد الشعبي ، نموذجا عن الاستعداد الجماهيري للنضال من اجل اسقاط اتفاقيات الخيانة .

ويحتل دورا بارزا ، على الصعيد الرسمي ، قيام جبهة الصمود والتصدي ومؤتمرات القمة التي عقدتها ، في الجماهيرية العربية الليبية والجزائر ودمشق ، والمقررات التي صدرت عنها .

كما يرتدي اهمية ايجابية بارزة اعلان ميثاق العمل القومي المشترك بين سوريا والعراق ، ووقف حالة التناقض العدائي بين القطرين ، واتجاههما نحو علاقات جديدة تستهدف حشد طاقاتهما لمواجهة المؤامرة التي تتعرض لها امتنا العربية ، وبدؤهما في محـــادثـــات تستهدف دفع العلاقات بين البلدين الشقيقين نحو افاق وحدوية .

ولعب ، وما يزال يلعب دورا مهما انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد ، بدون مصر ، وادانته لاتفاقية كامب دايفيد ، واتخاذه مقررات شكلت حداً ادنى مقبولا لمقاطعة نظام

انور السادات ولدعم صمود الجبهات الاخرى ، سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بخاصة ، وكذلك انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد لتطبيق هذه المقررات ، وجملة التدابير التي اقرها على الاصعدة الاقتصادية والسياسية حيال نظام انور السادات ، رغم مناورات الرجعية العربية ، السعودية بخاصة ، وضغوطها .

ويندرج في ، سياق التطورات الايجابية البالغة الاهمية ، نجاح الشعب اليمني في الجنوب ، بقيادة قواه الثورية ، في احباط محاولة اجهاض الثورة والمراوحة بها وتهديد مكتسباتها ، نتيجة مواقف القوى الانتهازية «اليسارية» التي برز خطرها بوضوح في محاولة استيلائها على السلطة . ان افشال هذه المؤامرة ، والانطلاق بخطى ثابتة وطيدة نحو تحقيق كامل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وارساء اسس الانتقال الى الاشتراكية بقيادة الحزب الطليعي ، الحزب الاشتراكي اليمني ، لا يرتدي،وحسب ، اهمية من حيث المنظور التاريخي لهذا التطور الذي يشكل نمونجا لارتقاء حركة التحرر الوطني العربية نحو مرحلة جديدة اكثر عمقا وجذرية ، وبالتالي اكثر قدرة على تحقيق مهامها ، بل يرتدي ، ايضا ، اهميته السياسية المباشرة في ما لتوطيد الحكم التقدمي في اليمن ، وتعزيز قدراته ، من تأثير على مجمل وضع الجزيرة العربية ، والسعودية بخاصة .

وفي هذا السياق ايضا ، لا بد من تقويم الدور الكبير ، عربيا ، لسقوط نظام شاه ايران . ان هذا النظـام كـان يشكل الركيزة الاساسية المحلية الثالثة للحلف الاميركي الجديد ، الى جانب اسرائيل ونظام انور السادات . ولولا انهيار هذه الركيزة لكان من السهل على الحلف الاميركي ان يضم ايضا كلا من المملكة العـربيـة السعوديـة والمملكة المغربية ، ليمتد من مشرق العالم العربي الى مغربه ، بحيث يصبح قادراً على الامساك بقبضة قوية على مجمل الوضع العربي ومنطقة الشرق الاوسط . لقد خسرت اميركا واسرائيل والرجعية العربية ، بسقوط شاه ايران ، خسارة لا تعوض . كما حققت الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية والعالمية مكسبا كبيرا بانتفاضة الشعب الايراني .

ولا شك في ان مجمل هذه التطورات ، وسواها ، كطرد مصر من مؤتمر الدول الاسلامية في فاس في المغرب ، واحباط محاولات التدخل الامبريالي والرجعي ضد الثورة اليمنية ، وصمود ليبيا في وجه الضغوط والاستفزازات التي ينظمها نظام انـور السادات ، وتمكن الجزائر ، بعد وفاة الرئيس هواري بومدين ، من الحفاظ على نهجها في الداخل والخارج ، لا شك في ان هذه التطورات هي خطوات ايجابية ضرورية وهامة لا بد من العمل على تركيزها وتطويرها .

غير ان حزبنا الشيوعي اللبناني ، في مواقفه وفي مجمل نشاطه واتصالاته اللبنانية والعربية والدولية ، ركز ، وما يزال يركز على ان المجابهة التقدمية العربية ما زالت دون

المستوى المطلوب في مواجهة هذه المؤامرة الخطيرة . ان المجابهة ، في مستواها الراهن ، لم تصل بعد الى تشكيل حالة نهوض شعبي ورسمي عارم قادر على احباط المؤامرة . ان مهمة الارتقاء بالنضال التقدمي العربي ، الى المستوى الضروري الذي يتطلبه التصدي للمؤامرة وللهجمة الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية الشرسة ، هي اليوم المهمة الكبرى التي تواجه كل الوطنيين والتقدميين والثوريين على الصعيد العربي . انه التحدي الذي يجابه كل وطني شريف ، كل قوة او حزب تقدمي . انه التحدي الاكبر والحقيقي الذي تجابهه القوى الثورية الجذرية في عدائها للامبريالية ، وفي اختيارها الحاسم لنهج النضال التقدمي الثوري الحقيقي ، انه ، بالدرجة الاولى ، التحدي الحقيقي الذي يجابهه الشيوعيون .

ان هذه القوى ، على امتداد الوطن العربي ، وداخل كل بلد عربي ، مطالبة بالارتقاء في مستوى نضالها الفكري والسياسي والعملي الى حد يسمح بصياغة برنامج تقدمي شامل للمواجهة ، يشكل قاعدة التزامها بالنضال الحازم ضد الامبريالية ، طريقا لالتزامها الحقيقي بالقضايا القومية ، لا سيما بقضيتي فلسطين والوحدة العربية ، واساس التقائها ووحدتها ، بحيث تتمكن من اخراج حركة التحرر الوطني العربية من ازمة قيادتها الراهنة ، لتنطلق بهذه الحركة نحو مرحلة اعمق واكثر جذرية واشمل ، تجعلها قادرة على تحقيق مهامها في استكمال التحرر الوطني ، وفي انتزاع الحقوق القومية الكاملة لشعب فلسطين ، وفي السير الى الامام نحو التحرر الوطني والاشتراكية والوحدة العربية .

ان شراسة المؤامرة الامبريالية التي يجري تنفيذها ، تفرض على كل القوى الوطنية والتقدمية العربية ، من شيوعيين وبعثيين الى فصائل الثورة الفلسطينية المختلفة والناصريين والاشتراكيين وكل القوى القومية الشريفة ، وجميع الذين يرفضـون الخضوع لارادة الامبريالية ويدينون خيانة السادات ، تفرض على كل هؤلاء بذل كل شيء من اجل الوحدة وتذليل كل العقبات التي تعرقل النضال المشترك من اجل القضية المشتركة التي تجمعنا والتي لا يجوز لاي صوت ان يرتفع فيها فوق صوت النضال من اجلها ، قضية احباط نهج الخيانة وحشد كل الطاقات الجماهيرية والاقتصادية والعسكرية من اجل ذلك .

ويرى حزبنا الشيوعي اللبناني ان برنامج المواجهة القومية التقدمية الشاملة لنهج الخيانة ينبغي ان يتضمن البنود التالية :

اولا: اتخاذ موقف حازم ضد الامبريالية الاميركية ينطلق من اعتبار اميركا رأس الافعى الذي ينبغي سحقه ، فهي العدو الاول والاساسي لشعوبنا ، المسؤولة الاولى والاساسية عن المآسي التي تعاني منها امتنا ، عن المؤامرة الكبرى التي تهدد مصيرنا القومي . ان ذلك يقتضي قطع العلاقات مع اميركا وتأميم مؤسساتها وشركاتها

ورساميلها ، وقطع النفط عنها ، وسحب الارصدة العربية من مصارفها ، وضرب مصالحها على امتداد الوطن العربي وحيثما تطاله يد المناضلين العرب . ان الدور الاميركي المباشر المعادي في فرض اتفاقية الخيانة كفيل باسقاط كل تلك الدعوات التمييعية واسكاتها ، التي تحاول ان « تحيد » اميركا او تدعو الى اكتسابها ، ويجعل محك الوطنية ، محك الموقف القومي السليم ، هو الموقف من الامبريالية الاميركية ومن مصالحها .

ثانياً: تأكيد الرفض العربي الشامل للحل الاستسلامي التصفوي الخياني ، واعلان الدعم الكامل لنضال الشعب العربي الفلسطيني من اجل حقوقه القومية ، بما فيها حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ارضه ، والتمسك الحازم بالحق العربي التاريخي في فلسطين ، واعتبار قضية فلسطين قضية تحرير قومي ليس من حق احد ان يساوم عليها او ان يفرط فيها ، وتأمين الدعم الكامل لانتفاضة جماهير الارض المحتلة ولمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، وجعلها تتبوأ موقعها الطليعي في المواجهة الشعبية والرسمية التقدمية الشاملة ضد نهج الخيانة والاستسلام .

ثالثاً: التطبيق الفوري والحازم لمقررات مؤتمر قمة بغداد ، واجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب ، سواء في ما يتعلق بتقديم اقصى الدعم المادي والسياسي والمعنوي لسوريا ولمنظمة التحرير الفلسطينية ، ام في ما يتعلق بعزل نظام الخائن انور السادات وطرده من الجامعة العربية ومقاطعته ، سياسيا واقتصاديا ، ونقل مقر الجامعة العربية من مصر ، ومساندة نضال شعب مصر وجيش مصر ، بقيادة الحركة الوطنية المصرية ، من اجل الاطاحة بهذا النظام العميل ، وجعل الخائن السادات يواجه مصيرا اسود كمصير شاه ايران ، وتمكين مصر من استعادة دورها الطبيعي في قلب الامة العربية ، وتحديد موقف واضح من كل نظام عربي في ضوء موقفه من اميركا واسرائيل والسادات ، بما يضع حدا لكل محاولات التمييع التي ستبذلها الرجعية العربية ،فيضطر الى اتخاذ موقف واضح : مع فلسطين والامة العربية ، ام مع اميركا واسرائيل والسادات .

رابعاً : التصدي الحازم للمؤامرة الامبريالية ــ الصهيونية ــ الرجعية ــ الانعزالية في الساحة اللبنانية ، وللمشروع الصهيوني الانعزالي الذي يستهدف تفكيك وحدة لبنان ، والقضاء على استقلاله الوطني ، والغاء انتمائه العربي ، واقامة كيان طائفي عنصري فاشي ينحو منحى صهيونيا فوق ارضه ، مع ما يقتضيه ذلك من اعتبار الساحة اللبنانية ساحة المواجهة الرئيسية للمخطط الامبريالي والحل التصفوي ، وما يمليه هذا الاعتبار من تقديم المساعدة والدعم السياسي والمادي والعسكري الشامل للحركة الوطنية اللبنانية التي تقود النضال الوطني اللبناني ، بالتلاحم مع الثورة الفلسطينية ، في موقع

امامي تتعدى اهميته حدود الساحة اللبنانية لتطال مجمل الوضع العربي ، ولتحبس المؤامرة عن الساحات العربية الاخرى . ان مساندة الحركة الوطنية اللبنانية في نضالها للحفاظ على الثورة الفلسطينية ، وفي قتالها لتحرير القسم الذي تحتله اسرائيل في جنوب لبنان ، وفي تصديها لعملاء اسرائيل في الداخل ، وفي سعيها لاستعادة وحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وضمان حق شعبه في التطور الديمقراطي ، ان هذه المساندة للحركة الوطنية هي مهمة كل الوطنيين والتقدميين على الصعيد العربي ، الحريصين على احباط مؤامرة انشاء اسرائيل جديدة فوق الارض اللبنانية ، وعلى احباط اتفاقية كامب دايفيد ومعاهدة الصلح الخيانية .

وينبغي على كافة قوى الصمود العربي بصورة خاصة ، ان تتعاطى بجدية كاملة مع ظاهرة اعلان الخائن سعد حداد عن قيام دويلته ، التابعة لاسرائيل ، التي تشكل معبرا للاطماع الاسرائيلية الدائمة في جنوب لبنان ومياهه ، ومؤشرا على بلوغ المشروع الانعزالي ــ التقسيمي مرحلة متقدمة من مراحل تنفيذه استوجب ، الان ، الاعلان من جانب الخائن سعد حداد عما تطبقه القوى الانعزالية ، عمليا ، ومنذ مدة طويلة ، في مناطق تقع في قلب العاصمة وفي قلب لبنان ، وورقة ضغط ، بيد التحالف الانعزالي ــ الصهيوني ، على كافة القوى الوطنية اللبنانية والعربية وورقة ابتزازلها ، لاجبارها على التراجع امام المشروع الانعزالي ــ الصهيوني في لبنان ، والمشروع الامبريالي ــ الساداتي ــ الصهيوني الاستسلامي في المنطقة .

خامساً: الاسراع في تطبيق مقتضيات ميثاق العمل القومي بين سوريا والعراق ، واعلان الوحدة بين القطرين ، بما يشكل ردا تاريخيا على نهج الاستسلام والخيانة ، وعلى سياسة الامبريالية في تقسيم الشعوب العربية وتشتيتها ، وبما يشكل خطوة نحو الوحدة العربية الشاملة ، ويرسي قاعدة متينة صلبة للجبهة الشمالية الشرقية ، **فتجند** هذه الجبهة ، خلالها ، على اوسع مدى طاقات العراق وسوريا ، لدعم صمود سوريا وتعزيز جبهتها التي اصبحت الجبهة الاساسية في مواجهة التحالف الاسرائيلي ــ المصري ، وتوفير اقصى الدعم للثورة الفلسطينية واقامة اوطد علاقات التحالف المخلص بين دولة الوحدة المنتظرة وبين الثورة الفلسطينية .

سادساً: اعادة احياء جبهة الصمود والتصدي ، وارسائها على قاعدة برنامج سياسي متقدم ، معاد للامبريالية والصهيونية والرجعية ، وعلى اساس التضامن الكفاحي السليم بين اطرافها ، والاسهام الملموس من هذه الاطراف باقصى طاقاتها السياسية والمادية والعسكرية في المجابهة التقدمية الاساسية ضد التحالف الاميركي ــ الصهيوني ــ الساداتي . واذا كان برنامج الحد الادنى في مؤتمر بغداد هو برنامج الاطار العربي الشامل ، فلا شك في ان الانظمة الوطنية ، المفترض لقاؤها في اطار جبهة الصمود والتصدي الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية ، مطالبة ببرنامج

اكثر تقدما ، وباجراءات اكثر جذرية ، تتجه بشكل اساسي ضد المصالح الاقتصادية والنفطية والمالية والسياسية للامبريالية الاميركية ، وتقدم العون الفعال لقوى المواجهة مع العدو الصهيوني ، وتوطد علاقات تحالف صادق مع الاتحاد السوفياتي .

سابعاً: الدفاع عن الثورة اليمنية والتضامن مع جمهورية اليمن الديمقراطية ضد التهديد الامبريالي المباشر ، وبواسطة الرجعية العربية ، لاعاقة المسيرة التقدمية لجمهورية اليمن الديمقراطية ، العضو الفعال في جبهة الصمود والتصدي ، والتي تلعب دورا بارزا في مواجهة نهج الخيانة والاستسلام ، ولمنع النضال المشروع لشعب اليمن ، في شطري البلاد ، من اجل تحقيق الوحدة اليمنية على طريق الوحدة العربية الشاملة .

ثامناً: دعم نضال الشعب السوداني ، ونضال الحزب الشيوعي السوداني ، القوة الاساسية الطليعية ، في النضال ضد نظام النميري الرجعي المتواطىء مع انور السادات ، ومساندة كفاح شعب عمان من اجل التحرر ، ودعم نضال شعب المغرب وشعوب السعودية والخليج ضد الرجعيات الحاكمة .

تاسعاً: بناء الجبهة التقدمية القومية الشاملة ، المستندة الى الجماهير والمطلقة لحرياتها والمجندة لطاقاتها في معركة سياسية وعسكرية طويلة وقاسية ، والقائمة على اسس ديمقراطية تزيل كل مظاهر الحذر والشك والتحفظ ، وتلغي كل اشكال الهيمنة الفئوية ، وتبتعد عن الوسائل غير الديمقراطية في معالجة مسائل الخلافات بين اطراف القوى التقدمية . ان ازالة مظاهر الحذر من الشيوعيين والتخلص من رواسب العداء للشيوعية ، ووقف الصراعات الجانبية بين القوى التقدمية على اختلافها ، تصبح اليوم قضية اساسية للتمكن من تجنيد الطاقات الهائلة التي تتمتع بها شعوبنا ، وحشدها في معركة المواجهة الاساسية ضد المخطط الامبريالي ــ الصهيوني ــ الساداتي ــ الرجعي ، مع ما يقتضيه ذلك من اطلاق للحريات الديمقراطية والدفاع عنها ، واطلاق حرية العمل السياسي والنقابي والجماهيري واستقلاليته ، واحترام حق جميع الطبقات والفئات الثورية ، لا سيما الطبقة العاملة ، بالتنظيم السياسي المستقل ، واحترام الاستقلال الايديولوجي والسياسي والتنظيمي لكافة الاحزاب الثورية والتقدمية .
ان من شأن الجبهة التقدمية القومية داخل كل قطر ، وعلى الصعيد العربي العام ، اذا بنيت على اسس سليمة ، ان تعزز مواقف صمود الانظمة الوطنية ، وان تساعدها في تخطي الثغرات وفي درء خطر الهجوم الامبريالي ــ الرجعي المتجه الى الاجهاز عليها ، وفي دفعها نحو التطور . كما ان من شأن هذه الجبهة ان تدعم نضال حركات التحرر الوطني والاحزاب التقدمية في البلدان التي تهيمن عليها الرجعيات العربية ، من اجل اسقاط هذه الانظمة الرجعية وضمان قيام انظمة حكم تقدمية مكانها .

عاشراً اعتبار معركتنا العربية ضد المؤامرة الكبرى جزءا لا يتجزأ من المعركة

العالمية الشاملة ضد الامبريالية الاميركية وعملائها واعوانها ، مع ما يقتضيه ذلك من توطيد عرى الصداقة المخلصة والتحالف الكفاحي مع الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية الاخرى . لقد شكل ضرب الصداقة العربية ــ السوفياتية مدخلا رئيسيا اعتمدته الامبريالية والصهيونية للنفاذ في مؤامرتها . وتشكل اليوم سياسة الحذر والتردد والتشكيك حيال الاتحاد السوفياتي منزلقا خطيرا من شأنه ، اذا استمر ، ان يشكل احدى حلقات المؤامرة . ان العمل على توطيد التحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي يشكل حجر الزاوية في كل مواجهة ناجحة للمخطط الامبريالي . فالاتحاد السوفياتي هو الحليف الرئيسي لشعوبنا وهو الصديق الاوفى والسند الرئيسي لنضالنا ، والضمانة لتحقيق اهداف شعوبنا في التحرر الوطني الناجز والتقدم الاجتماعي والاشتراكية . وهو الذي يلعب الدور الرئيسي في النضال المعادي للامبريالية على الصعيد العالمي .
ان ترابط نضالنا القومي والاممي يقتضي ، كذلك ، اقامة اوطد علاقات التضامن والتحالف مع حركات التحرر الوطني في العالم ، ودعم نضال شعب فيتنام البطل ، والشعب الايراني ، وثورة كوبا وافغانستان وكمبوديا وانغولا والموزامبيق واثيوبيا ، وسائر نضالات شعوب اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، والعمل للعب دور عربي نشيط وتقدمي في اطار مجموعة دول عدم الانحياز ، بما يحفظ لهذه المجموعة طابعها العام المعادي للامبريالية والمتحالف مع المعسكر الاشتراكي ، وتوطيد التعاون مع الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية واحزابها الطليعية والقوى الديمقراطية في هذه البلدان .
ان حركة التحرر الوطني العربية معنية اكثر من سواها بتوطيد وحدة القوى الثورية الاساسية في عصرنا ، لان ذلك سيشكل سندا اساسيا لها في معركتها ضد الحلف الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي .

الفصل الخامس

حركة التحرر الوطني العربية : ازمة القيادة ومسألة البديل الثوري

اولا ، مجرى تطور حركة التحرر الوطني العربية منذ الخمسينات

تدخل حركة التحرر الوطني العربية في مرحلة جديدة تتميز بتفاقم الصراع الطبقي بين الطبقات والفئات الاجتماعية التي يتكون منها التحالف الطبقي في حركة التحرر الوطني وداخل كل من هذه الطبقات والفئات . ويؤدي هذا التفاقم في الصراع الى اشتداد عملية التمايز بينها وفي صفوف كل منها . ومع تعقد طبيعة المهام التي تواجهها حركة التحرر الوطني ، بفعل تشابك مهمات التحرر الوطني بمهمات التحرر الاجتماعي ، وبفعل اشتداد الهجوم الامبريالي على هذه الحركة ، تزداد عملية الصراع والتناقض والتمايز بين فصائلها ، وفي صفوف كل فصيل منها . وينعكس مستوى الصراع والتمايز وتطور التناقض هذا ، في الاتجاهات المختلفة التي تعبر عنها ، في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والفكر ... ، مواقف هذه الفصائل والتيارات المتعددة فيها .

لقد حدد الحزب ، في برنامجه وفي موضوعات المؤتمر الثالث ، طبيعة المرحلة التاريخية التي بدأت في الخمسينات ، وكشف قوانين الصراع بين حركة التحرر الوطني العربية وبين الامبريالية ، وفي صفوف هذه الحركة ، بين فصائلها المختلفة . واكد على ان هذه المرحلة التي تميزت بنهوض جديد في حركة التحرر ، شكلت ردا على عجز تحالف الاقطاع والبرجوازية الكبرى عن تحقيق الاستقلال السياسي الناجز ، وعن بناء الاقتصاد الوطني المستقل وتطويره ، وعن معالجة المشكلات الاجتماعية المزمنة الموروثة عن نظام الحكم الاستعماري والتي يولدها نظام اقتصادي اجتماعي متخلف مرتبط تبعيا بالامبريالية . وقد شكلت تلك المرحلة ، بوجه خاص ، ردا على الخيانة القومية التي ارتكبها تحالف الاقطاع والبرجوازية الكبرى ازاء القضية الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، وما كشفته هذه الخيانة من تواطؤ مع الامبريالية وتبعية لها ، ومعاداة للجماهير الشعبية ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية ، وطموحها الى التحرر القومي ، بما في ذلك طموحها المشروع الى تحقيق الوحدة العربية .

لقد شمل هذا النهوض ، الذي ميز هذه المرحلة ، معظم اجزاء الوطن العربي ، من مشرقه الى مغربه ، واستند الى حركة شعبية معادية للامبريالية ، خاضت نضالات وطنية

ديمقراطية مترابطة ومتلازمة ، من اجل تحرير فلسطين، وتصفية الاحلاف والقواعد العسكرية ، وتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي ، وتحقيق الوحدة العربية ، وتحسين الظروف المعيشية للجماهير ، وانتزاع الحريات العامة وتوطيد الديمقراطية .

وفي خضم هذه النضالات التي اسهمت في انضاج الظروف الموضوعية للتغير ، والتي لعبت الاحزاب الشيوعية ، في مجالات هامة منها ، دورا اساسيا ، حصلت سلسلة من الانقلابات العسكرية شاركت فيها قوى اجتماعية وسياسية مختلفة ، ادت الى قيام انظمة تقدمية معادية للامبريالية في بعض البلدان العربية . وكان ابرز هذه الانقلابات ما جرى في مصر بقيادة جمال عبد الناصر ورفاقه من الضباط الاحرار . وخلال عملية تمايز طويلة اتسمت بصراعات مستترة ومكشوفة ضد الامبريالية والاقطاع وضد البرجوازية الكبرى والاجنحة المحافظة والرجعية من البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى ، رجحت في السلطة تاثيرات الفئات الثورية من البرجوازية الصغيرة ، وعبرت هذه الفئات الثورية ، من موقعها في السلطة ، عن تطلعات اوسع الجماهير الشعبية وطموحاتها الى التحرر القومي والاجتماعي ، ورفعت شعارات تستجيب ، بصورة عامة ، لمصالح هذه الجماهير ، وحظيت ، بالتالي ، بمساندتها .

ان جملة من العوامل الموضوعية والذاتية قد حالت دون قيام احزاب الطبقة العاملة بدورها التاريخي في عملية التغير الثوري ، فحالت ، بالتالي دون استمرار هذه العملية في تطورها المنسجم ، ومنعت حركة التحرر الوطني من السير في الطريق الذي يؤدي الى انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال الى الاشتراكية . وقد وضع كل ذلك حركة التحرر هذه في مجابهة جملة من التعقيدات انعكست ، سلبيا ، على مجرى تطورها اللاحق ، برغم المعارك الكبرى التي خاضتها والانجازات التي حققتها . فالقوى التي انفردت بالسلطة واستأثرت بالقيادة ظلت ، بحكم موقعها الطبقي الوسطي ، اسيرة الفكر الانتقائي ، التجريبي ، المتسم بالتردد وضيق الافق والاوهام الطوباوية ، فكر البرجوازية الصغيرة . كما انها ظلت ، بوجه عام ، خاضعة لتأثير الفكر الغيبي والتعصب الديني والعداء للديمقراطية والشيوعية .

ان انخراط هذه القوى في النضال ، في شتى مجالاته ، واضطرارها للتصدى لحل المشكلات التي يطرحها عليها التطور الموضوعي للواقع الاجتماعي ، وتحقيقها للكثير من المنجزات الاقتصادية والاجتماعية ، ادى الى تطور متفاوت في مستوى وعيها ، لم يرتق بها الى حد تدرك فيه قوانين التطور الاجتماعي والية العملية الثورية .

وفي الوقت الذي عبر فيه بعض هذه القوى عن مواقفه المزدوجة المتناقضة هذه ، بشكل عفوي ، كانعكاس لموقعه الطبقي الوسطي ، ولايديولوجيتـه البرجوازيـة الصغيرة ، بنت اطراف اخرى على هذه المواقف المزدوجة المتناقضة نهجا سياسيا وفكريا وتنظيميا ثابتا كان يربط ، باستمرار ، وباشكال ، مباشرة وغير مباشرة ، بين مسألة

التحرر من الاستعمار وتحقيق المطامح القومية ، من جهة ، وبين التخوف والحذر من « الوقوع في الشيوعية » ، من جهة اخرى . حتى ان بعض هذه الاحزاب والتنظيمات قد نشأ على هذا الاساس ، واستفاد من الموقف الخاطىء للشيوعيين في بعض جوانب من القضية القومية ، مثابرا على متابعة نهج وسطي يحمل جانبين متلازمين متناقضين : جانبا يتعارض فيه مع الامبريالية والصهيونية والرجعية ، وجانبا يحرص فيه على الوقوف بوجه انطلاق الحركة الشعبية ، وتطور العملية الثورية بما لا يسمح لها بمواصلة مسارها التاريخي ، خوفا من ان يؤدي ذلك الى انتشار الفكر الاشتراكي العلمي ، وخوفا من الشيوعية . ويبرز هذان الجانبان المتناقضان في السياسة الخارجية وفي الموقف من المعسكرين الاشتراكي والامبريالي ، كما يبرز في مجال البناء الاقتصادي والتطور الاجتماعي ، وفي الموقف من الديمقراطية وحركة الجماهير .. الخ .

وفي المرحلة التي بدأت في الخمسينات، خاضت حركة التحرر الوطني العربية ضد الامبريالية والاستعمار الجديد معارك كبرى تمحورت حول القضية القومية : قضية فلسطين ، النضال في سبيل الاستقلال ، مناهضة الاحلاف والقواعد العسكرية الاجنبية ، الوحدة العربية ، تحرير الثروات القومية من سيطرة الاحتكارات العالمية ... وشكل التحالف مع الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية الدعامة الاساسية لهذه الحركة في مجمل هذه النضالات والمعارك .

لقد احتلت القضية الفلسطينية ، في هذه المعارك ، موقع القضية القومية المحورية ، بعد ان شكل قيام اسرائيل على ارض فلسطين العربية تحديا تاريخيا كبيرا لامتنا ، باعتبار هذا الكيان الصهيوني العنصري الذي قام على الاغتصاب والعدوان والتوسع ، في خدمة الامبريالية ، كيانا ، كان وما يزال ، عنصر تقسيم للعالم العربي ، وعائقا في وجه الوحدة العربية . ومن خلال النضال الذي خاضته الشعوب العربية ضد اسرائيل ، وعدوانها المستمر ، وضد الاحلاف التي كانت تهدف الى بسط السيطرة الامبريالية ، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، على البلدان العربية ، والى الابقاء على تجزئتها ، تأكد المحتوى المعادي للامبريالية الذي تضمنه شعار الوحدة العربية في سياق هذا النضال الذي ادى الى انحسار الاقليمية ، والى قيام الوحدة المصرية السورية التي تعتبر اول محاولة لتجسيد فكرة الوحدة العربية على اساس العداء للامبريالية والصهيونية والرجعية .

لقد كان تأميم قناة السويس اول تدبير حقيقي على صعيد تحرير الثروات القومية من السيطرة الامبريالية ، وبه بدأت تطرح قضية استرداد الثروات ، والنفط منها بوجه خاص ، كقضية قومية للشعوب العربية . وطبعت هذه الفترة من النهوض القومي حروب التحرر الوطني العربية (الجزائر ــ اليمن ..) بطابعها ، وارتبط بهذه الفترة انبعاث الحركة الوطنية الفلسطينية ، من جديد ، في حركة ذات مضمون ديمقراطي معاد

للامبريالية ، اعادت الى الشعب الفلسطيني هويته ، وانهارت انظمة رجعية ، وسقطت احلاف ، وانتصرت ثورات (ثورة ١٤ تموز في العراق ، وثورة الجزائر ...) .

كل هذا اسهم في تعميق المحتوى الاجتماعي التقدمي المعادي للامبريالية في حركة التحرر الوطني العربية ، في ظروف يحتدم فيها الصراع ، على الصعيد العالمي ، ويتفاقم بين الرأسمالية والاشتراكية ، ويتغير فيها ميزان القوى باستمرار لصالح معسكر السلم والتحرر والاشتراكية ، ويتحقق فيها ، على الدوام ، انتقال بلدان جديدة من الرأسمالية الى الاشتراكية ، فتتأكد بذلك سمة العصر من حيث هو عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

كل هذه الظروف تضافرت في تأمين الشروط الموضوعية المؤاتية للتغيير التقدمي ، فتمكنت حركة التحرر الوطني العربية من ان تحقق جملة من المنجزات الهامة ، وقامت انظمة معادية للامبريالية في عدد من البلدان العربية اجرت تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية على درجات متفاوتة من العمق والاتساع ، كالاصلاح الزراعي ، وقطاع الدولة ، وجهت فيها ضربات هامة الى الامبريالية والاقطاع والبرجوازية الكبرى ، واسهمت في تعميم شعار العداء للامبريالية على الصعيد العربي العام ، (مصر الناصرية بشكل خاص) ، وفي فرض الحصار والعزلة السياسية على القوى والانظمة الرجعية في المنطقة . وقد ارسيت في هذه الفترة نفسها ، علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية ، بما عزز المواقع السياسية في حركة التحرر الوطني العربية ومكنها من مواجهة الضغوط والاستفزازات والاعتداءات الامبريالية والاسرائيلية . وتحولت الصداقة العربية السوفياتية الى محور اساسي في النضال الوطني والقومي لشعوب امتنا العربية .

ولم تكن هذه المنجزات تعبر عن طموحات العناصر التي استقرت السلطة في يدها ، من البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى وحسب ، بل ، ايضا عن مصالح العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين وسائر الكادحين وطموحاتهم . ان هذه المنجزات التي كانت ، في الاساس ، محصلة نضال جميع هذه الطبقات والفئات الاجتماعية ، قد لعبت دورا تاريخيا في مجرى النضال الوطني التحرري العربي ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ، واحتلت موقعا هاما في مجرى الصراع العالمي ضد الامبريالية ونظامها الاستعماري .

الا ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بها هذه الانظمة لم تغير علاقات الانتاج السائدة التي ظلت ، في جوهرها ، رأسمالية ، ولم تقطع علاقات التبعية الاقتصادية التي تربطها بالسوق الرأسمالية العالمية ، ولم تقم بتقليصها التدريجي في اتجاه القطع ، كما تقضي بذلك مصالح تطور بلدانها. بل كانت تسعى ، في احسن الحالات ، الى تحسين موقعها في نظام العلاقات الرأسمالية العالمية وفي السوق

الرأسمالية العالمية . وادى هذا الواقع الى استمرار عملية لجم التطور الاقتصادي والاجتماعي ، والى تسريع الانتشار الافقي للرأسمالية داخليا ، والى تصدير الامراض والتناقضات والازمات المتفاقمة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، الى هذه البلدان ، والى تولد اشكال جديدة من التبعية ونموها وتطورها في ظل ما يسمى الشركات المتعددة الجنسية ، التي هي ، في اساسها ، اميركية الجنسية والمصالح ، بحكم هيمنة الرأسمال الاحتكاري الاميركي عليها ، وهذا ينفي امكانية التعامل « المتوازن » مع البلدان الرأسمالية ، كل على انفراد ، باسم الاستقلالية ، او على اساس ما يسمى العلاقات الاقتصادية « الصرف » ، اذ لا وجود لعلاقات اقتصادية صرف ، في ظل شبكة العلاقات الرأسمالية كنظام عالمي ، وفي ظل هيمنة الامبريالية الاميركية على هذا النظام .

وفي الوقت الذي استمر فيه هذا النهج في العلاقات مع النظام الرأسمالي ، اقتصرت العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية على تعامل انتقائي ومحدود النطاق .

ان النهج الذي سلكته هذه القوى ، من موقعها في السلطة ، انعكس في ممارساتها في جميع المجالات ، وعبر عن السمة التي تتميز بها ، من حيث كونها ظلت اسيرة الفكر الانتقائي ، التجريبي ، المتسم بالتردد وضيق الافق واسيرة الاوهام الطوباوية ، كما ظلت خاضعة لتأثير الفكر الغيبي والتعصب الديني والعداء للديمقراطية والشيوعية ، وطبعت هذه السمة بطابعها كامل السياسة التي انتهجتها هذه القوى من خلال :

١ ــ الاصرار على البحث عن « طريق ثالث » للتطور يؤدي الى بناء نظام يختلف عن النظام الرأسمالي وعن النظام الاشتراكي . وهذا ما تنفيه القوانين العامة لتطور المجتمع .

٢ ــ التمسك باوهام التحكم بالصراع الطبقي ، في هدف « ازالة الفوارق بين الطبقات » .

٣ ــ الاستناد الى الفكر الاشتراكي ، بشكل انتقائي ، في طموحها الى التغيير التقدمي ، مما ادى بها الى وضع برنامج يتناقض ، عمليا ، مع هذا الطموح ، ويقود ، موضوعيا، الى تشويه هذا الفكر، في ممارسة غير اشتراكية الصقت بها صفة التجربة الاشتراكية . غير ان هذه القوى ، بمجرد تبنيها للفكر الاشتراكي ، في ظروف اشعاع الاشتراكية وانتصاراتها على الصعيد العالمي ، قد اسهمت في انتشار افقي للافكار الاشتراكية .

٤ ــ الفصل المصطنع بين وجهي النضال ، القومي والاجتماعي ، وافراغ النضال القومي التحرري المعادي للامبريالية والصهيونية من محتواه الطبقي . وفي هذا تعارض مع طبيعة حركة التحرر الوطني التي تكتسبها هذه الحركة في ظروف عصرنا الراهن ،

حيث تتشابك مهام التحرر القومي بالتحرر الاجتماعي تشابكا يصل الى درجة الاندماج .

٥ ــ الابقاء على جهاز الدولة القديم ، الموروث عن نظام الحكم الاستعماري ، بدلا من تحطيمه وبناء جهاز اخر يختلف عنه ، ويتكيف مع طبيعة السلطة الوطنية الديمقراطية ، ومع طبيعة مهمات التحرر ، بحيث ظل اداة للمحافظة على العلاقات الرأسمالية القائمة وعلى نموها . فهذه الدولة تطورت ، في هذه المجتمعات ، على نموذج الدولة البرجوازية ومثالها في دول المتروبول ، انما بخصائص وسمات محلية . ولم تكن ممثلة للبرجوازية وحدها ، بل لتحالف طبقي مسيطر يضم الاقطاعيين والكومبرادور ، والبرجوازية المحلية ، وعلى اساس علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية للمتروبول . وكان من نتيجة ذلك ان جهاز الدولة لم يستكمل تشريعاته واجهزته ولا اتقنها ، بحيث يصبح ممثلا لطبقة معينة بالذات ، بصرف النظر عن الافراد الماسكين بمقاليد السلطة بصورة مباشرة . وبقيت ثغرات ، بهذا المعنى وفي **هذه** الحدود ، في تركيب جهاز الدولة التي ظلت محتفظة بطبيعتها الطبقية الجوهرية ، كجهاز للقمع والاستغلال الطبقي المنظم لتحالف الطبقات والفئات الاجتماعية المسيطرة ، واصبحت اداة لجني الامتيازات الاقتصادية الطفيلية من قبل الافراد الماسكين بمقاليد السلطة بصورة مباشرة وميدانا لصراع طبقي بين فئات التحالف الطبقي المسيطر. فكان هذا احد اسباب تفجير الصراعات الفوقية على السلطة بين الاجنحة المختلفة ، ونشوء مراكز القوى ، كما كان احد اسباب التمايز في اوضاع من هم في السلطة ، وبروز الاتجاهات اليمينية ، يضاف الى ذلك ان هذا الوضع يفسر احد اسباب الاعتباطية وعدم الثبات والذاتية في اتخاذ القرارات في الكثير من الحالات .

٦ ــ نشوء فئة بيروقراطية عسكرية ومدنية في داخل السلطة ، تكونت عندها مصالح جديدة ، التقت موضوعيا مع مصالح الطبقة البرجوازية ، بفعل عدم التغيير في علاقات الانتاج الرأسمالية ، وبفعل استمرار التبعية للسوق الرأسمالية العالمية ، وبسبب ما كان يشكله قطاع الدولة ، بالنسبة لهذه الفئة ، من مجال للاغتناء والحصول على الامتيازات .

٧ ــ الخوف من الطبقة العاملة ومن ايديولوجيتها ، ومن الجماهير وحركتها بشكل عام ، وقمع تنظيماتها او مصادرتها.

٨ ــ العداء للديمقراطية كنهج في العلاقة مع الجماهير ، وداخل التحالف الطبقي الوطني .

٩ ــ عدم الحزم في الموقف من الامبريالية ، حتى المساومة والمهادنة معها .

١٠ ــ الحذر من الاتحاد السوفياتي والبقاء في اطار التعاون التكتيكي معه ، وعدم

القدرة على الاستفادة بشكل صحيح من المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة من البلدان الاشتراكية .

ان هذا النهج الذي اتسمت به ممارسات هذه القوى تاثر ، ايضا ، بالظروف الموضوعية التي رافقت تطور البلدان العربية ، من حيث هي بلدان تتميز بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتبعية الاقتصادية للامبريالية ، كما تتميز بتركيب طبقي يتجلى بضعف عددي للطبقة العاملة والبرجوازية ، وبضعف نسبي في تكونهما الطبقي ، وبطغيان الفئات الوسطية والهامشية (برجوازية صغيرة ومتوسطة وبروليتاريا رثة في المدينة والريف-الفلاحون على اختلاف فئاتهم) وينتج عن ذلك ضعف في الوعي الطبقي وفي عملية التنظيم ، كما ينتج عنه رجحان العفوية في حركة الجماهير واكتساب الافراد الزعماء دورا استثنائيا .

ثانيا ، ازمة القيادة

اذا كان هذا النهج قد ولد ، في فترة النهوض في حركة التحرر الوطني العربية جملة من الثغرات والنواقص التي تمنع تحقيق الكثير من المنجزات ، فانه ، امام شراسة الهجوم الامبريالي الصهيوني الجديد الذي بدأ بالعدوان على البلدان العربية عام ١٩٦٧ وامام توطد مواقع الولايات المتحدة الاميركية على حساب الدول الامبريالية القديمة في المنطقة ، (بريطانيا العظمى وفرنسا) ، وامام تصاعد التآمر الرجعي ، قد وضع حركة التحرر الوطني العربية في حالة من المراوحة اشتد فيها الصراع والتمايز وتفاقم بين فصائلها ، وداخل كل منها ، وابتدأت فيها ، بفعل هذا ، عملية معقدة وطويلة من التمايز بين اجنحتها المختلفة . ان هذه العملية المستمرة تنقل حركة التحرر العربية من مرحلة تشرف على نهايتها الى بدايات مرحلة جديدة تولد في الصراع عبر مخاض عسير .

وكان الحزب ، في مؤتمره الثاني ، عام ١٩٦٨ ، قد اكد بوضوح حتمية وصول هذه الانظمة الى منعطف : فاما السير في عملية التحرر الوطني والاجتماعي على اساس نهج يتطلب تغييرا في الممارسات والتوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ومعالجة جذرية للثغرات والنواقص والسلبيات ، واما الارتداد على المنجزات نفسها التي تحققت في فترة النهوض العام . وتؤكد وثائق هذا المؤتمر ان المراوحة تهدد مصير الانظمة التقدمية بخطر مباشر .

وقد لاحظ الحزب ، في مؤتمره الثالث ، ان هذه المراوحة اخذت تستقر سلبا . واخذت تنمو داخل هذه الانظمة ، وعلى صعيد حركة التحرر الوطني العربية باسرها ، اجنحة يمينية بفعل التطور الموضوعي للعملية الثورية واستمرار التمايز والصراع . واستنتج الحزب ، مستندا في الاساس الى تفاقم دور الاجنحة اليمينية في السلطة مع اشتداد هجمة الامبريالية وحليفتيها الصهيونية والرجعية ، بروز ازمة في حركة التحرر

الوطني العربية ، حددها بأنها ازمة قيادة طبقية . نلك ان الحزب قد اولى ، في مؤتمريه الثاني والثالث ، اهتماما كبيرا بتحليل ظاهرة الانظمة التقدمية وتقويم منجزاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، من موقع مسؤوليته الثورية ، وعلى اساس النظرية الاشتراكية العلمية ، الماركسية – اللينينية . وتوقف عند قضية الطبيعة الطبقية للسلطة ، واعتبرها القضية الاساسية . فلئن كان الطابع الايجابي لهذه المنجزات مرتبطا بطبيعة السلطة السياسية التي في ظلها تحققت ، فان مصيرها وافاق تطورها مرتبطة ارتباطا كليا بالطبيعة الطبقية لهذه السلطة . واكد الحزب ، انطلاقا من الفهم العلمي الماركسي لدور الطبقات والفئات الاجتماعية في تطور العملية الثورية ، ان الحفاظ على هذه المنجزات وتطويرها مشروط بتعاظم الدور الذي تمارسه الطبقة العاملة في هذه العملية ، في اطار التحالف الطبقي الثوري . فالطبقة العاملة هي اكثر الطبقات والفئات مصلحة في التحويل الثوري للمجتمع ، واكثرها قدرة على متابعة عملية التحويل هذه حتى الاشتراكية . وبمقدار ما تتمكن الطبقة العاملة من ان تدرك دور كل من الطبقات والفئات الاجتماعية ذات المصلحة في انجاز مهام التحرر الوطني والاجتماعي ، وان تصبح قاعدة اساسية لهذا التحالف ، تزداد قدرة على القيام بدورها التاريخي . فانجاز هذه المهام ليس ممكنا من دون دور قيادي للطبقة العاملة . هذا ما يؤكد الاهمية الكبرى لما استنتجه الحزب ، في مؤتمره الثالث ، من خطر انفراد عناصر برجوازية صغيرة بالسلطة . لقد كان هذا الاستنتاج شديد الدقة . فهو لا يسقط الدور الثوري لجماهير البرجوازية الصغيرة ، ولجميع القيادات التي اضطلعت بمسؤولية السلطة في الانظمة الوطنية . بل يركز على خطر الانفراد بالسلطة الذي لا يرتد ضد تطور العملية الثورية وحسب ، بل ضد هذه الجماهير وضد بعض من هذه القيادات ، فيعزل هذه السلطة عن القوى التي لها المصلحة في المحافظة على المنجزات التقدمية وعلى تطويرها ، ويحد من امكانيات تطور النظام التقدمي ، ويشكل بالتالي ، خطرا اساسيا على وجوده ، مهيئا بنلك ، الشروط المادية لنجاح الردة اليمينية . ان نلك الاستنتاج الذي استخلصه الحزب ، في مؤتمره الثالث ، يطرح موضوع التحالف الطبقي الثوري ودور الطبقة العاملة فيه ، الذي تتحدد فاعليته ويتحدد وزنه وتعاظمه بجملة من العوامل الموضوعية والذاتية يغلب فيها عامل سياسة الحزب الثوري ، حزب الطبقة العاملة ، وممارسته .

لقد تفاقمت ، بعد المؤتمر الثالث للحزب ، ازمة القيادة الطبقية في حركة التحرر الوطني العربية ، وجاء تفاقمها ، بوجه خاص ، نتيجة للهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية الشرسة التي تصاعدت منذ عام ١٩٧٠ . ففي الوقت الذي كان التصدي الضروري لهذه الهجمة يتطلب مزيدا من الجذرية في النهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والايديولوجي ، لضمان تطور حركة التحرر الوطني العربية وتمكينها من تحقيق كامل اهدافها ، استمر السير في نهج المراوحة والتراجع ، وتعمق نهج الانفراد بالسلطة وصولا الى درجة الاستئثار بها ، فتوطدت مواقع الاجنحة اليمينية ، ووصلت

هذه الاجنحة ، في مصر ، الى مركز التقرير ، محدثة تغيرا نوعيا في طابع السلطة السياسية في اتجاه رجعي انتقلت معه الى ايدي الفئات العليا من البرجوازية القديمة والحديثة المرتبطة بالامبريالية . ان انتقال السلطة الى ايدي هذه الفئات شكل ردة يمينية رجعية اخرجت النظام المصري من دائرة حركة التحرر الوطني ، وجعلته في موقع النقيض ، وكرست خيانته للقضية القومية ، وحولته الى قاعدة للثورة المضادة ورأس جسر للامبريالية ، الى جانب اسرائيل ، القاعدة الاساسية للامبريالية واداتها الضاربة في المنطقة .

ان جذور الخيانة تكمن انن في بنية النظام المصري قبل الردة اليمينية . وقد تنامت بعد انتصار الاجنحة اليمينية ، وبلغت الخيانة نروتها مع الارتداد الكامل للنظام المصري .

واذا كانت عملية الصراع والتمايز قد حسمت في مصر على مستوى السلطة باتجاه رجعي ، وحسمت في اليمن الديمقراطية باتجاه تقدمي ثوري ، فهي ما زالت تتفاعل وتحتدم في انظمة الحكم الوطنية والتقدمية الاخرى ، وسط نهج من التراجع العام يسود معظمها ، بنسب متفاوتة ، ووسط مراوحة ، او تقدم بطيء ، في بعضها . واذا كان لشراسة الهجمة الامبريالية والصهيونية تأثيرها السلبي ، وكان للخلل الحاصل في نسبة القوى لصالح الامبريالية والصهيونية ، بسبب انسلاخ مصر عن معسكر المواجهة العربية ، تأثير سلبي ايضا ، لما لمصر من وزن ودور على الصعيد العربي العام ، فان مواقف التراجع النسبي والتردد ، في الانظمة الاخرى ، تحكمها القوانين نفسها التي حكمت تطور النظام المصري . ولئن تفاوتت اشكال تجلي هذه القوانين ومدى اثرها ولحظة فعلها من بلد الى آخر ، فهي سوف تؤدي الى النتيجة نفسها ، ان لم تجر معالجة جذرية للثغرات البنيوية في هذه الانظمة تمكنها من الخروج من مأزقها وتجعلها قادرة على مواجهة الهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية بحزم ، وعلى لعب دورها في اخراج حركة التحرر الوطني العربية من ازمتها . وينعكس نهج التراجع العام على جميع الاصعدة في اشكال متفاوتة :

أ – على الصعيد الاقتصادي ، يتعزز دور القطاع الرأسمالي الخاص ويفقد قطاع الدولة ، بنسب متفاوتة ، دوره التقدمي ، رغم بقاء حجمه الاجمالي غالبا في بعض الحالات ، ويعاني من سوء الادارة والتخريب وفوضى الانتاج ، ويسخر لمساندة التطور الرأسمالي ودعمه . ويجهض الاصلاح الزراعي لمصلحة البرجوازية الريفية ، وتعود البورجوازية كطبقة، لا سيما الحديثة منها ، سواء تلك التي عززت مواقعها في القطاع الخاص ام تلك التي تستفيد من مواقعها في السلطة ، او من علاقاتها بها ، الى إجراء الصفقات وجني اقصى الارباح . ويزداد تغلغل رأس المال الاجنبي والشركات المتعددة الجنسية ودورها في تقرير النهج الاقتصادي والسياسي على السواء . وفيما يتقلص حجم

التعاون الاقتصادي والتبادل التجارى مع البلدان الاشتراكية ، تتعمق تبعية الاقتصاد للامبريالية ، ويرتفع حجم التعامل الاقتصادي والمالي مع اميركا واليابان وبلدان السوق الأوروبية باستمرار .

ب ـ على الصعيد الاجتماعي ، فيما تتزايد عملية استقطاب الثروة وتبرز فئة من كبار المتمولين تزداد غنى ونفوذا ، تتباطأ التقدمات الاجتماعية للعمال والفلاحين وجماهير البرجوازية الصغيرة ، وتتوقف عن كونها خطة متكاملة تعمل على تحسين شروط العمل وظروف المعيشة لتصبح تقدمات لا تختلف عن تلك التي ينتزعها النضال العمالي والشعبي في البلدان الرأسمالية ، فيمتصها التضخم المالي ، ويحولها الى تقدمات شكلية امام الغلاء المتزايد والمستشري لجميع الحاجيات .

ج ـ على صعيد السياسة الداخلية ، يزداد الميل نحو الحذر من الجماهير والتضييق على حرياتها ، وشل دورها في النضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وتنحو السلطة ، اكثر فاكثر ، نحو الفردية والتسلط والاستناد الى الاجهزة العسكرية والامنية المختلفة ، مع الاحتفاظ بكل ما في جهاز الدولة القديم من مواقع رجعية ومعادية للتقدم ، واعطائه دورا متزايدا . وتشتد الهيمنة « السلطوية » على النقابات والمنظمات الجماهيرية ، فتفقدها طابعها التمثيلي الديمقراطي . ويزداد الميل نحو الانفراد بالسلطة ومنع الطبقة العاملة واحزابها من القيام بدورها ، ويجري اللجوء الى وسائل القمع والتعذيب في التعامل مع القوى التقدمية الاخرى ، والشيوعيين منها بوجه خاص ، وتسعر حملة العداء للشيوعية .

د ـ على صعيد الموقف من القضية القومية ، تزداد الميول القطرية بروزا ، وتتفاقم قضية الاقليات القومية والدينية ، وتحتدم الخلافات الطائفية والمذهبية ، فلا تبتعد هذه البلدان عن قضية الوحدة العربية وحسب ، بل تتهدد وحدة كل منها . وتبدو القضية الفلسطينية كعامل « توريط » في النضال ضد الامبريالية واسرائيل ، وكعبء ينبغي التخلص منه . وتتفاوت العلاقة بالثورة الفلسطينية بين محاولات احتوائها وفرض الوصاية عليها او تقسيمها ، وبين اتفاقيات سياسية فوقية وآنية ، بدلا من ان تقوم هذه العلاقة معها على اساس النظر اليها كعنصر اساسي في عملية التحرير القومي ، ينبغي دعمها وتوفير جميع الامكانيات لها . اما علاقة هذه الانظمة الوطنية بالرجعية العربية ، فهي تتخطى مجرد الموقف التكتيكي في هدف الوصول الى حد ادنى مشترك من القضية الفلسطينية لتصل ، في بعض الحالات ، الى تعاون استراتيجي معها يجعل الموقف الوطني اسير السقف الذي تحدده الرجعية العربية ، غير قادر على تخطيه ، فيشد التضامن العربي نحو اضعف حلقاته ، ويؤدي الى تعزيز مواقع هذه الرجعية ، سواء تجاه الحركة الشعبية والتقدمية في بلدانها ، ام على الصعيد العربي العام .

هـ ـ وعلى صعيد السياسة الخارجية ، يبرز ، بنسب متفاوتة كذلك ، الميل نحو

مهادنة الامبريالية ، وتستمر كذلك الاتجاهات الداعية الى تحييد الامبريالية في الصراع ضد اسرائيل ، وتجري عمليات موازنة سياسية صعبة ودقيقة . فمقابل كل موقف ايجابي ضد الهجمة الامبريالية ، يحاول بعض هذه القوى ان يقدم نفسه صمام امان امام الخطر السوفياتي او « الخطر الشيوعي » .. ويجري التعامل مع الاتحاد السوفياتي ، لا كحليف استراتيجي ، ينبغي اقامة علاقات تحالفية مخلصة ومنزهة معه ، بل كجزء من « التوازن السياسي » العام الموهوم ، وكمصدر للدعم السياسي ، ومورد للسلاح .. دون التورع عن التشكيك بالصداقة العربية السوفياتية وعن الاساءة ، احيانا ، اليها .. حتى ان بعض هذه الاطراف لم يفقد بعد الامل في امكانية اللعب بالورقة الصينية ، رغم انفضاح موقف قادة بيكين المخزي على جميع الاصعدة ، وبخاصة على صعيد القضية العربية .

اذا كنا نتوقف عند هذه المظاهر السلبية والخطيرة فذلك لسببين اساسيين :

الاول ، يتعلق بمصير هذه الانظمة التي نحرص على تمكنها من مجابهة الهجمة الامبريالية بنجاح ، ومن لعب دور فعال في احباط نهج الخيانة والحيلولة دون تمكين الامبريالية الاميركية واسرائيل من احكام طوق السيطرة على مقدرات بلدان امتنا العربية وشعوبها . ونحن ، اذ لا ننتقص من الدور الوطني الايجابي الذي ما تزال تقوم به ، ولو بنسب متفاوتة ، وإذ نضع بين مهامنا الاساسية مهمة دعمها في موقفها ضد التآمر الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي ، واذ نعيد التأكيد على كوننا نحدد موقفنا من كل نظام او حزب او فئة او تيار او شخص في ضوء موقفه من المهمة الاساسية المتمثلة في احباط اتفاقيات كامب ديفيد الخيانية ، وما يرتبط بها من دعم نضالنا في الساحة اللبنانية ضد المشروع الصهيوني ـ الانعزالي الذي يشكل جزءا رئيسيا من هذه المؤامرة ، فقناعتنا ان مخطط كامب دايفيد قد كشف ، بوضوح ، كون الامبريالية والصهيونية سيضعان كل امكانياتهما لفرض نهج كامب دايفيد نهجا وحيدا في المنطقة ، من اجل السيطرة على المنطقة سيطرة كاملة ، وان كل من ليس انور السادات ، ومن لا يريد ان يصبح انور السادات ، هو مستهدف ، فاذا لم يتقدم هو الى مقارعة الامبريالية ، فستتقدم هي الى مقارعته . ولن يكون العميل انور السادات اقل شراسة من اسياده في واشنطن وتل ابيب . وستحظى الدول العربية التي قادت عملية التصدي الرسمي لاتفاقيات كامب دايفيد بالنصيب الاوفر من التآمر ، بعد القوى التي تواجه هذه الاتفاقيات في الساحة اللبنانية . وينبغي على هذه الدول ان تصمد . ان صمودها لا يهم حكامها فقط . انه يعني كل الوطنيين القوميين العرب التقدميين والثوريين الشرفاء . انه يعنينا نحن في لبنان الذين ندرك ان صمودنا في وجه المؤامرة رهن بالصمود العام على الصعيد العربي ، وان آفاق انتصار قضيتنا الوطنية اللبنانية رهن بآفاق انتصار حركة التحرر الوطني العربية . من هذا المنطلق القومي والوطني ، من منطلق الحرص على نجاح امتنا العربية في رد اخطر هجمة تواجهها في تاريخها الحديث ، نكشف عن الثغرات

والنواقص والسلبيات التي تعاني منها قوى المواجهة للمخطط الامبريالي – الصهيوني – الساداتي وندعو الى الحد من اثرها السلبي ، والى تخطيها وحلها بنجاح ، ونناضل من أجل ذلك .

اما الثاني ، فيتعلق بتأثير نهج هذه الانظمة على اوضاع حركة التحرر الوطني العربية ، وعلى الحركة الشعبية في كل بلد عربي .

ان الثغرات والنواقص في مواقع السلطة ما زالت تؤثر ، الى مدى بعيد ، في مجمل المواجهة الشعبية العربية لنهج الخيانة ، وتترك اثرها السلبي على الحركة الجماهيرية العامة . ويجتهد ايديولوجيو البورجوازية والامبريالية ، ودعاة الاستسلام، في نشر اليأس والقنوط، وفي اظهار العجز عن مجابهة الارادة الاميركية ، وينحون باللوم على الجماهير ، محاولين اظهارها وكأنها مصدر الازمة وسببها . بينما تؤكد الحقيقة العملية انها احدى ضحاياها . فالازمة هي ازمة قيادة طبقية . انها ازمة غياب القيادة الموثوقة القادرة على تفجير نضال الجماهير وتجنيد طاقاتها وتعبئتها في المعركة . ويؤدي الاصرار على الانفراد بالسلطة ، وعلى الاستئثار بالدور القيادي في حركة الجماهير ، الى المزيد من تفاقم الازمة في حركة التحرر الوطني العربية . ولن يستطيع ، منفردا ، حزب ، او مسؤول عربي في قطر معين ، او تيار فكري ، ان يؤمن القيادة المطلوبة لقيام حالة نهوض شعبي عارمة في مواجهة نهج الخيانة ، ولضمان الصمود الفعلي في وجه المؤامرة ، ولدفع حركة التحرر الوطني العربي نحو تحقيق اهدافها . وحده التحالف الجبهوي التقدمي المبني على اسس ديمقراطية فعلية ، والمستند الى الجماهير ، يستطيع ان يضع حركة التحرر الوطني العربية على طريق الخروج من ازمتها .

ان التحالف بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين وسائر فئات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في المدينة والريف والمثقفين الوطنيين يجد تعبيرا عنه في تحالف واع بين القوى السياسية الممثلة لهذه الطبقات والفئات الاجتماعية . انه وحده القادر على انجاز مهمات المرحلة الجديدة . ولكي يكون بمستوى انجاز هذه المهمات فهو يتطلب القطع مع النهج السائد الذي يتسم بالعداء للشيوعية وللديمقراطية ، وبالخوف من الجماهير ومن حركتها وتنظيمها ، وبالتسلط في العلاقات بين القوى السياسية الذي بلغ مستوى القمع ، وبالانفراد بالسلطة الذي وجد التعبير عنه في موضوعة الحزب الواحد والحزب القائد ، وفي صيغة التحالف ومحتواه .

ان البديل القيادي ، في المرحلة الجديدة لحركة التحرر الوطني العربية ، هو تحالف من نوع جديد يقوم على اساس من الادراك الواعي بان المصالح المشتركة لاطراف هذا التحالف ، تتحقق ، فقط ، باتباع نهج جديد يرتكز الى علاقات ديمقراطية وعلاقات ثقة متبادلة ، ويعتمد على تنظيم الجماهير واطلاق طاقاتها ورفع مستوى وعيها واشراكها في مناقشة القرار السياسي وفي اتخاذه ، ويستند اليها في انجاز مهمات المرحلة والدفاع

عنها .

ان الدور الذي يعود الى هذه القوة او تلك من قوى التحالف ، انما يتحدد بموقع الطبقات والفئات الاجتماعية التي تمثلها هذه القوى في علاقات الانتاج القائمة وفي العملية الثورية . والقيادة ، في هذا التحالف ، هي للتحالف نفسه . ويتوطد هذا التحالف ، وتزداد فاعليته ، بمقدار ما يتعاظم دور الطبقة العاملة فيه ، وبمقدار ما يعبر في سياسته وممارسته عن المصالح الحقيقية للطبقة العاملة ، اساسا ، وللفئات الاجتماعية المتحالفة معها .

واذا كان قيام مثل هذا التحالف ، داخل كل قطر عربي ، يلعب الدور الاساسي في تمكين هذا القطر من حل مهامه الداخلية بنجاح ، ومن حشد طاقاته في المعركة الواحدة لامتنا العربية ، فان قيامه على الصعيد العربي العام يشكل الشرط الضروري لنجاح حركة التحرر الوطني العربية في تحقيق المواجهة القومية التقدمية لنهج الخيانة ، والشرط الضروري لدفع هذه الحركة نحو تحقيق مهامها في استكمال التحرر وفي التقدم الاجتماعي والوحدة .

ثالثا ، مسألة البديل الثوري

عندما نتحدث عن ازمة القيادة في حركة التحرر الوطني العربية ، لا يسعنا الا ان نقف امام مسألة البديل الثوري .وتتجلى هذه المسألة ، اساسا ، في قصور ممثلي الطبقة العاملة عن صياغة البرنامج الذي يمكن القوى الثورية الحقيقية من اخراج حركة التحرر الوطني العربية من ازمتها، وايجاد القيادة القادرة على السير بهذه الحركة باتجاه تعميق مضمونها وتحقيق اهدافها . وفي هذا تكمن الاهمية القصوى لطرح مسألة البديل الثوري ، كقضية اساسية ملحة .

ففي ظروف عصرنا ، عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، تشكل حركة التحرر الوطني العالمية جزءا من الثورة الاشتراكية فتندمج مهام التحرر الوطني بمهام التحرر الاجتماعي . وبدخول الرأسمالية في مرحلة الامبريالية ، وبعد انتصار ثورة اكتوبر ، اصبح نضال حركة التحرر الوطني الموجه ضد الامبريالية هو نضال ضد نظام الاستثمار الرأسمالي على صعيد الحركة بكاملها ، وداخل كل بلد .

ان هذا الواقع يجعل مسألة تحقيق التحرر الوطني بشكل ناجز رهنا بقيام الطبقات والفئات الاجتماعية ذات المصلحة في انجاز مهام التحرر الاجتماعي ، بالدور الذي يعود الى كل منها . وبمقدار ما يتسع ويتعمق اسهام الطبقة العاملة في العملية الثورية ويتعاظم دورها ، تتوفر شروط افضل لضمان سير حركة التحرر الوطني نحو تحقيق اهدافها في مجالي النضال القومي والاجتماعي اللذين هما وجهان لنضال، هو، في جوهره ، نضال

طبقي واحد .

وقد تضافرت جملة من العوامل الموضوعية والذاتية في الحيلولة دون قيام الطبقة العاملة بهذا الدور. وتكمن العوامل الموضوعية ، بوجه خاص ، في التطور الاقتصادي الوحيد الجانب الذي تميز بالتخلف والتبعية للامبريالية ، فادى الى تشويه التركيب الطبقي للمجتمع ، فنشأت وتطورت طبقة برجوازية تجارية متحالفة مع الاقطاع وتكونت فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة وبرزت فئات هامشية كبيرة نسبيا . ان مجرى التطور هذا عرقل تكون الطبقة العاملة ونموها وتطور وعيها الطبقي .

وفي ظل هذا التركيب الطبقي للمجتمع ، تعرقل التطور الاجتماعي والثقافي والفكري ، واستمر تأثير الخرافات والافكار الغيبية والظلامية . ان جميع هذه العوامل تحكمت بتطور الفكر السياسي ، وبقيام الحركات السياسية . في هذه الظروف بالذات ، وفي ظروف تفكك الامبراطورية العثمانية ، وتأثر البرجوازيات الناشئة بأفكار الثورة الفرنسية وبالفكر القومي الاوروبي ، تمكنت البرجوازية من انشاء احزابها السياسية ، وتصدت للنضال في سبيل الاستقلال ، بينما تأخرت الطبقة العاملة في تشكيل احزابها بحكم تعرقل تكونها ، وضعف نموها . وقامت هذه الاحزاب ، بعد ثورة اكتوبر وتحت تأثير وهجها ، في اوساط المثقفين بالاساس ، في وقت كانت الشروط الموضوعية الضرورية لقيام هذه الاحزاب ، في بدايات تكونها . وقد تعرضت احزاب الطبقة العاملة منذ نشوئها الى قمع مادي ومعنوي وفكري قامت به السلطات الاستعمارية والبورجوازية التي ادركت ، من موقعها الطبقي ، الخطر الذي يشكله عليها قيام احزاب للطبقة العاملة ونموها . وقد استخدمت كل من السلطات الاستعمارية والبورجوازية جميع ما لديها من وسائل وادوات في عملية القمع هذه ، فتعقد ، الى الحد الاقصى ، نضال احزاب الطبقة العاملة وانخلقت ظروف شديدة الصعوبة امامها .

في هذا السياق من التطور ، تكونت ظروف موضوعية مكنت البورجوازية الصغيرة من ان تلعب لاحقا الدور الذي لعبته .

الا ان هذه العوامل الموضوعية التي احاطت بنشاط احزاب الطبقة العاملة ترافقت مع جملة من العوامل الذاتية التي لا بد لنا ، كشيوعيين ، من ان نقف عندها ، وان نعالجها بجراة ثورية . اذ لا يجوز تبرير ضعف تأثير الطبقة العاملة وعدم تمكنها من القيام بالدور الذي يعود اليها في تطور العملية الثورية داخل حركة التحرر الوطني ، بعدم توفر الظروف الموضوعية فقط ، او بموقف القوى الطبقية الاخرى . فاندماج مهام التحرر الوطني بمهام التحرر الاجتماعي في حركة التحرر الوطني ، في ظروف عصرنا الراهن ، عصر الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية ، وفي ظل ميزان للقوى يزداد رجحانا لصالح تطور العملية الثورية العالمية ، وفي ضوء مثال الانتصار في بناء المجتمع الاشتراكي في العديد من البلدان التي انطلقت من مستويات متفاوتة في تطورها

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، يؤكد توفر الظروف الموضوعية ، بصورة عامة ، لدفع العملية الثورية ، اذا ما توفرت العوامل الذاتية القادرة على الافادة من ذلك . ويشكل هذا التفاوت بين مستوى نضج الظروف الموضوعية ومستوى تكون الاداة الذاتية للثورة احدى المشاكل الرئيسية في العملية الثورية في عدد من البلدان المستعمرة سابقا والتابعة ، وفي بعض بلداننا العربية . حتى ان مستوى نضوج الظروف الموضوعية قد بلغ ، في بعض الحالات، مرحلة عالية من التقدم جعله يخلق اداة جديدة تباشر عملية الثورة فيما وهي تتحول الى الاداة الرئيسية ، من حيث هي الحزب الطليعي القادر على متابعة مهام الثورة . ان هذا الواقع يؤكد مسؤوليتنا التاريخية . واننا كشيوعيين لبنانيين ، اذ نستند الى برنامج الحزب الذي اقره المؤتمر الثاني والى تجربتنا النضالية في هدي هذا البرنامج طيلة احد عشر عاما ، انما نتوقف اليوم عند هذه القضية الاساسية داعين الى معالجتها باقصى ما امكن من الشعور بالمسؤولية ومن الصراحة والجراة الثوريتين . ان تجربة النضال فوق الساحة اللبنانية ، اذ تؤكد صحة الاستنتاجات التاريخية للمؤتمر الثاني ، فهي تثبت ان القضية الاساسية في دفع الطبقة العاملة الى لعب دورها التاريخي ، انما تبدأ بالنهج الثوري ، الماركسي – اللينيني السليم لحزب الطبقة العاملة . ولا بد لنا ، في هذا المجال ، من ان نعيد التأكيد على اهم المفاصل الرئيسية لهذا النهج :

اولا ، ان دور الطبقة العاملة ، في عصرنا الراهن ، لا يرتبط ، بالدرجة الاولى ، بعدد الطبقة العاملة ولا بمستوى تمركزها ، كما انه لا يتوقف ، بالدرجة الاولى ، على موقف الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى وممثليها السياسيين ، فهذه المواقف تحددها المواقع الطبقية لهذه الطبقات والفئات . والظاهرة الجديدة التي يولدها عصرنا ، هي انتقال اقسام من هذه الطبقات والفئات الى مواقع الاشتراكية العلمية . ولا يتوقف ، ايضا ، دور الطبقة العاملة ، بالدرجة الاولى ، على عدد اعضاء الحزب الثوري وحجمه ، بل على برنامجه وممارسته الثورية المنسجمة .

ثانيا ، ان القضية الاساسية في برنامج الحزب الثوري هي في ان يعي هذا الحزب الموقع الرئيسي لتجلي النضال الطبقي في كل مرحلة من المراحل التاريخية ، والشكل الرئيسي لتجليه ، من اجل ان يحدد في ضوء ذلك ، التناقض الرئيسي الخاص بالمرحلة .

ان التناقض الاساسي في الوضع العربي الراهن هو التناقض مع الامبريالية ، في اشكال تجليها محليا ، من خلال وجودها المباشر ومن خلالها اداتها اسرائيل . انه التناقض في مجال القضية القومية لشعوبنا . فالقضية القومية ، بما هي قضية التحرر الوطني لكل بلد عربي ، قضية تحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، قضية الوحدة العربية ، قضية استعادة الخيرات والثروات القومية ، تحتل بالتالي ، الموقع الرئيسي في النضال الطبقي . والنضال من اجل حل القضية القومية يصبح الشكل

الرئيسي لهذا النضال الطبقي . ان القضية الاساسية ، اذن ، هي ، بالنسبة لحزب الطبقة العاملة ، في ان ينظر الى القضية القومية بوصفها القضية الاساسية للطبقة العاملة ، وبوصفها قضيته الاساسية كحزب الطبقة العاملة . ان ذلك يعني ضرورة وضع برنامج متكامل ، منسجم ، لحل القضية القومية ، في ضوء الماركسية اللينينية ، وليس مجرد اتخاذ مواقف سياسية متناثرة تصيب او تخطيء ، كليا او جزئيا . ويعني ايضا ان يكون حزب الطبقة العاملة اكثر القوى مثابرة وانسجاما وطليعية في النضال من اجل حل صحيح للقضية القومية ، وان يتمكن عبر نضاله المثابر والطويل ، من تعميم القناعة لدى اوسع الجماهير الشعبية بانه اكثر القوى اخلاصا لقضايا التحرر القومي ، واكثرها قدرة على قيادة النضال التحرري القومي وتأمين وصوله الى تحقيق اهدافه .

ثالثا ، ان الماركسية اللينينية تؤكد ان جميع البرامج السياسية التي تقدم لحل القضية القومية هي برامج طبقية ، وبالتالي، فان للبرجوازية برنامجها وللطبقة العاملة برنامجها ولفئات البرجوازية الصغيرة المختلفة برامجها ايضا .

وفي مواجهة هذا الفهم الماركسي — اللينيني للقضية القومية ، يطرح البعض فهما خاطئا ومشوها يحصر النضال الطبقي في جانب واحد منه هو الجانب المتعلق بالنضال الاقتصادي الاجتماعي لتحسين مستوى معيشة الجماهير ، فيخلق تناقضا مفتعلا بين النضال الاقتصادي — الاجتماعي وبين النضال من اجل حل القضية القومية ، معتبرا ان النضال الاول هو نضال طبقي ، وان الثاني غير طبقي . ان الفصل المصطنع بين الوجهين المتلازمين لهذا النضال الطبقي ادى الى الوقوع في خطأ التأكيد على اولية هذا الوجه او ذاك ، والى الوقوع في شرك الفكر البرجوازي القومي .

واذا كان للبرجوازية مصلحة في هذا الطرح المشوه ، من اجل طمس الطبيعة الطبقية لبرنامجها في القضية القومية ، وعزل الطبقة العاملة عن هذه القضية ، فليس من مصلحة الطبقة العاملة ان تبقى ضحية هذا الطرح المشوه ، بل ان مصلحتها ، كل مصلحتها ، تكمن في اظهار المحتوى الطبقي لكل من البرامج التي تتقدم بها الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة من اجل حل القضية القومية ، لتؤكد ، عبر ذلك ، ان برنامجها كطبقة عاملة ، هو اكثر البرامج قدرة على تحقيق الطموحات القومية لشعوبنا ، واذا كانت البرجوازية قد فشلت في تحقيق مهام التحرر القومي ، فلانها عاجزة تاريخيا ، عن تحقيق مهام التحرر الاجتماعي ، عاجزة عن انجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية في عصر الثورة الاشتراكية . وهي ، فقط ، عندما كانت قادرة ، تاريخيا ، على انجاز الثورة البرجوازية الديمقراطية ضد الاقطاعية (كما كان حالها في اوروبا في القرن الماضي) استطاعت ان تفرض حلها للقضية القومية .

واذا كانت الفئات البرجوازية الصغيرة ، على اختلافها ، عاجزة عن ايجاد الحل

الصحيح للقضية القومية ، فذلك ، لانها ، من موقعها الطبقي الوسطي ، عاجزة عن تحقيق مهمات التحرر القومي والاجتماعي . اما عناصر البرجوازية الصغيرة التي وصلت الى السلطة ، فهي تثبت فشلها في تحقيق مهام التحرر القومي وعجزها عنه، لانها ، بحكم موقعها الطبقي الوسطي ، وبالتالي ، لعدم استقلاليتها وعدم حسمها في اتجاه الانفصال عن البرجوازية ، عاجزة عن انجاز مهام التحرر الاجتماعي .

من هنا ان الطبقة العاملة، وحدها، قادرة على تحقيق مهام التحرر القومي وانجازها، لانها، بحكم موقعها الطبقي، مؤهلة، تاريخيا، لتحقيق مهام التحرر الاجتماعي وانجازها. وعندما لا يعي حزب الطبقة العاملة هذه الحقيقة، وعندما لا يعمل بموجبها ، فهو يتخلف عمليا عن دوره التاريخي ، ويترك لسواه ، الاحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، الهيمنة على القضية القومية ، فتبقى هذه القضية اسيرة متاهات الفكر القومي البرجوازي ، واسيرة المأزق التاريخي للبرجوازية ، وتسير من نكسة الى نكسة ، ومن تراجع الى تراجع ، وينعزل حزب الطبقة العاملة عن الجماهير بسبب انعزاله عن احدى قضاياها الرئيسية . وتجد بذلك افكار العداء للشيوعية تربة خصبة تتغذى يوميا ، ليس بالتضليل الايديولوجي المستمر للبرجوازية والامبريالية وعملائها عبر كافة الاجهزة الايديولوجية وحسب ، بل كذلك بالموقف الذي يؤدي اليه عدم وعي الشيوعيين للدور التاريخي للطبقة العاملة وحزبها .

ان قيام الطبقة العاملة برسالتها التاريخية في انجاز الثورة الاشتراكية ، في ظروف بلدان حركة التحرر الوطني ، بما فيها بلداننا العربية ، وفي ظروف عصرنا الراهن ، يتطلب بصورة شرطية وضرورية انخراطها الكامل ، من موقعها الطبقي نفسه، في النضال من أجل التحرر القومي ، ويتطلب اسهامها المباشر والطليعي في تنظيم هذا النضال وقيادته ، والسير في طليعة جميع الطبقات والفئات الاجتماعية التي تطمح الى التحرر القومي .

ان هذا يؤكد اهمية الجانب الاقتصادي — الاجتماعي للنضال الطبقي وتلازمه مع الجوانب الاخرى لهذا النضال ، ويعطيه دوره الحقيقي ، ويجعله ليس مجرد معارك منفصلة ، تكتيكية او اصلاحية ، بل جزءا من نهج عام متكامل للنضال الطبقي ، دون اغفال تميز كل جانب من جوانب هذا النضال الواحد ، وموقعه الحقيقي في المجابهة مع الامبريالية التي يحددها التناقض الاساسي .

رابعا ، ان كون حركة التحرر الوطني جزءا من الثورة الاشتراكية في عصرنا الراهن يظهر خطأ مفهوم « المرحلية » الذي يطرح على احد الوجهين التاليين :

١ — ان مهمة حزب الطبقة العاملة هي تحقيق الاشتراكية . والمرحلة الراهنة ليست مرحلة الاشتراكية . وبالتالي ليس بامكان حزب الطبقة العاملة ان يلعب دورا قياديا في

هذه المرحلة . بل عليه ان يحضر نفسه للقيام بدور قيادي في المرحلة العليـا ، الاشتراكية .

٢ ـ انطلاقا من كون الاشتراكية الافق الموضوعي الوحيد لتطور حركة التحرر الوطني ، يجري القفز فوق الظروف الموضوعية المعينة فتغفل متطلبات هذه المرحلة ومهماتها ، ولا تصاغ الشعارات التي تقتضيها ، ويجري ، بالتالي ، تجاهل طرح قضية تعبئة اوسع القوى الاجتماعية والسياسية حول هذه المهمات .

ان هذين الوجهين الخاطئين لمفهوم « المرحلية » هما وجها موقف « الانعزال » الذي يمكن ان يقع فيه حزب الطبقة العاملة ، انهما وجها تخلي حزب الطبقة العاملة عن دوره التاريخي .

ان المفهوم الماركسي ـ اللينيني للدور التاريخي للطبقة العاملة ولحزبها ، يتحدد ، منذ انتصار ثورة اكتوبر ، بانه لا ينحصر في مرحلة دون سواها ، بل هو دور راهن على الدوام، فالمشكلة اذن، ليست في تحديد دور الطبقة العاملة وحزبها، بل في تحديد دور القوى الاخرى .

ان الطبقة العاملة هي الوحيدة المنسجمة في نهجها الثوري ، والطبقات والفئات الاخرى هي المتغيرة ، بمستوى تغير المهام وتطورها التي تجابهها الثورة في كل مرحلة . ففي مرحلة معينة لا بد للطبقة العاملة من ان تكتسب الى جانبها هذه الفئة الاجتماعية او تلك ، وفي مرحلة لاحقة من تطور العملية الثورية ، قد تسقط هذه الفئة الاجتماعية او تلك . وعدم انطلاق حزب الطبقة العاملة من هذه القناعة لا يجعله يضيع الكثير من الفرص التاريخية وحسب ، بل يهدده بفقدان دوره التاريخي .

ان برنامج الحزب الثوري ، يكون ثوريا بمقدار ما يعبر في كل مرحلة تاريخية معينة عن طموح اوسع القوى ذات المصلحة في التغيير الثوري في هذه المرحلة التاريخية . ويفقد طابعه الثوري ان تخلف عن ذلك او « تقدم » ، ان انحرف الى « اليمين » او الى « اليسار »، ان اغفل دور قوى اجتماعية اساسية او بالغ في دور قوى اجتماعية اخرى ، ولم ير تحول دورها الى دور هامشي او مضاد خلال تطور العملية الثورية . ان برنامج حزب الطبقة العاملة ، هو بهذا المعنى ، برنامج وحدوي ، برنامج جبهوي حقيقي . وهو يكون طبقيا بمقدار ما يكون وحدويا جبهويا . ويصبح « غير طبقي » بمقدار ما يصبح برنامج الطبقة العاملة وحدها ، بالمعنى الضيق . وبهذا المعنى ايضا ، تلعب الطبقة العاملة دورها التاريخي . فهي اكثر الطبقات والفئات الاجتماعية قدرة على تحديد برنامج التحالف الطبقي في كل مرحلة من المراحل ، برنامج التحالف الطبقي للفئات الاجتماعية التي تلعب دورا في العملية الثورية في مرحلة معينة ، برنامج التحالف الطبقي للقوى السياسية الممثلة لهذه الفئات الاجتماعية المختلفة .

ولا بد لهذا البرنامج من ان يأخذ بعين الاعتبار نقاط التمايز والاختـلاف الايديولوجية والسياسية ، فلا يقفز فوقها ، ولا يذيبها شكلا ، في مساومات غير مبدئية ، لينطلق من ذلك الى تحديد نقاط الالتقاء حول القضايا الرئيسية .

ودون اي استصغار للاخطاء في مواقف القوى الاخرى وممارستها وللمسؤولية التي تتحملها فيما يجري على صعيد حركة التحرر الوطني العربية ، لا يسعنا الا ان نرى الاثر الذي يتركه موقف الحزب الثوري ، سلبا ام ايجابا ، في مواقف هذه القوى . ان التقويم العلمي لوجهي الموقف القومي البرجوازي الصغير ، الايجابي والسلبي ، وجه التناقض والتصادم مع الامبريالية ، ووجه الحذر من الجماهير والعداء للديموقراطية والشيوعية ومقاومة حركة التاريخ وقوانينها ، ينبغي ان يبتعد عن النظرية الذاتية ، الوحيدة الجانب ، ويقوم دون انتقاص ودون اوهام ومبالغة ، حدود الدور الايجابي ويقرر ، وفق ذلك ، سياسة التحالف ضد العدو الرئيسي ، ويرى دون تضخيم الدور السلبي ، المولد للتناقض والصراع، ليتمكن ، على اساس ذلك ، من ادارة للصراع ضمن الوحدة ، تحتفظ فيه الطبقة العاملة بنهجها المستقل والمتقدم ، من غير ان يتحول الاستقلال الى انعزال وتزمت ، ودون ان يتحول الحرص الدائم والصادق على التحالف الى تبعية . ان الصراع ، في الاساس ، هو صراع على كسب الجماهير ، ونسبة القوى هي التي تحدد ، في النهاية ، مستوى العلاقات ونوعيتها . ويتوقف النجاح في هذه العملية الدقيقة والصعبة على توفر عنصرين :

١ ـ قيام حزب الطبقة العاملة بدوره التاريخي بشكل سليم ومنسجم ومثابر .

٢ ـ النضال الطويل الدؤوب الذي لا يخلو من التضحيات ، والذي يبدو احيانا باهظ الثمن ، كثير الكلفة ، من اجل التوصل ، في النهاية ، الى اقامة التحالف على اسس سليمة ، وقواعد ديمقراطية .

خامسا ، وكجزء من هذا الموضوع ، تطرح قضية الموقف من القوى الثورية الاخرى التي انتقلت وتنتقل الى مواقع الماركسية ، وتبنت وتتبنى الاشتراكية العلمية . لقد حالت ظروف تاريخية ، موضوعية بقسم منها ، وذاتية بقسم اخر ، دون تمكن حزب الطبقة العاملة من شمول اوسع القوى التي تريد فعلا التحرر من الامبريالية ، وتناضل ، باخلاص من اجل تحقيق الاهداف القومية . وقد انخرط قسم من هذه القوى في تجارب عديدة وفي تنظيمات شتى . ووصل ، بتجربته وبفعل سمة عصرنا، الى القناعة بان الماركسية ـ اللينينية هي النظرية العلمية الوحيدة التي في ضوئها وبهديها يتم تحقيق التحرر القومي الناجز ، وان الاشتراكية هي الافق التاريخي الوحيد لصيرورة حركة التحرر الوطني ..

ان هذه القناعة لا تعني بالضرورة ادراكا سليما وكاملا للنظرية الماركسية ـ اللينينية وللممارسة الثورية الحقيقية في ضوئها . وفهم تلك القوى لهذه النظرية كان وما

يزال متفاوتا . وهو يتطور عبر عملية طويلة ومعقدة من الصراع ، ويتأثر فيها كثيرا او قليلا . بالمنشا الطبقي والفكر القومي البرجوازي والبرجوازي الصغير، وبافكار العداء للشيوعية وللاتحاد السوفياتي ، وبالتيارات الماوية والتروتسكية وسواها من الانحرافات . ولا ترى هذه القوى في الحزب الشيوعي ، في بلدها ، نلك الحزب النموذجي الذي يشكل الانخراط في صفوفه المدخل الوحيد الى النضال من اجل التحرر والاشتراكية ، وتأخذ على هذا الحزب جملة من المآخذ، بعضها محق وبعضها متجن وبعضها هو نتيجة عدم المعرفة وعدم الاطلاع ،وبعضها الاخر هو وليد الدعاية الامبريالية والرجعية .

ثم ان هذه القوى ليست مجرد مجموعات صغيرة او عناصر او افراد، انها في بعض الحالات تنظيمات بكاملها، حصلت داخلها ، وتحصل عمليات مستمرة من الصراع والتمايز تتحدد فيها المواقف والتيارات بمزيد من الوضوح .

ان الموقف من هذه القوى يشكل احدى القضايا الرئيسية بالنسبة للحزب الثوري. ولا يمكن لهذا الحزب الا ان يولي الاهتمام الضروري لهذه الظاهرة التي تشكل في حركة التحرر الوطني احدى ميزات عصرنا الاساسية . فهل يعمل لاكتساب الافراد الطليعيين منها فردا فردا، ام يضع امامه امكانية انتقالها، كتنظيمات، الى مواقع الماركسية — اللينينية ، عبر عمليات مستمرة من التمايز تتساقط فيها ، تباعا، العناصر الانتهازية والماوية والتروتسكية واليمينية . ان النظرة الجامدة ، الذاتية والمتزمتة في هذا المجال ، لا تنسجم مع الادارك الصحيح لسمة العصر ، ولا مع الفهم الخلاق للماركسية اللينينية ، ولا مع الظروف التاريخية ، الموضوعية والذاتية ، لنشؤ قوى الثورة وتطورها وارتقائها في مجتمعنا . ان سياسة واعية ، طويلة النفس ، منفتحة ، واثقة بالماركسية — اللينينية، وبقدرة الحزب الثوري على فهمها وترجمتها في نهج نضالي سليم ، هي ضرورية لمعالجة ناجحة لهذه الظاهرة . ان تأثير الحزب في هذا المجال هو بالدرجة الاولى ، رهن بنهجه الثوري السليم ، وبنوع العلاقة التي يقيمها مع هذه القوى . ثم ان دوره التاريخي او الطليعي لا يكمن في القيام بتقويمات عامة لهذه القوى ، ولا في قياس « ماركسيتها » ، ولا في اعطائها شهادة حسن سلوك في النضال . انه يكمن في انفتاحه عليها ، وفي تطويره لمواقفها ، والاستفادة من اسهامها في تطوير العملية الثورية ، وفي عمله المثابر على انضاج شروط الوحدة وظروفها على اسس سليمة .

سادسا ، يشكل الموقف من قضية السلطة مفصلا اساسيا ، بل هو المفصل الاساسي في نهج الحزب الثوري . فان لم يكن الحزب قادرا على اجراء التغيير الثوري ، والاسهام النشيط فيه ، تولت المهمة قوى اخرى ووظفت نضالات الحزب الثورية لصالحها . فللبرجوازية على الداوم، بدائل من داخلها ، وبين شرائحها المختلفة، او في دائرة تأثيرها . واذا كان على الحزب الثوري ان يبتعد عن المغامرة، فعليه ان يرى ان الاحجام

عن القيام بالثورة ، اذا توفرت شروطها الموضوعية ، يشكل المغامرة نفسها ، لانه بذلك يجهض حالة النهوض الجماهيري ، ويغامر بدوره التاريخي وبنفوذ الحزب وبنضالاته وتضحياته ، وبكوادره واعضائه .

بالطبع ان هذه القضية يجب ان تكون موضع بحث دقيق ومسؤول . وقرار الحزب بهذا الصدد هو اخطر القرارات في تاريخ الحزب ، فهو ، اذن ، اكثر القرارات تطلبا لروح المسؤولية العالية . لكن الامر لا يتعلق فقط بالقرار « التكنيكي » الملموس ، بل بمجمل نهج الحزب الثوري في قضية السلطة . ما هي استراتيجيته من اجل استلام السلطة . كيف يعمل ، باستمرار، على انضاج الظروف الموضوعية والذاتية لاستلام السلطة . كيف لا يستبق تكامل هذه الشروط ، وكيف لا يفوت فرصا تتكامل فيها هذه الشروط .

سابعا ، وفي هذا السياق ، يحتل موقف الحزب الثوري من مختلف اشكال النضال اهمية خاصة . واذا كان النضال المسلح قد جرى تشويهه ومسخه في ممارسات مغامرة ومعزولة من قبل بعض قوى اليسار المغامر او الشلل المنحرفة ، فهذا وحده لا يكفي لتحديد موقف سلبي من هذا النضال، بل ان واجب الشيوعيين هو ، بالعكس ، اعادة الاعتبار لهذا الشعار ، والاعداد لممارسة النضال المسلح وفق اسس سليمة ، وبالاستناد الى ما في تاريخ الحركة الشيوعية العالمية بعامة، وتاريخ الحزب البولشفي اللينيني بخاصة، من تقاليد ثورية وتجربة غنية . واجب الشيوعيين ان يتقنوا الربط السليم بين كل اشكال النضال ، بما في نلك النضال المسلح ، من حيث هو شكل من اشكال النضال السياسي والجماهيري وليس بديلا عنها .

ولئن كانت قضية النضال المسلح من اجل استلام السلطة قضية معقدة يجب معالجتها بشكل ملموس ، في كل زمان ومكان ، ولا يجوز التعميم فيها ، فقضية النضال المسلح ضد الاحتلال الاجنبي هي ، عند الشيوعيين ، قضية مبدئية لا تحتمل المساومة ..

ثامنا ، اما القضية الاخرى التي يجب التوقف عندها فهي قضية العلاقة بين النضال الوطني وبين النضال الاممي . وتبرز في هذا المجال ثلاث نقاط اساسية :

١ — التصدي الحازم للنهج الداعي الى الفصل او الى التعارض والتناقض بين نضالنا القومي وبين النضال الاممي الشامل ضد الامبريالية والرجعية . ففي عصرنا ، عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، الذي تشكل فيه حركة التحرر الوطني العالمية جزءا من الثورة الاشتراكية على الصعيد العالمي ، وفي ظروف ميزان القوى الدولي الراهن بشكل خاص ، يستحيل على اي فصيل من حركة التحرر هذه ، في اية منطقة من مناطق العالم ، ان يتمكن من انجاز مهماته دون اتخاذ موقف حازم وثابت ومنسجم في العداء للامبريالية ، ودون التحالف مع الحركة الثورية العالمية ومع قواها

الاساسية ، الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية .

في هذا المجال لا بد من رؤية المخاطر الكبرى فيما يجري داخل حركة التحرر الوطني العربية من تغييرات في مواقع بعض فصائلها باتجاه المساومة مع الامبريالية ومهادنتها ، وصولا الى التحالف معها ، على حساب التحالف مع الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية . ان هذه التغييرات تنفتح، بالضرورة ، على تراجعات اساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي مجال القضية القومية . وهي اذ تسهم في تفاقم الازمة في حركة التحرر الوطني العربية ، توفر ظروفا وامكانيات تستعيد فيها الامبريالية ما فقدته من مواقع في المنطقة . وقد ادت هذه التغييرات ، بالفعل ، الى خلق اوضاع مضادة للثورة (مصر السادات ...) تستفيد منها الامبريالية ، لمواجهة حركة التحرر الوطني العربية ، ولتصدير الثورة المضادة الى مناطق مجاورة .

ان الترابط الكامل ، بين النضال الوطني والنضال الاممي ، هو قضية اساسية في صلب سياسة الحزب الثوري . وعلى قاعدة هذا الترابط ، يتخذ الحزب الثوري موقف الامانة الثابتة للاممية البروليتارية ، موقف التمسك بوحدة الحركة الشيوعية العالمية ، وموقف الالتفاف حول الحزب الشيوعي السوفياتي ، وموقف النضال من اجل تعزيز وحدة القوى الثورية في عصرنا ، المنظومة الاشتراكية وحركة التحرر الوطني العالمية والحركة العمالية في البلدان الرأسمالية . انه بذلك يخدم قضيته الوطنية بالذات ، انه يصبح اكثر وطنية بمقدار ما يصبح اكثر اممية .

٢ ــ ان الموقف الاممي للحزب الشيوعي ليس مجرد تأكيد على هذا الالتزام، معزولا، عن موجباته فوق ساحة النضال الوطني ، التي هو مسؤول عن مصيرها . ان الدور الاممي للحزب ليس في ان يكون « وكيلا للاممية » في بلاده ، يتكل عليها ويوكل اليها المهام التي تعود اليه . ان دوره الاممي يتزايد بتزايد دوره في النضال الوطني . ان قيام الحزب الشيوعي بدور طليعي ، في النضال من اجل تحقيق مهام التحرر القومي والاجتماعي، هو اسهام جدى منه في النضال الاممي . ويصبح الحزب اكثر اممية بمقدار ما يصبح اكثر وطنية ، اي اكثر التصاقا ، بالقضية الوطنية لشعبه ولامته .

٣ ــ ان اتساع النضال وتنوعه وغناه في عصرنا يتطلب معرفة دقيقة للتوفيق بين المبادىء العلمية والقوانين العامة لتطور المجتمع، وبين الخصائص الملموسة والمميزات الوطنية والقومية لاشكال تجلي هذه المبادىء والقوانين في كل بلد . وتصبح المهمة الاساسية للحزب الثوري في هذا المجال اكتشاف فعل هذه القوانين في بلده والاستفادة من تجارب الحركة الثورية العالمية ، ومعرفة اثر الخصائص القومية والتقاليد النضالية والعادات الخاصة والمستوى الفكري والسياسي لوعي الجماهير ، ومجمل التأثيرات المادية والنفسية التي ينبغي اخذها بعين الاعتبار في صياغة برنامجه النضالي وفي ممارسته الثورية .

تاسعا ، تحتل القضية التنظيمية ، في هذا السياق ، اهمية رئيسية في تمكين حزب الطبقة العاملة من القيام بالدور الذي يعود اليه في قيادة العملية الثورية حتى الاشتراكية . ان التمسك بمبادىء التنظيم القائمة على المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية ، والنقد والنقد الذاتي ، والسهر على وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية وتعميقها وترسيخها ، والتمسك بالطابع الطبقي للحزب ، من حيث استقلاليته الفكرية والسياسية والتنظيمية، ومن حيث تركيبه الذي ينبغي ان يتجه نحو جذب العمال والفلاحين والمثقفين والمبدعين الى صفوفه ، والعمل،باستمرار،على تربية الملاكات وتطويرها ، والسعي الى جعل الصلة الحية بالجماهير والانفتاح عليها مهمة يومية اساسية ، والتأكيد على ضرورة اتقان جميع اشكال العمل واساليبه في النقابات والمنظمات الجماهيرية ، بما يراعي طابعها المهني والديمقراطي، والتوفيق السليم بين العمل السري والعلني .

ان الاستناد الى هذه القواعد والاسس التنظيمية ينبغي ان يكون نهجا متكاملا في تحويل حزب الطبقة العاملة الى حزب قادر ، دائم الحضور بين الجماهير ، ومعها ، في معاركها ونضالاتها، سريع المبادرة، مهيأ ، في كل الظروف والمنعطفات ، لاستخدام كل اساليب النضال .

اننا كحزب شيوعي لبناني ، اذ ننطلق من هذه المبادىء الرئيسية التي اكدت تجربتنا النضالية صحتها ، نرى ان الظروف ، في الوقت الراهن ، ملحة اكثر من اي وقت مضى، لانطلاق الشيوعيين في مهمة اخراج حركة التحرر الوطني العربية من ازمتها والسير بها في اتجاه تحقيق اهدافها . هذا هو الوقت المناسب ليعلو صوت الشيوعيين والثوريين والتقدميين العرب الحقيقيين في وجه التردد والمساومة ، والخيانة ، وترتفع عاليا راية النضال التي نكستها وتنكسها البرجوازية العربية على اقدام اعدائنا الامبرياليين والصهاينة .

هذا هو الوقت المناسب ليتقدم الشيوعيون ببرنامجهم الثوري الاستراتيجي الكفيل بايجاد الحلول لجملة من القضايا الاساسية المطروحة ، التي ثبت فشل الفكر القومي البرجوازي وبرامج الاقطاع والرأسمالية في تقديم الاجوبة الصحيحة عنها .

ان « برنامج المجابهة القومية التقدمية الشاملة لنهج الخيانة » هو ، دون شك ، جزء اساسي من البرنامج الثوري الاستراتيجي . انه مرحلته الدنيا التي تجعله اساسا للقاء اوسع القوى التقدمية العربية حول المهمة الاساسية المباشرة ، مهمة صد الهجمة الامبريالية ــ الصهيونية ــ الرجعية ، واحباط اتفاقيات الخيانة .

اما البرنامج الثوري الاستراتيجي، فلا بد له من ان يكون اكثر شمولا واكثر عمقا واكثر جذرية . انه برنامج اخراج حركة التحرر الوطني العربي من ازمتها الراهنة ،

ووضع هذه الحركة على طريق انجاز مهماتها . وينبغي في رأينا ، ان يتناول هذا البرنامج القضايا التالية :

١ ـ **العداء الحازم والمنسجم للامبريالية** ، المنطلق من الترابط المصيري لنضالنا التحرري بالنضال العام المعادي للامبريالية والصهيونية والرجعية على الصعيد العالمي ، ومن موقعنا في الحركة الثورية العالمية ، واسهامنا في توطيد وحدتها وتعزيز قدرتها .

واذا كانت البرجوازية بمختلف فئاتها عاجزة عن متابعة النضال الحازم ضد الامبريالية حتى النهاية ، فالطبقة العاملة هي وحدها القادرة على متابعة هذا النضال وقيادته بنجاح . وهي التي تستطيع ان تترجم ، فعليا ، واقع ترابطه بالنضال الاممي ، وان تقيم افضل علاقات التحالف الصادق مع المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي ، بما يخدم قضيتنا القومية وقضية النضال الموحد ضد الامبريالية .

٢ ـ **الالتزام الثابت بالقضية الفلسطينية** من حيث هي قضية محورية في نضال الشعوب العربية القومي التحرري المعادي للامبريالية . لقد انشأت الامبريالية الكيان الصهيوني الغريب على ارض فلسطين،وشردت شعبها وحرمته من وطنه وارضه ومن حقه في تقرير مصيره عليها . وخانت البرجوازية العربية هذه القضية منذ البداية . وهي ما تزال ترتكب هذه الخيانة يوميا .

وفي اساس هذه الخيانة الموقع الطبقي للبرجوازية . ومن هذا الموقع ، حاولت طويلا ان تعزل الموقف من الصهيونية عن الموقف من الامبريالية . ومن الموقع الطبقي نفسه ، انتقلت اقسام منها ، فيما بعد ، للتحالف مع الامبريالية والصهيونية ، في مواجهة حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ، وعملت وتعمل لضرب الثورة الفلسطينية وتصفية قضية الشعب الفلسطيني .

ان الموقع الطبقي لاوساط البورجوازية الصغيرة في السلطة ولدعاة الفكر القومي اليميني، بعامة ، هو الذي يحكم اليوم سياسة التردد والتراجعات حيال القضية الفلسطينية ، وهو الذي يتحمل مسؤولية النكسات المتتالية التي مني بها النضال التحرري من اجل الحقوق القومية لشعب فلسطين . وما زالت محاولات الفصل بين الصهيونية وبين الامبريالية تجري ، باشكال مختلفة ، مهددة ، باستمرار ، بتعميم نهج الاستسلام وبتكرار الخيانة .

ان الطبقة العاملة هي وحدها القادرة على قيادة النضال الحازم والمنسجم ضد الصهيونية ، كأداة للامبريالية ، لدحرها ، وانتزاع الحقوق القومية لشعب فلسطين ، كاملة ، في وطنه . ان الطبقة العاملة هي الاكثر مصلحة في دعم الثورة الفلسطينية والدفاع عنها ، والاكثر قدرة على تطويرها وتمكينها من تحقيق اهدافها .

٣ ـ **النضال لتحرير الثروات القومية** ، النفطية بوجه خاص ، كجزء من النضال القومي المعادي للامبريالية . لقد كان النفط ، منذ اواخر القرن الماضي ، من اهم عوامل الصراع بين الدول الامبريالية لبسط سيطرتها على البلدان العربية. وقد ارتبطت جميع المؤامرات الامبريالية التي حيكت ضد حركة التحرر الوطني العربية ، بشكل او باخر ، بالمخططات الرامية الى احكام السيطرة الامبريالية على هذه الثروة القومية . ويرتبط قيام اسرائيل ، كجزء من هذا المخطط الامبريالي ، بمسألة ايجاد الادوات الاكثر ثباتا في استثمار النفط العربي لصالح الاحتكارات الامبريالية العالمية ومنع استخدامه لتطوير البلدان العربية وتقدمها ، والتحكم بمصائر شعوبها .

ان الامبريالية ، الاميركية بخاصة ، بنهبها لثرواتنا القومية ، هي العدو القومي لشعوبنا العربية . والبرجوازية العربية هي المسؤولة عن استمرار نهب الاحتكارات الامبريالية ، باشكال مختلفة ، لهذه الثروة القومية . وهي التي تحول دون الاستخدام الصحيح لهذه الثروة في النضال القومي التحرري للشعوب العربية .

ان الطبقة العاملة هي وحدها القادرة على قيادة النضال لتحرير الثروات القومية من سيطرة الاحتكارات الامبريالية العالمية واستخدامها في النضال الذي تخوضه حركة التحرر الوطني العربية ، اداة لتوحيد البلدان العربية وتطويرها وتنميتها .

٤ ـ **النضال من اجل الديمقراطية للجماهير ولقواها الثورية ولتنظيماتها السياسية والنقابية** . لقد قامت انظمة البرجوازية ، على اختلافها ، منذ الاستقلال ، على ضرب الديمقراطية ومصادرتها . وتعرضت الطبقة العاملة واحزابها ومنظماتها الديمقراطية لكل اشكال القمع والارهاب . وقد استهدف هذا القمع ، بالدرجة الاولى ، منع الطبقة العاملة واحزابها من القيام بدورها في توحيد نضال الجماهير وقيادته . وتتجه اوساط البرجوازية الصغيرة في السلطة نحو المزيد من معاداة الديمقراطية ، والحذر من الجماهير ، والغاء دورها في النضال ، وتكبيل حرياتها ، وافراغ منظماتها الديمقراطية من صفتها التمثيلية . كما تتجه نحو المزيد من الانفراد بالسلطة ، والاستئثار بالحكم ، وضرب وحدة القوى التقدمية ، واعتماد الاساليب المنافية للديمقراطية في العلاقات بين الاطراف الوطنية والتقدمية ...

ان الطبقة العاملة هي وحدهاالقادرةعلى وضع برنامج ديمقراطي معاد للامبريالية ، مجند لطاقات الجماهير ، موحد لنضال اوسع الفئات الاجتماعية ولقواها السياسية ، على اساس علاقات جبهوية ديمقراطية يتحدد ، في اطارها ، دور كل قوة باسهامها الفعلي في النضال . ان هذا البرنامج هو وحده القادر على دفع العملية الثورية الى الامام ، على نقيض برامج البرجوازية والبرجوازية الصغيرة التي تجنح نحو الفئوية والانفراد والاستئثار والتسلط والارهاب . وبرنامج الطبقة العاملة هذا يصبح صحيحا في كل

مرحلة ، بمقدار ما يشكل اساسا لالتقاء اوسع القوى الاجتماعية ذات المصلحة في النضال المشترك لتحقيق مهمات المرحلة المعينة ، واساسا لوحدة كل القوى الوطنية والتقدمية في مواجهة العدو الرئيسي .

٥ ـ النضال لتحقيق الوحدة العربية ، من حيث هي طموح مشروع لدى الشعوب العربية ، مرتبط بالنضال ضد الامبريالية وفي سبيل التحرر القومي والاجتماعي ، ومن حيث هي ضرورة موضوعية لازالة التجزئة الاستعمارية ، وللرد على كل مظاهر الاقليمية الجديدة المرافقة لازمة القيادة في حركة التحرر الوطني العربية ، ولتحرير الثروات القومية النفطية وسواها، واعادة توزيع هذه الثروات في خدمة تنمية البلدان العربية وتطويرها وتحقيق التكامل الاقتصادي بينها . ان هذا المضمون المعادي للامبريالية الذي يكتسبه النضال في سبيل الوحدة العربية يتعارض مع المصالح الطبقية للبرجوازية .

ان تجزئة الامة العربية قد وفرت الاساس الملائم لهيمنة نظام الحكم الاستعماري (الكولونيالية) . وهي تؤمن ، اليوم ، الاساس الملائم لاستمرار هيمنة الاستعمار الجديد وترسيخ علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية للامبريالية . ان مصالح البرجوازية قد ارتبطت ببقاء التجزئة وترسيخها . لذلك لم تستطع البرجوازية ان تحقق الوحدة العربية ، بل راحت تتخلى عن هذا الشعار وتعارضه . ونظرا لعدم اتجاه اوساط البرجوازية الصغيرة الى فك علاقة التبعية الاقتصادية بين البلدان التي وصلت فيها الى السلطة وبين الامبريالية ، فقد وقعت هذه الاوساط من البرجوازية الصغيرة اسيرة المصالح القائمة على التجزئة . بل انها،من موقعها في السلطة ، بنت منافع ومصالح ومواقع اضافية على اساس قطري اصبحت تشكل عقبة موضوعية امام الوحدة، واصبحت تملي تعزيز الاتجاه القطري ، عمليا ، برغم استمرار بعض الدعوات الديماغوجية المتمسكة بشعار الوحدة .

وتحاول هذه الاوساط من البرجوازية ،ودعاة الفكر القومي اليميني، بعامة ، تغطية عجزها عن توجيه النضال القومي من اجل الوحدة ، ضد مصالح الهيمنة الامبريالية ، وضد الصهيونية والرجعية ، بموقف قومي شوفيني ومتعصب معاد للاقليات القومية والدينية في الوطن العربي . وتنطلق ، في الوقت نفسه ، من بين الاوساط الطبقية المماثلة لدى الاقليات ، مواقف قومية شوفينية ومتعصبة تدفع بحركة هذه الاقليات نحو الانفصال ، مستفيدة من التأثير السلبي للنهج الشوفيني والتعصبي من قبل الاكثرية القومية والدينية، على جماهير الاقليات .

ان سيطرة اوساط البرجوازية الصغير على الحركة القومية للاكثرية ، وعلى الحركة القومية للاقليات تهدد ، ليس النضال من اجل الوحدة العربية ، فحسب ، بل تهدد ،

ايضا الوحدة الداخلية لكل قطر من اقطار الامة العربية .

ان الطبقة العاملة هي وحدها القادرة على قيادة النضال بحزم وبشكل منسجم من اجل تحقيق الوحدة العربية ، لانها اكثر طبقات الامة مصلحة في تحقيقها واكثرها فهما لما هو مشترك ، في الظروف الموضوعية ، بين الاقطار العربية ، ولما هو خاص منها ، في كل قطر ، ولانها اكثر الطبقات قدرة على تقديم الحل الديمقراطي الصحيح لقضايا الاقليات القومية والدينية بما يتفق مع مصلحة تطور العملية الثورية ، والسير بنجاح نحو الوحدة .

٦ ـ تلازم النضال من اجل التحرر القومي والنضال من اجل التحرر الاجتماعي ، من اجل قضية فلسطين والوحدة العربية ومن اجل الاشتراكية .

ان قضية التحويل الثوري للمجتمع ترتبط ، في كل بلد عربي ، بنسبة القوى الداخلية ، وبنسبة القوى على الصعيد العربي . وتحتل قضية فلسطين وقضية تحرير الثروات القومية وقضية الوحدة العربية موقع القضية المحورية في النضال ضد الامبريالية . ويختلف تأثير هذه القضية في المجرى العام للنضال ، من بلد عربي الى اخر ، باختلاف الموقع الجغرافي لهذا البلد ، في قربه من اسرائيل او بعده عنها ، وباختلاف مستوى الوعي الشعبي فيه لهذه القضية القومية المحورية ، وباختلاف مستوى تطوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي . ان هذه العوامل وغيرها من العوامل الموضوعية والذاتية ، برغم تفاوت تأثيرها ، بين هذا البلد العربي او ذاك ، لا تغير من دور هذه القضية القومية في دفع النهوض الشعبي المعادي للامبريالية والصهيونية والرجعية . غير ان منطق هذا التفاوت نفسه يؤدي ، بالضرورة ، الى تفاوت في تطور العملية الثورية ، بين بلد عربي واخر . بحيث تتوفر الامكانية لانتصار الثورة الاشتراكية ، في بلد عربي واحد ، او في اكثر من بلد ، قبل ان تنتصر القضية الفلسطينية او تتحقق الوحدة العربية . وهذا ما نشهد ، في اليمن الديمقراطية ، مثالا تاريخيا عليه . واذ تتحقق امكانية انتصار الثورة الاشتراكية خلال عملية النضال المعادي للامبريالية ، دفاعا عن قضية فلسطين ومن اجل تحرير الثروات القومية ومن اجل الوحدة العربية ، فان هذا الانتصار نفسه ، في بلد عربي او اكثر، يخلق ظروفا مؤاتية ويوفر قاعدة صلبة لانتصار قضية فلسطين وتحقيق الوحدة العربية .

ان النضال في مختلف هذه المجالات ، هو نضال واحد في جوهره . وهو ، ان تفاوت في مجالات نضجه ، بين بلد واخر ، او بين مجال واخر ، في هذه المرحلة او تلك ، يبقى مترابطا ، متكاملا ، على علاقة ديالكتيكية بين مختلف روافده ، خاضعا لاحكام استراتيجية ثورية واحدة . واذ يستمر النضال من اجل قضية فلسطين ومن اجل الوحدة العربية جزءا اساسيا من هذه الاستراتيجية ، ومهمة تعبوية يومية للجماهير ، فلا شك

في ان انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والاتجاه نحو بناء الاشتراكية ، هما الشرط الضروري للحل النهائي لقضية فلسطين ، لصالح شعبها ، ولتحقيق الوحدة العربية ، في ظل عصرنا ، الذي تتشابك فيه مهام التحرر الوطني بمهام التحرر الاجتماعي ، تشابكا كاملا .

ان الطبقة العاملة هي ، وحدها ، القادرة على قيادة النضال من اجل حل القضية القومية لشعوبنا العربية : قضية تحرير الثروات القومية ، قضية فلسطين ، قضية الوحدة العربية ، لانها وحدها القادرة على انجاز مهام التحرر الاجتماعي والانتقال الى الاشتراكية .

* * *

ان حزبنا الشيوعي اللبناني ، اذ يدرك ان حل مسألة البديل الثوري، هي الحلقة الرئيسية في حل، ازمة القيادة في حركة التحرر الوطني العربية ، يرى ان معالجة هذه المسألة يجب ان تتسم بالجراة الثورية اللينينية ، لتتبلور ، في النهاية ، في تقدم القوى الثورية الاكثر جذرية ببرنامج ثوري من اجل تحقيق الاهداف القومية لامتنا في استكمال التحرر وتحقيق الاشتراكية والوحدة العربية .

ان وحدة الحركة الشيوعية العربية ، التي يشكل حزبنا فصيلا اساسيا من فصائلها ، تصبح اليوم وفق هذا البرنامج اكثر الحاحا من اي وقت مضى . كما هي ملحة ، ايضا ، وحدة الشيوعيين والثوريين العرب ، ووحدة القوى التقدمية العربية . بذلك تسير حركة التحرر الوطني العربية نحو حل ازمة قيادتها على اسس سليمة ، وتستطيع ان ترتقي الى مرحلة جديدة متقدمة نوعيا ، فتتأمن بذلك ، الاطر السليمة المتكاملة لحركة ثورية عربية جديدة قادرة على قيادة حركة التحرر الوطني العربية في مرحلتها الجديدة ، وترتقي ، بالتالي ، الشروط الذاتية للعملية الثورية ، في نضجها ، الى مستوى نضج الشروط الموضوعية .

القسم الخامس

مهام الحزب في معركة المصير الوطني والقومي

الفصل الاول

من اجل مواجهة وطنية شاملة للمشروع الصهيوني ـ الانعزالي

اولا ، في طبيعة المشروع الصهيوني ـ الانعزالي

يشكل المشروع الصهيوني الانعزالي في لبنان جزءا من المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي العربي ، الذي يستهدف فرض الحل التصفوي الاستسلامي لازمة الشرق الاوسط ، مركزا على تصفية العقبات التي تعترض مرور هذا الحل . ويشكل هذا المشروع ، في الوقت نفسه ، جزءا من المخطط الامبريالي ـ الصهيوني الشامل لتفتيت المنطقة الى كيانات طائفية عنصرية متناحرة تبرر الكيان الصهيوني وتحيطه « بحدود آمنة » ، مما يسهل فرض الهيمنة الامبريالية ـ الصهيونية الشاملة على بلدان المنطقة ومصائر شعوبها ، ومما يوفر ضمانة لاستمرار نهب مواردها وثرواتها الطبيعية ، واستخدامها قاعدة تآمر ضد حركة التحرر الوطني لشعوب اسيا وافريقيا ، وضد الاتحاد السوفياتي والاشتراكية والسلم في العالم .

ان المشروع الصهيوني ـ الانعزالي هو بالنسبة للبنان :

١ ـ **مشروع تفكيك وحدة لبنان شعبا وارضا** ، وتقسيمه ليتخذ ، في احدى مراحل تجليه ، من بعض المناطق اللبنانية، قاعدة انطلاق لبناء المقومات السياسية والمادية والعسكرية والفكرية ، لمشروع الهيمنة الطائفية العنصرية على سائر المناطق اللبنانية ، على اساس القهر الطائفي ، والالحاق ، بمساندة اسرائيل والامبريالية . وتبرز سمته العنصرية من خلال تصنيفه اللبنانيين درجات وفئات ومراتب ، بحسب الطائفة والعرق ، مواطنين من درجة اولى وثانية وثالثة . انه الدعوة الى هيمنة اقلية مارونية على الاكثرية الاسلامية ، وهيمنة اقلية مارونية على اكثرية الطوائف المسيحية الاخرى (ارثوذكس ، روم كاثوليك ، ارمن ، سريان ...) وهيمنة اقلية مارونية في جبل لبنان على اكثرية المسيحيين ، بمن فيهم الموارنة ، في المناطق اللبنانية الاخرى (الشمال ، الجنوب ، البقاع) ، وهو هيمنة اقلية مارونية من بضع عائلات « عريقة » على اكثرية جماهير الموارنة بالذات .. انه في هذا التراتب والتدرج العنصريين يخضع لقوانين التمييز

العنصري ومبادئه نفسها ، اية كانت اشكال هذا التمييز : نازية ام صهيونية ، ام سوى ذلك

٢ ــ **مشروع القضاء على استقلال لبنان الوطني** ، كبلد مستقل ، حر ، وسيد ، واقتطاع جزء من ارضه في الجنوب والحاقه باسرائيل ، واخضاع مناطقه الاخرى للهيمنة الاسرائيلية والامبريالية ، وبالاستناد اليهما ، والى التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهما .

٣ ــ **مشروع القضاء على عروبة لبنان** ، وفصم انتمائه العضوي الى الامة العربية ، استمرارا للمحاولات التاريخية من قبل الكولونيالية والامبريالية في خلق كيان متميز على اساس طائفي ــ عنصري ، يستند الى فكرة التفوق الحضاري « للغرب المسيحي » على « الشرق المسلم » ، ويدخل ، على هذا الاساس ، في تناقض عدائي مصيري مع العرب ، ويتخذ ذراعا للهيمنة الامبريالية على المنطقة . هذا الكيان ، بطبيعته العنصرية ، معاد لكل الشعوب العربية ، ومن بينها الشعب العربي الفلسطيني ، معاد للقضية الفلسطينية ، داع لتصفيتها ، وهو نفسه اداة من ادوات مخطط تصفيتها لصالح الصهيونية والامبريالية ، ومخطط ترسيخ التجزئة على الصعيد العربي ، وضرب النضال المشروع من اجل الوحدة العربية .

٤ ــ **مشروع الهيمنة الفاشية على لبنان**، في محتواها وفي اساليبها . وهو يقوم ، اساسا ، على تنظيم المجازر العنصرية والطائفية ، وعلى الارهاب الفكري والمادي وعلى العنف كوسيلة لفرض هيمنته . وهو يلغي كل مظاهر الحريات الفردية والعامة ، حريات المعتقد والدين والفكر والنشر والقول والتنظيم الجماهيري والحزبي ، ويعمل على التصفية الجسدية لخصومه ومنتقديه وحتى المتناقضين ، جزئيا ، معه ، ليرسخ في النهاية هيمنة مطلقة لحزب فاشي واحد .

٥ ــ **مشروع القهر الطبقي الرأسمالي الاحتكاري** ، المعادي لمصالح الطبقة العاملة ، والمستخدمين والعمال الزراعيين والمزارعين ، والحرفيين وصغار المنتجين والفئات المتوسطة في المدينة والريف ، واوسع اوساط الشباب والطلاب والمثقفين والنساء ، وذلك لمصلحة حفنة من اصحاب الامتيازات الطبقية ــ الطائفية ، باتت تدخل **في تناقض** مع اوساط واسعة من البورجوازية نفسها ، بما في ذلك اوساط شجعت ، **في البداية، دعاة** المشروع الانعزالي ، آملة باستخدامه لضرب النهوض الشعبي والعمالي ، ولاخراج النظام الاقتصادي من ازمته ، ثم اكتشفت ، تباعا ، ما يحمله من اضرار وكوارث على الاقتصاد الوطني ، وعلى مصالحها بالذات .

ثانيا ، في نهج المشروع الصهيوني ــ الانعزالي

ان المشروع الصهيوني ــ الانعزالي ، بصفته مشروع تفكيك وحدة لبنان ، والقضاء على استقلاله الوطني ، وعلى عروبته ، وفرض الهيمنة الفاشية عليه ، واخضاع شعبه

لمزيد من القهر الطبقي ــ الرأسمالي ــ الاحتكاري ، وبصفته جزءا من المخطط الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي المتجسد في اتفاقيات كامب دايفيد الخيانية ، بما تعنيه حيال المنطقة العربية، يعتمد، في محاولاته المستمرة لتحقيق اهدافه ، على التحالف الكامل مع اسرائيل والامبريالية ، من موقع العمالة والتبعية الكاملة لهما ، وفق نهج قوامه :

١ ــ التمسك بالمواقع التقسيمية ، السياسية والعسكرية والامنية والادارية والمالية ، على حساب السلطة الشرعية المركزية ، في المناطق التي يهيمن عليها ، واتخاذها قاعدة لتنمية قدراته وطاقاته من اجل الانطلاق ، لاحقا ، وتباعا ، لفرض هيمنته الكاملة على المناطق الاخرى ، مع ما يتطلب احكامه القبضة على مناطق هيمنته من تصفية لكل معارضيه ومنتقديه والمتناقضين معه .

٢ ــ الارتكاز الى الاحتلال الاسرائيلي لقسم من الجنوب ، واحتضان « دولة » سعد حداد ، والسعي لزيادة نطاق الاعتداءات الاسرائيلية وتكثيفها ، ولتوسيع دويلة الخائن سعد حداد شمالا لتتصل بمناطق الهيمنة الانعزالية في جبل لبنان . واذا كان التآمر على الجنوب قد احتل دائما موقعا رئيسيا في المخطط الصهيوني ــ الانعزالي ، فهو اليوم يشكل الحلقة الاساسية في هذا المخطط .

٣ ــ العمل ، تسهيلا لذلك ، على اخراج قوات الطوارىء الدولية من الجنوب ، والتركيز على اخراج قوات الردع العربية ، في البداية ، من بيروت وجبل لبنان ، لازالة احدى العقبات الرئيسية التي تحول دون هيمنته على القسم الاساسي من البلاد ، ولتأمين الصلة بين مناطق هيمنته هذه واسرائيل ، ولتوسيع رقعة هذه الهيمنة نحو الشمال والبقاع في فترة لاحقة . ان تحقيق مهمة اخراج قوات الردع يسمح له ، بالاستناد الى اسرائيل ، بان ينطلق في معركة تصفية الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .

٤ ــ التعاطي المستمر مع السلطة المركزية وفق سياسة مزدوجة ، جانبها الاول الرفض العملي لوجود هذه السلطة ، فعليا ، في مناطق هيمنته ، وجانبها الثاني السعي الى احكام السيطرة عليها من اجل تسخير موقفها السياسي ، وتصرفاتها العملية في تنفيذ مشروعه . ويخطط المشروع الانعزالي ، في المستقبل كذلك ، وفق نهج مزدوج حيال السلطة الشرعية قوامه ، من جهة ، استخدامها سياسيا وامنيا وعسكريا ، سياجا يحمي مواقعه التقسيمية ، ووسيلة اقتحام امامية للمناطق الوطنية ، ليعبر بقواه المباشرة وراءها وتحت غطائها ، ومن جهة اخرى ، التحضير للانقضاض عليها وتأمين استلامه مباشرة للسلطة ، من اجل متابعة المراحل اللاحقة من مشروعه .

٥ ــ المناورة الدائمة وتوزيع الادوار بين اطرافه ، لتقسيم القوى المعادية له والمتعارضة معه ، بما يكفل عدم احكام طوق العزلة عليه ، مرة عن طريق تقديم شعار

طرد السوريين على شعار تصفية الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية ، ومرة اخرى بالعكس ، ومـرة ثالثة ، عن طـريق ادعاء « مـد اليد » للتجمع الاسلامي ، شرط التصادم مع سوريا والثورة الفلسطينية والحركة الوطنية ، ورابعة ، عن طريق ادعاء الرغبة في الحوار مع الحركة الوطنية ، والعمل ، في جميع الاحوال ، على اثارة التناقضات الطائفية والسياسية والذاتية وسواها بين اطراف القوى التي تتصادم مواقعها ومصالحها معه ، ومن اجل تفتيت مواقع الصمود الوطني في وجهه ، وجعلها غير متماسكة سياسيا وجماهيريا وامنيا وعسكريا .

٦ ـ اللعب على التناقضات العربية والاستفادة من مواقف التواطؤ ، والتـردد ، والمساومة ، وتوظيف بعض الحرص العربي على انهاء الازمة اللبنانية باي ثمن ، والسعي لكي يصبح هذا الثمن هو الوجود الفلسطيني بذاته ، والوجود الوطني اللبناني ، اي انتصار المشروع الانعزالي .

٧ ـ ان المشروع الانعزالي ، مهما بدا انه يناور ويساوم ويراوح ويستعد للتراجع احيانا ، او للقبول بالحلول الوسط ، هو ، في حقيقة نهجه ، وكما تثبت ممارساته ، رافض لكل حل وسط ، مثابر على تنفيذ كامل اهدافه ، مهيء لكل ما يلزمه من اجل ذلك ، تهيئة فكرية وسياسية ، وتهيئة عسكرية بشكل خاص . واذا دخل في هدنة عسكرية ، او تعاطى مع « الحلول الوسط» ، فما ذلك الا من اجل اتخاذ هذه الهدنة مناسبة لمزيد من تعبئة القوى ، ومن اجل اتخاذ كل « حل وسط » محطة تساعده في استئناف انطلاقه نحو مرحلة اكثر تقدما على طريق تحقيق كامل اهدافه .

الفصل الثاني

موقع السلطة الشرعية من المشروع الانعزالي وخطر الاتجاه نحو الدكتاتورية العسكرية

ان السلطة الشرعية الراهنة ، لا سيما رئيس الجمهورية ، قد اثبتت في مجمل نهجها وممارساتها ، انها لا تشكل مشروع حل مستقل يصون المقاومات الوطنية الاساسية للبنان .

ان الخلل الذي طرأ على التحالفات السياسية اللبنانية والعربية والدولية التي وصل في ظلها الياس سركيس الى رئاسة الجمهورية ، والتطور الذي حصل ، لاحقا ، في مواقف

مختلف قوى ذلك التحالف ، لا سيما بعد كامب دافيد ، هما في اساس عجزه عن تقديم حل وطني متوازن للازمة اللبنانية . ففي حين ازدادت شراسة المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي حيال المنطقة العربية وفي الساحة اللبنانية، وتضاعفت الحاجة الى حل وطني للازمة اللبنانية ، يكون بالضرورة حلا على انقاض المشروع الانعزالي ، ازداد خضوع السلطة الشرعية لهذا المشروع ، بل ازداد تسخيرها لموقع الرئاسة، فـي الكثـير من الحالات الاساسية ، لحماية هذا المشروع ومنع هزيمته . وفي مقابل نهج الحركة الوطنية ، طيلة ثلاث سنوات ، القائم على دعوة السلطة الشرعية الى بسط سيطرتها ونفوذها على كل المناطق اللبنانية ، على حساب « السلطة الخاصة » التي نشأت اثناء حرب السنتين ، وعلى تسليم الحركة الوطنية اللبنانية فعلا مواقعها في هذا السياق ، لم تحجم السلطة الشرعية عن القيام بمثل هذه المهمة فحسب ، بل اسهمت في تثبيت المواقع التقسيمية للمشروع الانعزالي في الجنوب وفي الداخل .

لقد احجمت السلطة الشرعية ، متمثلة برئيس الجمهورية ، عن القيام باول واجباتها الوطنية دفاعا عن الجنوب ، بل انها عرقلت الجهود العربية والدولية الصديقة الضاغطة من اجل تنفيذ قرارات مجلس الامن بشأن انسحاب قوات الاحتلال وانتشار قوات الطوارىء الدولية مكانها ، وصولا الى الحدود الدولية . وامتنعت عن ادانة الضابط الخائن سعد حداد ، واستمرت في دفع الرواتب له ولاعوانه ، وسخرت امكانياتها لمقايضة الاحتلال الاسرائيلي بالوجود الفلسطيني والوطني اللبناني ، وغطت الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ، مشجعة على المزيد منها ، تاركة ابناء الجنوب يدفعون اغلى ثمن من دمهم ومنازلهم ورزقهم دون اية مساعدة وان تكن ، على الاقل ، ذات وجه انساني .

ان موقف السلطة الشرعية هذا هو استمرار لنهجها العام حيال الازمة اللبنانية بمجملها . فرئيس الجمهورية قد حال ، ويحول دون انتشار قوات الردع العربية فوق كل المناطق اللبنانية على نحو يمكنها من فرض الامن واستعادة وحدة لبنان . وهو يحمي رؤوس التآمر الانعزالي في استفزازتهم السياسية والعسكرية ضد قوات الردع العربية وضد سوريا . وقد وقف رئيس الجمهورية قرابة ثلاث سنوات ضد ادخال تعديلات على قانون الدفاع ، بما يمكن من بناء جيش وطني قادر على القيام بمهامه . وعندما فرض عليه اقرار قانون الدفاع الجديد ، استمر في عرقلته اصدار المراسيم التطبيقية التي تجعله قابلا للتنفيذ . وهو ، اي رئيس الجمهورية ، يمضي في عملية بناء الجيش وفق اسس فئوية طائفية ، ويكلفه بمهام امنية تحوله الى سياج شرعي لقوى المشروع الانعزالي ، وتمهد لجعله رأس حربة لتسلل المشروع الانعزالي الى المناطق الوطنية ، ولفرض هيمنته على كل لبنان .

ومن المنطلق نفسه ، وقف رئيس الجمهورية ، وما يزال يقف حائلا دون بلورة تيار مسيحي ديمقراطي معاد للمشروع الفاشي ـ الانعزالي.وقد بات هذا التيار يشمل اليوم

الاغلبية الساحقة من المسيحيين ، جماهير وقوى سياسية ، كنتيجة لامعان القوى الفاشية في فرض سيطرتها المسلحة على مناطق « الغيتو » الانعزالي . فجريمة اغتيال النائب طوني فرنجية وعائلته ، ومحاولات ابادة الجماهير الارمنية من منطلق عنصري ، والجرائم الاخرى ضد المئات والالوف من الوطنيين المسيحيين ، والشخصيات السياسية ، قد كشفت بمزيد من الوضوح ، امام الاغلبية الساحقة من المسيحيين ، الطبيعة الفاشية للمشروع وسمته الانتحارية ، وجعلتهم اكثر استعدادا للنضال رغبة في الخلاص من ويلاته . غير ان رغبتهم هذه تصطدم بامتناع رئيس الجمهورية عن القيام بدوره المطلوب في هذا الاطار ، وباصراره على التمسك بالتحالف الكتائبي ـ الشمعوني ركيزة لكل لقاء مسيحي ، واساسا في كل حل للازمة .

لقد تكونت في البلاد اكثرية ساحقة تطالب بتنفيذ مقررات مؤتمر بيت الدين . وشملت هذه الاكثرية سليمان فرنجية وعشرات الشخصيات السياسية المسيحية والتجمع الاسلامي ، والاكثرية النيابية ، ورئيس الحكومة والجبهة القومية والحركة الوطنية . وحظيت هذه المقررات باجماع عربي في قمة بغداد ، وبتأييد اوسع اوساط الرأي العام العالمي. وانفرد حزبا الكتائب والاحرار ، لبنانيا ، برفض هذه المقررات ، فعطل رئيس الجمهورية تنفيذها .

ان رئيس الجمهورية قد عطل حتى الان كل امكانيات وضع البلاد على طريق حل يصون المقومات الوطنية الاساسية للبنان .

وتؤكد كل المعطيات ان السلطة ، خلافا لما تبدو عليه ، في الظاهر ، من ضعف وتردد وبلبلة ، تعمل بدأب وبمثابرة لتغليب نهج لا يختلف في جوهره عن المشروع الانعزالي ، وان اختلف في شكل تجليه وفي ادواته .

ان نهج السلطة يتجه ، اكثر فاكثر ، نحو التحول الى رديف للمشروع الانعزالي ، لا الى نقيض له .ومشروعها يصبح مشروعا موازيا للمشروع الانعزالي وليس بديلا عنه . وامام تعثر قوى المشروع الانعزالي في اختراق صفوف المواجهة الوطنية ، تلقي السلطة بكل ثقلها لتحضير رديف لهذه القوى يستطيع القيام بالجوهري من مهامها . ان الركيزة الاساسية لمشروع السلطة هو الجيش الفئوي الطائفي . فعن طريقة تحاول التسلل الى المناطق الوطنية عسكريا وسياسيا . وبديلا عن الفاشية ، يجري بصورة محمومة التحضير للدكتاتورية العسكرية . واذ تبدي بعض الاوساط حرصها على ان تبقى هذه الدكتاتورية مغلفة بغلاف مدني ، تحت شتى اشكال ما يسمى « بالحكم القوى » ، فان اوساطا اخرى تحضر للحكم العسكري المباشر . وتقف الولايات المتحدة الاميركية وراء المشروعين ، المشروع الانعزالي الفاشي ، والسركيسي ـ العسكري ، في الوقت نفسه . انها تشجع الاول مباشرة وعبر اسرائيل ، .وتقدم للثاني كل المساندة والدعم ، معنويا

وسياسيا وماديا وعسكريا ، مغدقة المال والسلاح الحديث على الجيش بلا حساب .

ويبدو واضحا ان الكثير من القوى السياسية والاوساط الاقتصادية ، الذي التف ، في البداية ، حول المشروع الفاشي ، يتجه اليوم لتبني مشروع الدكتاتورية العسكرية . وتلعب الطغمة المالية مرة اخرى دورا اساسيا في هذا التوجه . فالمشروع الفاشي الذي احتضنته فشل حتى الان في تحقيق الغاية الاساسية منه : تصفية الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية وضرب النهوض الشعبي ، بما يمكنها من اعادة هيمنتها على البلاد . وهو ، في مساره بالذات ، قد الحق اضرارا بالغة بالاقتصاد الوطني بمجمله ، وبمصالح اوسع اوساط البرجوازية ، بالاضافة الى ما لحق الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الاخرى من اضرار .

لقد انفض بعض الاوساط العليا من البرجوازية عن المشروع الفاشي ، واقتنعت فئات اخرى منها بسمته الانتحارية ، وتبدي فئات ثالثة متزايدة العدد شكها في قدرته على النجاح ، ويزداد ، اكثر فاكثر ، الاقتناع لدى سائر الاوساط بانه كثير الكلفة ، غالي الثمن .

ان تيارا مهما في صفوف الطغمة المالية يتجه لاحتضان مشروع الدكتاتورية العسكرية رديفا للمشروع الفاشي ، ومن منطلقات احتضانه للمشروع الفاشي نفسها ، اساسا . ويراهن هذا التيار ، كما يراهن سائر العاملين للدكتاتورية العسكرية ، على التململ الجماهيري ، وعلى رغبة الجماهير في التخلص من الاوضاع الاستثنائية المرهقة ، وعلى امكانية استقطاب الفئات الواسعة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة المتضررة مصالحها من الصراع الراهن ، لتوظيف ذلك كله في خدمة الدكتاتورية العسكرية . وتبذل هذه الاوساط كامل جهدها للحيلولة دون انهيار المشروع الفاشي قبل استكمال مقومات البناء والنجاح لمشروع الدكتاتورية العسكرية .

اما التناقضات التي تبرز احيانا بين قوى المشروعين فهي تقف عند حدود هذا الجهد .

ان خطر نجاح هذا الاتجاه لدى البرجوازية هو خطر جدي . انه اذا اتيح له ان ينجح ، فسوف يزيد من تعقيد الازمة بدلا من ان يحلها ، وسيجر على البلاد مخاطر هي ذاتها مخاطر المشروع الانعزالي . وبدلا من ان يصبح خشبة الخلاص لتلك القوى الباحثة عن الحل باي ثمن ، سيؤدي الى تكليف هذه القوى ذاتها ثمنا اغلى من الثمن الراهن الذي تتكلفه ، وتضحيات اعظم من تلك التي تتطلبها معركة الاجهاز على المشروع الانعزالي .

فمشروع الديكتاتورية العسكرية ، ايا كانت محاولات التمويه التي قد يتخذها في البداية،سوف يغرق في دوامة الانقسام الطائفي،وسوف يتخذ،كالفاشية،من الطائفية

صيغة لبنانية لتجليه . ان الاصرار على السير قدما في عملية بناء الجيش على اسس طائفية تكشف ذلك . وعرقلة تنفيذ قانون الدفاع الجديد تستهدف تأمين العدد الكافي من الضباط ذوي الرتب العالية ، وبغلبة طائفية معينة ، في مواقع مقرّرة ، لبسط الهيمنة الطائفية على الجيش عدة سنوات .

ومشروع الدكتاتورية العسكرية يلتقي ، في جوهره ، مع المشروع الانعزالي في العداء للعروبة . انه يتخذ الموقف نفسه المعادي للوجود الفلسطيني . وتجري تربية الجيش بروح العداء السافر للثورة الفلسطينية ، وبروح العداء لسوريا والعروبة . اما حيال اسرائيل ، فان التوجه الرسمي لدعاة مشروع الديكتاتورية العسكرية يسقط من حسابه كل اشكال العداء لها ، بل يدخل في تبرير وقح لمواقف التعامل مع اسرائيل وتسليم المتعاملين معها مواقع حساسة . ولا شك في ان التوجه ضد الوجود الفلسطيني وضد سوريا سيدفع بعملية التعاطف مع اسرائيل الى مستوى التحالف في مرحلة لاحقة، اذا لم يجر وضع حد للتوجه الرسمي الذي يقود نحو الديكتاتورية العسكرية .

ويلتقي المشروعان ، الفاشي والعسكري ، في الموقف من وحدة لبنان . فالمشروع العسكري اذا نجح في تأمين الوحدة ، فهو لن يقيمها على اسس **ديمقراطية تعتمد** المساواة بين المواطنين ، بل ستكون وحدته مبنية على اساس **القهر الفئوي والهيمنة** العنصرية .

وفي مجال التفريط بالاستقلال الوطني ، يلتقي المشروعان ، كذلك ، في الموقف من الهيمنة الاسرائيلية ومن التبعية للامبريالية .

ويتساوى خطر المشروعين على الديمقراطية وعلى الحريات ، سواء في حدها الادنى المتعلق بضمان حرية القول والفكر والنشر والتنظيم الجماهيري والحزبي ، ام في ما تعنيه الديمقراطية من قاعدة للحكم والمؤسسات تشكل احد اطر الصراع حول مستقبل تطور البلاد .

ان مشروع الديكتاتورية العسكرية، بمخاطره هذه ، سوف يواجه بالمقاومة الشعبية والوطنية والتقدمية التي جوبه بها المشروع الانعزالي . وهو ان استطاع ان يتسلل ، في مرحلته الاولى ، مستندا الى عدم وعي بعض القوى لضرره وخطورته ، فسرعان ما سيصطدم بكل القوى الوطنية والديمقراطية ، عندما يبدأ بتنفيذ اهدافه . انه سيغرق البلاد ، مرة اخرى ، بالدم وسيتسبب بالمزيد من الخراب والدمار والتضحيات والآلام . حتى ان تلك الاوساط الاقتصادية التي تلتف حول هذا النهج ، املا في الخروج من ازمة النظام ، وفي تفادي المضاعفات المنتظرة نتيجة للحرب ، سرعان ما ستجد نفسها امام التجربة ذاتها التي مرت بها مع المشروع الفاشي .

وستدفع ، هي الاخرى ، ثمن المحاولات التي سيبذلها لنجاحه وسط المقاومة الشعبية الوطنية والسياسية والمسلحة له . واذا اتيح له ان ينجح وان يستتب ، فهو

سرعان ما سينفصل عن القوى الاقتصادية التي احتضنتـه وشجعته ، وسيدخل في تناقض معها . وستصبح هذه القوى البورجوازية احدى ضحاياه .

ان اللجوء الى الدكتاتورية العسكرية بديلا عن الفاشية ، كوسيلة استثنائية اخرى لاعادة فرض هيمنة الطغمة المالية كاملة على مقدرات البلاد ، لن ينجح في اخراج النظام من ازمته ، بل سيزيدها تعقيدا واحتداما .

وحده الاختيار الديمقراطي هو المنسجم مع مصلحة البلاد ، سياسيا وقوميا واقتصاديا واجتماعيا ، وهو المستجيب لمصالح الاكثرية الساحقة من الشعب . ولن تستطيع السلطة الشرعية ان تشكل مشروع حل وطني الا بمقدار ما تنحاز لهذا الاختيار . اما استمرار نهجها الراهن في محاولة تسريب اهداف المشروع الانعزالي بصيغ اخرى ، ومحاولة الوصول الى الدكتاتورية العسكرية ، فهو سيضع المزيد من العقبات امام طريق الحل الوطني للازمة . وسيفرض على جميع القوى ذات المصلحة في وضع البلاد على طريق هذا الحل ان تشدد من نضالها ، وتعزز وحدتها لكي تخلق نسبة من القوى في البلاد قادرة على احباط مشروع الدكتاتورية العسكرية ، وضاغطة على رئيس الجمهورية لتغيير موقفه . وان لم يحصل تغيير في موقف رئاسة الجمهورية ، فلا بد لنضال القوى المتمسكة بوحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وتطوره الديمقراطي من ان يتجه لاحداث التغيير في موقع رئاسة الجمهورية . ان التصدي للنهج الراهن الذي يعبر عنه رئيس الجمهورية يصبح مهمة من مهام التصدي للمشروع الانعزالي ـ الفاشي .

الفصل الثالث

برنامج المواجهة الوطنية الشاملة للمشروع الصهيوني ـ الانعزالي ـ الفاشي

اولا ، في طبيعة برنامج المواجهة الوطنية

١ ـ ان طبيعة المشروع الصهيوني ـ الانعزالي ونهجه يؤكدان استحالة « المساومة » معه . فاما ان ينجح ، واما ان ينهزم . وهزيمة هذا المشروع تصبح امرا حتميا لافساح المجال امام اي حل للازمة اللبنانية تتوفر فيه مواصفات صون المقومات الوطنية الاساسية للبنان .

ان هزيمة هذا المشروع ممكنة ، بل هي حتمية .

ان برنامج المواجهة الوطنية الناجحة للمشروع الانعزالي هو برنامج النضال الجماهيري القاسي والطويل ، المترابط في كل من مراحله مع وضع عربي واقليمي مؤات ، ومع نسبة تأثير ميزان القوى العالمي على الوضع الاقليمي المحيط .

انه برنامج تنظيم كل اشكال النضال الجماهيري وقيادتهـا ، سياسيـا ، واقتصاديا ، وايديولوجيا ، وعسكريا . ذلك يتطلب تعبئة جماهيرية عارمة حول القضية الوطنية اللبنانية وحشد اوسع الطاقات الشعبية وتنظيمها لخوض معركة قاسية وطويلة من قبل هذه الجماهير دفاعا عن نفسها ، وعن مصير بلدها ، بدءا بتنظيم الدفاع عن المناطق الوطنية ، ومنع الاختراق الامني والتسلل السياسي والاقتحام العسكري لهذه المناطق ، مرورا بحشد كل الطاقات لمعركة تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي ومن دويلة الخائن سعد حداد التقسيمية ، وصولا الى تشديد الحصار على قوى المشروع الانعزالي في الداخل ، اكثر فاكثر ، والانتقال ، في ظل نسبة قوى جديدة مؤاتية داخليا وعربيا ، الى الاجهاز على قوى هذا المشروع .

٢ ـ ان طبيعة المشروع الصهيوني ـ الانعزالي ونهجه ، يؤكدان حتمية استمرار النضال المسلح شكلا رئيسيا للنضال . فستستمر القوى الفاشية المستندة الى الدعم الاسرائيلي ، كما ستستمر اسرائيل مباشرة ، في استخدام العنف وسيلة اساسية لتحقيق اهدافها .

ان بداية تنفيذ اهداف المشروع الصهيوني ـ الانعزالي في الساحة اللبنانية قد شكل قطعا لطريق التطور الديمقراطي السلمي ، باعتماده العنف الرجعي المسلح وسيلة اساسية لتحقيق هذه الأهداف . لقد فرض فرضا على شعبنا ، وعلى حركتنا الوطنية وحزبنا ، حمل السلاح من قبل القوى الانعزالية الفاشية بعدما خسرت هذه القوى معركة التحدي الديمقراطي . ومرة اخرى ، بعد انتهاء المرحلة الأولى من الحرب الأهلية بدخول قوات الردع العربيــة ، عادت هذه القوى لتفجير الصراع المسلح من جديد . واستمرت بين المرحلتين حالة القتال في الجنوب ، وهي تصل اليوم الى ذروتها .

ان المشروع الانعزالي سيستمر في فرض العنف المسلح طالما هو قادر على ذلك ، الى ان يهزم . وستشكل هزيمته العسكرية اساسا لهزيمته السياسية وافساحا في المجال امام عودة الصراع الى مجراه الديمقراطي السلمي . ان هذه القناعة اذ تشكل القاعدة الاساسية للموقف السياسي والعملي للحركة الوطنية والحزب ، ينبغي الا تتأثر بهدن ظرفية ووقتية ، مهما طالت او قصرت ، وسواء اقتصرت على منطقة ما ام شملت جميع المناطق . وينبغي ان تتخذ كل التدابير على هذا الأساس .

واذ ينبغي على الحركة الوطنية والحزب التعاطي الايجابي مع كل احتمالات الحلول

السياسية ومشاريعها ، وتحديد الموقف منها بمقدار اقترابها من صون المقومات الوطنية الاساسية للبنان ، والحرص الصادق والدائم على تفضيل الاختيار الديمقراطي وسيلة لتحقيق برنامجها واهدافها ، فان الاستعداد الدؤوب ، في المجال العسكري ، يجب الا يتعثر او يتوقف . وعلى مدى هذا الاستعداد ، تدريبا وتنظيما وكفاءة عسكرية وتجهيزا وتسليحا ، سيتوقف الكثير من احتمالات مستقبل تطور الصراع ، بما في ذلك احتمال بناء نسبة كاسحة من القوى تشكل سدا منيعا امام المشروع الانعزالي ـ الفاشي ، وامام مشروع الديكتاتورية العسكرية ، وتثبت ، سلفا ، عقم الاستمرار في استخدام العنف المسلح ، فتفرض التوجه الديمقراطي اختيارا وحيدا لتطور الصراع في لبنان .

٣ ـ ويحتل الجنوب موقعا اساسيا في مشروع المواجهة الوطنيـة للمشروع الصهيوني ـ الانعزالي . ان تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي وتصفية دويلة عملاء اسرائيل التقسيمية يشكلان الحلقة المركزية في القضية الوطنية اللبنانية . إنهما في طليعة المهام التي ينبغي ان تحشد لها كل الطاقات الجماهيرية الوطنية من جميع المناطق ، وكل الطاقات الفلسطينية ، وسط اكبر دعم سياسي ومادي وعسكري عربي وعالمي وأوسعه . ويحتل شعار الكفاح المسلح من اجل التحرير دوره الاساسي ، لا في ما يشكله من موقف مبدئي لممارسة الشعب اللبناني ، وقواه التقدمية كحق مشروع ، وكواجب اساسي في التصدي للاحتلال بقوة السلاح ، ومن عنصر ارباك وانهاك لقوى الاحتلال فحسب ، بل لكونه ، بالدرجة الأولى ، رافعة اساسية لنهوض شعبي وطني ثوري ، يتجه ليفرض على السلطة اللبنانية القيام بالحد الادنى من واجبها الوطني ، وعلى الوضع العربي الوفاء بالحد الادنى الضروري من التزامه القومي حيال شعب الجنوب الذي شرد من ارضه ، وهدمت منازله ، وتكبد ، وما يزال يتكبد اكبر الخسائر والتضحيات ، وهو صامد ، ببطولة ، طوال سنوات ، في وجه الهجمة الشرسـة للامبريالية وصنيعتها اسرائيل . ان ابناء الجنوب يتصدون بصدورهم لهذه الهجمة دفاعا عن كل لبنان ، دفاعا عن الامة العربية . انهم يحبسون المؤامرة التي تحاول الامتداد لتطال بيروت ودمشق وبغداد وعمان وسائر العواصم العربية . ومن حقهم ان يحظوا بكل دعم . ان القتال البطولي الوطني اللبناني ـ الفلسطيني في وجه العدوان الاسرائيلي ، وقتال الوطنيين اللبنانيين من اجل تحرير القسم المحتل من بلادهم ، هو في الوقت نفسه ، جزء اساسي من النضال ضد محاولة هيمنة المشروع الصهيوني ـ الانعزالي على لبنان ، وجزء اساسي من النضال ضد اتفاقيات الخيانة على الصعيد العربي . ولا شك في أن النجاح في تصفية دويلة سعد حداد التقسيمية التي تشكل غطاء مفضوحا للاحتلال الاسرائيلي هو ، بدوره ، جزء من النضال السياسي والعسكري والجماهيري لتصفية « الدولة التقسيمية الاساسية » المتمثلة بالمشروع الانعزالي في الداخل

ان هذا القتال لا يقلل من أهمية شتى اشكال النضال الاخرى ، وبخاصة النضال السياسي في مختلف مجالاته ، بما في ذلك المحافل الدولية ، من اجل تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بالجنوب ... بل هو يعطي للرأي العام العالمي مجالا افضل للتأثير ، ويفضح دور الامبريالية الاميركية ، ودور معاهدة كامب دايفيد الخيانية ، ويسمح بتجنيد اوسع حملة تضامن عالمي مع نضالنا ضد العدوان الاسرائيلي .

٤ ـ إن القضية الأساسية في طبيعة البرنامج الوطني لمواجهة المشروع الانعزالي تكمن في ضرورة أن يكون هذا البرنامج ، **بالدرجة الأولى ، لبنانيا** ، وأن تحتل فيه القضية الوطنية اللبنانية موقع الصدارة ، في شعاراته وقواه .

ان ابراز الطبيعة اللبنانية ـ اللبنانية للصراع ، سياسيا وجماهيريا وعسكريا ، يشكل الاساس في السير على طريق احباط اهداف المشروع الانعزالي . ذلك ان هذا الصراع يتصف بكونه صراعا بين الاكثرية الساحقة للشعب اللبناني وقواه السياسية ، وبين عملاء اسرائيل في الداخل ، صراعا يدور حول وحدة لبنان ، واستقلاله الوطني ، وعروبته ، وتطوره الديمقراطي .

ان ضمان وحدة لبنان ، وصون استقلاله الوطني ، وحماية عروبته وديمقراطيته ، لن تكون ممكنة الا في ظل تكون نسبة قوى ، لبنانية ـ لبنانية ، كاسحة في رجحانها لصالح القوى اللبنانية المعادية للمشروع الانعزالي . ان ابراز الشخصية الوطنية اللبنانية وتنميتها وتطويرها وتعزيز امكانياتها هي الشروط الضرورية التي لا بد منها لكل تصد ناجح للمشروع الصهيوني ـ الانعزالي .

ان هزيمة المشروع الانعزالي لن تكون ممكنة اذا وقفت قوات الردع العربية في واجهة التصدي العسكري المباشر لمواقعه ورموزه ، لاسيما بعد انسلاخ مصر عن معسكر المواجهة العربية لاسرائيل وانتقالها الى الموقع النقيض ، وما احدثه ذلك من معادلات جديدة في نسبة القوى العربية ـ الاسرائيلية . وتصبح هذه المهمة اكثر استحالة امام قوات الردع بسبب موقف السلطة اللبنانية التي تمتنع عن تأمين التغطية السياسية لهذه المهمة . وقد اسهم موقف السلطة من هذا الموضوع اسهاما اساسيا في تمكين الانعزاليين من طمس الطبيعة الاساسية للصراع ، وتحويله الى صراع لبناني ـ سوري ، يترك مضاعفات اقليمية ودولية كبيرة .

ان تسجيل هذا الواقع لا يقلل بالطبع من اهمية الدور العربي ، والسوري والفلسطيني بخاصة ، في المواجهة الناجحة للمشروع الصهيوني ـ الانعزالي ، ولا يعفي الدول العربية من مهمتها في لبنان ، والتي تضطلع سوريا بمعظمها ، ومن واجبها القومي في التصدي للمشروع ، كما لا ينتقص ايضا من اهمية الدور الدفاعي الذي تقوم به قوات الردع العربية ، مشكلة احدى العقبات الرئيسية امام توسع الهيمنة

الصهيونية ـ الانعزالية نحو مناطق اخرى .

٥ ـ اذا كان لبرنامج المواجهة الوطنية للمشروع الصهيوني ـ الانعزالي طابعه ووجهه اللبنانيين الاساسيين ، **فهو لا بد من ان يستند الى عمق عربي واحتضان قومي** شامل ، والى دعم تقدمي عالمي فعال . **فامام واقع** ترابط اهداف المشروع الصهيوني ـ الانعزالي في الساحة اللبنانية باهداف المشروع الامبريالي ـ الصهيوني ـ الساداتي حيال المنطقة العربية باسرها ، ومقابل الدور الاسرائيلي والامبريالي في دعم القوى الانعزالية ، يبرز بوضوح ان مهمة التصدي للمشروع الانعزالي في لبنان ليست مهمة لبنانية محضاً ، بل هي مهمة لبنانية ـ عربية ـ تقدمية عالمية . المهم في هذا الاطار ، هو ان تحتل كل من هذه القوى الموقع الذي يعود اليها ، وان تقوم بالدور الذي هو دورها ، فلا تتضارب الادوار ، ولا تتبادل ، بل تتكامل وتتوافق بما يخدم خطة المواجهة الناجحة لأهداف المشروع في الساحة اللبنانية وحيال الوضع العربي العام .

ان الواجب القومي في تلبية موجبات معركة صمود شعب لبنان ، وفي دعم النضال البطولي للحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية في الساحة اللبنانية ، يستجيب كذلك للحرص على افشال مخطط الخيانة ، ويشكل المحك الرئيسي لصحة هذا الحرص ، كما يستجيب ، أيضاً ، للمصالح الوطنية الخاصة لكل من الدول العربية التي لا تريد ان تخضع لارادة الصهيونية والامبريالية خضوعا تاما .

ان الدعم العربي لبرنامج المواجهة الوطنية للمشروع الصهيوني ـ الانعزالي يلقي على عاتق سوريا مسؤولية خاصة ، ويفترض اقامة العلاقة الوطنية اللبنانية ـ السورية على اسس سليمة ، وتوطيدها باستمرار ، وتوطيد التحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني ـ السوري ، والاسراع في تحويل القناعة المشتركة حول طبيعة المشروع الانعزالي ونهجه واهدافه والأسلوب المجدي في التصدي له ، الى عمل ملموس يترجم في الساحة اللبنانية تعزيزا لامكانيات القوى اللبنانية المعادية للمشروع الانعزالي ، سياسيا ومعنويا ، وماديا ، وعسكريا ، حتى تتمكن نسبة القوى التي تبنى على اساس هذه المساعدة من ان تمنع المخطط من النجاح في تحقيق اهدافه ، وان تحاصر مواقعه بشكل مضطرد ، وصولا الى الاجهاز عليه .

ومن شأن ميثاق العمل القومي بين سوريا والعراق ان يؤمن عمقا جغرافيا وبشريا وعسكريا وماديا لقوى المواجهة فوق الساحة اللبنانية . ان هذا يلقي على العراق مسؤولية كبرى في دعم صمود قوى التصدي للمشروع الصهيوني ـ الانعزالي في لبنان . والدول الاخرى في جبهة الصمود والتصدي مطالبة كذلك بتوفير دعم سياسي ومادي ارفع مستوى .

ولا بد لمعركة لبنان من ان تحظى بنصيبها من الدعم السياسي والمادي في اطار

التضامن العربي الاوسع ضد نهج الخائن انور السادات ، داخل مؤتمرات القمة العربية وخارجها .

ويحتل اهمية كبرى توطد علاقات الحركة الوطنية اللبنانية مع الاحزاب والتنظيمات والقوى الشعبية التقدمية ، على اساس ثنائي ، وفي اطار اللقاءات المشتركة ومؤتمرات القوى السياسية والمنظمات الديمقراطية ، في اطار مؤتمر الشعب العربي بوجه خاص .

ان الساحة اللبنانية ، اذ تشكل ، في احد جوانبها ، نقطة ضعف في جبهة المواجهة العربية القومية التقدمية لنهج الخيانة ، فهي تشكل ، في جانبها الاخر ، موقع التصادم الاساسي مع هذا النهج . ويمكن ، بل ينبغي ان تتحول الى نقطة القوة الاساسية في جبهة التصدي العربي لنهج الاستسلام .

٦ ـ يرتدي التحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني الاهمية الاساسية في انجاح نهج المجابهة الوطنية للمشروع الانعزالي في الساحة اللبنانية ، وبالتالي في الاسهام الاساسي في إنجاح برنامج المواجهة القومية التقدمية الشاملة لنهج الخيانة .

وسيعمل الحزب ، باستمرار ، من اجل توطيد هذا التحالف الذي يعتبره التحالف الاساسي ، ومن اجل الدفاع عن الثورة الفلسطينية والاسهام في تعزيز مواقعها وتوطيد وحدتها الوطنية ، وزيادة دورها وفعاليتها . والحزب الذي يناضل ، باستمرار ، لتوطيد التحالف بين الحركة الوطنية اللبنانية ، والثورة الفلسطينية ، سوف يعمل ، في المستقبل كذلك ، من اجل تعزيز هذا التلاحم الكفاحي واقامته على اسس سليمة .

وهو يرى ان مصلحة الثورة الفلسطينية ، بالدرجة الأولى ، كمصلحة الحركة الوطنية ، ومصلحة النضال المشترك ، تقتضي تصحيحا لبعض اسس هذه العلاقة ، بما يجعلها تقوم على قاعدة التحالف الستراتيجي من جهة ، والاستقلالية النسبية من جهة اخرى ، وبما يدفع العامل الوطني اللبناني إلى إحتلال موقع الصدارة في ما يتعلق بالقضية الوطنية اللبنانية ، في الشعارات ، وتقرير الموقف ، والقوى ، والامكانيات . ان ذلك يقتضي الخلاص من بعض الشوائب ، كخلق التنظيمات اللبنانية التابعة مباشرة ، او تشجيع قيامها ، وعدم الحرص احيانا على وحدة الحركة الوطنية وطابعها التمثيلي الاساسي للقضية الوطنية اللبنانية ، واحتضان بعض الاوساط المغرقة في الرجعية والمستفزة للحركة الوطنية ، وسوى ذلك من الأمور التي تؤدي ، بمجملها ، لا الى عدم تقوية الحركة الوطنية فحسب ، بل الى اضعافها احيانا . مع أن تجربة النضال خلال السنوات الاربع الماضية هي اكثر من كافية لكي يترسخ ويتعمم الاقتناع بان قوة الثورة الفلسطينية في لبنان هي في قوة الحركة الوطنية ، فان ضعفت هذه الحركة ضعفت الثورة الفلسطينية ، وأمكن ضربها ، وان قويت الحركة الوطنية وعززت مواقعها الشعبية والسياسية والعسكرية امكن للثوره الفلسطينية ان تستند الى ذلك في الدفاع عن نفسها ،

وفي متابعة النضال من اجل قضيتها .

ولقد بات ضروريا ، من اجل مصلحة التحالف اللبناني الفلسطيني بشكل عام ، ومصلحة الثورة الفلسطينية بالدرجة الأولى ، الحزم مع التجاوزات التي تسيء الى علاقة الثورة بالجماهير ، والحزم مع مرتكبيها ، وضبط الوضع التنظيمي ، ونسج علاقات جديدة تخفف من اعباء هذه الجماهير ، بدلا من تلك التي تضيف ، الى مصائبها ، مصائب جديدة . ان هذه الضرورة الملحة على النطاق الوطني ترتدي اهميتها الخاصة بالنسبة لجماهير الجنوب التي تقدم اكبر التضحيات من اجل معركة المصير الوطني والقومي .

واننا لا نقوم بهذه الملاحظات الا لقناعتنا باهميتها الكبيرة ، ولثقتنا الكبرى بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، برئاسة الاخ المناضل ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية ، والقائد العام لقوات الثورة ، وبقادة الثورة الآخرين ومشاركتهم ايانا الحرص على ضرورة تصحيح هذه الاخطاء ، وقدرتهم على ذلك ان حزموا .

ان الوف المقاتلين الفلسطينيين يضربون كل يـوم المثل تلو الآخر في البطولة والفداء ، ويقدمون الصور النقية عن هذه الثورة . فلتبق هذه الصور هي المرفوعة دوما ، لكي تحملها الجماهير بديلا عن كل صور التشويش والتشويه .

٧ ـ ان نجاح المواجهة الوطنية للمشروع الامبريالي ـ الصهيوني ـ الانعزالي تتطلب ، كذلك ، استناد نضالنا في الساحة اللبنانية الى اوسع دعم تقدمي عالمي . ان مساندة الرأي العام التقدمي العالمي ، وبلدان المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي ، لنضالنا هو الضمانة الاساسية للانتصار في المعركة .

وذلك يتطلب من حزبنا ، وحركتنا الوطنية اللبنانية العمل على :

أ ـ توطيد افضل علاقات التحالف مع المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي .

ب ـ تعزيز العلاقات مع الاحزاب الشيوعية ومع القوى الديمقراطية الاخرى في البلدان الرأسمالية .

ج ـ توطيد التحالف مع ثورات حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، وقواها .

د ـ المشاركة ، بنشاط في اطار المنظمات الديمقراطية العالمية لطرح قضيتنا الوطنية اللبنانية وتجنيد اوسع حملة تضامن عالمي مع نضالنا العادل .

هـ ـ التوجه لاوسع اوساط الرأي العام العالمي ، بما في ذلك الرأي العام الغربي ، من اجل شرح قضيتنا وابراز مخاطر الهيمنة الصهيونية والفاشية ، وخطر المشروع الصهيوني الانعزالي على لبنان ، وعلى المنطقة العربية ، وعلى السلم العالمي .

ثانيا ، الشعارات الاساسية لبرنامج المواجهة الوطنية

ان الشعارات الاساسية ، اذ تتمحور حول استعادة لبنان مقومات وجوده الوطني ، انما تتركز ، في المرحلة الراهنة ، على اربعة :

أ ـ وحدة لبنان ، شعبا وارضا ووطنا ،

ضد كل اشكال التقسيم الحقوقي منه والفعلي غير المعلن . ضد كل اشكال الكيانات التقسيمية التي يقيمها المشروع الصهيوني ـ الانعزالي ، سواء في الجنوب او فوق بعض اقضية جبل لبنان وبيروت الشرقية . ضد كل مشاريع اللامركزية السياسية والامنية ، ضد « التعددية » والكونتونات ، وسواها من الاشكال التقسيمية ، في جوهرها ، مهما تباينت تسمياتها .

وفي اطار الضرورات الموضوعية والواقعية لاشكال من اللامركزية الادارية والانمائية ، يهمنا التأكيد على ضرورة الانطلاق من تركيز وحدة الشعب والأرض والوطن والدولة ، لتكون الوحدة هذه هي الأساس ، واشكال اللامركزية تعزيزا لهذه الوحدة ، وليس على حسابها .

ان وحدة لبنان ، ارضا وشعبا ووطنا ودولة ، تتطلب ، بالضرورة ، القضاء على المشروع الانعزالي التقسيمي ، الذي ، اذ يطمح في اهدافه البعيدة الى فرض « وحدته » على لبنان ، فوحدته هذه انما تعني القهر الطائفي والطبقي ، والالحاق القسري والهيمنة ، وهي ، بالطبع ، لا تمت الى الوحدة الحقيقية بصلة .

ب ـ استقلال لبنان الوطني ،

ضد الاحتلال الاسرائيلي ، والمطامع الاسرائيلية ، ضد مشاريع الهيمنة الامبريالية الصهيونية التي تشكل مساسا باستقلال لبنان وتعريضا لوجوده كوطن سيد ، حر ، مستقل وموحد .

ج ـ عروبة لبنان ، بمقاييسها الاساسية الثلاثة :

المقياس الأول : العداء الحازم لاسرائيل ، والتصدي لاحتلالها ولمطامعها ، ومحاكمة المتعاملين معها ، مدنيين وعسكريين ، بتهمة الخيانة .

المقياس الثاني : احتضان الوجود الوطني الفلسطيني والثورة الفلسطينية وحمايتهما ، الى ان ينتصر نضال الشعب العربي الفلسطيني بانتزاع حقوقه القومية ،

والعودة الى بلاده ، واقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ارضه . ان حل القضية الفلسطينية ، على هذا الاساس ، هو الحل الوحيد المنسجم مع مصلحة لبنان ، وهو الذي يتيح للشعب الفلسطيني امكانية العودة. وبينما يستهدف المشروع الامبريالي ـ الصهيوني ـ الساداتي تنفيذ مؤامرة توطين الفلسطينيين ، فان تنفيذ التوطين في لبنان لن يصبح ممكنا الا بضرب الثورة الفلسطينية وتجريدها من سلاحها .

المقياس الثالث : توطيد علاقات التعاون مع سائر اقطار الأمة العربية ، وخاصة مع الشقيقة سوريا ، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والامنية والعسكرية .

ان عروبة لبنان اعظم شأنا من ان تتعارض مع صون استقلاله الوطني . بل هي ، فوق ذلك ، طريق صون هذا الاستقلال الذي يهدده الكيان الصهيوني التوسعي باشد الاخطار ، والذي من شأن المشروع الانعزالي المعادي للعروبة ان يقضي عليه .

د ـ التطور الديمقراطي للبنان ، ويتضمن هذا الشعار محورين اساسيين :

المحور الأول : رفض كل اشكال الهيمنة الفاشية ، والدكتاتورية المدنيـة والعسكرية ، واطلاق اوسع الحريات امام الشعب اللبناني ، بكل طبقاته وفئاته الاجتماعية ، وقواه السياسية واحزابه ، وصحافته ومنظماته الجماهيرية ، بما يجعل من الديمقراطية اساسا للحكم ، وقاعدة للصراع حول قضايا التطور اللاحق للبلاد في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

المحور الثاني : ضرورة اجراء اصلاحات ديمقراطية على النظام السياسي اللبناني ، تشكل الحد الادنى الضروري من شروط تفاعل الصراع حول مستقبل التطور في لبنان على قاعدة الديمقراطية وضمن اطرها .

واهم هذه الاصلاحات ينبغي أن يكون الغاء اشكال الهيمنة الفئوية والتمييز الطائفي اللذين يحولان دون مساواة المواطنين جميعا في الحقوق والواجبات ، ودون التوزيع السليم للصلاحيات بين السلطة التشريعية والتنفيذية ، وبين مراكز السلطة التنفيذية نفسها ، بما يعطي الحكومة ورئيسها امكانية القيام بدورها في الحكم ، ويحد من استئثار رئيس الجمهورية وتسلطه . كما ينبغي ان يقوم بناء المؤسسات التنفيذية الادارية ، المدنية والعسكرية ، على اسس ديمقراطية متوازنة وطنيا . ولا بد من العمل ، بشكل خاص ، على تطبيق قانون الدفاع الجديد ، بما يسمح ببناء جيش وطني ، مع ما يقتضيه ذلك من اصدار المراسيم التطبيقية وتطهير صفوف الجيش من عملاء اسرائيل والمتواطئين معها ، وجعل المحك الرئيسي لوطنيته مدى تصديه للاحتلال الاسرائيلي واسهامه في تحرير الجنوب . كما ينبغي ان تؤكد هذه الاصلاحات الديمقراطية على ضمان حقوق الاقليات القومية ومصالحهم ، من ارمن واكراد وغيرهم .

ثالثا ، في موقع هذا البرنامج من المهام المرحلية والستراتيجية التي يرسمها برنامج الحزب

ان برنامج المواجهة الوطنية للمشروع الصهيوني ـ الانعزالي ، برنامج استعادة وحدة لبنان واستقلاله الوطني ، وصون عروبته وضمان تطوره الديمقراطي ، اذ يشكل ، في هذه المرحلة التاريخية ، برنامج الحد الادنى الضروري لوحدة كل القوى الديمقراطية والوطنية والتقدمية حول المهمة الاساسية ، فهو يشكل محطة اساسية على طريق النضال من اجل تحقيق الاهداف الستراتيجية المرحلية والبعيدة التي رسمها برنامج الحزب واقرها مؤتمره الثاني ، واكدتها الموضوعات السياسية ، ومقررات المؤتمر الثالث .

واذ رسم المؤتمر الثاني للحزب الهدف الستراتيجي الاساسي في اقامة النظام الاشتراكي ، ودعا الى النضال من اجل حكم وطني ديمقراطي على طريق تحقيق هذا الهدف الستراتيجي ، فقد اعاد المؤتمر الثالث تأكيد هذا الهدف الستراتيجي ، وعمق وفصل برنامج الحكم الوطني الديمقراطي ، واولى اهمية خاصة لمرحلة النضال الديمقراطي العام التي تشكل عبارة الوصول الى الحكم الوطني الديمقراطي .

ان البرنامج المرحلي للاصلاح السياسي الذي اقرته الحركة الوطنية اللبنانية اساسا لنضالها ووحدتها ، يتطابق ، في جوهره ومبادئه الاساسية ، مع المهام النضالية التي اقرها الحزب لمرحلة النضال الديمقراطي العام .

اننا نقف اليوم عند لوحة ترسم تصورا مبدئيا لاربع مراحل تاريخية ، لكل منها برنامجها الخاص . هذه البرامج هي ، من ادناها الى اقصاها :

أ ـ برنامج استعادة وحدة لبنان واستقلاله الوطني وصون عروبته وضمان تطوره الديمقراطي .

ب ـ البرنامج المرحلي للاصلاح السياسي .

ج ـ برنامج الحكم الوطني الديمقراطي .

د ـ برنامج الاشتراكية .

ان هذه المراحل ، اذ تتباين وتتمايز ، تاريخيا ، في مهماتها وبرامجها ، فهي ، من ناحية اخرى ، تتداخل وتترابط وتتكامل . ان صفة التاريخية هنا ، لا تعني ، بالضرورة ، الفصل ، في الزمان ، بين المراحل . ان كل الاحتمالات موجودة لامكانية تخطي هذه المرحلة او تلك ، ولامكانية التداخل بينها ، بحيث يكون ، تحقيق برنامج

المرحلة الدنيا مرتبطا كليا بتحقيق برنامج المرحلة الأعلى . واذا كانت استعادة وحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وتطوره الديمقراطي ، لا تتناقض مع النضال من اجل تحقيق البرنامج المرحلي للاصلاح السياسي ، بل تشكل جزءا رئيسيا من هذا النضال ، ومحطة على طريق تحقيق اهدافه ، ففي المقابل ، يبرز البرنامج المرحلي للاصلاح السياسي من حيث هو البرنامج الاكثر تقدما من اجل ضمان وحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وتطوره الديمقراطي . ومن شأن تطور الصراع ان يسير باتجاه يجعل امكانية تحقيق البرنامج الأدنى رهنا بتحقيق البرنامج المرحلي للاصلاح السياسي نفسه . ان الامر يتوقف على عدة عوامل اهمها :

موقف قوى المخطط المعادي ـ نسبة القوى ـ الطبيعة الطبقية والسياسية لقيادة النضال ـ دور كل من الفئات الاجتماعية في هذه القيادة ، ودور القوى السياسية الممثلة لهذه الفئات .

ان اهداف المشروع الانعزالي المغرقة في رجعيتها ، ووقاحة القوى التي تقف وراء هذا المشروع وشراستها واصرارها على عدم القبول الا بتنفيذ الاهداف كاملة ، يمكن ان تستثير حركة ديمقراطية جماهيرية واسعة من شأنها ان تصبح اكثر عمقا وشمولا ، مع تزايد دور الطبقة العاملة ودور ممثليها السياسيين في التحالف الوطني الديمقراطي العريض . ومن شأن مثل هذه الحركة ان تحول نتائج المجابهة من مجرد احباط للمشروع الانعزالي ، الى انتصار ديمقراطي متقدم ، لا باتجاه البرنامج المرحلي للاصلاح السياسي ، بل حتى باتجاه الحكم الوطني الديمقراطي .

ولا شك في ان ازالة العقبة الرئيسية المتمثلة بدعاة المشروع الانعزالي سيزيل العقبة الرئيسية من امام تحقيق البرنامج المرحلي للاصلاح السياسي ، الامر الذي من شأنه أن يزيل ، بدوره ، عقبة رئيسية من أمام النضال لاقامة حكم وطني ديمقراطي ، وان يطلق طاقات جماهيرية ووطنية هائلة في تصعيد النضال وتعميقه للوصول اليه .

واذ يناضل حزبنا من اجل اسهام اساسي للطبقة العاملة والجماهير الكادحة في احباط المشروع الانعزالي ، مستهدفا من ذلك تسريع خطى تقدم النضال العمالي والشعبي نحو اصلاحات اكثر جذرية واكثر تقدما ، فهو يركز في هذه المرحلة على شعارات برنامج المواجهة الوطنية للمشروع الانعزالي ، بصفتها الحلقة المركزية الاساسية ، ولكونها الشعارات التي يمكن ، بل ينبغي ان تحشد اوسع قوى شعبية وطبقية وسياسية ممكنة ضد العدو الرئيسي ، وان تعزل هذا العدو الرئيسي الى ابعد مدى ممكن ، فتجعل مسألة دحره امرا ممكنا وحتميا .

الفصل الرابع

من اجل وحدة جميع القوى السياسية اللبنانية المعادية للمشروع الانعزالي

ان القضية المحورية الاساسية في النضال الجماهيري القادر على أحباط المشروع الانعزالي ـ الفاشي هي وحدة جميع القوى السياسية اللبنانية التي تتصادم مصالحها وطموحاتها الوطنية مع المشروع الصهيوني ـ الانعزالي ، وتنظيم مواجهتها المشتركة لهذا المشروع .

ان ذلك يطرح امام حزبنا ضرورة العمل على :

أولا ، أقامة تحالف وطني عريض يضم جميع القوى والاحزاب والفئات والشخصيات التي تعارض تفكيك وحدة لبنان ، وتصفية استقلاله الوطني ، والحاقه بالهيمنة الاسرائيلية وفرض نظام عنصري فاشي أو ديكتاتوري على شعبه ، كل القوى الحريصة على بقاء لبنان بلدا موحدا ، مستقلا ، سيدا ، حرا ، عربيأ ، وديمقراطيأ ، بغض النظر عن منشأها الطبقي ، وأختلافاتها الايديولوجية وأنتماءاتها الدينية والطائفية ، وعن موقعها داخل السلطة أو خارجها ، وعن تباين أرائها السياسية حول القضايا الأخرى .

ثانيا ، تنمية تيار وطني ديمقراطي مسيحي يشكل البديل لقوى المشروع ودعاته ، والطرف القادر على الاسهام في حل وطني شامل منقذ للبلاد عامة ، وللجماهير المسيحية خاصة . ان الجرائم الانعزالية ضد طوني فرنجية ، وضد الأرمن ، وضد العديد من القوى المسيحية التي ترفض السير وراء مشروعهم الانتحاري ، تؤكد أهمية هذه القوى المعارضة لهذا المشروع من الداخل . ان هذه القضية تحتل موقعا خاصأ في أطار التحالف الوطني العريض الممثل للاكثرية الساحقة من القوى الشعبية والسياسية والمنظمات الديمقراطية والجماهيرية .

ان مثل هذا التيار الوطني الديمقراطي المسيحي ، من شأنه ان يحظى باوسع التفاف شعبي في المناطق التي تخضع للهيمنة الانعزالية الفاشية ، والتي يعاني سكانها من مختلف أنواع الارهاب ، ويتعرضون لشتى أشكال الخوات والسرقات والضرائب والنهب والتعديات ، ويبدون الاستعداد المتزايد للخلاص من هذا الوضع الذي لايطاق.

ويلعب موقع رئاسة الجمهورية دوراً رئيسياً في بلورة مثل هذا التيار وفي السماح له

بالتكون وبالغلبة . لذلك يرتدي أهمية خاصة مجمل الجهد المبذول لأزالة العقبة التي يشكلها الموقف الحالي للرئاسة من أمام هذه المهمة ، وبالتالي ، العقبة التي يشكلها هذا الموقف حيال الحل الوطني السليم .

ثالثأ ، تعزيز وحدة الحركة الوطنية اللبنانية وتوطيدها ، فهي النواة الاساسية لقوى المواجهة الوطنية للمشروع الانعزالي والمحرك الاساسي والذراع الاساسي لتنظيم هذه المواجهة وقيادتها في مختلف مجالاتها ، والمعبر الرئيسي عن مصالح الشعب اللبناني وطموحاته الوطنية .

ان الارتقاء في برنامج الحركة الوطنية ونهجها وممارساتها وعلاقاتها الى مستوى حركة تحرر وطني تضم جميع الاطراف الوطنية والتقدمية على قاعدة برنامج جبهوي سياسي وتنظيمي ، يستجيب لمصالح أوسع فئات الشعب ، ويوجه معركة المصير الوطني والقومي بنجاح ، ويرسي العلاقات بين أطرافها على أسس ديمقراطية فعلية ، ويعزز مؤسساتها المركزية والاقليمية الموحدة ، ويمتن أرتباطها بالجماهير داخل كل حي وقرية ومؤسسة ومدرسة ومعهد ، ويمتن علاقاتها العضوية بسائر فصائل حركة التحرر الوطني العربية ، ويعزز تحالفاتها مع قوى حركة التحرر الوطني العالمية ، وقوى التقدم والسلم والاشتراكية في العالم ، ومع المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي ، ان هذه المهمة تصبح اليوم أكثر الحاحاً من أي وقت مضى .

وأذ يؤكد حزبنا على ضرورة النضال من أجل الوصول الى هذا الوضع ، فهو يعيد التأكيد على موقع الحزب التقدمي الاشتراكي ، حزب الشهيد المناضل كمال جنبلاط ، وعلى دوره في الحركة ، وعلى دور التحالف الاشتراكي ـ الشيوعي في أرساء اسسها سابقأ ، وصون وحدتها وتعزيز موقعها حاضرأ ، وتطور وضعها مستقبلا . وسيبقى الشيوعيون في المستقبل حريصين على توطيد هذا التحالف ، وعلى تمتين تحالف الأشتراكيين ـ والشيوعيين ـ والناصريين المستقلين من أجل تطوير دور الحركة الوطنية وجعلها قادرة على تنفيذ مهامها بنجاح . ويقوم الحزب تقويماً أيجابياً هاماً ظاهرة ثبات تيار ناصري مستقل تقدمي وتطوره ، ويدعو الى العمل لزيادة وزنه وفاعليته .ويسجل الحزب أرتياحه لعلاقات التعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي على قاعدة النضال المشترك ضد المشروع الانعزالي وضد نهج الخيانة . ويعتبر الحزب ان التطور الذي خطاه الحزب السوري القومي الاجتماعي منذ أوائل السبعينات ، لاسيما خلال السنوات الخمس الأخيرة ، قد شكل كسباً جدياً لمجمل النضال الوطني والتقدمي في الساحة اللبنانية ، وهو يعزز حرصنا على توطيد التعاون معه . ويقدر الحزب عالياً دور الأخوة في " الحركة اللبنانية " الذين كانوا بين المبادرين الاوائل لدعم الثورة الفلسطينية في لبنان على جميع الاصعدة والامناء لوحدة الحركة الوطنية وأستقلاليتها ، كما سيعمل الحزب على تعزيز علاقاته مع منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي ومع

سائر القوى التقدمية والقومية المتحالفة مع سوريا . وسيبذل الحزب جهداً لتوطيد التعاون مع حزب العمل الاشتراكي . كما يحرص على تمتين أواصر التعاون والتحالف مع القوى الناصرية المختلفة من أتحادات أشتراكية وتنظيمات ناصرية ، ويدعو هذه القوى بأخلاص الى بذل جهد من أجل وضع حد لحالة تعدد التنظيمات في الحركة الناصرية ، وللوصول الى الوحدة ، بما يزيد من دور هذا التيار الهام في أطار الحركة الوطنية اللبنانية وعلى الصعيد الشعبي . ويقوم حزبنا تقويماً خاصاً الدور الكبير للشخصيات الوطنية والتقدمية المستقلة التي تزيد من الطابع التمثيلي الوطني الواسع للحركة الوطنية ومن أرتباطها بالجماهير ، وهو يعمل على تعزيز التعاون معها ويدعو الى زيادة تمثيلها في المجلس السياسي المركزي وفي المجالس السياسية الاقليمية .ويعطي حزبنا دورا كبيرا لتوطد علاقات التحالف بين الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية على صعيد المناطق ، ويرى ضرورة في أتساع هذا التحالف ومراعاته لوزن القوى ودورها الفعليين ، وللاوضاع الملموسة في كل منطقة . وهو ، في هذا السياق ، يؤكد حرصه على أطر العمل الوطني المشترك في الشمال ، سواء في أطار التجمع الوطني ، أو في أطار هيئة التنسيق ، أو ضمن لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية . وسيعمل على توطيد علاقاته كذلك مع القوى التي لا تتمثل مركزيا في المجلس السياسي ، كحركة ٢٤ تشرين في الشمال وغيرها ، ويحرص على تطوير عمل اللجنة الشعبية في بعلبك والبقاع وعلى تمتين علاقات التعاون مع قواها وشخصياتها الوطنية . كما سيعمل على أقامة علاقات رفاقية مع التنظيمات والقوى والروابط التقدمية واليسارية المختلفة غير المنضوية تحت صيغة العمل الوطني المشترك مركزياً ، بما في ذلك القوى التي تتبنى الماركسية وتقول بالاشتراكية العلمية ، باذلا جهده للمساعدة في تطورها على أسس سليمة .

ان توطيد علاقات التعاون والتحالف الثنائي بين حزبنا وكل من الأحزاب والقوى والشخصيات الديمقراطية والوطنية والتقدمية ، أنما تتم في مصلحة الحركة الوطنية اللبنانية ، ومن أجل توطيد وحدتها وتطوير طابعها الجماهيري والحفاظ على أستقلاليتها وأزدياد نقاط التقارب والتعاون بين أطرافها .

رابعاً ، توطيد العلاقات مع منظمة العمل الشيوعي . ويولي الحزب أهمية خاصة لهذه العلاقة ويعمل على أرتقائها الى أعلى درجات الوحدة . وقد لعبت هذه العلاقة الرفاقية دوراً بارزاً في توطيد وحدة الحركة الوطنية وتعزيز مواقعها وأسهمت في تطورها . كما أسهمت بنشاط في تطوير الحركة الشعبية ، ككل ، بأغناء هذه الحركة بالتجارب النضالية الناجحة لدى الطرفين ، ومدتها بزخم ثوري جديد باستمرار .

ويقدر حزبنا تقديراً عالياً أهمية هذه الظاهرة المؤكدة لميزة عصرنا في وصول قوى طليعية في حركة التحرر الوطني العربية الى الاستنتاج الرئيسي بقصور الفكر القومي اليميني عن تحقيق مهام التحرر الوطني ، وبتحولها من خلال تجربتها بالذات ، وعبر

عمليات صراع وتمايز مستمرة ، تعكس واقع الصراع والتمايز في أوساط البرجوازية الصغيرة والمتوسطة كفئات اجتماعية ، الى الاقتناع المبدئي بأن الماركسية اللينينية هي النظرية العلمية القادرة على حل مهام التحرر الوطني بشكل ناجز ، وان الاشتراكية العلمية هي المسار التاريخي الحتمي لحركة التحرر الوطني . ان هذا الاقتناع المتفاوت في وضوحه ونقائه وعمقه ، ودقة الاستنتاجات المترتبة عليه ، والمشوبة بجملة تأثيرات الفكر القومي اليميني ، والمنفتحة على تلقي تأثيرات شتى أشكال الانحرافات اليمينية و « اليسارية » ، لم يكن له ان يتبلور الا عبر استمرار عملية الصراع والتمايز التي تتعمق خلالها لدى الأوساط الأكثر أخلاصاً ووعيا عملية فهم القوانين العلمية لتطور المجتمع ، والاشكال الملموسة لتجلي فعل هذه القوانين في كل مجتمع .

ان حزبنا في تعاطيه مع هذه الظاهرة في الساحة اللبنانية ، وعبر أشكال العلاقات المختلفة التي تدرجت من الصراع الحاد الى التعاون الوثيق ، كان ينطلق من واقع أدراكه لجملة العوامل ، الموضوعية ، والذاتية ، التي حالت دون ان يكون الأطار التنظيمي الوحيد لكل تلك القوى والاوساط التي ترغب حقاً في التحرر الناجز والتقدم الاجتماعي الحقيقي . وأبرز هذه العوامل الذاتية ، قصوره في فترات سابقة ، عن صياغة البرنامج الطبقي العلمي القادر على تحقيق مهام التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي ، وعن الممارسة الثورية الثابتة والمنسجمة في ضوء هذا البرنامج .

وأذا توافقت عملية التحول نحو الماركسية لدى تلك القوى القومية الطليعية مع أنعقاد المؤتمر الثاني للحزب تقريباً ، ومع التحول التاريخي في نهج الحزب السياسي والتنظيمي ، فأن الحزب لم ينطلق من ان مجرد أقرار هذا التحول كفيل بتعميم الاقتناع لدى مختلف الأوساط بصحة هذا النهج ، وبضمان استمراريته وتطوره وتعمقه ، بل ان هذا الاقتناع يحتاج الى وقت طويل يثبت فيه الحزب قدرته على الممارسة الثورية المنسجمة ، وعلى أكتشاف أخطائه وتصحيحها ، وعلى التفاعل مع كل تجربة نضالية تزيده غنى ، ومعرفته الاستفادة من النواحي الايجابية عند هذه القوى ، وقدرته على التأثير في النواحي السلبية عندها ، وأدراكه لطبيعة التناقض والصراع الداخلي المتمايز في أوساطها ، بما لا يجعل توجهه مقتصرا على أكتساب عناصر طليعية ، بل يتعداه الى المساعدة في تطورها كتنظيمات ، مثبتا عقم سعيها الى التحول الى بديل ، مرحبا بنهجها المشكل حافزاً للتطوير ، مفسحا في المجال أمام مرحلة أعلى في العلاقة تقوم على أساس المشاركة في تحليل الوضع وتحديد الموقف وأتخاذ القرار ، تاركاً للنقاش الرفاقي ، وللنضال المشترك ولتجربة الحياة بالذات ، مهمة تعزيز نقاط الالتقاء وتعميقها ، ومهمة الفصل في نقاط الخلاف ، واضعاً جانباً كل ما له علاقة بالعصبوية التنظيمية أو بالشأن الذاتي ، أو بالرواسب التاريخية .

وقد شكل هذا التفاعل فوق الساحة اللبنانية ظاهرة نوعية جديدة في الحركة

الشيوعية العربية ، **يحرص الحزب حرصاً كاملا على تطورها ونجاحها لوصولها الى افاقها** في الوحدة المبنية على أسس سليمة ، **والمرتقية،ببطء** وتؤدة ، ولكن بثبات ، نحو **أرقى** مراحلها . ومن شأن هذه العلاقة ان تعزز في لبنان ، أكثر فأكثر ، دور الشيوعيين **في** النضال من أجل برنامج المواجهة الوطنية للمشروع الانعزالي . ودور الشيوعيين ، ان **مورس بشكل سليم** ، **هو دور حاسم** .

الفصل الخامس

دور النضال على الصعيد الاقتصادي – الاجتماعي في التصدي للمشروع الانعزالي

اولا ، النتائج الاقتصادية الاجتماعية المدمرة التي سببتها الحرب .

ان المشروع الفاشي الانعزالي قد خلف نتائج اقتصادية واجتماعية مدمرة ، **جاءت تعقد المشكلات التي كانت قائمة عشية الحرب** ، **والتي كانت ، الى حد كبير ، من اسباب تفجيرها** ، **وتزيدها تفاقما** .

ان الخسائر البشرية والدمار العمراني ، لاسيما دمار الاسواق التجارية ، والخراب الاقتصادي الشامل والنزيف الحاد الذي اصاب الثروة الوطنيــة ووقف الانتاج في الكثير من المجالات ، وخضوع مئات الوف اللبنانيين للتهجير والهجرة ، وتعاظم جيش العاطلين عن العمل ، في ظل انقسام سوق العمل ، وارتفاع معدلات التضخم بنسب تصاعدية ، ان هذه النتائج كلها ، اضافة الى غيرها من النتائج ، شكلت وما تزال وستبقى تشكل ، الثمن الباهظ الذي فرضه المشروع الفاشي على الشعب اللبناني ، اكثرية الشعب اللبناني ، في ظروف اقتصادية ـ اجتماعية كانت تتسم في الأصل بالتدهور والتردي ، وجاءت الحرب تضاعفها حدة وعمقا وشمولا . ان هذه النتائج قد طالت ، اضافة الى الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ، **فئات متزايدة من البورجوازية** ، **بما في ذلك البرجوازية الكبرى** ، **التي باتت ترى عمق المأزق الذي وصل اليه المشروع الفاشي الذي اصبح يشكل خطراً على مصالحها الآنية والبعيدة المدى** . **وهذا يدفعها الى البحث عن نهـج بديل يستجيب لهذه المصالح ويضمن استمراريتها** .

ان الخسائر الاقتصادية الضخمة التي نتجت عن المشروع الانعزالي قد طالت مختلف القطاعات الاقتصادية ، بنسب متفاوتة . ولم تقتصر هذه الخسائر على تدمير **جزء مهم من موجودات القطاع الخاص وقطاع الدولة** (مصانع ، مؤسسات ، ابنية ،

تجهيزات ، البنية التحتية ..) بل شملت ، في الوقت ذاته ، الربح الفائق الناجـم عن انخفاض تدفق الناتج المحلي ، خلال السنوات الممتدة بعد عام ١٩٧٧ . ان هذه السنوات قد شهدت تقلصا نسبيا شديدا في التوظيفات الرأسمالية ، مع استثناءات قليلة في بعض فروع الصناعة ، خصوصا صناعات التصدير ، حيث جددت تجهيزات بعض المصانع المدمرة ، وفي تجارة المفرق حيث انتقل رأس المال الصغير والمتوسط الى اسواق جديدة بعيدة عن مناطق القتال ، وكذلك في بعض فروع الزراعة، خصوصا الزراعات ذات الطابع الرأسمالي المتقدم نسبيا . ان تقلص التوظيفات التي تشكل العامل الاساسي في تحديد آفاق نمو الاقتصاد اللبناني ، قد ادى الى تباطؤ حاد في وتائر النمو الاقتصادي ، تفاوتت حدته من قطاع الى آخر . ان هذه التوظيفات كادت تستعيد بعض حيويتها عام ١٩٧٧ ، لولا اصرار القوى الفاشية على التفجير وعلى المضي في تنفيذ مشروعها الانتحاري ، انطلاقا من الجنوب في هذه المرحلة ، ولولا امعان رأس المال المصرفي ، الخاضع لسيطرة رأس المال الاجنبي ، في الاحجام عن مد الاقتصاد اللبناني ، لاسيما الصناعة ، بالتسليفات اللازمة ، وفي تفضيل تمويل الصفقات العقارية والمضاربات على الليرة وتحويل جزء متزايد من الودائع المحلية الى اسواق المال العالمية ، وذلك في الوقت الذي كان القطاع المصرفي يشهد تزايدا مطردا في الفائض النقدي ، نظرا الى ارتفاع الودائع المصرفية ، من جهة ، (ارتفعت بنسبة ٤٣ في المئة عام ١٩٧٧) وانخفاض التسليفات والتوظيفات ، من جهة ثانية . ان هذه الاوضاع ، اضافة الى استمرار الشلل والتدهور في الخدمات التجهيزية الاساسية كالمرفأ والاتصالات والمواصلات والى ما كان يولده العدوان الاسرائيلي اليومي على الجنوب وعلى المرافق العامة والحيوية فيه ، من اجهاض لفرص التوظيف الاقتصادية الملائمة ، قد خلقت مخاوف جديدة ، في اوساط متزايدة من البرجوازية الكبـرى ذاتها ، من احتمال تعديل دور الوساطة التي يضطلع بها لبنان بين السوق الامبريالية والداخل العربي ، في الوقت الذي اخذت تتعاظم قوة الجذب التي تمارسها دول عدة مجاورة ، عربية واجنبية ، سواء في مجال الخدمات المرفأية والترانزيت او في مجال الخدمات المالية والمصرفية ، او حتى في المجال الصناعي ذاته .

وما يزيد من حدة هذه المخاوف ان العلاقات الاقتصادية المباشرة بين الداخل العربي ، دول الخليج خاصة ، وبين الدول الرأسمالية الصناعية ، اصبحت ، خصوصا في السنوات الخمس الماضية التي تلت تصحيح اسعار النفط ، قوية الى درجة لم تعد معها الوساطة اللبنانية ملحة وضرورية بالقدر الذي كانت عليه في السابق . ان هذه المخاوف المرتبطة بتدهور القوة التنافسية للاقتصاد اللبناني عموما شكلت ، وما تزال تشكل ، في مختلف مراحل تطور المشروع الفاشي ، اساسا لارتداد فئات متزايدة من البرجوازية والطغمة المالية المهيمنة ، عن احتضان هذا المشروع ودعمه ، بعد تعثره وعدم قدرته على تحقيق مصالح هذه الفئات وأهدافها .

ان تنفيذ المشروع الفاشي ، الذي اتخذ الطائفية صيغة لتجليه في الظروف اللبنانية ، والذي كان في اساس التدمير الشامل للاسواق التجارية ذات الاختلاط الطائفي ، قد ادى الى بروز شكل من اشكال اللامركزية الاقتصادية . غير ان اللامركزية هذه كانت محكومة بعوامل امنية وقسرية اساسا ، وتمت وما تزال تتم في اطار من الفوضى الشاملة ، وبمعزل عن التخطيط الواعي لتطور القوى المنتجة . ان الشواهد الأولية تظهر ان رأس المال الصغير والمتوسط الذي صفيت مواقعه في وسط العاصمة ، يتجه بصورة متزايدة نحو الاحياء الداخلية والضواحي ، بينما يحاول رأس المال الكبير ، قدر المستطاع ، الاحتفاظ بمواقع تمركزه السابقة ، مع ميل الى خلق « بدائل » في المناطق التي ازدهرت نسبيا بعد الحرب . ويستدل من خصائص حركة التصفيات التجارية والعقارية الجارية ، ان التأثيرات الطائفية تلعب دورا اكبر في التحكم في التوزع الجديد للنشاطات الاقتصادية . ويلاحظ ان رأس المال الصناعي يتجه ، وان ببطء وتردد ، نحو مناطق توافر اليد العاملة ، حيث تنشأ مراكز صناعية جديدة (البقاع ، الساحل الجنوبي وصولا الى صيدا ، ضواحي طرابلس) مما ينتج عنه تطور نسبي في المناطق الداخلية ، مع استمرار التفاوت في وتائر التطور على الصعيد الوطني بين منطقة واخرى . ويلاحظ ، في هذا المجال ، ان المناطق ذات الاكثرية السكانية الاسلامية تشهد تطورا رأسماليا سريعا ، افقيا وعموديا ، مما قد يؤدي في حال استمرار هذا الميل ، الى تطور البرجوازية الاسلامية بوتائر اسرع مما كان يحصل سابقا ، ومما يحصل في المناطق ذات الاكثرية المسيحية حاليا ، حيث تشكل ضخامة الخوات المفروضة من قبل القوى الانعزالية وتقلص عدد اليد العاملة بسبب المجازر والتهجير ضد العمال المسلمين والعرب ، عائقا جديا امام نمو التوظيفات الرأسمالية . ان هذه العوامل ، مجتمعة ، ستخلف نتائج اجتماعية قد ينجم عنها تعديل في التركيبة الاجتماعية التي كانت سائدة قبل الحرب (تساقط متسارع لفئات بورجوازية مدينية صغيرة ومتوسطة ، نمو نسبي لفئات بورجوازية صغيرة ومتوسطة في الريف بحكم التسارع في النمو الرأسمالي ، توزع نسبي جديد للطبقة العاملة بفعل الاتجاهات اللامركزية على الصعيد الاقتصادي ...) . ان اوساطا بورجوازية متزايدة ، مسيحية خاصة ، تبدي قلقها الجدي ازاء التأثيرات المحتملة للسمة الطائفية التي تطبع الاتجاه نحو اللامركزية ، نظرا الى ان هذا الاتجاه لا ينسجم ، على الدوام ، مع المقاييس الاقتصادية للتوظيف الرأسمالي ، اي مع رغبة هذه الاوساط في الحصول على القدر الاكبر من الارباح وعلى معدلات الربح الأعلى . وهذا ما يفسر مشاركتها في العديد من المشاريع التي قامت وتقام في المناطق الواقعة خارج السيطرة الانعزالية .

ان هذا العامل يشكل مظهرا اخر من مظاهر التعارض الاخذ في التوطد بين مصالح البرجوازية الكبرى من جهة ، والمشروع الفاشي من جهة ثانية .

ان المشروع الفاشي الانعزالي قد ادى ، في الاطار ذاته ، الى تفاقم الاستقطاب الطائفي للتوزع الديموغرافي ، واوجد بالتالي نوعا من التقسيم في سوق العمل التي اصبحت في الوقت الحاضر متفرعة الى سوقين تقريبا ، في ظل الانتظام المتزايد للنشاطات الاقتصادية على اساس الاتجاهات اللامركزية الجديدة الاخذة في النمو . ان تفريع سوق العمل الى سوقين قد جرى استنادا الى اعتبارات غير اقتصادية . ان هذه الظاهرة تترافق مع ارتفاع هائل في معدلات البطالة ، في مختلف انواع الوظائف والمستويات المهنية ، حيث طال التسريح القسري و « الطوعي » عشرات الألوف من العمال والمستخدمين والموظفين في القطاع الخاص . كما ان بطالة مقنعة بدأت تنشأ وتتركز في العاصمة والمدن ، وهي تتجسد في انتشار انواع من العمل البسيط والنشاطات الهامشية ، وفي تكون اوساط بروليتارية رثة غير مرتبطة ، بشكل ثابت ، بعملية الانتاج . وتشتد ، في ظل هذه الخصائص التي تميز سوق العمل ، معدلات الهجرة الى الخارج ، على جميع المستويات ، بما في ذلك هجرة اعداد هائلة نسبيا من ذوي الخبرات والكفاءات الفنية العالية والمتوسطة التي لم تعد تجد ، في اطار الوضع الامني السائد ، وفي اطار شروط العمل السائدة ، ما يحملها على البقاء في البلاد ، حيث ارتفعت وترتفع اكلاف المعيشة واعادة تجديد قوة العمل بصورة تصاعدية . ان الخطير في هذه الهجرة يتجسد في كونها بدأت ، في حالات كثيرة ، خصوصا فيما يتعلق بالكفاءات والكوادر ، تتخذ طابع الهجرة الجماعية والدائمة . ولا يخفف من خطورة هذه الظاهرة كون الهجرة قد اقترنت بزيادة هائلة في قيمة التحويلات المرسلة من قبل اللبنانيين العاملين في الخارج ، اذ ان القسم الاكبر من هذه التحويلات انما ينفق لأغراض الاستهلاك المحلي ، او يأخذ طريقه للايداع في المصارف او لتمويل المضاربات العقارية وغيرها من المضاربات ، وبالتالي فهو في معظمه لم يكتسب ، حتى الآن ، دورا اقتصاديا انتاجيا فعالا .

ان هذه الظاهرات كلها ، بدءا بالتقسيم النسبي القائم فعلا في سوق العمل ، وانتهاء باتساع نطاق الهجرة الى الخارج ، شكلت وتشكل مصدر قلق لاوساط متزايدة من البرجوازية .

ان المشروع الفاشي الانعزالي ، بما الحقه من خسائر في اوساط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تهديم للاسواق التجارية والشعبية) قد عزز اسس الاحتكار الذي كان قد بلغ ، في الأصل ، مستوى متقدما عشية الحرب ، كما سبق ذكره .

ان النتائج الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تمخض عنها هذا المشروع ، والتي تتسم بالتعقيد البالغ وبالتداخل والشمول ، قد جعلت الدخول الى عدد كبير من فروع النشاط الاقتصادي ، محصورا ، اكثر فاكثر ، برأس المال الكبير ، مع استمرار تكاثر المشاريع الرأسمالية الصغيرة والبسيطة ، في الحلقات الدنيا من هذه الفروع ، اضافة الى شيوع نشاطات هامشية تعتبر شكلا من اشكال البطالة غير الظاهرة . ويجرى هذا

الميل المتعاظم نحو الاحتكار في وقت اصبح التضخم سمة ملازمة للنمو الاقتصادي في لبنان ، بعدما بلغت الزيادة الوسطية في مؤشر اسعار الاستهلاك خلال السنوات الخمس الماضية ، نحو ٢٠ في المئة سنويا ، وهي نسبة لم يسبق ان شهد لبنان مثلها في تاريخه الحديث . ان الحرب الأهلية قد كرست ، بشكل حاسم ، هذا المنحى التضخمي في البنية الاقتصادية – الاجتماعية اللبنانية . ان تدعيم اسس الاحتكار والتضخم ، كنتيجة من نتائج الحرب ، قد ادى وسيؤدي ، موضوعيا ، الى تعميق عوامل انسلاخ فئات من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة عن تبعيتها للطغمة المالية ، بالرغم من ان الاختيار الفاشي من قبل هذه الطغمة كان يستهدف اساسا وقف هذه العملية واعادة هذه الفئات الى دائرة التبعية للطغمة المالية . ان هذه العملية الموضوعية ما زالت تعرقل من قبل نهج القوى الفاشية والطغمة المالية والسلطة الشرعية بكافة اجهزتها .

ان هذه الظاهرات والنتائج الاقتصادية التي تمخضت عن نشوء المشروع الفاشي الانعزالي وتطوره ، قد اقترنت بنتائج اجتماعية بالغة العمق والتعقيد . ان هذا المشروع قد طال ، بنسبة او اخرى ، اكثرية الشعب اللبناني ، سواء اولئك الذين اصابهم القتل والتشويه والعطل الدائم ، او الذين تضرروا في ممتلكاتهم واماكن سكنهم واعمالهم ، ام الذين تعرضوا للتهجير او للهجرة القسرية ، وبخاصة ، في المرحلة الراهنة ، ابناء الجنوب ، او الذين طالتهم موجات البطالة المتلاحقة ، اضافة الى اوسع فئات الشعب ، لاسيما الجماهير الشعبية التي ترزح تحت وطأة الغلاء والتضخم والاحتكار والتلاعب بقوتها اليومي . ان الضرر النسبي الاكبر هو الذي اصاب الطبقة العاملة والاجراء وذوي الدخل المحدود . ولا يعود هذا فقط الى ان النسبة الكبرى من شهداء الحرب ومعاقيها كانوا من العمال والكادحين ، بل يعود ايضا الى ان العمال قد ظلوا ، خلال التعطيل القسري ، اثناء الاحداث ، يتحملون على نفقتهم اعباء تجديد قوة عملهم ، واضطروا ، اما الى التخلي عن ادخار سابق ، واما الى رهن ما يملكونه من حطام الدنيا ، او الى رهن مداخيلهم المستقبلية والاستلاف بشروط لا تخلو من الابتزاز، كي يحافظوا على قوة عملهم ويبيعونها ، من جديد ، لرأس المال . ولم يتح المرسوم ١٧ للطبقة العاملة تعويض هذه النفقات الا بنسب ضئيلة ، وفي حالات محدودة ، عمل ارباب العمل ، بالتعاون مع الدولة ، على حصرها في اضيق نطاق . ومع ذلك ، لم تكد الاحداث تنتهي ، حتى اضطر العمال الى عرض قوة عملهم للبيع ، في ظروف بالغة الصعوبة والقساوة ، وفي سوق تتسم بالتشرذم ، وحصلوا على اجور فعلية ، تقل ، بنسبة ملحوظة ، عن قيمة قوة عملهم ، وتقل في الوقت نفسه ، عن المستوى الذي كانوا فيه عشية الاحداث ، والذي كان ، في الأصل ، مخفضا الى درجة ان الرئيس الحص اعتبره في وثيقته من بين الاسباب الرئيسية التي مهدت لتفجير الاوضاع في لبنان . وبالرغم من ذلك ، تجرى ، في الوقت الحاضر ، محاولات حثيثة لتضخيم خسائر البرجوازية ، الناتجة عن الحرب ، على نحو لا يستند الى الواقع ، بهدف وضع الطبقة العاملة اللبنانية

في اجواء تسهل مضاعفة الاستثمار الذي تتعرض له ، مع فئات اجتماعية واسعة اخرى . واذا كانت الاضرار والخسائر قد طالت البرجوازية اللبنانية ، بمختلف شرائحها ، بصورة متفاوتة ، الا ان الضرر النسبي الذي اصاب رأس المال يبقى ، أيا كان مستواه ، دون الضرر النسبي الذي اصاب قوة العمل . قد يفقد الرأسمالي رأس ماله ، في اسوأ الحالات ، بينما العامل يفقد مقومات تجديد قوة عمله . ولقد فقدها في حالات كثيرة . ان العديد من ابناء البرجوازية الكبرى ، بمن فيهم اصحاب المصانع التصديرية الكبيرة ، لم يتوقفوا عن العمل ، اثناء الاحداث وبعدها ، بل ضاعفوا انتاجهم واسعارهم ، وبالتالي ، ارباحهم . وقد برز اثناء الاحداث وبعدها ايضا ، العديد من اثرياء الحرب ومن الاثرياء الجدد ، الذين استفادوا من ظروف الحرب ، على حساب خراب الجمهور الواسع من اللبنانيين في مختلف المناطق . ان ما رافق تنفيذ المشروع الفاشي من اجواء وممارسات ، كان وسيلة إثراء تستند الى عوامل غير اقتصادية ، افادت منه ، بصورة اساسية ، اوساط وفئات مرتبطة ، في هذا الشكل او ذاك ، بهذا المشروع (سرقات المرفأ ، الخوات ...) .

ثانيا ، المشروع البديل للسلطة الشرعية – الديكتاتورية العسكرية – واسسه الاقتصادية :

ان تصدي الحركة الوطنية ، ومنها حزبنا ، للمشروع الفاشي ومقاومتها له ، وصمودها الثابت في مواجهته ، بالاستناد الى اوسع دعم جماهيري ، قد اوصل هذا المشروع الى المأزق ، بالرغم من استمراره حاليا تحت تأثير العوامل الامبريالية والصهيونية التي توفر له استقلالية نسبية عن الطغمة المالية التي رعته ودعمته في مراحل تبلوره وتطوره كحل اخير لازمتها العامة المستعصية .

وبفعل الخسائر وشمولية الدمار التي نتجت عن تنفيذ هذا المشروع ، والتي طالت ، بنسب متفاوتة ، الشعب اللبناني بأسره : اخذت اوساط برجوازية متزايدة ، بما فيها الطغمة المالية ، تدرك ، ولو بتردد ، فداحة الاخطار التي ستنتج عن الامعان في تنفيذ هذا المشروع ، وترى في الاستمرار فيه تهديدا لمصالحها ، خاصة في ضوء تقهقره وانسداد افقه ، وخروجه في المرحلة الراهنة عن دائرة سيطرتها المباشرة ، وارتباطه بصورة عضوية بالمخطط الامبريالي – الصهيوني الشامل على صعيد المنطقة .

ان البرجوازية المسيطرة ، اذ لا تقطع نهائيا مع المشروع الفاشي وتستمر في المراهنة عليه في حال نجاح المخطط الامبريالي على صعيد المنطقة ، فان اوساطا غير قليلة منها ، ممثليها في السلطة حاليا بوجه خاص ، بدأت تخشى من نتائجه المحتملة على مصير النظام ككل ، لما سببه من ضعف عام لسيطرتها ولاداة هذه السيطرة – الدولة – وما نتج عنه من انقسام في صفوفها ، بسبب شكل تجليه الطائفي ، وبما يحمله من تهديد لمصالحها

في علاقاتها مع العالم العربي ، وسيما ان الاقتصاد اللبناني ، في بنيته الحالية ، نشأ ونما وتطور في اطار هذه العلاقات ، وبتكيف شامل وارتباط وثيق مع مستلزماتها و حاجاتها الاقتصادية .

ان السلطة الشرعية الراهنة ، في الوقت الذي عملت وتعمل جهدها لمنع ضرب المشروع الفاشي ، تحاول ، بالرغم من ضعفها النسبي ، انقاذ النظام الرأسمالي ، حفاظا على مصالح الطبقة البرجوازية ككل . وفي سبيل ذلك تسعى هذه السلطة الى تقديم مشروع يعيد توحيد البرجوازية اللبنانية بطرفيها ، حول مصالحها الطبقية ، في ظل حكم قوي يستند الى ديكتاتورية عسكرية ، ظاهرة او مستترة ، تقف وراءه القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية نفسها التي دعمت المشروع الفاشي وساندته منذ البدء . ومشروع السلطة هذا الذي تصوره الاوساط الامبريالية والرجعية كأنه مشروع بديل للمشروع الفاشي الانعزالي هو ، في جوهره وابعاده واهدافه ، صورة منقحة عن المشروع الفاشي، وليس بديلا عنه .

وتؤكد التوجهات الرئيسية للسياسة الاقتصادية الاجتماعية للدولة حاليا ان السلطة الشرعية الراهنة تحاول ايجاد الاساس الاقتصادي الاجتماعي لحلها البديل الذي يقوم على اساس حكم قوى يكون في خدمة الطغمة المالية ويمكنها ، اكثر من ذي قبل ، من إحكام سيطرتها على جهاز الدولة ويطوق الازمات الاجتماعية ويمنع انفجارها ، ويوفر لها مستلزمات التطور الرأسمالي « العصري » .

وتبين كافة الممارسات التشريعية والتنظيمية والتثميرية التي قامت بها الدولة منذ بداية العهد الحالي ان هدفها الاساسي كان ولا يزال انقاذ النظام الرأسمالي ، وتجديد بنية نظام الاقتصاد « الحر » وتنشيط اليته ، ضمانا لاعادة انتاج هذه البنية وتوطيدها ، بعد الخلل الذي اصابها بفعل الحرب المتمادية .

والسمات البارزة لسياسة الدولة وتوجهاتها الاقتصادية هي :

ـ تسريع حركة رأس المال عن طريق تحرير هذه الحركة من اي تمركز لعقبات او قيود تحد من عملية تراكمه المتسارعة . يدل على ذلك الكثير من الاجراءات المتخذة والسياسات المقرة تحت شعار « تعزيز شروط العمل بالنظام الاقتصادي الحر » . مثال على ذلك :

المنطقة المصرفية الحرة ، اباحة انشاء المصارف ، الغاء الاجازات المسبقة على استيراد الكثير من السلع وتصديرها ، التخلي عن الممارسة الحصرية في انشاء الكثير من الصناعات ، كسر طوق القيود الادارية ذات الاثر الحصري على الكثير من النشاطات ، مشروع قانون الضرائب على شركات الاموال والتعديلات على الانظمة الضريبية الاخرى ،

مشروع الايجارات ، الموقف من التضخم وارتفاع اسعار الاستهلاك .

ـ ترشيد دور الدولة في الاقتصاد ، على الا يتجاوز ، نوعيا ، حدود دورها السابق ، بالرغم من امكانية تزايده كميا خلال عملية اعادة البناء ، بحيث يؤمن هذا الدور ، في كل الاحوال ، هيمنة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي ، فيقتصر دوره على رسم الاطار العام لنشاط رأس المال الخاص وتطويره وضبط تقلباته ، وعلى اداء دور مساعد يتمثل في اقامة التجهيزات الاساسية وتطويرها وتوفير الاطر التشريعية والتنظيمية الملائمة لمصالح رأس المال الكبير ، بما يعيد توفير مستلزمات دور الوساطة وشروطه وهيمنته ، بعد أن قلصته الحرب المتمادية في بعض فروع الخدمات

ـ تعزيز مواقع رأس المال المصرفي ، المتشابك المصالح والمتغلغل في المواقع ـ المفاتيح في مختلف القطاعات الاقتصادية ، واعطاؤه دورا مميزا في عملية الاعمار واعادة البناء ، المخطط لها ان تتم باشراف المصارف المهيمن عليها بنسبة كبيرة من قبل الرساميل الاجنبية ، مع تمويل هذه العملية اساسا من قبل « كونسورسيوم » خليجي التمويل ، واميركي التوجيه . وفي هذا تعميق لتبعية الاقتصاد اللبناني للامبريالية ، واعطاء دور متزايد لرؤوس الاموال النفطية لاصحابها ، في اتجاه تطور لبنان .

ان التوجهات العامة للسلطة الشرعية الراهنة التي تحمل المحتوى والملامح الاساسية لسياسة الدولة الاقتصادية الاجتماعية ما قبل الحرب ، والتي اوصلت البلاد الى المأزق ، فالانفجار ، ان هذه التوجهات ليس من شأنها حل الازمة الاقتصادية الاجتماعية المتفاقمة ، ولا تطويق احتمالاتها الخطيرة ، بل انها بمفاعيلها وانعكاساتها الاقتصادية الاجتماعية ، ستعيد من جديد انتاج عوامل التفجر الاجتماعي ، وستدفع بالوطن الى ازمة اعمق جذورا واشمل اثرا من الازمة الراهنة .

ان مشروع السلطة الشرعية للخروج من المأزق الذي اوصلها اليه المشروع الفاشي لا يقدم حلا للازمة بل يشكل عامل تأزيم اضافي لمجمل التناقضات السياسية الاجتماعية ، المتفاقمة في الوضع الراهن . وهذا المشروع ، اذ يهدف بابعاده الاقتصادية الاجتماعية الى تأمين مصالح الطغمة المالية ، يحاول ان يستغل الصعوبات التي تعاني منها الفئات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي ، ووقف الاعمال بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة ، من اجل لجم عملية انسلاخ الفئات الاجتماعية البرجوازية الصغيرة والمتوسطة عن هذه الطغمة المالية ، ليعيدها الى دائرة سيطرتها السياسية والايديولوجية . ومن جهة ثانية ، فان مشروع السلطة يبقي الهيكلية الاساسية للنظام السياسي دون اي تغيير جدي ، مما يعني استمرار التناقض الذي كان قائما بين المستوى الذي بلغه التطور الاقتصادي الاجتماعي وبين الاطار السياسي المتخلف ، ودفعه الى التعمق والتأزم . وهذا التناقض ، في ظروف ضعف البرجوازية الكبرى ، بسبب

الخسائر التي اوقعها بها المشروع الفاشي وما سببه من انقسام في صفوفها ، سوف يفسح المجال للقوى السياسية والعسكرية التي يستند اليها المشروع للارتداد ضد الطغمة المالية ، بحكم استقلاليتها النسبية ، كما جرى مع المشروع الفاشي ، واقامة حكم عسكري ومباشر قد يتعارض ، وسيتعارض حتما في مرحلة تطوره ، مع مصالح البرجوازية الكبرى .

ان هذا المشروع البديل سيؤدي في الواقع ، في اهدافه الاقتصادية الاجتماعية،وفي اطاره السياسي المعادي للديمقراطية وللحريات العامة ، الى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها اكثرية الشعب اللبناني ، وسيطلق نضالات طبقية عنيفة على مختلف المستويات ، سواء على مستوى النضالات المطلبية المباشرة ، ام على مستوى النضال السياسي العام . فالطبقات والفئات الاجتماعية والقوى السياسية ، وفي مقدمتها الحركة الوطنية ، التي قاومت المشروع الفاشي بمختلف الوسائل ، بما فيها السلاح ، ستقاوم مشروع الحكم القوي او اي صيغة منقحة منه . مع الاخذ بعين الاعتبار بان دائرة القوى الاجتماعية التي ستسهم في هذه المقاومة ستكون اوسع بكثير بحكم ما سيولده هذا المشروع البديل من تسريع في عملية انسلاخ اقسام جديدة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة عن الطغمة المالية ، لما يحمله من اضرار وخراب لهذه الفئات ، بدفعه عملية التمركز والتركز الرأسماليين ، وتطوير الميول الاحتكاريـة وتفاقمها .

ان الاحتمالات الخطيرة ، السياسية والاجتماعية ، التي يحملها مشروع السلطة الراهنة تظهر مدى اهمية النضال من اجل حل ديمقراطي لازمة لبنان ، حل يشكل نوعا من تسوية ديمقراطية على الصعيدين السياسي والاقتصادي الاجتماعي .

على أساس هذا الحل ، يمكن ان تستعاد وحدة الوطن شعبا وارضا ، وأن يوطد استقلاله ويؤكد انتماؤه الى محيطه العربي ، في ظل تطور ديمقراطي يفسح في المجال امام مختلف الفئات كي تمارس حقوقها في التنظيم والنضال الديمقراطي من اجل مصالحها على مختلف المستويات المطلبية والاقتصادية والسياسية .

وفي هذا المجال ، تبرز اهمية النضال الاقتصادي الاجتماعي في اطار المواجهة الشاملة مع المشروع الفاشي ، او اية صيغة منقحة منه ، خاصة في ضوء سياسات السلطة الراهنة وما سينتج عنها من تفاقم للمشكلات الاجتماعية ستشمل بضررها اوسع فئات الشعب اللبناني ، مما يوسع دائرة القوى الطبقية والاجتماعية ذات المصلحة الاقتصادية في التصدي لخطر الفاشية ، مهما كانت الطبيعة التي يتخذها . واهمية هذا النضال الذي هو نضال توحيدي ، بطبيعته ، معاد للفاشية ، في جوهره ، انه :

– يوحد صفوف الجماهير العمالية والفلاحية والشعبية ، ويصقل وعيها الطبقي ويسهم في تعبئتها وتنظيمها على اساس مصالحها ، في الوقت الذي تحاول فيه القوى الفاشية تضليل الجماهير في مناطق سيطرتها ، وصرف انتباهها عن عدوها الطبقي الحقيقي ومحاولة تكريس تقسيمها على اساس الاختلاف الديني او الطائفي .

– يسهم في تحسين ظروف المعيشة وتخفيف اعبائها عن كاهل الجماهير الكادحة ، وفي تحقيق المطالب الملموسة لهذه الجماهير ، نسبيا ، في الوقت الذي تتفاقم فيه الازمة الاجتماعية ويشتد استغلال رأس المال للفئات الكادحة .

– يشكل عنصرا ضاغطا على الحكم ويزيد من ابراز التناقضات بين اطرافه ، كما يزيد من فضح تردده واجهاض محاولته الهادفة الى استخدام صعوبات الحرب المتمادية للضغط على الجماهير ودفعها الى اليأس ... فتقبل بالحلول المشبوهة .

ويأخذ النضال الاقتصادي الاجتماعي بعده الثـوري في ارتباطـه بالهـدف الستراتيجي لمهماتنا المطروحة في برنامج الحزب والموضوعات السياسية ، وهو احداث تغيير نوعي في بنية المجتمع اللبناني واقامة الحكم الوطني الديمقراطي كخطوة على طريق انتقال لبنان الى الاشتراكية . وبقدر ما نستطيع ربط نضالنا الاقتصادي الاجتماعي بالشعارات التي تتوج نضالنا في هذه المرحلة ، وبقدر ما نستطيع بث الوعي في صفوف الجماهير واكتسابها والربط الخلاق بين مستويات النضال الطبقي الوطنية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية ، يسهم هذا النضال في توفير الشروط الموضوعية والذاتية الضرورية لدحر المشروع الفاشي وهزيمته .

وتقع علينا ، في هذا المجال ، مسؤوليات كبرى في وضع البرامج الملموسة لتنظيم هذه النضالات وتعبئة الفئات الاجتماعية المختلفة ، كل منها بحسب مطالبها ، من اجل النضال لتحقيق هذه المطالب بحد ذاتها ، وتبيان الصلة بين الشعارات المطلبية والمهام السياسية الاساسية الآنية والمرحلية والستراتيجية ، بحيث تشعر الجماهير بتجربتها وتدرك بوعيها ان النضال من اجل تحقيق مطالبها المباشرة ما هو الا جزء من عملية نضالية مستمرة مرتبطة بالقضايا والمهام الوطنية والطبقية ، وليس مجرد تحقيق مكاسب مادية وحسب . بل ان هذه المكاسب المادية نفسها لا يمكن ان تحقق ، ولا يمكن ان تكون ثابتة حتى في حال تحققها ، اذا لم تكن العملية النضالية مستمرة ومتصاعدة باتجاه خلق موازين قوى طبقية وسياسية تستطيع ان تحمي المكاسب وتهيىء اوضاعا سياسية اكثر ملاءمة ، لانتزاع مطالب ومكاسب اعلى واكبر . بمعنى آخر ، ينبغي ان تبذل الجهود اثناء تنظيم النضالات المطلبية لتبيان ضرورة تنظيم الجماهير على مختلف

المستويات والسعي إلى إبقائها في حالة التأهب والفاعلية النضالية دفاعا عن مصالحها المطلبية المباشرة ولتحقيق المهام السياسية الوطنية العامة ، وبالدرجة الأولى ، لاحباط المشروع الفاشي بصورة نهائية ، ومقاومة جميع المساعي الرجعية التي تبذلها السلطة الشرعية القائمة لتقديم بديل ديكتاتوري مقنع او مكشوف ، وإفشال هذه المساعي .

وتقع على عاتق الطبقة العاملة مسؤولية اساسية في مجمل هذا النضال ، بوجهيه المطلبي والسياسي . فموقعها النضالي الطليعي قبل الحرب واثناءها يؤهلها لان تكون محور تجميع وتوجيه لكل الطبقات والفئات الاجتماعية ذات المصلحة في رد خطر الفاشية والديكتاتورية وضمان تطور لبنان الديموقراطي على جميع الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كما كانت في الواقع ، في الفترة السابقة على الحرب ، لاسيما انها صاحبة المصلحة الأولى والاساسية ، في المدى القريب والبعيد ، في ضمان مثل هذا النهج الديموقراطي من التطور .

ولقد اظهرت **الطبقة العاملة**، في الاونة الاخيرة ، امكانياتها الكبرى واستعداداتها النضالية ، وابدت روحا كفاحية عالية تجعلها في مستوى القيام بمهام قيادة النضال الشعبي العام ، في المستقبل ايضا . فالاضراب العام في السادس من نيسان الماضي اكد قوة الطبقة العاملة وارادتها الموحدة التي انعكست على وحدة نهج قياداتها النقابية المتمثلة بالاتحاد العمالي العام . واذا كان الموقف الموحد للطبقة العاملة قد فرض بعض التنازلات الجزئية على الدولة واصحاب العمل ، فان هذا الموقف اثار رعب القوى الفاشية وارباب العمل . فالقوى الفاشية التي اضطرت الى مماﻻة التحرك العمالي في البداية لم تخف هلعها وعداءها لهذا التحرك ، في تأكيده وحدة لبنان ووحدة كادحيه الذين تجاوزوا الحواجز الطائفية والجغرافية التي فرضتها القوى الفاشية كوسيلة لمجابهة الشغيلة بالشغيلة ، للوصول الى اهداف معادية للبنان ولشعبه ، رغم ان هذا التحرك ظل ، من حيث الاساس ، في اطار المطالب الاقتصادية المباشرة .

اما رد الفعل لدى ارباب العمل والدولة على التحرك العمالي ، فلم يكن اقل عداء . فالجميع يسعى الى تطويق النضالات المطلبية التي من المنتظر ان تتسع وتتعاظم ، بحكم استمرار اسبابها المولدة . ويأخذ رد الفعل هذا منحى رئيسيا هو السعي إلى ضرب وحدة الحركة النقابية وتشتيت صفوف الطبقة العاملة بمختلف الوسائل . ومن هذه الزاوية ، سيكتسب النضال من اجل تعزيز وحدة الحركة النقابية وترسيخها اهمية استثنائية في المرحلة المقبلة التي سوف تزداد الاوضاع المعيشية فيها تفاقما ، اكثر فاكثر . ومن جانبنا ، سوف نبذل كل جهدنا للحفاظ على هذه الوحدة ، مع اخذنا بعين الاعتبار اختلاف الانتماءات الطائفية والدينية والفكرية . ونحن لا نرى في هذا الاختلاف ما

يتعارض مع تأمين وحدة العمل من اجل مطالب اقتصادية واجتماعية وتشريعية مشتركة تتجاوب ومصالح مختلف فئات الشغيلة .

ان الحفاظ على وحدة الحركة النقابية سوف يظل الشرط الاولي والضروري ، ليس لطرح المطالب والقضايا العمالية الناضجة ، والعمل على تحقيقها وحسب ، بل ، ايضا ، لتطوير نضالات جميع الفئات الاجتماعية والقوى الشعبية ودعمها في مطالبها وحقوقها ، التي يسحقها ويدمرها التطور الرأسمالي الفوضوي ، بدءا من مطالب كادحي الريف والفلاحين والفئات الوسطى في المدينة ، وانتهاء بمطالب المثقفين والاساتذة والمعلمين والنساء والطلاب والشباب .

ان الحركة النقابية الموحدة هي القوة الاساسية لتنظيم اوسع تحرك شعبي عام دفاعا عن المطالب والقضايا ذات المساس بمصالح اوسع طبقات الشعب وفئاته وحلها بما يخدم المصلحة العامة ، كقضية السكن والايجارات الفاحشة وتفاقم الغلاء ، واحباط التشريعات التي تدافع عن كبار المحتكرين وارباب العقارات ، وابرز امثلتها مشروع قانون الايجارات الاخير ... الخ .

وفي اطار النضال الاقتصادي الاجتماعي العام ، تحتل اهمية خاصة ، في الظروف الملموسة الراهنة والمتوقعة في المستقبل ، قضية تنظيم صمود الجماهير في المعركة العامة ضد المخطط الانعزالي ـ الصهيوني في جميع المناطق ، ومجابهة نتائج اعمال القصف وتدمير القرى والتهجير واخلاء الجنوب . ويطرح هذا الواقع ، الى جانب المهام والمستلزمات على الصعيد السياسي والعسكري ، مشاكل ومطالب على الصعيد الاجتماعي والمعيشي تتطلب الاسهام في ايجاد حلول ملموسة لها ، في الاطر والامكانيات المتوفرة ، تساعد الجماهير على التشبث بارضها ، وتهيىء العوامل المادية لمشاركتها في المعركة ضد القوى الانعزالية والفاشيةوضد اسرائيل واعتداءاتها .

وفي هذا المجال ، سيبذل حزبنا جهدا مركزا ، بالتعاون مع سائر اطراف الحركة الوطنية ، وكل المنظمات والجمعيات الجماهيرية والديمقراطية ، لتأمين الشروط الضرورية ، حتى بمستوى الحد الادنى ، للصمود وللتصدي ، كبناء الملاجىء للاطفال والنساء ، وضمان التموين والكهرباء والمحروقات والتعليم والخدمات الصحية والاشراف على التوزيع او على سير المرافق والخدمات . ومن البداهة القول ان تأمين هذه الشروط المادية لا يمكن ان يحصل عن طريق التقدمات وحدها ، بل ، بالاساس ، عن طريق تنظيم الجهد الشعبي والموارد المتوفرة محليا ، بما فيها تنظيم عملية الانتاج نفسها وتوجيهها بحسب متطلبات الاوضاع التي قد تنشأ بنتيجة تطور المعركة ، سواء عن طريق لجان الاحياء او المجالس السياسية في المناطق ، او اي شكل تنظيمي ملائم . وبمثل هذا الاسلوب من تنظيم الصمود والتصدي ، يصبح الحزب ، وتصبح الحركة

الوطنية موجها لاعمق تيار شعبي وأوسعه ، وجهة نضالية شاملة ، حيث تقوم الجماهير بدورها الثوري كاملا في المعركة .. الخ .

الفصل السادس

من اجل دحر المشروع الانعزالي ـ الفاشي في الميدان الايديولوجي

اولا ، التصدي للهجمة الايديولوجية الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية الداعية الى الاستسلام

يترافق احتدام الصراع على الجبهة الايديولوجية مع احتدام الصراع على الجبهات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، في سياق الهجمة الامبريالية العامة الشرسة . ويزداد الصراع الايديولوجي حدة وتفاقما ، لاسيما في ظروف ازمة القيادة التي تمر بها حركة التحرر الوطني العربية ، وفي سياق عملية نضج البديل القيادي الثوري . ولا يدور الصراع ، هنا ، على تفسير حاضر حركة تحررنا الوطني والقومي وحسب ، بل على تغييره ايضا ، اي على المستقبل .

وتشترك ايديولوجية الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ، بهدف تعميم النهج الاستسلامي الخياني ، وتثبيت الهجمة الامبريالية في تصوير الخيانة القومية مصيرا محتما وقدرا لا يرد . ويجرى تقديم العجز عن التصدي للمشروع الامبريالي ، على انه عجز اصلي مطلق مزعوم في الأمة العربية والعقل العربي ، لاخفاء الاساس الطبقي للخيانة . وبهدف تكريس هذه الخيانة ، تسعى الايديولوجية البرجوازية الى تعميم هذا المحتوى الايديولوجي من ضمن مقولتها الاشمل ، **مقولة** اعتبار أزمة التطور التاريخي للمجتمعات العربية ازمة تطور حضاري . فالازمة ، وفق هذا التشخيص ، هي ، اذن ، ازمة حضارة عربية عاجزة عن مواكبة حضارة العصر التي تجد نموذجها في تقدم البلدان الرأسمالية المتطورة .

ويتركز النشاط الايديولوجي **المشترك** للامبريالية والصهيونية والبرجوازية على ضرب جبهة التحالفات الداخلية في حركة التحرر الوطني بين كل القوى والفئات والفصائل السياسية ذات التوجهات الثورية والوطنية الديمقراطية الجذرية ، وعلى تشويه الاشتراكية العلمية ومحاولات البرهنة على عدم صلاحها كأداة تحليل ومعرفة وتنظيم ثورية في الصراع الراهن لشعوبنا العربية ضد الامبريالية .

وتطرح هذه المسائل ، في ظروف التوجه السياسي والفكري الواضح لقوى وفصائل سياسية قومية ثورية ، ولجماهير شعبية واسعة ، الى تبني الماركسية اللينينية . لقد بات يجري هذا التوجه التاريخي على قاعدة وجوب احداث التغييرات العميقة في بنية مجتمعاتنا باتجاه الاشتراكية ، كشرط وحيد للخروج بها من شبكة العلاقات الاقتصادية والسياسية للامبريالية العالمية .

ويتابع الفكر البرجوازي انتقاء افكاره لمواجهة الماركسية ـ اللينينية برفضه قوانينها العلمية الكونية ، زاعما انها وليدة المجتمعات الرأسمالية في الغرب وحده ، نافيا ، بهذا ، وجود نظام رأسمالي عالمي . وهو ، اذ يدغدغ رغبات البرجوازي الصغير باستبعاد العلاقات الرأسمالية المتأزمة التي تسحقه ، بقرار ذاتي ، او بالغائها الوهمي ، يتوجه ، في الوقت نفسه ، الى عرقلة العملية الموضوعية لالتقاء جماهير البرجوازية الصغيرة وسائر الفئات الاجتماعية المسحوقة مع الطبقة العاملة في تحالف طبقي ثوري .

ويروج ، في ميدان الصراع الايديولوجي في الساحة العربية ، لمفهوم الاستقلالية المطلقة لحركة التحرر الوطني عن الحركة الثورية العالمية ، ولمفهوم معارضة النضال الوطني والقومي بالنضال الاممي .

فباسم الحفاظ على « الاستقلال القومي » وتحت شعار السير في « طريق ثالث » للتطور ، « مستقل » عن طريق التطور الرأسمالي وطريق التطور الاشتراكي ، يعمل الفكر القومي اليميني على تبرير فصل حركة التحرر الوطني والقومي لشعوبنا عن الحركة الثورية العالمية . كما انه يقيم تعارضا مصطنعا بين الوجه الاجتماعي والوجه القومي للنضال الطبقي الواحد . ان اقامة هذا التعارض ، سواء بين هذين الوجهين المتلازمين من النضال ، ام بين النضال الاممي والنضال الوطني والقومي ، هو موقف طبقي للبرجوازية ، لا للطبقة العاملة ولجماهير الفئات الاجتماعية الكادحة التي تمارس نضالها الاممي في ممارسة نضالها الطبقي نفسه ، بوجهيه المتلازمين ، الاجتماعي والقومي ، من اجل التحرر من سيطرة الامبريالية والرأسمالية ومن اجل انجاز مهام التحرر الوطني والقومي .

ان هذا الفكر الذي ولد نتائج خطيرة على حركة التحرر الوطني العالمية والعربية ، هو انعكاس وامتداد لايديولوجية الامبريالية والتحريفية والعداء للشيوعية وللاتحاد السوفياتي .

ان الماوية هي اخطر اشكال تجلي هذا الفكر التحريفي المعادي للماركسية المستند الى التعصب القومي والمعارض ، في شكله ومضمونه ، لمجرى تطور العملية الثورية على الصعيد العالمي ولوحدة القوى الثورية الثلاث في عصرنا ، لاسيما القوة الاساسية بينها ،

المنظومة الاشتراكية ، وطليعتها الاتحاد السوفياتي .

ان العداء للاتحاد السوفياتي ، هو احد ابرز اشكال العداء للشيوعية . وهو بالنسبة للماوية القديمة والجديدة ، ايديولوجية ونهج كامل .

ثانيا ، السمة العنصرية للمشروع الانعزالي – الفاشي

يحتدم الصراع الايديولوجي مع احتدام الصراع الطبقي ، بوجهيه القومي والاجتماعي ، في الحلقة اللبنانية من الهجمة الامبريالية العامة على حركة التحرر الوطني العربية . في اطار التصدي لهذه الهجمة ، وعلى قاعدة تفاقم احتدام أزمة النظام الرأسمالي اللبناني في المجال القومي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والايديولوجي ، يتحدد المضمون الاساسي للصراع الايديولوجي ،من موقع القوى الوطنية الثورية والتقدمية اللبنانية ، بكونه صراعا ضد الفاشية وضد الايديولوجية البرجوازية الانعزالية .

ان مفهوم « فرادة » لبنان وتميزه ، هو المفهوم المحوري الذي به تنتظم المفاهيم الاخرى لهذه الايديولوجية ، من « فينيقية » و « متوسطية » و « ازدواجية لغوية » و « قومية لبنانية » و « تعددية حضارية » الخ . ويقوم مفهوم « الفرادة » هذا بوظيفته الايديولوجية باتجاهين اساسيين متلازمين :

اولهما ، اظهار لبنان بلدا فريدا من نوعه ، لا يصح عليه ما يصح على غيره من بلدان العالم. فالقوانين العلمية الكونية التي تحكم التطور التاريخي للمجتمعات البشرية ، لا سيما في عصرنا الراهن وفي هذه المرحلة بالذات ، لا تحكم تطوره التاريخي ، لانه خارج القوانين الاجتماعية والتاريخية كلها . انه « هو الذي هو » لا يتحدد الا بذاته . بمفوم « الفرادة » هذا ، تضع البرجوازية نظام سيطرتها الطبقية خارج التاريخ ، ترفعه الى مطلق يستحيل فيه لبنان كيانا جوهريا دائما لا يتغير . وهي اذ تربط بين الكيان والنظام ، فلكي يصبح النظام كذلك ، ثابتا ، دائما ، لا يتغير . ان هذا المفهوم الايديولوجي يعبر عن طموحها الى تأبيد نظامها الطبقي ، والى تأبيد علاقات الانتاج الرأسمالية التي يقوم عليها نظامها هذا .

وثانيهما ، تمييز لبنان شبه المطلق عن البلدان العربية ،لتبرير عزله عن حركة التحرر الوطني العربية ، وتبرير موقع الوسيط الذي تحتله البرجوازية اللبنانية بين الامبريالية والعالم العربي .

لقد استندت صياغة مفهوم « الفرادة » وبلورته كمفهوم ايديولوجي محوري الى واقع الطائفية ، كأيديولوجية وكأحدى بنى النظام السياسي اللبناني الاساسية التي

تعكس أحد جوانب العلاقات الاجتماعية بالذات . وبالترافق مع الازمة الاقتصادية والسياسية للنظام ، كانت تتأزم ، كذلك ، الظاهرة الطائفية باتجاهين : اتجاه ضعفها وتراجعها النسبي كعامل معرقل كان يلجم حركة اتساع القاعدة الاجتماعية المناوئة للطغمة المالية ، واتجاه انكشاف التمييز الطائفي الذي يجسده النظام السياسي بتكريسه للامتيازات الطائفية ذات المحتوى الطبقي وما ينجم عنها من غبن بات مرفوضا من أكثرية اللبنانيين . على قاعدة هذه الازمة العامة للنظام ، تأزمت ، بدورها ، ايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، ولم تعد « الفرادة » قادرة على ان تتقنع ، كما في السابق ، خلف جملة من المفاهيم الايديولوجية ، فانكشف مضمونها العنصري الاساسي فرادة « للعنصر الماروني » في موضوعة « التعددية الحضارية » التي هي التعبير العنصري الاصفى عن المأزق الايديولوجي للطغمة المالية الذي هو ، في ترافقه مع المشروع الفاشي ، تعبير عن مأزقها السياسي العام .

ان المشروع الانعزالي – الفاشي ، قد اتخذ من الطائفية الصيغة الملموسة لتجليه في الظروف اللبنانية ، ورفع التناقض الطائفي الى مستوى التناحر القومي ، وجعل من الدين عموما ، والطائفية خاصة اساسا للكيان ، وللنظام ، ومنطلقا لتكون « الامة اللبنانية » المتميزة . انه اذن مشروع عنصري ينطلق من التمييز الطائفي – العنصري في نظرته لوحدة لبنان ولاستقلاله الوطني ولهويته القومية . وهو ، على هذا الاساس الطائفي – العنصري ، يرتبط بالكيان الطائفي – العنصري الصهيوني . انه ، بطبيعته الطائفية – العنصرية ، معاد لوحدة لبنان ، مفرط باستقلاله الوطني ، منكر لعروبته . وهو بفاشيته ، وعنصريته ، معاد للديمقراطية ، ولابسط حقوق الانسان في عصرنا في المساواة والحرية .

ان المواجهة الايديولوجية الفاعلة لكل التبريرات الايديولوجية المدافعة عن المشروع الفاشي المدمر لوحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وتطوره الديمقراطي تنطلق من رؤية :

– ان الصراع الدائر في لبنان هو **صراع وطني** يدور حول المقومات الوطنية الاساسية لوجود لبنان ، وحدته واستقلاله الوطني وعروبته .

– انه **صراع ديمقراطي** ، يدور حول مسألة المساواة في حقوق المواطن وواجباته وحول الحريات الديمقراطية والعامة ، وحول مصير التطور الديمقراطي للبلاد .

– انه **صراع طبقي** في محتواه ، يدور حول الامتيازات الطبقية للطغمة المالية ، التي تتداخل مع الامتيازات الطائفية وتتشابك معها .

ثالثا، المشروع الانعزالي الفاشي هو مشروع الهيمنة الظلامية المعادية للثقافة والمثقفين

ان نهج المشروع الفاشي ، على صعيد الثقافة ، هو نهج العداء البغيض لها ، وسوق المثقفين بسوط ديكتاتوريته التي تقوم على تدمير الوعي وقتل الابداع وسحق الافكار والمشاعر الانسانية الفنية ، ونشر الظلامية افقا وحيدا يقطع الطريق على تفتح العلوم والاداب والفنون .

يتجلى هذا الاحتقار البغيض للثقافة في السياسة التعليمية والتربوية التي تقوم على تعميق اساس التصفية الطبقية ، وتخريج أفواج العاطلين عن العمل ، وعلى تفتيت الجامعة الوطنية والاجهاز على دورها الوطني والديمقراطي ، وعلى تثبيت مناهج تعليمية في مراحل التعليم المختلفة تتأسس على أقتلاع جذور انتمائنا الوطني والقومي ، وازدراء العلم ، وعلى التمييز الطائفي ــ العنصري والديني وسائر اشكال الايديولوجية الامبريالية . كما يتجلى في مصادرة تراثنا الثقافي اللبناني والعربي وتزييفه ، واعدام العناصر الوطنية والديمقراطية فيه ، من أجل تسهيل المهمة الرجعية في اصطناع " تراث " عنصري بديل يبقي اجيالنا اسيرة قوى الماضي والرجعية والظلامية في تطلعها الى المستقبل .

وباتجاه تطوير المواجهة العامة للمشروع الفاشي التي يعود إلى المثقفين دور اساسي فيها ، يدعو حزبنا الشيوعي اللبناني الى قيام جبهة ثقافية واسعة .

ان البرنامج الذي تستند اليه هذه الجبهة هو البرنامج الذي يقوم عليه التحالف الوطني الديمقراطي ضد المخطط الامبريالي الصهيوني وضد المشروع الفاشي .

ان مصلحة المثقفين هي في ان ينحدر هذا المشروع وان ينتصر البديل الديمقراطي . فالفاشية ، وكل شكل من اشكال الدكتاتورية، يتناقض تناقضا كاملا مع الانتاج الثقافي والابداع الفني والادبي . وقد أكد مثقفونا ، في مواقفهم الفعلية ضد المشروع الفاشي ، وفي آثارهم وانتاجهم ، رفضهم لاقالتهم من الصراع المحتدم ، ورفضهم للدعوات الرجعية المستسلمة المشبوهة إلى " استقالة الثقافة " . وأكدوا ، بذلك ، تمسكهم بالتراث الثقافي النضالي لشعبنا .

لقد أكد الحزب الشيوعي اللبناني في برنامجه على الدور الهام للثقافة والمثقفين في النضال الوطني والديمقراطي . ودعا المثقفين " لتحمل مسؤولياتهم في المعركة الكبرى الدائرة بين العالم الذي يتفسخ ويموت مع يأسه ، والعالم الذي يولد مع أفاقه وأماله " .

ان الامكانيات الواقعية متوفرة ، اليوم اكثر من الامس ، لنهوض المثقفين الى

مهمتهم التاريخية هذه ، دفاعا عن الثقافة والوطن ، في معركة مصيرنا الوطني والقومي .

انطلاقا من هذا الواقع ، وفي ضوء التجارب الغنية التي اكتسبها حزبنا في ميدان الثقافة والعمل مع المثقفين ، وفي ضوء ما باتت تطرحه الظروف الراهنة من مسائل ثقافية وايديولوجية جديدة ومتنوعة ، في هذه المرحلة من الانعطاف التاريخي التي يجتازها شعبنا وحركة التحرر الوطني لشعوبنا العربية ، يتابع حزبنا الشيوعي سياسته في المجال الثقافي التي حددها مؤتمره الثاني ، واكدتها وطورتها موضوعات مؤتمره الثالث في النضال من أجل " خلق افضل الظروف لعمل المثقفين وتفتح الثقافة وتأمين سبل اسهامهم في الحركة الوطنية والديمقراطية والاجتماعية " .

ويرى حزبنا الشيوعي اللبناني ان دحر المشروع الانعزالي الفاشي ، واحباط كل اشكال الهيمنة الدكتاتورية ، هما الشرط الضروري لخلق هذه الظروف ، وهما المهمة النضالية الاساسية امام المثقفين الثوريين وكل المبدعين في شعبنا .

القسم السادس

الحزب

مقدمة

اذا كان على المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اللبناني أن يرسم خط الحزب السياسي ويحدد مهامه النضالية ، فان التطبيق الخلاق لهذا الخط ، وتحقيق هذه المهام بنجاح ، يتوقف على بناء الحزب الشيوعي الجماهيري المقاتل القادر على الاسهام« بدور قيادي فعال»في المعركة . ان تنظيم الحزب الشيوعي ، اذ يستند الى مبادىء عملية ثابتة في جوهرها ، فهو لا يشكل قضية فنيةتكنيكية قائمة بذاتها . انه على ترابط ديالكتيكي كامل مع الخطة السياسية . فهو ، ان ارسي على اسس سليمة ، ساعد الحزب على رسم خطته السياسية بشكل صحيح . وبعد اقرار هذه الخطة ، يصبح دوره مقررا في نجاحها او فشلها . ان التنظيم يستهدف توفير افضل الشروط لتنفيذ خطة الحزب السياسية بشكل ناجح . ومع الامانة الكاملة للمبادىء اللينينية في التنظيم ، فان على اشكال التنظيم واساليب العمل ان تتكيف ، باستمرار ،لتصبح قادرة على تطبيق الخط السياسي للحزب ، با لشكل الافضل .

الفصل الاول

خط الحزب التنظيمي في ضوء مقــررات مؤتمريه الثاني والثالث

اولا ، ان الاساس التنظيمي الذي ارساه المؤتمر الثاني ، باقراره النظام الداخلي ، وباعادته الاعتبار الى المبادىء اللينينية في التنظيم ، المركزية الديمقراطية ، والذي عمقه المؤتمر الثالث وجعله اكثر ارتباطا بالحياة وبالمهام النضالية ، قد شكل الركيزة الاساسية ، والموجه الاساسي لخطة الحزب التنظيمية طوال هذه الفترة . لقد تغيرت كثيرا اشكال التنظيم ، في القاعدة وفي القيادة ، وتنوعت وتطورت اساليب العمل ، على مختلف المستويات . غير ان روح المؤتمرين الثاني والثالث في المجال التنظيمي ظلت هي السائدة ، وظلت الموجهة لخط الحزب التنظيمي في مختلف المراحل.

ثانيا ، ان الانتقال بتنظيم الحزب من مرحلة الى مرحلة ، بالترابط مع المهام السياسية والنضاليةفي كل مرحلة ، ليست عملية سهلة ، تتم بشكل اداري جامد . انها مهمة صعبة ، لا سيما عندما يكون الانتقال في المهام السياسية من حال الى حال انتقالا جذريا

في طابعه : من النضال الديمقراطي الجماهيري العلني ، في اوسع مداه واقصى زخمه ، الى الكفاح المسلح ،ومن الكفاح المسلح ، في اقصى نهوضه وشموله ، الى الانكفاء الكامل والانتقال الى السرية المطلقة في بعض المناطق ، والنسبية في مناطق اخرى . ومن الانكفاء هذا الى المراوحة في حالة اللاحرب واللاسلم ،أو بالاحرى ، في حالة تتشابك فيها المهام المطروحة في مرحلة الحرب بالمهام المطروحة في مرحلة السلم ، وتتداخل المرحلتان لتفرضا على البلاد وضعا استثنائيا ينفتح على كل الاحتمالات ، فيتحول هذا الوضع الاستثنائي الى وضع دائم ، لفترة طويلة .

وكل هذه التحولات تجري في مهل قصيرة ، نسبيا، (سنة ، سنة ونصف ، واحيانا بضعة اشهر) . والاهم من ذلك انها تجرى ، سياسيا ، بفعل عوامل موضوعية ،خارجية بمعظمها ، نسبة التأثير الذاتي عليها محدودة ، ومنعدمة احيانا ، نتيجة الواقع الموضوعي، لكوننا ، بشكل عام، في حالة دفاع ضد هجمة امبريالية – صهيونية – رجعية – انعزالية ، على صعيد المنطقة وعلى الصعيد اللبناني .

ثم اننا لسنا حزبا صغيرا يسهل التحكم الفورى السريع باطره التنظيمية ، بل حزب واسع ، محاط بعدد مضاعف من الاصدقاء المرتبطين به ، ومتشابك مع عشرات المنظمات الجماهيرية في مختلف الميادين ، ومنخرط في اطر تنظيمية جبهويةمع سائر اطراف الحركة الوطنية اللبنانية ،مما يجعل هاجس تطوير عمل الحلفاء وحماية تنظيماتهم احد هواجسه المباشرة ايضا .

في مثل هذه التحولات السريعة كلها ، من شكل نضالي الى نقيضه ، تبرز الاطر التنظيمية المؤاتية لانطلاقه الحزب في مرحلة ما ، قيدا امام حركة الحزب في المرحلة الجديدة ، لا بد من كسره والانتقال الى اطر جديدة . ويصبح الكثير من نشطاء الحزب (في القاعدة وفي الهيئات القيادية ، على اختلافها) الذين اثبتوا كفاءات عـالية، في المرحلة السابقة، في تنفيذ مهام الحزب، بشكل خلاق ، غير قادرين على تلبية مهام المرحلة الجديدة ، بنسب متفاوتة . وتصبح الهيئة التي كانت تقود عمل الحزب في منطقة معينة او في ميدان معين (كتركيب ، وكتوزيع العمل ، وكأشخاص) غير قادرة على قيادة عمل الحزب في المرحلة الجديدة .

وعندما نتحدث عن خط الحزب التنظيمي ، عن روح المؤتمرين الثاني والثالث ، فاننا نعني ، بالتحديد ، طريقة معالجة هذه المسألة : عدم التردد في كسر طوق التنظيم القديم الذي اصبح معيقاً لمهام الحزب في المرحلة الجديدة ، وفي اعتماد اطر اخرى تسمح بتنفيذ هذا المهام ، وفي دفع الاطر الجديدة الملائمة الى الامام ، ولو بشكل جزئي في البداية ، والعمل لتعميمها وتركيزها وتطويرها في ضوء ما تثبته التجربة من جوانب القوة في هذه الاطر وجوانب الضعف فيها .

ان هذه العملية ، في المنعطفات الحادة ، لا تتم بدون خسائر . الا أن الخسارة الكبرى هي في الا تتم هذه العملية . والجهد القيادي السليم ينبغي ان يتجه في آن واحد نحو الحزم في اجرائها ، ونحو التخفيف من الخسائر قدر الامكان .

هذه العملية لاتتعلق فقط بمسألة الانتقال الى الكفاح المسلح كشكل طاغ من النضال . وهي لم تكن اقل اهمية ، ولا اقل صعوبة في مرحلة الانتقال من القوقعة التنظيمية السابقة على المؤتمر الثالث،الى الانطلاق الواسع في عمل الحزب الجماهيري، بعد المؤتمر الثالث . فالتحول بهذا الاتجاه شكل مهمة صعبة تطلبت جهدا تنظيميا طويلا استمر منذ ما قبل المؤتمر الثالث ، وفي فترة التحضير له ، واثناء انعقاده ، وبعد انتهاء اعماله ، حتى وصل بداية انطلاقته في الذكرى الخمسين لتأسيس **الحزب**(من كانون الثاني ١٩٧٢ حتى تشرين الاول ١٩٧٤ اي حوالي ثلاث سنوات). وكانت الذكرى الخمسون الحلقة الرئيسية التي ادت الى اندفاعه الكامل .

وطوال هذه الفترة،شكل العمل لتحقيق المهام السياسية حافزا رئيسيا لكسر قوالب التنظيم الجامدة وحلقاته الضيقة والمغلقة . وعبر تنظيم نضال الجماهير من اجل مطالبها ومصالحها ، وعبر المعارك المطلبية والقومية والديمقراطية ، تطورت اطر التنظيم الحزبي في القاعدة والهيئات القيادية .

ان هذه الانطلاقة وما توافق معها من اطر تنظيمية ، ما إن وصلت الى اوجها في ربيع عام ١٩٧٥ ، حتى دخلت البلاد مرحلة الحرب الاهلية ، واصبح النضال المسلح هو الشكل الطاغي .

صحيح ان الحزب كان يعد نفسه ، قبل هذا التاريخ ، لمثل هذا الاحتمال ، مرجحا لجوء الرجعية الى العنف ،وداعيا الى ضرورة مواجهة العنف الرجعي بالعنف الثوري . وقد حاول الحزب ان يستخدم كل ما توفر له من امكانيات ،مادية وتكنيكية وبشرية،من اجل هذا الاستعداد . ولكن الاعداد شيء ، وتحول النضال المسلح الى الشكل الطاغي من النضال،شيء اخر . هنا أصبح الموضوع يتعلق بكل اعضاء الحزب واصدقائه ، بالحركة الوطنية ، باوسع الجماهير . ولم يعد مجرد عمل قطاع خاص من قطاعات الحزب . حتى ان الاعداد الحقيقي في هذا القطاع لا يمكن ان يتم الا في وضع قتالي عام . وقبل الوصول إلى هذا الوضع، يقتصر الاعداد على ملاكات اساسية (محدودة دائما) ، وعلى حد ادنى من إعضاء الحزب . وهو، في الهيئات الحزبية ، مسؤولية رفيق معين ، في اطار توزيع للمسؤوليات ، يعطي مجالات النضال الاخرى الاهمية التي تستحقها في تلك المرحلة . اما بعد بداية القتال فانه يصبح عمل الحزب كله . وفي ظل هذا الشكل الجديد من النضال ، يصبح من الطبيعي ان تتحول الاطر التنظيمية السائدة في الوضع السابق قيدا ينبغي كسره . ويبرز هذا القيد بشكل اساسي ،في تركيب الهيئات القيادية . وقد ثبت بالتجربة ان الهيئات القيادية السابقة(لجان فرعية ، لجان منطقية) لم تعد قادرة

على قيادة عمل الحزب في مناطقها في ظل الوضع الجديد . وبرزت لمهام القيادة ملاكات اخرى فرضتها الحياة ، وجاءت التدابير التنظيمية لتكريسها . ان ضرورة التكيف مع المهام الجديدة قد طالت ايضا عمل اللجنة المركزية والمكتب السياسي وسائر الهيئات القطاعية التابعة لها .

وفي هذا المجال ، اذا كنا سنتوقف عند الثغرات ، في ما يتعلق بعدم السرعة الكافية في اتخاذ القرارات التنظيمية لكسر اطر التنظيم السابقة ،واستمرار التمسك ، لفترة ،بالهيئات المنتخبة،ومحاولة اجراء الاصلاحات في نطاقها ، بدلا من حلها واستبدالها بهيئات جديدة قادرة على تأمين موجبات قيادة المعركة ، وفي ما يتعلق بعدم التركيز السريع على معالجة حازمة لمظاهر التناقض بين القطاع العسكري والقطاعات التنظيمية الاخرى ، فلا بد من القول ان هذه الثغرات والتقصيرات لم تكن الانسبية (ربما كان بالامكان اختصار الوقت قليلا) ، حيث لم يكن من السهل أن تخلق ، بقرارات ادارية بحت، اطر قيادية جديدة مؤهلة فعلا لقيادة المعركة . كان على هذه الاطر أن تخلق، والرفاق انفسهم ان يتكونوا في غمار المعركة بالذات ، وفي مرحلتها الاولى على الاقل .

وهذا ما حصل فعلا ،فارتقينا ، في مجال تنظيمنا لقيادة العمل العسكري ، ارتقاء نوعيا ، في مرحلة الحرب الاهلية بين جزئين من هذه المرحلة ، قبل اذار عام ١٩٧٦ وبعده .

كان لا بد من وجود القناعة العامة في الحزب بضرورة هذا التحول . وعلى قاعة هذه القناعة العامة وحدها ، يمكن اجراء مثل هذا التحول. ولا يكفي ان تتكون في اللجنة المركزية ، بل ينبغي ان تشمل القواعد والهيئات الوسطية ايضا . وسنكتفي هنا بمثل واحد ، هو التنازع الدائم والحاد ،احيانا ، بين اتجاه العمل القيادي الداعي الى التركيز على بناء قوة عسكرية ممركزة متكاملة الاعداد والتدريب ، وعلى اعطائها الأولية في كل مجال ، وبين الاتجاه الاخر ، في القواعد والهيئات الوسطية ، الضاغط من أجل توزيع السلاح على القرى والأحياء ، وتغليب الميل نحو استخدامه لتثبيت الوجود السياسي للحزب وتعزيزه في مختلف المناطق . ولهذا الاتجاه تفسيره الطبيعي والمشروع . لم يكن من الممكن حسم هذا التنازع الا في ضوء تكون القناعة العامة لدى الحزب ، بالتجربة ، بصحة رأي القيادة في اعطاء الأولية لمركزة العمل القتالي .

ثالثا ،على الاسس المبدئية نفسها ، وبالاستناد الى تجربتنا الغنية ، توقفت اللجنة المركزية في حزيران ١٩٧٨، عند معالجة الوضع التنظيمي للحزب . كانت اللجنة المركزية، منذ عام ١٩٧٦، قد ناقشت موضوع التحضير للمؤتمر الرابع وامكانيات انعقاده ، وقررت في ضوء الظروف الملموسة في البلاد ، تأجيل المؤتمر .ومع معركة بحمدون ، التي سبقت مؤتمر الرياض والقاهرة ، رأت اللجنة المركزية ان البلاد تعيش في

ظل ظرف سياسي استثنائي لا يسمح بانعقاد المؤتمر وحسب ، بل يتطلب اللجوء الى المادة ٣١ من النظام الداخلي ، التي وضعت لمثل هذه الحالة بالضبط ، والتي تعطي اللجنة المركزية الحق في اتخاذ كافة التدابير التنظيمية لتأمين سلامة الحزب ، بل تفرض عليها ذلك .

ومع بداية النهوض الشعبي ، بعد الذكرى الاربعين لاستشهاد القائد كمال جنبلاط ، وانطلاقاً من حرصها الشديد على مبادىء التنظيم اللينيني التي اقرها المؤتمر الثاني ،.عادت اللجنة المركزية الى البحث في عقد المؤتمر ، واتخذت التدابير الفعلية اعدادا له . واستمر عمل اللجان ، تحضيراً للمؤتمر ، حتى العدوان الاسرائيلي الشامل على الجنوب (اذار ١٩٧٨) ، حيث تم احتلال قسم من البلاد ، وتشردت جماهير واسعة ، من بينها منظمات الحزب في الجنوب وفي قسم من البقاع . وعدنا الى وضع يستحيل فيه عقد المؤتمر .

وفي اجتماعها في شهر حزيران ١٩٧٨ ، قررت اللجنة المركزية ،مرة اخرى ، تأجيل عقد المؤتمر ، وأكدت قرارها السابق حول الظروف السياسية الاستثنائية ، واتخذت سلسلة من التدابير التنظيمية التي جرى العمل ، وما يزال يجرى من اجل تطبيقها في الحزب . وما الكونفرانسات التنظيمية التي عقدت في المحافظات ، والكونفرانس التنظيمي المركزي الذي توج تلك الكونفرانسات ، الا من بين تلك المقررات .تركز تقرير اللجنة المركزية امام الكونفرانس المركزي ، اذن ، حول هذه المقررات . ماطبق منها ، وما لم يطبق . ما ثبتت صحتـــه، بالتجربة ، وما يقتضي تطويره . لذلك كان تقرير اللجنة المركزية في حزيران ١٩٧٨ جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير ، وعلى اساسه ايضا دار النقاش .

ان تقرير حزيران ١٩٧٨ ينطلق , في معالجته الوضع التنظيمي ، وتركيزه على تنظيم العمل القيادي ، من طبيعة المرحلة و طبيعة المهام السياسية التي يجابهها الحزب. ان خطة الحزب السياسية مبنية على اساس ان الظروف الاستثنائية ليست ظروفا طارئة ، ولن تكون عابرة . انها وضع دائم .وينبغي التصرف على هذا الاساس . نحن في معركة طويلة وقاسية ، متعددة الجوانب ، تستلزم اشكالا متعددة من النضال ، تتشابك فيها وتتلازم اشكال النضال السياسي ـ الجماهيري ـ المطلبي ـ العسكري . يتخللها هدنات مؤقته ، تطول او تقصر ، فتبرز فيها أولية العمل المطلبي ، مثلا ، لفترة ،وتبرز ، في فترة اخرى ، أولية هذا العمل في جزء من البلاد ، بينما يدور القتال في جزء اخر ، ثم يعود احتمال تعميم القتال ليصبح راجحا في فترة اخرى .

كيف يمكن ان يقود الحزب هذه المعركة ، وكيف يمكن ان يقاد الحزب فيها ؟ واذا كان الانتقال من شكل الى آخر من النضال قد اصطدم في السابق ،بعض الشيء ، بالاطر التنظيمية وباساليب العمل السابقة ، فكيف يمكن لنا ان نجد اطرا واشكالا تنظيمية واساليب عمل لا تتناقض مع مهام النضال المتعددة والمتشابكة ، بل تدفعها أيضا الى

الامام بشكل خلاق ؟ كيف يمكن بناء الحزب المقاتل الذي يسهم في بناء الحركة الوطنية
المقاتلة ويلعب دوره في تنظيم قتال الجماهير دفاعا عن مصيرها الوطني والقومي ؟ كيف
يمكن قيادة هذا الحزب ؟

تلك هي الاسئلة التي كان على البحث التنظيمي ان يجيب عنها ،والتي واجهت
اجتماع اللجنة المركزية في حزيران ١٩٧٨ ، والهمت مقرراته ، والتي جرى البحث فيها
في اجتماعات لاحقة للمكتب السياسي ، وفي كونفرانسات المحافظات والكونفرانس
المركزي ، والتي يجري البحث فيها اليوم في مؤتمرنا الرابع .

وفي اطار النظر في هذه المقررات ، تبرز القضايا الرئيسية التالية :

١ ــ في ظل ظروف سياسية استثنائية طويلة الامد ، لا بد من وضع اسس وقواعد
لعمل الحزب تحدد محتوى التدابير الاستثنائية وأشكالها ، وحدود استخدامها (الفصل
الاول من تقرير حزيران) .

٢ ــ تنظيم عمل الهيئات القيادية المركزية (الفصل الثاني من تقرير حزيران) .
تتعلق هذه الاجراءات المقترحة ،في قسم اساسي منها ،بدور اللجنة المركزية والمكتب
السياسي والسكرتاريا ،وتتركز حول اسلوب العمل ،وحول العلاقة بين الهيئات وتثبيت
العمل القطاعي كأحد الركائز المكونة للبنية التنظيمية في الحزب ، وتحدد الاسس العامة
لعلاقة اللجان القيادية القطاعية باللجان الحزبية الموازية وباللجان القطاعية في
المحافظات والمنطقيات ، على مختلف درجات الهرم التنظيمي .

٣ ــ التركيب الهرمي للحزب (الفصل الثالث من تقرير حزيران) ،وبشكل
خاص ،انشاء لجنة المحافظة ودورها(وهو الموضوع الاساسي الـذي عولـج في
كونفرانسات المحافظات) .

٤ ــ ماذا نفذ وماذا لم ينفذ من هذه التدابير ومن هذه المقر رات التي اتخذتها اللجنة
المركزية ، بما في ذلك في الفصل الرابع من تقرير حزيران الذي اكتفى بايراد عناوين المهام
اللاحقة التي كانت موضع بحث مستمر في المكتب السياسي والسكرتاريا .

٥ ــ مسألة المؤتمر ، حيث ان النظام الداخلي للحزب لا يلحظ امكانية عقد المؤتمر
في ظروف سياسية استثنائية . وما يتضمنه حول المؤتمر الاستثنائي يأتي في المادة
نفسها حول المؤتمر العادي ، ويخضع ، بالتالي ، لأحكامها **نفسها**. ان الموضوع هو ،
اذن ، كيف يعقد مؤتمر عادي في ظل ظروف استثنائية طويلة الامد . ورأت اللجنة
المركزية ان من حقها ومن واجبها ، ان تستخدم صلاحياتها المنصوص عنها في المادة
(٣١) من النظام الداخلي ، في محاولة حل هذه المسألة . وقد قررت اللجنة المركزية في
حزيران ١٩٧٨ ادخال تعديلات على النظام الداخلي تتعلق بشروط التحضير للمؤتمر
وعقده ، وذلك مع امانتها التامة لجوهر النظام الداخلي باصرارها على التمسك بمبدأين
اساسيين : ضرورة كون اكثرية ثلثي مندوبي المؤتمر منتخبين ، وضرورة تمثيل المؤتمر
من ثلثي اعضاء الحزب . وعلى أساس هذه التعديلات جرى عقد الكونفرانسات

التنظيمية في المحافظات والكونفرانس التنظيمي المركزي ، حيث نوقشت هذه التعديلات
واقرت ، وجرى التحضير الواسع للمؤتمر الرابع للحزب وتم انعقاده .

رابعا ، ان تقرير اللجنة المركزية امام الكونفرانس المركزي لشؤون التنظيم ، قد
عالج تطور الوضع التنظيمي للحزب منذ المؤتمر الثالث (ك ٢/١٩٧٢) . وعرض
التدابير والاجراءات التنظيمية التي اتخذت لتنفيذ شعار المؤتمر الثالث بتحويل الحزب الى
حزب جماهيري . واظهر كيف ان هذه التدابير قد ارتبطت ، باستمرار ، بالمهام السياسية
التي قام الحزب بتنفيذها طوال السنوات السبع الاخيرة . فبناء الحزب الجماهيري
جرى عبر الانخراط الواسع في النضال من اجل مطالب الجماهير الشعبية ، الطبقة
العاملة وسائر الاجراء ، وكادحي الريف ، والشباب والطلاب والنساء والمثقفين ، وكل
الاوساط الاجتماعية المتضررة مصالحها بفعل الازمة الاقتصادية ــ الاجتماعية لنظام
الاقتصاد « الحر » ، والمتصادمة مع هيمنة الطغمة المالية على المقدرات الاقتصادية
للبلاد . وقد اكتسب العمل في المنظمات الجماهيرية اهمية خاصة في تجنيد هذه النضالات
وفي قيادة نضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الاخرى من اجل مطالبها . كما اثبتت
تجارب انشاء اللجان العمالية واللجان الشعبية ، في المؤسسات والمهن ، وفي الاحياء ،
اهمية هذا الاسلوب النضالي المشرك للجماهير في النضالات المختلفة .

ويتوقف تقرير اللجنة المركزية عند المعارك التي نظمها الحزب وشارك في قيادتها من
اجل الدفاع عن عروبة لبنان وعن وحدته واستقلاله الوطني ، ومن اجل حماية الثورة
الفلسطينية . وفي هذه المعارك القاسية دفاعا عن القضية الوطنية لشعبنا ، وعن القضية
القومية لامتنا ، كانت تتم ايضا عملية بناء الحزب الجماهيري .

وقد احتلت معارك الدفاع عن الديمقراطية موقعا بارزا في السنوات السبع الاخيرة ،
ولعب الانخراط الواسع فيها دورا كبيرا في تحقيق مهمة بناء الحزب الجماهيري . ويشمل
هذا المجال النضالات التي تمت دفاعا عن الحريات الديمقراطية والعامة ، والنضالات
التي جرت من أجل الحقوق الديمقراطية للمواطنين في المساواة ، وهي نضالات موجهة
ضد النظام السياسي المكرس للتمييز الطائفي ، والمتميز ببنى متخلفة معادية للديمقراطية
في مختلف المجالات .

ويتوقف التقرير بعمق وتفصيل عند متابعة مهمة بناء الحزب الجماهيري ، عبر
المشاركة النشيطة في النضال المسلح الذي فرض على شعبنا وحركتنا الوطنية وحزبنا منذ
عام ١٩٧٥ .

ويولي حزبنا ، في معالجته الشأن التنظيمي ، اهمية خاصة للعمل الجبهوي ،
سواء من حيث دور النهج التحالفي السليم في بناء الحزب الجماهيري ، او في ما يمليه
العمل المشترك ، في اطار الحركة الوطنية اللبنانية ، من تكييف اشكال التنظيم الحزبي

بشكل ملائم معه .

ويتوقف بحثنا التنظيمي مليا عند دور الاعلام الجماهيري في بناء الحـزب الجماهيري . ويشمل هذا كل اشكال الاعلام ، من الصحافة المركزية للحزب والحركة الوطنية ، الى النشر في الصحف الاخرى ، الى صحف المناطق ، والصحف القطاعية ، والبيانات والملصقات ، في المركز وفي المناطق والقطاعات ، الى المهرجانات والندوات، الى اصدار الكتب ، الى شتى اشكال الاعلام المرئي والصوتي من مسرح وسينما وغناء وشعر ومعارض فنية وسواها .

وفي مجالات العمل لبناء الحزب الجماهيري ، لا بد من التوقف عند الدور الخاص الذي لعبته احتفالات الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب ، وما شكلته من انطلاقة كبرى للعمل بين الجماهير . فبالاضافة الى الدور الفكري والسياسي لاحتفالات الذكرى الخمسين ، لعبت هذه الاحتفالات دورا تنظيميا على صعيد الحزب ، ساعد في كسر الاطر التنظيمية الضيقة والمقوقعة ، ودفع الى اوسع نشاط بين الجماهير تميز بالجراة وبالمبادرة وبالشمولية . وانعكس ذلك على اوضاع الحزب التنظيمية في انتسابات جديدة واشكال تنظيم مرنة واساليب عمل متطورة وروح كفاحية عالية ، حتى اننا يمكن ان نقول بحق ان افواج الشيوعيين التي شاركت ببطولة في معركة الدفاع عن وحدة لبنان واستقلاله وعروبته وعن الثورة الفلسطينية هي ، بشكل اساسي ، افواج الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب .

الفصل الثاني

من اجل حزب شيوعي جماهيري مقاتل

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني تعتبر تقريرها امام الكونفرانس المركزي لشؤون التنظيم جزءا من تقريرها الراهن امام المؤتمر الوطني الرابع ، وكذلك التوصيات التي صدرت عن الكونفرانس . وعلى اساس هذا التقرير والتوصيات ، اقترحت ونوقشت في الحزب التعديلات على النظام الداخلي .

وفي مجال التأكيد على المقررات التنظيمية ، نرى ضرورة في التشديد على النقاط الرئيسية التالية ، من اجل النجاح في مهمة بناء الحزب الشيوعي الجماهيري المقاتل :

١ ــ ايلاء الاهمية القصوى لتعميق صلات الحزب بالجماهير وتوسيعهـا ، وبجماهير العمال والاجراء وكادحي الريف منها بوجه خاص ، وتنظيم نضالات هذه الجماهير وقيادتها دفاعا عن مصالحها الحيوية الملحة وعن طموحاتها القومية ، والتركيز ، بشكل خاص ، على عمل الحزب في المنظمات الديمقراطية الجماهيرية بانفتاح واسع وباحترام كامل لهياكلها التنظيمية وبمنطلق جبهوي سليم .

ويرتدى اهمية خاصة تطوير عملنا في المجال النقابي وفي ميدان المنظمات الجماهيرية لكادحي الريف ، وفي المنظمات المهنية الحرة واطر التنظيم الديمقراطي للمثقفين ، وفي المنظمات النسائية الجماهيرية ، وفي اتحادات الطلاب وروابطاتهم ، وفي الاندية الاجتماعية والثقافية والرياضية في الاحياء والقرى ، مع ضرورة الاهتمام الخاص بالكشافة والاشبال ، وبالمستوصفات ومجالات العمل الصحي والاجتماعي الاخرى .

وترتدى اهمية خاصة كذلك ضرورة تنظيم اللجان العمالية والشعبية في مراكز العمل وفي اماكن التجمعات العمالية وفي الاحياء السكنية وبين كادحي الريف في المناطق .

٢ ــ تحسين عمل الحزب مع الاصدقاء وتوسيعه وتنظيمه في حلقات خاصة منتظمة تشكل احد المراتب التنظيمية الممهدة للانتماء الى الحزب ، وتكون مجالا لرفع المستوى السياسي للاصدقاء وتثقيفهم بالمبادىء الاساسية للماركسية اللينينية وخطة الحزب ومقررات مؤتمراته ، ولا شراكهم في تنفيذ المهام النضالية ، ووسيلة لمزيد من التعرف عليهم وتوثيق العلاقات بهم ومساعدتهم على الانتساب الى الحزب .

٣ ــ ايلاء الاهمية الخاصة والدائمة لتوسيع صفوف الحزب ، ولتوجيه عملية النمو بشكل اساسي بين العمال ، لا سيما في المؤسسات الكبرى ، وبين كادحي الريف ، وفي اوساط الشبيبة والمثقفين المبدعين ، وبذل جهود خاصة لزيادة نسبة انخراط الفتيات والنساء في صفوف الحزب والاسهام في نشاطاته .

٤ ــ العناية بمنظمات القاعدة في الحزب ، من حيث التحديد الواضح لدائرة عمل كل منها ، ومراعاة الظروف الامنية وسلامة العمل في ما يتعلق بعدد اعضاء الفرقة ، ووضع برنامج عمل محدد لكل فرقة ، والتوزيع السليم للمهام بين اعضائها ، ومساعدتهم على تنفيذ هذه المهام ، وتقويم الايجابيات والسلبيات التي تبرز نتيجة تنفيذ كل مهمة ، بغية تفادي النواقص والاخطاء وتعميم التجارب الناجحة ، مع ما يقتضيه ذلك من ممارسة سليمة للانتقاد والانتقاد الذاتي ضمن الاطر التنظيمية ، والسهر على احترام الفرق للنظام الداخلي . وتحتل اهمية اساسية ضرورة العمل لتكون كل فرقة محاطة بعدد من حلقات الاصدقاء واللجان العمالية والشعبية وان تشرف بشكل سليم عليها . والاهتمام بالمستوى الفكري والسياسي للرفاق وتربيتهم بروح التفاني في النضال من اجل مصلحة الطبقة العاملة ، ومن اجل الدفاع عن الوطن وتنفيذ المهام التي تطرحها خطة الحزب ، واعدادهم عسكريا للقيام بدورهم في النضال من اجل تحرير الجنوب ومن اجل وحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وتطوره الديمقراطي .

ان ظروف الهجرة الخارجية والداخلية ، وعدم الثبات في مكان العمل والسكن تفرض ضرورة اعتماد اشكال تنظيم مرنة ، بما يؤمن صلة الحزب الدائمة بجميع اعضائه ، مع ما يقتضيه ذلك من سرعة التبليغ عن مكان السكن الجديد وسرعة تنظيم الرفاق الذين تفرض عليهم الظروف الامنية والسياسية والاجتماعية التنقل .

٥ ــ الاهتمام المباشر ببناء الهيئات القيادية الوسطية التي تقود مباشرة منظمات

القاعدة (الفرعيات والمنطقيات) والحرص على سيادة العلاقات الحزبية السليمة داخلها ، وبينها وبين المنظمات التي تتحمل مسؤولية قيادتها ، وعلى توزيع العمل بين اعضائها ، بما يكفل تنفيذ هذه البرامج بشكل خلاق ، ورفع روح المبادرة عندها كهيئات وكاعضاء ، وتربيتها بروح تحمل المسؤولية العالية عن تنفيذ خطة الحزب وعن الاسهام في اقرارها ، ومساعدتها على حل المسائل التنظيمية بالسرعة والفاعلية المطلوبين ، وعلى العمل في المنظمات الجماهيرية وبين الجماهير ، وعلى تنظيم العمل القطاعي بحده الادنى الضروري ، والعمل الدائم على رفع مستواها الفكري والسياسي والتنظيمي ، وزيادة وتيرة اسهامها وفاعليته في قيادة معركة الدفاع عن الوطن ، وقضايا الشعب .

٦ ـ تحويل لجان المحافظات الى لجان قيادية فعلية لمجمل نشاط الحزب ومنظماته في دائرة عملها ، على الاصعدة الفكرية والسياسية والجماهيرية والتنظيمية والعسكرية وسواها ، وعلى قاعدة الحد الاقصى من روح المبادرة وتحمل المسؤولية في ضوء توجيهات اللجنة المركزية وبرامج عمل اللجان القيادية القطاعية واشراف المكتب السياسي . وفي ظروف تنوع اشكال النضال واختلاف الاوضاع السياسية والامنية بين منطقة واخرى ، واحتمالات تعثر الصلة المركزية ، تزداد مسؤولية لجان المحافظات ودورها القيادي واشرافها الخلاق والذكي على مختلف منظمات الحزب ومجالات نضاله في دائرة عملها. وعبر توزيع العمل بشكل سليم بين اعضاء لجنة المحافظة وبناء اللجان القطاعية المختصة المساعدة للجان المحافظات ، وبخاصة بناء مكتب تنظيم قادر وكفؤ يعالج مختلف مسائل الحياة الداخلية لمنظمات الحزب التابعة للمحافظة ، ويساعد في حلها بسرعة . ينبغي على المحافظة ان تكون قادرة على تأمين الحضور السياسي الدائم للحزب في دائرة عملها ، وعلى تطوير العمل الجبهوي ، وعلى قيادة الحركة الشعبية والمنظمات الجماهيرية ونضالات العمال والاجراء والفئات الكادحة من اجل مطالبها في المعركة الوطنية ، وعلى العناية بتوسيع صفوف الحزب وتوجيه عملية النمو بشكل سليم ، ورفع المستوى الفكري والسياسي والتنظيمي لاعضاء الحزب ، وعلى تقديم الكادر وتطويره ، وعلى اعداد الحزب لكل اشكال النضال ، والحرص على امنه وسلامته .

٧ ـ العناية بمنظمات الحزب في الخارج ، سواء المنظمات الطلابية التي تشكل ملاكات علمية وادبية وثقافية مقبلة ، او المنظمات التي تعمل وسط المهاجرين القدامى والجدد في البلاد العربية وبلاد الاغتراب الاخرى ، وانشاء مركز خاص يتابع العمل مع هذه المنظمات ويسهر على انتظام الصلة ودوريتها وعلى ايصال وثائق الحزب ومنشوراته وخطته السياسية لها ، ويساعدها على اعداد برامج عمل ملموسة ، ويشرف على تنفيذها ، ويؤمن لها كل يلزم من اجل تحسين عملها السياسي خدمة للقضية الوطنية لشعبنا ولزيادة تأثيرها في اوساط الرأي العام في بلاد الاغتراب ، وتوسيعا لصفوف الحزب في

اوساط المهاجرين ولاشراكهم في مختلف النشاطات ، دعما لنضال الحزب والحركة الوطنية في الداخل .

٨ ـ ترتدي قضية التثقيف الفكري والسياسي اهمية خاصة في هذه الظروف . فالمهام الصعبة التي يواجهها الحزب ، والتضحيات الكبيرة التي يقدمها في النضال ، والظروف المعقدة التي تدور المعارك في ظلها ، ومجمل ما تقضيه هذه الظروف من مهام التعبئة الشعبية وتعزيز وحدة الحركة الوطنية وتلبية موجبات معركة قاسية وطويلة تترابط فيها وتتداخل كل اشكال النضال ، تتطلب اكثر من اي وقت مضى ان يستند ارتباط الشيوعيين بحزبهم على القناعة الفكرية والسياسية وعلى الوعي الفكري والسياسي المرتفع . واذ ينبغي على برامج التثقيف الحزبي ان تتضمن المبادىء الاساسية للماركسية اللينينية وتجربة الحركة الشيوعية العالمية ، فهي تتركز بشكل اساسي على فهم كيفية تجلي هذه المبادىء في الظروف العربية واللبنانية الملموسة ، وهو الامر الذي تبلوره اعمال مؤتمرات حزبنا ولجنته المركزية ومقرراتها ووثائقها . فهذه الوثائق والمقررات هي اساس البرنامج التثقيفي الذي ينبغي ان يؤدي الى اعلى تعبئة فكرية وسياسية ممكنة يستطيع الحزب بجميع منظماته ، واعضائه ، واصدقائه ، وكل من هو في دائرة تأثيره السياسي ، ان ينطلق منها في تنفيذ مهامه النضالية . وعلى قاعدة البرنامج التثقيفي المركزي ، يمكن للجان القيادية القطاعية ، وبخاصة قطاع التنظيم ، ان تضيف برامج تثقيفية خاصة تساعد في تحسين عمل الحزب وتطويره في كل منها . ان انتظام التثقيف وشموليته ، ومراعاته المستويات المختلفة للرفاق ، هي ايضا بين الامور الاساسية التي تتوقف عليها فاعلية التثقيف في حزبنا .

٩ ـ الاهتمام الجدي بتطوير الكادر وتقديمه ، كما ونوعا ، على مختلف المستويات ، وفق سياسة ثابتة ، وطويلة النفس ، تعتمد على رفع المستوى الفكرى والسياسي للكادرات الجديدة ، وعلى ضمان حياة تنظيمية سليمة في الهيئات ، وعلى تقدير المبادرات الخلاقة التي تقوم بها ، وعلى تشجيع روح الانتقاد والانتقاد الذاتي عند هذه الكادرات ، وتكليفها بمهام جديدة ، باستمرار ، مع مساعدتها على تنفيذها بنجاح ، وتربيتها بروح التفاني النضالي ونكران الذات والصدق الدائم مع الحزب واليقظة الثورية والتعلق بوحدة الحزب ، ومحاربة ميول العمل الفردي الضار ومظاهر الانانية والغرور والتعالي ، والانتهازية والمداهنة والاستزلام ، ومراعاة الكفاءات والميول الخاصة لدى توزيع الكادر على مختلف المهام ليجري وضع الرفيق المناسب في المكان المناسب وتكليفه بالمهمة المناسبة ، الى ذلك يضاف ضرورة العناية الخاصة الاستثنائية بالكادرات العمالية في تطويرها وتقديمها باستمرار .

ان المجال الافضل لتربية كادرات الحزب وتطويرها وتقديمها هو مجال العمل الجماهيري . فالجماهير هي المعلم الاساسي للمناضلين الشيوعيين . والنضال

الجماهيري هو المدرسة الاساسية لتطور الكادر الحزبي وتقدمه . ولا بد للقائد الحزبي ، في مختلف المجالات ، وعلى مختلف المستويات ، من ان يكون قائدا جماهيريا جيدا حتى يصبح قائدا حزبيا جيدا . والقيادة الجماهيرية لا تكرس بقرار . انها تتنافى مع كل امراض التعالي والغرور والسطحية والجمود العقائدي واسلوب توجيه الاوامر من فوق وكل امراض البيروقراطية والعزلة والقوقعة . ان النضال الجماهيري هو الغربال الحقيقي لاصطفاء الكادر الحزبي والقيادات الحزبية . ولا يقتصر النضال الجماهيري على جانب مهم منه هو العمل في المنظمات الجماهيرية . فالعمل العسكري ايضا هو عمل جماهيري ، وكذلك العمل التنظيمي والعمل الصحافي والاعلامي ، والعمل الادبي والثقافي والفني ، وكل عمل مبدع . ومسؤول الفرقة الحزبية لن يستطيع ان يؤدي دوره الحزبي بشكل سليم ان لم يكن قائدا جماهيريا في قريته او حيه او معمله او مدرسته . كذلك مسؤولو اللجان الفرعية والمنطقية والمحافظة واللجان القيادية القطاعية وأعضائها ، كل في دائرة عمله ، والمسؤولون المركزيون على الصعيد الوطني .

١٠ ـ اعداد الحزب كله ليكون قادرا على الاسهام بكامل طاقته في المعركة العسكرية ، دفاعا عن وحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وتطويره الديمقراطي ضد المشروع الصهيوني ـ الفاشي ـ الانعزالي ، وفي معركة الدفاع عن الجنوب ، وتحرير القسم المحتل منه من قبل اسرائيل مباشرة او بواسطة عميلها سعد حداد . ان هذا الاعداد ، اذ يشمل التدريب والتنظيم وتهيئة القيادات الكفوءة لمختلف اشكال التشكيلات القتالية وجعلها تضم كل القادرين على حمل السلاح ، فهو يطال ، بقسم منه ، مسألة تنظيم المعركة وادارتها وتأمين موجباتها الاجتماعية والصحية والتموينية والامنية والادارية الاخرى ، بحيث يكون لكل من اعضاء الحزب واصدقائه دور محدد ضمن امكانياته وقدراته .

ويتجه هذا الاعداد بشكل اساسي ، بالاضافة الى ترابطه مع الحركة الوطنية، والثورة الفلسطينية ، الى اشراك اوسع الجماهير في المعركة دفاعا عن نفسها وعن قضيتها الوطنية . وقد اقر الحزب ، في ضوء تجربته الغنية ، جملة من التدابير التنظيمية لمتابعة هذا الاعداد وأنشاء الاطر القيادية الكفيلة بالاشراف عليه وبقيادة المعركة . وينبغي العمل الجاد لتنفيذ هذه التدابير ولاستكمال بناء هذه الاطر التنظيمية .

وتحتل اهمية خاصة مسألة رفع اليقظة الثورية في الحزب والحفاظ على امن الحزب وسلامة اعضائه وملاكاته وقياداته . والحرص على سرية التنظيم الحزبي وسرية القرارات . والحيلولة دون تسلل الاعداء الى صفوف الحزب واكتشافهم بسرعة .

١١ ـ ان تطوير الاعلام الجماهيري ، مادة واسلوبا وانتشارا ، في مختلف مجالات الاعلام المكتوب والمرئي والصوتي ، هو عامل اساسي من عوامل بناء الحزب الجماهيري

المقاتل . وعلى الحزب ان يولي ، في هذا الميدان ، اهتماما كاملا لتطوير وسائل اعلامه وتنويعها ، وتحسين موادها ، وتقدم برنامجه وخطه السياسي بشكل خلاق وبسيط وذكي ، وايصالها الى اوسع الجماهير ، وجعلها مؤثرة في قناعة الجماهير وفي تجنيدهم للنضال . والاعلام الشيوعي الجماهيري ، اذ يلتزم الصدق ويستهدف كشف الحقيقة ، لا بد له من ان يتجه بكل مجالاته الى مصلحة الجماهير ويخاطب عقلها وحسها الوطني والطبقي وعاطفتها في الوقت نفسه ، وان يلعب دورا تثقيفيا وتعبويا لا وسع اوساطها .

١٢ـ ويحتل اهمية خاصة الميدان الاجتماعي والصحي ، وبشكل خاص العناية بالمهجرين وتنظيم نضالاتهم من اجل تحسين اوضاعهم ومن اجل العودة الى المناطق التي هجروا منها ، ومساندة نضال جماهير الجنوب التي تعاني من القصف واعمال العدوان الاسرائيلي ومن اهمال الدولة ، وتجنيد حملة واسعة من اجل مساعدة عربية لابناء الجنوب ، ومن اجل تحمل الدولة لمسؤولياتها ، ومن اجل قيام الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية بدورهما بشكل افضل . ان النضال من اجل التعويض على اهالي الشهداء والجرحى والمهدمة منازلهم والمتضررين بارزاقهم وقوت عيالهم ، هو جزء اساسي من النضال لتعزيز صمود ابناء الجنوب . ويرتدي في هذا المجال اهمية خاصة تعميم شبكة المستوصفات والمراكز الطبية والمساعدة على تأمين الدواء والطبابة والاستشفاء لجماهير الجنوب ، وللجماهير الكادحة وللمهجرين في المناطق الشعبية . ان تنظيم الجهاز الصحي في الحزب والحركة الوطنية يحتل اهمية خاصة في ظل التوقعات حول تطور المعارك في المستقبل .

١٣ ـ الاهتمام الاقصى بقضية شهداء الحزب والحركة الوطنية والشهداء العاديين من جماهير شعبنا . واذ يشمل هذا الاهتمام العناية باسر الشهداء في مختلف المجالات ، فهو يعني ايضا تكريم ذكرى الشهداء الابطال الذين قدموا حياتهم في سبيل قضية الشعب والحزب ، واتخاذ استشهادهم البطولي درسا تثقيفيا وتعبويا لاعضاء الحزب وجماهير الشعب من اجل رفع الروح الكفاحية وزيادة الاستعداد للتفاني في النضال حتى انتصار قضيتنا الوطنية العادلة .

وفي هذا السياق ينبغي تنظيم اوسع الاحتفالات الجماهيرية ومختلف المبادرات الحزبية والعامة في يوم الشهيد الشيوعي . كما ينبغي على الحزب ان يبذل كل جهده في سبيل انجاح الاحتفالات الدورية في الذكرى السنوية لاستشهاد قائد الحركة الوطنية اللبنانية المناضل كمال جنبلاط .

١٤ ـ ان تعزيز العمل الجبهوي وتطويره في اطار الحركة الوطنية اللبنانية وفي الاطر المشتركة مع الثورة الفلسطينية هو ، في بعض جوانبه ، قضية اساسية ، من حيث دوره في بناء الحزب الجماهيري المقاتل ، ومن حيث ما يقتضيه هذا العمل المشترك في مؤسسات الحركة الوطنية ومع الثورة الفلسطينية من توافق بين اساليبه واشكاله وبين

اساليب العمل واشكال التنظيم في الحزب . فالعمل الجبهوي ، ايا كانت الاطر التنظيمية التي قد يتخذها ، لم يعد مقتصرا على تنسيق سياسي فوقي ، بل اصبح يشمل مختلف مستويات التنظيم الحزبي في المناطق وفي القطاعات . وهو يستوعب جهد عدد كبير من الرفاق في المركز والمناطق . ان ايجاد الاطر التنظيمية السليمة واشكال التنسيق المناسبة بين الرفاق العاملين في هذا الميدان هي قضية اساسية للاشراف على عملهم وتوجيهه وقيادته . وهوامريحتل قسما هاما من اهتمام الهيئات القيادية على مختلف المستويات ومنظمات القاعدة كذلك .

١٥ ـ وفي ظل تشابك معركتنا في الساحة اللبنانية بالصراع الدائر على الصعيد العربي ، والدولي ، ترتدي اهمية خاصة مسألة توسيع صلات الحزب الخارجية مع الاحزاب الشيوعية العربية ، ومع الفصائل الاخرى في حركة التحرر الوطني العربية ، ومع حركات التحرر في العالم ومع القوى الديمقراطية والاحزاب الشيوعية ومع المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي، وتنظيم هذه الصلات وبرمجتها . واذ يتعلق هذا المجال بالعمل الحزبي المباشر ، فهو يشمل كذلك نشاط الحزب والحركة الوطنية في المنظمات الجماهيرية العربية والعالمية على اختلافها .

١٦ ـ ان مهام النضال الراهنة واللاحقة تفترض اقص الاهتمام برفع مالية الحزب وزيادة موارده . وتبرز في هذا المجال امام جميع اعضاء الحزب ومنظماته في الداخل والخارج ، ضرورة تسديد الاشتراكات الحزبية في موعدها ، وفق النسب التي تحددها اللجنة المركزية ، اخذت بعين الاعتبار مدخول كل من اعضاء الحزب وظروفه . ويرتدى اهمية بالغة تنظيم حملات التبرعات الواسعة ، والجباية المنتظمة للتبرعات من الاصدقاء وزيادة ريع المطبوعات ، واقامة الحفلات والمشاريع المالية المختلفة .

كما تحتل اهمية خاصة مسألة حصر النفقات باستمرار ، وقضية الرقابة المالية الصارمة من اجل ضبط المداخيل والاشراف على الانفاق في ظل رقابة اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المالية المركزية .

١٧ ـ ان القضية الاساسية الاخيرة التي نتوقف عندها هي تنظيم عمل الهيئات القيادية العليا في الحزب . ان نجاحات الحزب في الميدان السياسي والتنظيمي تعود ، بقسم اساسي منها ، الى الاحترام الدقيق لقواعد التنظيم اللينينية التي ارساها المؤتمر الثاني للحزب ، في عمل الهيئات القيادية العليا في الحزب ، اللجنة المركزية ومكتبها السياسي والسكرتاريا . ومنذ المؤتمر الثاني ، تعمل هذه الهيئات بشكل سليم ، وتمارس دورها القيادي الاساسي بشكل خلاق .

لقد اعاد المؤتمر الثاني الاعتبار الى المركزية الديمقراطية ، كما اعاد الشرعية الى هيئات الحزب القيادية ، ووضع حدا نهائيا للتسلط الفردي وللمزاجية ،وللاعتباطية

ولانعدام الديمقراطية الحزبية ولفقدان دور الهيئات ولخرق العمل الجماعي في قيادة الحزب . وعزز المؤتمر الثالث هذه المبادىء وكرس ممارستها بشكل سليم . ورغم الظروف الصعبة التي شهدتها البلاد بعد المؤتمر الثالث ، ظلت اللجنة المركزية امينة لهذه المبادىء ومحترمة لها .

ان تحسين اساليب العمل القيادي في الهيئات العليا كان موضع بحث باستمرار . وينبغي ان يظل موضع اهتمام اساسي . وينبغي في هذا المجال التطبيق الحازم والخلاق للمقررات المتخذة في اجتماع حزيران ١٩٧٨ والهادفة الى زيادة دور هذه الهيئات ، كهيئات .

وتبرز في هذا السياق ضرورة استكمال بناء اللجان القيادية القطاعية في المركز ، والضروري منها في المحافظات والمنطقيات ، وتنظيم العلاقة السليمة بين هذه اللجان القطاعية رأسيا ، وبين كل منها واللجنة الحزبية الموازية افقيا ، وبشكل خاص بين اللجان القطاعية وبين المكتب السياسي والسكرتاريا . ان لهذه اللجان القيادية القطاعية دورا مزدوجا : اقتراح مشروع القرار على المكتب السياسي ثم المساعدة على تنفيذ البرناج والقرار المقرين في المكتب السياسي . واذ كان دورها الاول سيمارس ، بالطبع ، عبر التشاور مع اللجان القطاعية الدنيا(التي هي بدورها في علاقة عضوية مع اللجان الحزبية الدنيا) ، فان دورها الثاني التنفيذي سيتم ايضا عبر اللجان القطاعية الدنيا وباشراف اللجان الحزبية على مختلف درجات الهرم التنظيمي الحزبي .

كما تبرز ضرورة التحضير الجيد لاجتماعات اللجنة المركزية ، في اعداد التقارير ومشاريع القرارات وتوزيعها مسبقا ليتسنى للاعضاء دراستها ومناقشتها بعمق وبمسؤولية . واهمية تنظيم العلاقة بين اللجنة المركزية وبين المكتب السياسي والعلاقة بين هذا الاخير والسكرتاريا ، بما يجعل كلا من هذه الهيئات يمارس الدور الذي يعود اليه ، وبما يركز دور اللجنة المركزية بوصفها الهيئة القيادية العليا للحزب ، ودور المكتب السياسي بوصفه الهيئة التي تقود عمل الحزب بين اجتماعين للجنة المركزية وتقوم بتنفيذ قرارات اللجنة المركزية وتوجيهاتها ، ودور السكرتاريا كهيئة لقيادة العمل اليومي وللتنسيق بين جميع مجالات العمل الحزبي ، وفق قرارات المكتب السياسي وتوجيهاته .

ان انتظام اجتماعات الهيئات القيادية العليا ، وضمان قيامها بدورها كهيئات ، عبر اللجان القيادية القطاعية ، من شأنه ان يلعب الدور الحاسم في حل المسائل التنظيمية على صعيد الحزب ككل ،بمختلف هيئاته ولجانه ومنظماته . كما ان الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية الصلبة التي تميز حزبنا الشيوعي اللبناني ، والارتباط والتفاعل الكاملين بين قواعد الحزب وقيادته ، هي الضمان لنجاح الحزب في تنفيذ المهام التي يطرحها امامه خطه السياسي . واذا كان انعقاد مؤتمرنا الرابع قد اكد دور الحزب ووزنه على الصعيد اللبناني ، والعربي ، والعالمي ، فان اعماله ومقرراته تفرض على الحزب مسؤوليات اكبر من السابق . وتتطلب من اللجنة المركزية للحزب ، بشكل خاص،

ان تكون في مستوى تحمل هذه المسؤوليات .

ايها الرفاق ،

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني ، اذ تتوقف بفخر عند المسيرة النضالية الشاقة التي قطعتها الحركة الوطنية اللبنانية ، جنبا الى جنب مع الثورة الفلسطينية ، وتنظر باعتزاز الى اسهام الشيوعيين النشيط فيها ، وتعي الصعوبات الكبيرة التي ما تزال تعترض هذه المسيرة ، والتضحيات الهائلة التي ما يزال يفرض على شعبنا وحركتنا الوطنية وحزبنا تقديمها ، انما تؤكد على اهمية التنظيم كسلاح فعال للنجاح في متابعة المسيرة بما يضمن النصر .

ان حزبنا سينطلق بعزيمة اكبر بعد المؤتمر الرابع لمضاعفة عدد اعضائه ، ولرص بنيانه التنظيمي وتوسيع اتصاله بالجماهير ، مثبتا للعدو أن كل ضربة يتلقاها تزيده قوة وتصميما على متابعة النضال .

ان حزبنا الشيوعي اللبناني قد تفولذ في المعركة . فهو يقدم الشهداء بالمئات ويحضر المقاتلين الابطال افواجا متلاحقة تقف اليوم في الصفوف الاولى دفاعا عن ارض الجنوب ، وعن القضية الوطنية اللبنانية وقضية فلسطين والامة العربية . لقد نما حزبنا واتسعت صفوفه وتضاعف عدده منذ المؤتمر الثالث ، وهو يضم خيرة المناضلين الطليعيين من ابناءالطبقة العاملة وكادحي الريف والشباب والطلاب والنساء والمثقفين الثوريين . انه يغطي اوسع رقعة جغرافية ، ينتشر فياكثر من ٦٠٠ مدينة وقرية ، لايقف امامه حاجز او عائق من اي نوع كان . انه ، في تركيبه وبنيته ، يجسد الوحدة الوطنية الحقيقية لجماهير شعبنا ، ويقدم اللوحة الوضاءة عن مستقبل لبنان الموحد ، المستقل ، العربي ، الديمقراطي .

ان المئات من الملاكات الجديدة لحزبنا تتطور في كل مجال ، لتبرز قادة جماهيريين وعسكريين ومناضلين وسياسيين . ان ملاكات حزبنا تجمع بين حيوية الشباب وخبرة النضال الطويل ، وتصل التقاليد النضالية المشرفة عند طبقتنا العاملة وجماهير شعبنا بالحاضر المجيد لنضالها وبالمستقبل الوضاء الذي ينتظرها . ويرص الشيوعيون صفوفهم ، من القاعدة حتى القيادة ، في وحدة فكرية وسياسية وتنظيمية راسخة ، وهم ،في مجال التمسك بالحركة الوطنية ووحدتها ، لا يقلون حرصا عنهم في مجال التعلق بالحزب ووحدته . انهم يرون في قوة كل حزب من احزاب الحركة الوطنية اللبنانية قوة لهم ، وينطلقون بصدق من كون قوة حزبهم هي قوة للحركة الوطنية ولسائر اطرافها .

ايهاالرفاق ،

هذا هو حزبنا الشيوعي اللبناني . هذه هي الطليعة القادرة على قيادة عشرات ومئات الوف الوطنيين من اجل وحدة لبنان ، واستقلاله الوطني ، وعروبته ، وتطوره

الديمقراطي . هذه هي القوة المقاتلة من اجل تحرير الجنوب من احتلال اسرائيل وعملائها . هذه هي القيادة المجربة للطبقة العاملة وسائر الكادحين والمثقفين الثوريين في النضال من اجل حكم وطني ديمقراطي يفسح في المجال امام انتقال لبنان الى الاشتراكية . هذه هي النواة الصلبة الامينة لقضايا التحرر الوطني لشعوبنا العربية ، المدافعة الاساسية عن الحقوق القومية لشعب فلسطين في وطنه ، وعن حق الشعوب العربية في التحرر والتقدم الاجتماعي والاشتراكية والوحدة . هذه هي النواة الاساسية للبديل الحقيقي القادر على اخراج حركة التحرر الوطني من ازمتها القيادية ، النواة الاساسية للحركة الثورية العربية الجديدة . هذا هو الحزب الشيوعي اللبناني الحريص على وحدة الحركة الشيوعية العربية وعلى تطورها ، الامين دوما للماركسية اللينينية، وللاممية البروليتارية ، الحريص على وحدة الحركة الشيوعية العالمية ، والوفي لتقاليده في اقامة اوطد العلاقة الرفاقية مع الحزب الشيوعي السوفياتي ، حزب لينين المجيد .

فالى الامام من اجل مزيد من النجاحات على طريق بناء الحزب القادر على خوض كل اشكال النضال ، في كل الظروف ، وفي اصعب الظروف واقساها .

عاش نضال شعبنا من اجل وحدة لبنان واستقلاله الوطني وعروبته وتطوره الديمقراطي

عاشت وحدة الحركة الوطنية اللبنانية وليتعزز تلاحمها مع الثورةالفلسطينية

عاش نضال شعوب امتنا العربية من اجل احباط صك الخيانة ومتابعة السير على طريق التحرر والاشتراكية والوحدة

عاشت وحدة القوى الثورية في عصرنا ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية والحرب

عاش المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اللبناني

المجد والخلود لشهداء شعبنا وحركتنا الوطنية وحزبنا والثورة الفلسطينية

فهرست

طبع على مطابع الامل

آب ١٩٧٩